مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد 38 ـ السنة التاسعة ـ صيف 2021

رئيس التحرير: **أ. م. د. شـريف سـعيد حميـد**

مدير التحرير: **هبـة علي حسـين**

هيـأة التحـريـر

أ. د. بلقيس محمد جـــواد ـ جامعة گلگامش الأهلية ـ العراق

أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم ـ مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ـ جامعة بغداد

أ. د. محســـن صـالـــــح ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

أ. د. سـعيد مجيـد دحـــدوح ـ أستاذ العلوم السياسية ـ العراق

أ. د. مثنـــى علـي حســـين ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

أ. د. ســـعدون حمـود جثير ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد

أ. د. وســـام فاضـل راضـي ـ كلية الإعلام ـ جامعة بغداد

أ. د. أمحمـــد مـــالكـي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب

أ. د. نـــورهـان الشـــيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر

أ. د. عـــروس الـزبـــير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر

المـدقق اللغـــوي: **ماجد احمد عطية**

تدقيق اللغة الانكليزية: **م. فاطمة رضا عطية**

الاشتراك السنوي: للأفـــــراد: 30 دولاراً أمريكياً
للمؤســـسات: 50 دولاراً أمريكياً
خارج الوطن العربي: 80 دولاراً أمريكياً

البريد الإلكتروني: hcrsiraq@yahoo.com
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227-5312

المحتويات

بحوث حمورابي

الدور السياسي للمسيحيين في العراق .....ا.م.د دينا هاتف مكي 5-51

حركة فتح الفلسطينية : النشأة والتحولات السياسية .....

.....م.د. منى جلال عواد و م.د. احمد علي مخيلف 52-78

الآليات القانونية والسياسية لتحسين أداء السلطة التشريعية في العراق (عقد انتخابي)

.....م. أحمد هاشم جواد 79-96

حرب الناقلات في ضوء حادثة قناة السويس .....ماهر لطيف 97-118

المركز القانوني لمدير الظل في قانون الشركات الانكليزي دراسة مقارنة مع قانـــــون

الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1977....أ.د. عقيل مجيد كاظم/ م.م. حيدر داود سلمان 119-136

تفعيل دور الحَوكمة في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوســط ودور

تركيا فيها (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية) .....م.د بشرى عبد الكاظم عبيد 137-166

أثر الصياغة التشريعية في تحقيق العدالة الانتخابية: (دراسة تحليلية مقارنة فـــــي

قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2019) .....أ.م.د. مصدق عادل طالب 167-192

أمن الطاقة في العلاقات الروسية النرويجية .....

.....م.م. محمد عيسى العيبي و أ.م.د مهند عبد الواحد النداوي 193-209

آراء غربية ومسلمة عن الآخر .....د. نزار محمد جودة 210-220

مركز حمورابي للبحوث والدراســـات الاســـتراتيجية

العنوان: العراق بغداد الكرادة عرصات الهندية مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com Website: http://www.hcrsiraq.net

كلمة حمورابي

اطيب التحايا..

يصدر العدد الحالي من مجلتنا ونحن على أعتاب صيف 2021 وفي ظل التغيرات والتطورات التي تشهدها منطقتنا ذات الأهمية المحورية والاستراتيجية على مستوى العالم أجمع، ويمكن اختصار تلك التغيرات من خلال الحدثين الأكثر أهمية .. **أحدهما** ممثلا بملحمة «سيف القدس» وما تركته على الصعيد الإستراتيجي، وهي مواجهة عسكرية غير تقليدية استمرت أحد عشر يوماً بين الصواريخ الذكية لأبناء المقاومة الفلسطينية وطائرات الكيان الصهيوني المغتصب.

والآخر أبلغ في أهميته الإستراتيجية والممثل بنتائج الإنتخابات التي جرت منذ أيام في الجمهورية الاسلامية في ايران والتي عبّر فيها قرابة (50%) من أبناء الشعب الايراني عن تطلعاتهم وتوجهاتهم المستقبلية نحو المحافظة على ثورتهم الاسلامية وما أفرزته لأكثر من أربعين سنة.

ومن خلال هذه الكلمات يطيب لنا ان نحيي بفخر واعتزاز ذلك النصر الكبير للفلسطينيين بعد ان أرعبوا عدوهم وبعد أن دكّت صواريخهم حصون تل ابيب وأذلت كبرياء الإسرائيليين واشعرت حكام التطبيع ومن لهم تلك النوايا الخبيثة بالخيبة والحسرة؛ وارغمت انوف قادتهم وجعلتهم يذعنون الى وقف إطلاق النار دون أي شرط.

ومراقب الأحداث ومتتبعها يلاحظ جلياً ان النصر هو الذي افضى الى تغيرات وتطورات متسارعة في المنطقة، وجعل قواعد الاشتباك تتجه نحو صور وأشكال جديدة، وان التحكم والسيطرة الأحـادي صار في اخبار الماضي، واننا اليوم نستشرف مستقبلاً عزيزاً لفلسطين ونتنبأ بتصاعد متسارع لوتيرة التمكن والاقتدار لدى أبناء المقاومة هناك.

نحن هنا لا نقف عند تقييم المواجهة بل نرمي الى استشراف مستقبل فلسطين ونتنبأ بمصير الأرض ومقترحات الحلول التي سوف تتغير وتتسارع في التنفيذ نتيجة الاقتدار والتمكن الذي بانت عليه فصائل المقاومة، وهنا

نوصي العاملين في المؤسسات البحثية والمراكز العلمية الإستراتيجية الى التنبه والولوج أكثر في عمق النتائج والآثار لتقديم القراءة الموضوعية الواعية ذات الصبغة الاستراتيجية والاستشرافية لقضيتنا المركزية.

وايضاً لابد لنا من تقدير المواقف النبيلة والشجاعة التي قدمتها الشعوب العربية دون حكوماتها الى أهلهم وارضهم في فلسطين، وايضاً نقدر عاليا ما ذكره اهل فلسطين وما قدرّه قادة مقاومتها أمثال «**القائد السنوار والقائد هنية**» حينما قدرّوا وشكروا المواقف الكبيرة والجليلة للشعب الإيراني والجمهورية الإسلامية في ايران المتمثلة بالإمداد والدعم المادي والمعنوي لشعب فلسطين ولمقاومته ولقضيته العادلة.

ومن الله تبارك وتعالى التوفيق..

رئيس التحرير

حزيران 2021

الدور السياسي للمسيحيين في العراق

ا.م.د دينا هاتف مكي*

باحثة من العراق

*جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية
dina.hatif@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص :

رغم ان المسيحيين اعتقدوا ان التغيير الذي حصل سنة 2003 سيكون لصالح التحول نحو بناء نظام ديمقراطي جديد في العراق يشاركون فيه كبقية ابناء المجتمع ،الا ان البلد دخل في مرحلة انتقالية لم يخرج منها الى يومنا هذا ،وما زاد الوضع سوءا دخول الارهاب الى البلد متمثلا بالحركات الدينية المتطرفة على انواعها و التي استهدفت المسيحيين في حياتهم و اعمالهم ما دفعهم للنزوح او الهجرة الامر الذي اثر على عددهم الكلي ومن ثم دورهم السياسي الذي يفترض انهم كانوا يرغبون بالقيام به،والذي تراجع بشكل متعمد احيانا و غير متعمد احيانا اخرى ما دفع المسيحيين للارتباط بالأحزاب الكبرى من اجل الدفاع عن وجودهم واملا في تحقيق المكاسب السياسية ولكنهم في الحقيقة ظلوا يشكلون أقلية تابعة و غير مؤثرة سياسياً.

كلمات مفتاحية: الانتقال ، النظم التوافقية ، عوائق المشاركة ،المسيحيون والمراحل الانتقالية

The political Role of Christians in Iraq

Assistant Professor Dr. Dina Hatif Maki

Abstract

The Iraqi Christians believed that the change in 2003 would be for building a new democratic system in Iraq and that they were going to participate in this process as the rest of Iraqi citizens, but the country has entered into transitional period that it didn't overcome till today . What made things worse is the entrance of terrorism to the country represented by different religious extremist groups that targeted the Christians in their lives and work the thing that pushed them to immigrate and in total this affected the political role that they should have played whether on purpose or not ,all this pushed

the Christians to associate with the big parties hoping that they would survive and gain politically ,but in reality they remained as a minority that does not have any influence.

KEY WORDS: The transition, consociational systems, obstacles of participation, Christians and transitional periods.

«مشكلة الأقليات في العالم العربي ومنها العراق هي مشكلة اختلاف ، إذ يشوب العلاقة بين الأفراد عدم التأكد لان النظام الاجتماعي والثقافي القديم أخذ يتهاوى وحل محله نظام جديد ،وتعرضوا للمضايقات وكانت استجابتهم اما الخروج أو الصمت .» [1]

(1) Nation-Building and Minority Rights in the Middle East:A Dialectic Dynamic, Author manuscript, published in «Religious Minorities in the Middle East. Domination, Self-empowerment, Accommodation, LONGVA AN & ROALD AS (Ed.) (2012) 230-255»P.1

المقدمة

كان لعدم التأكد أو عدم الوضوح فيما يتعلق بوضع الأقليات ومستقبلهم في دولهم و منها العراق أثره في دورهم السياسي فيها، ومع حدوث التغيير في العراق وما ترتب عليه من زيادة في عدم الوضوح زادت مخاوف الأقليات ومنهم المسيحيين ، فبالرغم من ترحيبهم بالتغيير المتمثل باسقاط النظام في 2003 ورغبتهم بقيام ديمقراطية حقيقية ومشاركتهم في العملية السياسية منذ البداية ،الا انهم لم يتمكنوا من تحقيق رغبتهم هذه .فهم بحكم قلتهم العددية و بسبب من طبيعة النظام التوافقي الذي هيمنت عليه أطراف دون أخرى أضحت مشاركتهم السياسية شكلية اكثر منها حقيقية ،وزاد الأمر سوءاً تردي الأوضاع الأمنية وتعرضهم للاذى المستمر من مختلف الحركات المسلحة الأمر الذي اضطرهم الى ترك مناطقهم والنزوح الى مناطق أخرى وبعضهم آثر السلامة وفضل الهجرة الى الخارج . اختلفت مواقف المسيحيين من تطورات الأحداث وبالذات قادة المجتمع المسيحي من رجال الدين الذين حضوا المسيحيين على البقاء و تخوفوا على الوجود المسيحي من ان ينتهي في هذا البلد ، ولكنهم مع زيادة الاضطهاد الذي تعرضوا له لم يعودوا قادرين على ردع الناس . ترى اشكالية البحث انه ومع استمرار تناقص اعداد المسيحيين بالتأكيد يتناقص الدور الذي ممكن أن يؤدوه سياسياً ، واذا كان القانون قد استخدم نظام الكوتا في اعطاء المسيحيين مقاعد في البرلمان الاتحادي أو برلمان اقليم كردستان ،الا ان ضعف نسبتهم العددية جعلت من هذا التمثيل شكلياً و ليس فعلياً ما دفعهم للارتباط بغيرهم من الأحزاب الكبيرة لكن ظل هذا الدور ضعيف ما دفع بعضهم للمطالبة باقليم في سهل نينوى. يحاول هذا البحث من خلال فرضية ان الدور يتناسب طردياً مع قوة القائمين عليه والمجال المتاح أمامهم في النظام السياسي ،دراسة الدور السياسي للمسيحيين في هذا البلد من خلال منهج تاريخي تناول هذا

الدور عبر المراحل الزمنية المختلفة من عمر الدولة العراقية الحديثة وصولاً الى يومنا هذا وبمنهج تحليلي يبحث في طبيعة هذا الدور.وتكمن أهمية البحث في ان المسيحيين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العراقي وساهموا في بناء الدولة العراقية عبر مراحلها المختلفة فأي تناقص في عددهم ودورهم في ظل المرحلة الانتقالية التي يعيشها البلد لايصب في مصلحة استمرارية هذا المجتمع الذي تعايش باقلياته منذ القدم لذا لابد من معرفة الاسباب التي أدت لذلك كي يمكن تجنبها مستقبلاً .

هيكلية البحث

المبحث الأول: المراحل الانتقالية والديمقراطية التوافقية

اولاً ــ تفكيك المصطلحات

ثانياً ـــ العوائق امام الديمقراطية التوافقية

المبحث الثاني : دورالمسيحيين في الدولة العراقية الحديثة

أولاً ــ الوجود المسيحي في العراق

ثانياً ـــ دور المسيحيين العراقيين في نشأة الدولة العراقية الحديثة

أــ الدور المسيحي في العهد الملكي

ب ــ الدورالمسيحي في العهد الجمهوري

المبحث الثالث : الدورالسياسي للمسيحيين بعد 2003

اولاً ــ الدور السياسي في الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان

ثانياً ــ المعوقات والتحديات أمام المشاركة المسيحية في الحياة السياسية

ثالثاً ــ أثرالخلاف بين الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان على المسيحيين

رابعا ـ المطالبة المسيحية بالادارة الذاتية ـــ مشروع سهل نينوى

المبحث الأول : المراحل الانتقالية والديمقراطية التوافقية

العراق بلد متعدد الاثنيات والأديان والقوميات، وكأي مجتمع متعدد الاثنيات في عملية انتقال من الدكتاتورية الى الديمقراطية يمر بمشاكل وصعوبات ، اذ ان تحقيق الديمقراطية يكون صعباً لكثرة الانقسامات ولصعوبة ارضاء جميع الاطراف ، فهناك

مشاكل كثيرة تؤثر فيه[2]. وقد مر العراق الحديث بأكثر من مرحلة انتقالية، المرحلة الأولى كانت مع بدايات نشوء الدولة العراقية الحديثة بعد انتهاء السيطرة العثمانية عليه،والمرة الثانية كانت بالانتقال من الملكية الى الجمهورية ، والثالثة سنة 1963 والرابعة سنة 1968 اما الخامسة فكانت سنة 2003 ، و قد تراوحت المراحل الانتقالية في طولها و حدة و صعوبة احداثها ، الا ان المرحلة الاخيرة قد طالت فمنذ 2003 و لحد الان لا يزال البلد لم يتجاوزها .

(2) M. Steven Fish and Robin S. Brooks, DOES DIVERSITY HURT DEMOCRACY?, Research Report, Journal of Democracy Volume 15, Number 1 January 2004,P.154,155

اولاً ــ تفكيك المصطلحات

اذا أريد معرفة دور المسيحيين السياسي فسنأخذه من خلال التطورات في المراحل الانتقالية ومحاولة بناء الديمقراطية في المجتمعات المتعدة الاثنيات . عادة في مثل هذه المجتمعات تظهر مشاكل كثيرة تؤثر في دور الأقليات ، فالديمقراطية هي عن الاستيعاب أو الاحتواء و الاستبعاد ،عن الوصول الى السلطة ، والامتيازات التي ياتي بها الاحتواء ،والعقوبات التي تصاحب الاستبعاد. في المجتمعات المقسمة بشكل كبير ، تحدد الهوية الاثنية من سيتم احتواءه ومن سيتم استبعاده ،و بما ان الخطوط التي تميز الجماعات عن بعضها لا تتبدل كذلك فان من يستبعد ومن يتم احتوائه سيظلون كذلك بشكل دائم في السياسات الاثنية ،يؤثر الاحتواء على سياسة توزيع الموارد المهمة المادية وغير المادية ،بضمنها مكانة الجماعة الاثنية و حتى هوية الدولة وذلك لانها ستكون لجماعة اثنية دون غيرها [3]،فمن سيتم احتواءه و من يتم استبعاده ؟و في ظل ذلك من سيكون له دور في الحياة السياسية من عدمه و ما طبيعة هذه الدور هل دور أساسي أم ثانوي و تكميلي

فالديمقراطية هي عن الاستيعاب أو الاحتواء و الاستبعاد ،عن الوصول الى السلطة

(3) Donald L. Horowitz, The Challenge of Ethnic Conflict: Democracy in Divided Societies, Journal of Democracy, Volume 4, Number 4, October 1993, pp. 1838- (,Published by Johns Hopkins University Press DOI https://doi.org/10.1353/jod.1993.0054 , P.18

المجتمع السياسي والمواطنة وينتقل الحديث الى حدود المجتمع السياسي فمن هو المواطن أو المواطنين ، و من بين هؤلاء من تكون له الافضلية وتكون لقوانينه و ممارسته اليد العليا بحيث تسير الدولة وفقها . وأيضاً ما هي شروط القبول ـــ للمواطنين ــ في مؤسسات الدولة التعليمية و الخدمية و القوات المسلحة وغيرها ،فأي منهم يحق له الانتماء أو أي منهم نسبته أكثر من غيره في هذه المؤسسات و هل هناك أصلاً شروط للانتماء دلالة على تفضيل لجماعة دون أخرى . ويكون للتاريخ تاثيره في رسم هذا الدور ،اذ قد يؤدي الى ظهور مفاهيم استبعادية لجماعة ما أو طائفة ما ، و يبرز سؤال حول من ينتمي و من لا ينتمي ،و طبعاً يظهرمن يقول انه وصل أولاً أو كان موجوداً قبل غيره في هذا المكان ، وطبعاً من كان موجوداً في

البداية يعتقد ان له قدم السبق في المواطنة وله الأولوية السياسية على غيره الذي وصل متاخراً [4].

(4)Donald L. Horowitz, ibid ,P.23 ,24,25

يبدأ الانتقال بوضع دستور و وضع أسس العملية السياسية و كيف سيكون شكلها. من البديهي ان الدستور هو الذي يضع الخطوط الأساسية للدولة ، لكن عندما يتم وضع دستور بطريقة مستعجلة بالتأكيد ستكون فيه أخطاء ، واعتقاد ان اصلاح هذه الأخطاء ممكن بعد مدة من الزمن أمر غير صحيح لان الجميع سيعمل وفق ما هو موجود ويبني عليه ويصبح غير مستعد للتغيير الذي قد تترتب عليه تنازلات ليست في مصلحتهم ، وحتى ان كان عمل النظام من خلال مؤسساته لا يستطيع تحقيق الاهداف العامة الا ان مصالح الفاعلين أنفسهم متحققة فيه لذا سيعملون في ضوء ما تم الاتفاق عليه منذ البداية .ويضاف لهذا أنه في المجتمعات المقسمة يصعب اصلاً الاتفاق على دستور واذا تم الاتفاق عليه يصعب تغييره بعد ذلك ،وهو نفسه يتم الوصول اليه من خلال الضغوط الخارجية و الحوافز الداخلية . صحيح ان الدستور لا يستطيع ان يجعل الناس يحبون بعضهم البعض و خصوصاً في المجتمعات المقسمة ، لكن بامكانه جعلهم يتعايشون ويتكيفون مع بعضهم من خلال نصوصه ، فعن طريقها يُوفر الأمن للجميع و هنا يحد من الصراع بينهم و يسمح لهم بالانتماء للأحزاب السياسية [5]، و بذلك يُحول الصراع بينهم ليأخذ طابع سياسي ، ويحدد من يحق له المشاركة في الحياة السياسية وكيف ومن لا يستحق هذه المشاركة .

(5) Donald L. Horowitz, Encouraging electoral accommodation in divided societies,in Electoral Systems in Divided Societies: the Fiji Constitution Review, Brij V Lal and Peter Larmour.(eds), 2012 ANU E Press The Australian National University,,. ,.pp.22,23

العلاقات بين الجماعات الاثنية في ضوء الاحتواء والاستبعاد :اذا انتقلنا الى الجماعات الاثنية داخل المجتمع فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بينها و ضمنها ، و دورالقادة في هذه العلاقات ،فتتأثر العلاقات بين الجماعات الاثنية بالعلاقة داخل الجماعة الاثنية الواحدة، اذ يُحقق التضامن داخل الجماعة الاثنية الواحدة ــ باجزائها المختلفة ــ مجال للتعاون مع الجماعات الاثنية الأخرى بدلاً من التحارب معها . كما ان التنافس داخل الجماعة الاثنية الواحدة يفسح مجال أو يعطي مخرج للتعاون بين الجماعات، يعطي مخرج لكنه لا يحقق حافز أو دافع لان قادة هذه الجماعات بسبب من وضعهم السياسي واحتكارهم للسلطة لا يحتاجون الى التنافس على دعم جماعتهم لانه سبق لهم ان كونوا علاقات و مصالح مع جماعات اثنية أخرى عبر جماعتهم ، وطبعاً أمثال هؤلاء يختلفون عن القادة الذين يعتمدون على دعم جماعتهم الاثنية التي عدد افرادها كبير ولا تحتاج للتعاون مع الجماعات الاثنية الاخرى. ويمكن التقليل من الصراعات بين الجماعات عن طريق السياسات

التي تشجع على الاصطفاف المبني على المصلحة و ليس الاثنية .[6]

يكون التعامل مع المعارضة في المجتمعات المقسمة اثنياً بشكل حاد بصيغة خاصة أو معينة ،فغالباً ما تصور المعارضة على انها ضد الارادة العامة أو الشعبية ،اذ يمكن وصف المعارضة المتمايزة اثنياً على انها تتألف من اعداء خطرين قد يكونوا أعداء تاريخيين أو أعداء لا يقبلون بالهوية الحالية للدولة ،وأعداء يتآمرون لتمزيق الدولة و سرقتها من الجماعة المسيطرة عليها ، و ربما هم يسعون لذلك بالفعل في ضوء سياسات الجماعة الحاكمة القائمة على الاستبعاد .[7]

وتظهر أهمية الجماعة الاثنية أثناءالانتخابات ،اذ عادة ما تحتاج الجماعة المقسمة الى مساعدة من خارج جماعتهم، فالمرشحين لا يعتمدون على أصوات جماعاتهم فقط و انما يحتاجون الجماعات الأخرى من خلال التحكم بآليات الانتخاب وهذه طريقة تستخدم لتغيير سلوك الساسة أو الراغبين بالترشح ضمن جماعة اثنية ما بجعل سلوكهم أكثر اعتدالاً ،و أي اتفاق في القمة لابد ان تكون له اسس أو حوافز انتخابية في القاعدة .[8]

يمكن وصف المعارضة المتمايزة اثنياً على انها تتألف من اعداء خطرين قد يكونون أعداء تاريخيين أو أعداء لا يقبلون بالهوية الحالية للدولة

في المجتمعات المقسمة بحدة يكون تحقيق الديمقرطية صعباً لاننا سنجد الأحزاب تمثل التقسيمات المجتمعية على أنواعها :قومية و دينية و لغوية و عرقية وغيرها وسيكون التصويت وفق هذه التقسيمات .والحزب الاثني الذي يمتلك أغلبية الأصوات والمقاعد سيسيطر على جماعات الأقليات الاخرى ــ سياسياًــ و يبدو وكأنه سيفعل ذلك الى الابد . وينعكس الانقسام الاثني في أحزابها السياسية ، واذا حكمت الأغلبية فهذا يعني حكم لاحدى الاثنيات،واذا يراد إيجاد الحل أي كيف ستشارك الأقلية فيكون اما في التوافق أو التجاذب(التداور) الذي سيكون عليه شكل العملية السياسية والذي يتم التوصل اليه من خلال التفاوض بين الاطراف الممثلة للجماعات المعنية [9] ،و سنتناول التوافق لانه الشكل الذي سارت عليه العملية السياسية في العراق .

ثانياً ــ العوائق امام الديمقراطية التوافقية

التوافق يعني انشاء نظام من الضمانات المتفق عليها بضمنها نسب مشاركة مختلف الجماعات في الحكومة و اعطاء فيتو للأقليات على السياسات الحساسة اثنياً ، فالأمر هنا هو في وضع ائتلاف كبير يشمل الأغلبية و الأقلية[10].

يفترض التوافق مسبقاً ان الجماعات الاثنية في المجتمعات المقسمة بشكل حاد ستمثل بواسطة أحزاب مبنية على أساس اثني ،والهدف من ذلك هو التشارك في

(6) Donald L. Horowitz, Encouraging electoral accommodation in divided societies,ibid, ,p24

(7) Donald L. Horowitz, The Challenge of Ethnic Conflict: Democracy in Divided Societies ,op,cit,P.19

(8) Donald L. Horowitz, Encouraging electoral accommodation in divided societies ,,op,cit, Pp24,25

(9) Donald L. Horowitz, Ethnic Power Sharing: Three Big Problems, Journal of Democracy ·April 2014, DOI: 10.1353/jod.2014.0020 ,P.5

(10)Donald L. Horowitz, Ethnic Power Sharing: Three Big Problems , op,cit,,P.5

السلطة مابين الاثنيات ،اذ ان هدف التوافق هو الوصول الى التحالفات الحاكمة الإلزامية لما بعد الانتخابات لكل الاثنيات المتعادية التي تصل الى البرلمان من خلال نظام التمثيل النسبي [11].

(11) Ibid ,pP.5,6

ولكن هناك عوائق أمام تبني مؤسسات توافقية تتكون قبل الدخول في مفاوضات بناء المؤسسات تتمثل فيما يلي :[12]

(12) Ibid ,pp.8,9,11,12

أولاً: هناك تفضيلات غير متماثلة بين الجماعات ،فالأغلبيات تفضل حكم الأغلبية والأقليات تريد ضمانات ضد حكم الأغلبية ،و النتيجة قد تفضل الأقليات التوافق لكن الأغلبية لا تفضله ،لذا فان نظام التوافق يمكن تبنيه عندما تكون الأغلبية ضعيفة وعادة ما يحدث هذا بعد فترات عنف ممتد ، لكن في مرحلة تالية وعندما تستعيد الأغلبية قوتها قد تطيح بالأمر .

ثانياً: هناك عزوف عام عن المخاطرة ،فالسياسات الاثنية هي لعبة عالية المخاطر وهناك ميول قوية للبقاء مع ماهو مألوف .

ثالثاً: لايأتي المفاوضون الى مائدة المفاوضات وهم خاليي الوفاض أو محسنين الظن ، فلديهم تحيزاتهم و ميولهم التي قد تتضمن بعض النماذج وترفض أخرى ،وهم عادة يفضلون المؤسسات السائدة في الديمقراطيات الأكثر نجاحاً ـــ والتي لا تعاني مشاكل اثنية عميقة ـــ أو نماذج مستقاة من المستعمر القديم ،و هناك أيضاً تحيز تاريخي يدفع صناع القرار لتجنب اعادة الخيارات المؤسسية التي يربطوها مع الأخطاء السابقة حتى وان كانت قراءتهم للتاريخ قابلة للطعن أو ان الظروف تغيرت،و الانحياز يقلل من الخيارات .

رابعاً: هناك وضوح للمصالح أواعتقاد من قبل قادة الجماعات انهم يستطيعون التنبوء أو رؤية المصالح النسبية لجماعتهم ،وقد يعتقد المشاركون في المفاوضات انهم يعرفون ما هي الخيارات المؤسسية الأفضل لمصالحهم ـــ و ان ثبت في مرحلة لاحقة انهم كانوا مخطئين في خياراتهم هذه.

خامساً: وجود البدائل،مثلاً عندما تحدث المفاوضات لوضع جديد بعد تمرد مسلح يمكن ان ينسحب المتمردون ويعودوا الى مخابئهم ويقاتلوا من جديد ، قبل أو حتى بعد ان يعقدوا اتفاقية اذا رأوا ان نصوصها ليست في مصلحتهم ،فالبدائل المغرية تجعل من الصعب تبني اتفاقية مستدامة .

سادساً: ضعف حكم القانون في الدول التي تمر بحالة انتقالية ، فمثلاً تعتمد عملية انشاء لجان انتخابية غير حزبية تبقى محايدة و تزيل الحواجز وفقاً لمعايير

قانونية محايدة على حكم قانون فعال . وكما تُظهر الأدبيات حول حكم القانون ان إنشاء و إدامة مؤسسات قانونية قوية بما فيه الكفاية للوقوف بوجه الساسة الاقوياء تميل لان تلي لا ان تسبق انشاء الديمقراطيات وتكون معتمدة على تعريف محدد للاصطفاف السياسي .

سابعاً: أي تنسيق من أي نوع مابين الاثنيات يسمح بصنع مطالب اثنية ومطالب مضادة ، وتتيح الادارة التوافقية لكل جماعة مشاركة بايقاف ادعاءات و مطالب الجماعات الاخرى .و النتيجة هو نظام غير متحرك ــ جامد ــ بشكل متكرر فيما يتعلق بالمسائل التي صنعت الاتفاقية من أجل تسويتها .يؤدي الجمود وعدم القابلية على فعل الاشياء وعدم الحراك الفعلي الى ظهور رغبة من جانب الأغلبيات لتعديل الاتفاق التوافقي . ويتم الاعتراف بالحاجة لاعادة التفاوض حول مثل هذه الترتيبات و التخفيف منها أو صنع تحول الى إدارة مختلفة .يرى بعض الكتّاب ان الضمانات التوافقية تكون مناسبة من أجل تهدئة الصراع أوقات الأزمات و الحرب الأهلية لكن ما ان يتحقق السلم وخصوصاً اذا ما حدث جمود يجب أن يكون هناك تحول الى مؤسسات أخرى .

ان ضمانات الأقليات تتقاطع مع الحاجة الى مركز قوي

ثامناً :يتحدث تيموثي سيسك[13]* عن الحلف الزائل ،اذ يقول ان ضمانات الأقليات تتقاطع مع الحاجة الى مركز قوي قد يخلق عدم استقرار ،لذا من الممكن ان يعيد احياء الهوية الاثنية و يعزز من عدم مرونة التمثيل الذي هو جوهر الاتفاقات بين الاطراف .هنا يدعو بيير دو توات[14]** الى تسويات لما بعد التسويات ،في حين يتبنى سيسك اعادة التفاوض على التسويات التوافقية لكن يعترف بصعوبة تحديد الوسائل لتحقيق ذلك .ويقترح العديد من المعلقين ان التوافقات تميل لجعل الصراعات جامدة ولا تترك نفسها للتفاوض .ويتفق الكثير على ان المؤسسات التوافقية ما ان تنشأ تبقى ، وغالباً ما يتم التعبير عن الرغبة في احتمالية للتحول بعيداً عنها ، لكن ما من أحد لحد الآن حدد كيفية ذلك ،ولذات الأسباب هذه الأغلبيات مترددة في تسليم السلطة لنظام توافقي ولهذا أيضاً يتم اغرائهم بشدة لترك النموذج التوافقي ، و يستمرون بتفضيل حكم الأغلبية أو ادارة مدنية ـــ غير اثنية كلياً ـــ حيث تسيطر الأغلبية .

السؤال الذي يطرح نفسه هل يستمر الأمر نفسه بمرور الزمن ، فقادة جماعة الأغلبية من الجيل الثاني الذين لم يُنشئوا الاتفاق قد يكونون غير صابرين معه ،ويصبح عدم الرضا عن النموذج التوافقي أكبر بين الاغلبيات منه بين الأقليات . واذا كان هناك تغير في ميزان القوى الموجود في الوقت الذي صنع فيه الاتفاق

(13)* استاذ الدراسات الدولية والنظم المقارنة ،مدير معهد الدراسات الاقليمية والمقارنة في جامعة دنفر

(14)** أستاذ في العلوم السياسية. في عـام 1992 حصل على زمالة السلام من برنامج جينينغز راندولف للسلام الدولي في معهد الولايات المتحدة للسلام في واشنطن ، مع التركيز على دور الدولة في التحولات الديمقراطية

فان قادة الأغلبية قد ينسحبون .لكن الهروب ليس بهذه السهولة لأن الاغلبيات لن تكون راغبة بتحمل الكلف العالية التي قد تشهد محاولات ترك الترتيبات . مجرد ان الاتفاق أدى الى جمود وعدم رضا لايعني ان دعمه خاطيء بقدر ضعف مؤسساته ،اذ لا تختفي الترتيبات التوافقية غير الفعالة ببساطة أو تؤدي الى ظهور ترتيبات أكثر استدامة . قد تكون هناك مجموعة قوية من المصالح تمسك الوضع القائم التوافقي سوية ،وتميل الاثنيات لان تلتزم بالصفقة التوافقية . و لكن تبدأ شكوكهم تدور حول الصفقة التي صنعوها ، بعد ان يتم استبدال المعتدلين في مركز السلطة من كلا الجماعتين الذين صاغوا الصفقة التوافقية بآخرين من أطراف أكثر تطرفاً ،و هنا يكون الخوف من نتائج ترتيبات بديلة أكثر من كراهيتهم للوضع القائم الجامد.[15]

(15) Ibid ,pp.12,13

المبحث الثاني ــ دورالمسيحيين في الدولة العراقية الحديثة

من هذه البداية نستطيع الحديث عن المسيحيين كجماعة اثنية و هل لهم دور في الحياة السياسية العراقية ،و هل جميعهم يشتركون بنفس وجهة النظر نحو الدولة العراقية بعدهم جزء منها ،كما آسلفنا مرّ العراق بأكثر من مرحلة انتقالية ،وتأثر المسيحيون كجماعة اثنية بهذه المراحل جميعا لكننا سنتحدث عن مرحلتين اساسيتين الأولى مع قيام الدولة العراقية و الثانية بعد 2003 ،لكن نبدأ بالحديث عن الوجود و الانتماء المسيحي في العراق .

انتشرت الديانة المسيحية في العراق أوائل القرن الأول للميلاد بين سكان البلاد الاصليين

أولاً ــ الوجود المسيحي في العراق

عند الحديث عن من وصل أولاً فيما يتعلق بالمسيحيين فهل هم من سكان العراق الأصليين وبذا يكونوا وصلوا أولاً ،أم انهم سكنوا المنطقة فيما بعد ،وبذا يمكن تحديد انتمائهم من عدمه الى الحدود السياسية للدولة والمجتمع العراقي ، قد لايشكل المسيحيون جماعة اثنية واحدة لانهم مختلفين في أصولهم ، صحيح انهم جميعا يدينون بالمسيحية لكنهم مختلفين من حيث الطائفة و الأصل وكان لهذا الاختلاف أثره في مواقفهم من الدولة العراقية بشكل عام .

يقسم المسيحيون من حيث الأصل الى مسيحيين من أهل العراق الأصليين ــ والذين تنصروا بعد مجيء الدعوة المسيحية ـــ وآخرين هاجروا الى العراق وهم مسيحيين أصلاً واستقروا فيه . فأكثرمسيحي الموصل مثلاً هم من سكان العراق الاصليين من السومريين و الكلدان .[16]انتشرت الديانة المسيحية في العراق أوائل القرن الأول للميلاد بين سكان البلاد الاصليين، والتي وفدت اليهم من بلاد الشام ،

(16) بهاء حسين شاكر الشباني. مسيحيو العراق 1958 ــ 1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير مقدمةالى كلية التربية /ج القادسية ،2017،ص17

وسمي من آمن بها سريان * تمييزا لهم عن غيرهم من السكان من الآراميين الوثنيين القدماء [17]،و يضاف إليهم القبائل العربية التي هاجرت من الجزيرة العربية الى العراق والشام وتنقلوا بينهما ثم تحالفوا مع السكان واستقروا في الحيرة وتنصروا هناك وأقاموا مملكتهم ويعد عمرو بن عدي من أوائل ملوك هذه القبائل الذي تنصر [18].

وكان أوائل من نشر المسيحية في العراق أوائل القرن الأول الميلادي سمعان بطرس ،ومار توما الرسول ،ومار أدي و الأخير تبعه تلميذاه مار اجاي و مار ماري و بدأت الدعوة في شمال العراق ثم انتقلت بعد ذلك الى الوسط و الجنوب[19].و تخوف الفرس البارثيون و الساسانيون من انتشار المسيحية بين أهل العراق والتي كان الرهبان المتنسكون يعملون على نشرها بفضل زهدهم في الحياة فاضطهدوهم ، وبعد تنصر الدولة الرومانية ونتيجة للعداء بين الفرس والرومان غالباً ما تعرض المسيحيون لاضطهاد الأولين لاعتقادهم بأنهم أنصارلاعدائهم الروم وبالذات اتباع المذهب الكنيسة البيزنطية . وبعد الفتح الاسلامي للعراق ،عاش المسيحيون حياة آمنة،ضمنوا فيها مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،وحُفظت حرياتهم الدينية .[20]

أما المهاجرين من المسيحيين فيقسمون الى قسمين ، من هاجر الى العراق في القرون القديمة واستقر فيها و آخرون هاجروا أوائل القرن العشرين ، ويمكن القول ان قسم من الأرمن في العراق هم من الذين هربوا من الدولة العثمانية واستقروا في الدول القريبة منها مثل العراق و سوريا و لبنان .[21]وتمكن كثير من الأرمن الذين هاجروا الى العراق من الاستقرار والنجاح فيه وكونوا تجارة مزدهرة وأصبحوا أسماء معروفة فيه مثل آل مرادجا ، آل مراديان ،وآل صوفيالي [22].فضلاً عن مسيحيين آخرين من الآشوريين هربوا من اقليم هاكاري في تركيا و استقروا في العراق على أمل الرجوع الى موطنهم يوماً ،لكنهم اضطروا بعد ذلك للبقاء والاستقرار في العراق نظراً لعدم توافر الظروف الدولية المواتية لعودتهم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . وقف الآشوريون الذين اصولهم من هاكاري ــ في تركيا ـــ مع روسيا ضد الدولة العثمانية أثناءالحرب العالمية الأولى فما كان من الأخيرة الا ان طردتهم ، و هنا جلبتهم بريطانيا و أسكنتهم في مخيمات عند مدينة بعقوبة ثم انتقلوا بعد ذلك الى شمال العراق و كانوا ينظرون بعين الشك الى الحكومة العراقية التي قامت بعد ذلك . ونظراً لظروفهم فقد استغلتهم بريطانيا و شكلت منهم قوات الليفي و استخدمتهم في ضرب العراقيين في ثورة العشرين أو في ضرب القبائل الكردية الثائرة .[23]

(17) سهيل قاشا ، المصدر سبق ذكره ، ص،ص 31 ،53 ، وكذلك انظر Lt. Colonel János Besenyő, Arab Spring, Christian Fall? – The situation of Christian minorities in the Middle East after the Arab Spring , Geoinformation Service of the Hungarian Defence Forces and Roland Gömöri, University of Szeged ,June 2013, P.4

(18) سهيل قاشا ، المصدر نفسه،ص 54

(19) دهام محمد العزواي .مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ، 2012،ص 24،25

(20) سهيل قاشا ، المصدر نفسه ، ص ص ، 54 ،55 ، 58 ، 68

(21) بـهـاء حـسـيـن شـاكـر الشباني.،مصدر سبق ذكره ، ص21

(22) سهيل قاشا ، مصدر سبق ذكره، ص 288

(23) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص 129 ،130، و كذلك انظر:
Robson, Chapter Title: Refugee Camps and the Spatialization of Assyrian Nationalism in Iraq in : Modernity, Minority, and the Public Sphere: Jews and Christians in the Middle East, S.R. Goldstein-Sabbah, H.L. Murre-van den Berg(eds), Brill. (2016) Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.1163/j.ctt1w8h27r.13 , 37.237.78.12 ,P.238

ظل المسيحيون يتمتعون في العراق بحياة جيدة في عهد الدولة العربية الاسلامية وكذلك في عهد الدولة العثمانية ، اذ كانوا يتمتعون بالحرية الدينية وتحفظ لهم حقوقهم مقابل دفعهم الجزية [24]، لكنهم كانوا في معظم الأحيان يحاولون الحفاظ على مسافة واحدة من الصراعات السياسية والاجتماعية في مدنهم [25]*،رغم مكانتهم في الحياة الاقتصادية .[26]

وتواجد المسيحيون بكثرة في مناطق شمال العراق في الموصل و دهوك ــ التي كانت تابعة للواء الموصل في السابق ــ كما تواجدوا في لواء أربيل و السليمانية ، وتواجدوا أيضاً في البصرة وكركوك و الحلة و العمارة و الديوانية و الكوت ، وحسب التقديرات كان عددهم 13307 اواخر العهد العثماني [27]، ولم يسكن المسيحيون أحياء مغلقة ،وانما سكنوا بشكل تجمعات في أحياء بعينها لكنها لم تكن مغلقة أو مفصولة عن غيرها من الأحياء ،ففي بغداد مثلاً ، في السابق كانوا يعيشون في حي قرب الميدان ،قرب القلعة الداخلية ،و في محلة سوق الغزل،وفي راس القرية، وينطبق الأمر نفسه على المدن الأخرى التي يتواجدون فيها مثل البصرة و الموصل والسليمانية [28].

ثانيا ــ دور المسيحيين العراقيين في نشأة الدولة العراقية الحديثة

في العراق في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان المجتمع يقوم على تراتيب هرمية ، فدينياً كان المسلمون في قمة الهرم فوق اليهود والمسيحيين والصابئة ،واثنياً ــ أواخر القرن ــ كان الأتراك والمماليك فوق العرب والأكراد والفرس ،ثم بعد ذلك أصبح العرب في قمة الهرم بعد انهيار السيطرة العثمانية ، وفي المنزلة الاجتماعية كان التقسيم وفق من حاز منزلة بسبب وضعه الاجتماعي و المادي بغض النظر عن دينه أو اثنيته .[29]

أثناء حكم الدولة العثمانية وفي ظل نظام الملل تمتع المسيحيون بادارة شؤونهم الدينية ، و كان للبعض منهم مكانة في الدولة اذ استُخدموا وبالذات الأرمن في الأمور المالية والتجارية التي برعوا فيها مثل فوسكان ماريكيان الذي كان وزير للبريد و البرق في الدولة العثمانية و قد أصبح بعد ذلك خبيراً مالياً في وزارة المالية العراقية في عشرينيات القرن الماضي ، و سيروب اسكندريان الذي كان مدير الادارة النهرية في بغداد سنة 1910 ،و مركوريان رئيس أول غرفة تجارة في بغداد [30].

(24) سهيل قاشا ، مصدر سبق ذكره ،ص 286

(25)* شغل البعضمن المسيحيين في ولاية الموصل مراكز مهمة مثل الياس الحلبي الذي كان صرافاً لدى الوالي ،وعـرف عن زكريا الصائغ بكونه موظف مهم لدى الوالي ،فضلاً عن تولي بطرس بن جبران مهمة ادارة الضرائب ،و وظائف اخرى عديدة ، سهيل قاشا ،مصدر سبق ذكره ، ص 288، 289

(26) المصدر نفسه، ص 287

(27) بهاء حسين شاكر الشباني، مصدر سبق ذكره ، ص ص 12، 13، 14،

(28) سهيل قاشا ، مصدر سبق ذكره ،ص 293

(29) حنا بطاطو .العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية الكتاب الأول،ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ،مؤسسة الابحاث العربية ،1995، ط2 ، ص 27

(30) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص 105

أـ الدور المسيحي في العهد الملكي

مع قيام الدولة العراقية و حتى قبيل قيامها كان للمسيحيين دور ثقافي واقتصادي و اجتماعي و حتى سياسي و استمر هذا الحال بعد قيام الدولة ، وكان دورهم الثقافي يتجاوز نسبتهم العددية في السكان ـــ في الاحصاء السكاني الذي كان سنة 1928 بلغ عدد سكان العراق 1986054 نسمة شكل المسيحيون منهم 87898 نسمة و وصل عددهم في احصاء سنة 1947 الى 149656 نسمة من أصل 4816185 نسمة . وفي احصاء 1957 وصل عددهم الى204226 نسمة من اصل 6296410 نسمة [31] ـــ عن طريق المدارس التي افتتحوها و التي ساهمت في نشر التعليم و الوعي بين الناس، فقد بنى المسيحيون المدارس الخاصة بطوائفهم و التي كان يدرس فيها البقية من أبناء المجتمع و شكلت نقطة تحول في حياة الكثير ممن درسوا فيها مثل مدارس الآباء الدومنيكان و مدارس الكلدان ،أومساهمتهم في الحياة الثقافية من خلال الصحف التي نشروها أواخر التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، اذ ادخلوا المطبعة الحجرية سنة 1857 الى الموصل و بعدها بثلاث سنوات جاءوا بمطبعة حديثة أسهمت في اغناء الحياة الثقافية و الأدبية والعلمية فضلاً عن الدينية في البلد [32].و كان للمسيحيين دورهم في التأكيد على تبني مصطلح عراق ليصبح فيما بعد تسمية للبلد باكمله ،اذ أدى تبني مصطلح عراق من قبل المسيحيين العراقيين واستخدامهم المتعمد له في الصحافة والكتب التعليمية خلال العقدين الأوليين من القرن العشرين الى تحوله الى هوية للبلد لتحل محل التبعية للدولة العثمانية .و يعد المحامي عبد الجبار باشا الخياط من أوائل المسيحيين الذين استخدموا مصطلح عراق في الصحافة المحلية كعنوان للصحيفة التي صدرت سنة 1909 في بغداد ومعه الأب انستاس ماري الكرملي ،الذي ظهر كواجهة للمثقفين العراقيين الذين استخدموا كلمة العراق كهوية في جريدته (لغة العرب) سنة 1911 ،اذ كان فيها عمود حمل عنوان (الشهر في العراق وضواحيها).و يؤكد باستخدام التاريخ على أوجه هوية العراق ،فمثلاً عند حديثه عن الكلدان يؤكد انهم أمة عظيمة من قدم التاريخ و سكنوا العراق من شماله الى جنوبه .[33] ويعتقد كل من السريان والكلدو ـــ آشوريين ان العراق بلدهم الأم ومركز لتاريخهم الثقافي و ثقلهم الديمغرافي ،وانهم وريثو الحضارة العراقية القديمة .[34]

واختلفت الشخصيات المسيحية التي كان لها دور في الحياة الثقافية والسياسية العراقية أوائل القرن الماضي بين من كان يحافظ على الهوية العربية في مقابل الأفكار الطورانية ،وآخر اكد على الهوية العراقية ـ كما أسلفنا ـ و رفض تقسيم

(31)بـهـاء حسين شاكر الشباني. مصدر سبق ذكره ، ص13 ،،14 ،15

(32) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص 105

(33) Nahar Muhammed Nuri,Iraq is not Artificial: Iraqi Trends and the Refutation of the Artificial State Hypothesis, AlMuntaqa , Vol. 1, No. 3 (December 2018), pp. 939- , Published by: Arab Center for Research & Policy Studies Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.31430almuntaqa.1.3.0009,p.3

(34) Preti Taneja, op, cit, P.8

العراق ، و ثالث كان يؤمن بالأممية و رؤيته مختلفة عن معاصريه ،ورابع كان يدعو لاستقلال ذاتي للمسيحيين ،والأمثلة كثيرة ومنها :الصحفي داود صليوا الذي أصدر صحيفة صدى بابل سنة 1909 و كان ضد سياسات حزب الاتحاد و الترقي التي أكدت على الطورانية وكان يدعو الى الهوية العربية .والبطريرك مارعمانوئيل توما الذي كان يؤكد على الهوية العراقية ورفض سياسات الاحتلال البريطاني أوائل القرن العشرين بانشاء دولة للمسيحيين في شمال العراق وأكد على قيام الدولة العراقية بسكانها من الأديان المختلفة ، ونفاه الانكليز الى الهند ، وعاد بعد ذلك و أصبح عضواً في مجلس الاعيان بعد قيام الدولة العراقية.ومثلهما الخوري يوسف الموصلي الذي عرف بذكائه وانتخب عضواً في مجلس الامة وكان مستشاراً للملك فيصل الأول .ويضاف لهم نيقولا عبد النور ـــ المعروف بثابت ـــ الذي كان عضو في حركة العهد العربية و دافع عن الهوية العربية ضد السياسات الطورانية وعين بعد ذلك سفيراً للعراق في العهد الملكي ،أما روفائيل بطي فكان صحفي و مؤرخ معروف ،عمل رئيس تحرير لجريدة العراق و جريدة الحرية ، و أصبح عضواً في البرلمان العراقي ثم وزيراً لشؤون الدعاية والاعلام سنة 1953 .[35]

لم تكن الدولة العراقية في بداية نشأتها دولة استبعادية و إنما احتوائية

(35) سهيل قاشا ، المصدر نفسه،ص ص 297 ، 298 ،310 و كذلك انظر دهام العزاوي ،مصدر سبق ذكره ، ص 133

وطبعاً كانت هناك افكار أممية آمن بها بعض المسيحيين مثل الشيوعية و يعد يوسف سلمان يوسف ـــ المعروف بفهد ـــ من أشهر الشخصيات المسيحية العراقية في وقته آمن بالفكر الشيوعي و أصبح من رموزه المهمة في العراق ،وأعاد تشكيل الحزب الشيوعي وفق أسس جديدة وأخذ يجمع الأتباع ، الا ان النشاط الشيوعي كان محظورا في البلاد فألقي القبض عليه و حُكم بالاعدام الذي نفذ فيه سنة 1949. ومن أشهر الشخصيات السياسية العراقية في تاريخ العراق الحديث طارق عزيز، اذ عرف بقدرته الكبيرة على التفاوض و الجدل و الاقناع ، وانضم الى حزب البعث في شبابه ،تولى مناصب عدة صحفية وسياسية وأصبح نائباً لرئيس الوزراء سنة 1979 ،و وزيراً للخارجية سنة 1983[36] ،و ظل نائب لرئيس الوزراء و يمارس مهام كبرى في الدولة العراقية ـــ اذ غالباً ما كان يمثلها في المحافل الدولية ـــ الى ان دخلت القوات الامريكية العراق و اسقطت النظام في 9 نيسان 2003 وألقي القبض عليه و ظل في السجن الى وفاته في 2015 .

واختلف موقف الحكومة العراقية من المسيحيين باختلاف مواقفهم أنفسهم من الحكومة والحياة السياسية

(36) المصدر نفسه، ص ص382 ،383 ،387 ،388

لم تكن الدولة العراقية في بداية نشأتها دولة استبعادية و إنما احتوائية ، فعُدّ كل من كان ضمن حدودها عراقياً الا من أبى وآثر استبعاد نفسه عن الدولة ، وهو ما أكد

عليه القانون الأساسي العراقي لسنة 1925 اذ نص في المادة 6 على انه لافرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة ،ما يعني انه ساوى بين الجميع بغض النظرعن ديانتهم وقوميتهم ولغتهم و لم يميز بينهم [37]. ومع قيام الدولة العراقية الحديثة شارك المسيحيون مع غيرهم من الأقليات في بناء الدولة وان اختلفوا في موقفهم منها واختلفت مشاركتهم في الحياة السياسية كذلك.

(37) القانون الاساسي العراقي لعام 1925

واختلف موقف الحكومة العراقية من المسيحيين باختلاف مواقفهم أنفسهم من الحكومة والحياة السياسية ، اذ شارك البعض منذ قيام الدولة أو قبيل قيامها بالتأسيس لوجودها ،فهم يعدون أنفسهم جزء من أرض العراق ،فالجمعية التاسيسية التي كانت مسؤولة عن صياغة القانون الاساسي العراقي(ما يعرف بدستور 1925) مع قيام الدولة العراقية كان فيها مسيحيين ــ فضلاً عن اليهود ــ وحاول هذا القانون تحقيق احتواء وحماية جميع المواطنين .وقد اعترف هذا القانون ــ كما أسلفنا ــ بالمساواة للجميع أمام القانون ، كما اعترف بحرية الاحوال الشخصية [38].في هذا القانون الاساسي و رغم ان المادة 13 جعلت من الاسلام الدين الرسمي للدولة الا انها ضمنت للجميع حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر .واعطت المادة 16 للطوائف حق اقامة مدارسها الخاصة و التعليم بلغاتهم الخاصة ولكن طبعاً تكون موافقة للمناهج العامة .وضمنت المادة 18 المساواة في الحقوق والواجبات للعراقيين ، و المادة 37 أعطت تمثيل للأقليات الدينية في مجلس النواب ، اذ ورد في المادة «وجوب تمثيل الأقليات غير الاسلامية « ما يعني ضرورة وجود غير المسلمين في مجلس النواب بغض النظر عن ديانتهم .والمواد 69،70 ، 71، 75، 78، 79، 80 ، أعطت حق باقامة محاكم روحانية خاصة بالأقليات الدينية المسيحية و اليهودية (الموسوية) ولها حق بادارة شؤون الاحوال الشخصية المتعلقة بابناء هذه الطوائف .و في المادة 112 أعطى الدستور لكل طائفة الحق في أن تشكل مجالس في المناطق الادارية المهمة تختص بادارة الأوقاف الخاصة بها [39] .

(38) GIOVANNI MATTEO QUERP, BEYOND TERRITORIAL PROTECTION: MILLET AND PERSONAL AUTONOMY AS INSTRUMENTS FOR (NEW) MINORITIES IN EUROPE?, UNIVERSITY OF TRENTO, December 2010, p.159

(39) انظر القانون الاساسي العراقي لعام 1925 ،مصدر سبق ذكره

وعند تقديم العراق لأوراق عضويته في عصبة الأمم سنة 1932 أعلن قبوله الالتزمات المفروضة من قبل العصبة لحماية الأقليات، هذا القبول بنظام ضمانات الأقليات لعصبة الامم فيه عدة مستويات ، الأول، ضمان جنسية الأقليات يعني فتح الطريق أمام ضمان حقوق أخرى.الثاني،انه على الدولة الألتزام بمعاملة متساوية فيما يخص الحقوق السياسية و المدنية للأقليات.والثالث، ستكون هناك إجراءات خاصة تضمن للأقليات إعادة انتاجها الثقافي .[40]

(40) Ana Filipa Vrdoljak, Unravelling the cradle of civilization “layer by layer”: Iraq, its Peoples and Cultural Heritage ,P.7,university of Thechnology ,Sydney ,Available at:http://works.bepress.com/ana_filipa_vrdoljak/7/

ivsl

لم ترغب الحكومات الملكية بأن تتجاهل أي من الأقليات فسياستها كانت احتوائية لذا كان للمسيحيين مكان بين أشخاص السلطة ،مثل داود يوسفاني الذي كان له دور مهم في قيام الدولة العراقية ،إذ كان عضو في المجلس التأسيسي ،و أصبح وزير دولة في أول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن الكيلاني.، وكان حنا خياط أول وزير صحة في العراق سنة 1921، وكذلك يوسف غنيمة الذي شغل منصب وزير المالية أكثر من مرة و وزير للتموين كذلك ، وغيرهم كثير اذ شارك المسيحيون غيرهم من العراقيين ـــ بعدهم مواطنين في البلد ـــ في الحياة السياسية و الاقتصادية وخضعوا لقوانينه فخدموا في الجيش و دفعوا الضرائب وعاشوا حياة طبيعية [41].

(41) دهام محمد العزواي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص،132 ، 135

وشارك المسيحيون في الأحزاب السياسية ،مثل الحزب الحر العراقي الذي كان يوسف غنيمة من أشهر الشخصيات المسيحية التي انتمت إليه ،وأصدر الحزب جريدته العاصمة.وهناك أيضاً حزب الأمة الذي انضم إليه انطوان شماس كأحد الشخصيات المسيحية المهمة . و جمعية الدفاع الوطني التي تولت الدفاع عن أحقية العراق بالموصل والتي انتمى اليها المسلمون والمسيحيون على حد سواء و من الشخصيات المسيحية المهمة التي انتمت اليها فتح الله سرسم ،و حزب الاخاء الوطني الذي انتمى إليه المسيحيون .ويظهر نشاط هذه الأحزاب بعدها أحزاب عراقية غير قائمة على الانتماء الديني في اندماج حزب الاخاء الوطني والحزب الوطني العراقي لتنسيق العمل بينهما والاشتراك في إضراب سنة 1931 في بغداد بسبب زيادة رسوم البلديات .وانتمى المسيحيون من ابناء الأسر المتوسطة والميسورة الى الحزب الوطني الديمقراطي مثل خدوري يعقوب خدوري وهو من الرأسماليين المعروفين و كذلك نائل سمحيري وهو أيضاً رأسمالي معروف و من الهيئة المؤسسة للحزب .[42]

(42) بهاء حسين شاكر الشباني ، مصدر سبق ذكـره ،ص ص 44، 45،46،47،48، 82

كان موقف هؤلاء المسيحيين من الدولة و الحياة السياسية إيجابياً و جنوا ثمارها بشكل إيجابي ، لكن هناك من وقف موقف الرافض لسياسات الدولة و بالذات موقفها من استقلاليتهم ،وهذا ناتج عن العلاقات بين الجماعات الاثنية نفسها و دور قياداتهم فيها ،مثل الآشوريين الذين انقسموا بين الطرف ـــ الذي معظمه من هاكاري ـــ وهؤلاء الذين قبلوا بحياتهم في العراق كجزء من الدولة و فيهم جزء من هاكاري والذين لديهم مصالح اقليمية و عائلية متشابكة . عادة ما أدت الانقسامات الفرعية القبلية والاقليمية الى مواقف سياسية مختلفة ،والنتيجة انه بدلاً من تسهيل الانتقال من حالة اللجوء الى مواطن مندمج بالدولة العراقية أدت الى

تأكيد مساراتهم المنفصلة حتى بعد ان أصبح واضحاً للآشوريين انهم لن يعودوا الى وطنهم في هاكاري و لن يكون لديهم شبه استقلال في الدولة الجديدة الا انهم لم يتقبلوا الامر .وأدى الانقسام العميق بين الآمال القومية للقيادة الآشورية خاصة الجزء الداعم للبطريارك مار شمعون ، وهدف البريطانيين والحكومة العراقية بدمجهم في المجتمع العراقي الى زيادة التوتر وصولاً الى أحداث سميل 1933 .[43]

تم استخدام الآشوريين من قبل بريطانيا سواء أثناء انتدابها على العراق ، أو حتى بعد ذلك ،اذ جاءت بهم من هاكاري في تركيا وهم سكان قبائل و أسكنتهم في معسكرات لجوء عند مدينة بعقوبة و وعدتهم باعطائهم ادارة ذاتية اذا انضموا للقوات التي يشكلونها فكونت منهم قوات ــ ما يعرف بالليفي كما أسلفنا ـــ و استخدمتهم ضد الاكراد وجعلت منهم حرس للمواقع النفطية ، وحرس للحدود العراقية في شمالها الشرقي مع كل من ايران وتركيا ،و وزعتهم كسكان في تجمعات متفرقة كي لا تتوفر لهم الاستمرارية البشرية في مناطق ممتدة ومن ثم يطالبون بادارة ذاتية[44].أثناءالحكم الملكي أو بالأحرى أوائل قيام الدولة العراقية طبقت على المسيحيين الخطة Z التي اقترحتها بريطانيا على العراق في توزيع المسيحيين الآشوريين من هاكاري في مناطق متفرقة من شمال العراق ، حتى انهم كانوا يرون فيهم مناطق فاصلة مع الاكراد [45].

شكل هؤلاء أشبه ما يكون بالمعارضة الرافضة لنظام الحكم و التي لن تتوان عن اللجوء للقوة لتحقيق مطالبها و هنا من الطبيعي أن يرى فيها بعض القائمين على الدولة انهم معادين للدولة العراقية ، و من حقها ان تتعامل معهم على هذا الاساس. لم يشعر هؤلاء المسيحيون الذين جاءوا من هاكاري بالانتماء الى المجتمع العراقي و هم في ذلك يختلفون عن المسيحيين من سكان البلد الأصليين في صلتهم و موقفهم من الدولة ، فضلاً عن انهم جاءوا بخلفية متدنية اجتماعياً يضاف لها عدم معرفتهم باللغة العربية و حاولوا الحفاظ على لغتهم و ثقافتهم الأم في الاناضول ،وان تعلم الكثير منهم العربية بعد ذلك و بدأوا ببناء حياة لهم ، الا انهم ظلوا محتفظين بوضع الأقلية لانهم لم يقبلوا بالوضع الجديد [46].

وكان لرفضهم الاندماج في الدولة كأقلية مسيحية ان انتهى بهم الامر بأحداث سميل 1933 والتي يفسرها البعض منهم على انها جزء من الخيانة البريطانية يضاف لها مشاعر معاداة المسيحية من قبل البعض في المجتمع العراقي .في حين يرى البعض الآخر ان الآشوريين قد وضعوا أنفسهم في موضع حرج وكهدف سهل في فترة غير سهلة من عمر الدولة العراقية الحديثة التي كانت لاتزال في مراحل

(43) H. L. Murre-van den Berg, Searching for Common Ground: Jews and Christians in the Modern Middle East, in : Modernity, Minority, and the Public Sphere: Jews and Christians in the Middle East, S.R. Goldstein-Sabbah and H.L. Murre-van den Berg(eds), Brill, http://www.jstor.com/stable/10.1163/j.ctt1w8h27r.5,P.29

(44) بهاء حسين شاكر الشباني. ،مصدر سبق ذكـره، ص40،41، و كذلك انظر
Sargon George Donabed, Iraq and the Assyrian Un imagining :Illuminating Scaled Suffering and a Hierarchy of Genocide from Simele to Anfal, A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Graduate Department of Near and Middle Eastern Civilizations UniversityofToronto,2010,Pp.56,59,61

(45) Sargon George Donabed, ibid,P.56

(46) H. L. Murre-van den Berg,op,cit,P.26

نشاتها الأولى .واعتقد بعض العراقيين ان الآشوريين تمردوا بتعاطف بريطاني لذا لم يتعاطفوا معهم ..فالبطريارك مار ايشاي شمعون لم يكن قابلاً باقتراح إعادة توطين آشوريي هاكاري في أجزاء من شمال العراق و لم يكن قابلاً بالتخلي عن سلطته الزمنية على المجتمع الآشوري و القبول بالسلطة الروحية فقط .وربما دفعه التخوف مما قد يصيب آشوريي هاكاري بعد مغادرة الانكليز للبلاد لعدم قبول الاندماج في المجتمع العراقي ،و هنا رفض القبول بالأوضاع القائمة و لجأ الى المقاومة المسلحة ما سرّع بأحداث سميل .[47]

(47) Ibid,Pp.27,29

يُرجع بعض الباحثين أثر مخيم اللاجئين في بعقوبة على الآشوريين و الأرمن ـــ الذين اضطروا لمغادرة هاكاري وتنقلهم في أكثر من مكان و استقرارهم اخيراً في معسكر اللاجئين ـــ على اندماجهم في الدولة العراقية .تم انشاء هذا المعسكر تحت مسؤولية عصبة الامم و بادارة بريطانية.واعتقد القادة الآشوريون ان بريطانيا ستعيدهم الى موطنهم في هاكاري و سيكون لديهم ادارة ذاتية ،لذا فالمعسكر كان مرحلة مؤقتة بالنسبة لهم الى ان يعودوا الى وطنهم. أدت المعيشة في معسكر اللجوء الى خلق هوية أقلية جديدة للآشوريين .وفي المعسكر عومل الآشوريون على انهم لاجئين بدون دولة، واعتمدوا على الادارة الاستعمارية في العمل والتعليم و البقاء وحاولوا إعادة انشاء انفسهم لكن ليس ضمن المجتمع العراقي . وكان لمعسكر اللجوء ـــ بسبب طبيعة الحياة و التقسيم المكاني فيه ـــ دوره في ايجاد هويات قومية منفصلة لكل من الأرمن والآشوريين .فقد كانت حياة كل منهما منفصلة عن الآخر وعن المجتمع العراقي ، فحتى المناهج التعليمية في المعسكر كانت تحضر التلاميذ للعودة الى الوطن كنوع من الوجود المنفصل سواء في العراق او تركيا ، وحاول الآشوريون استخدام نظام حماية الأقليات في الأمم المتحدة لصالحهم .[48]

(48) Ibid,Pp.28,29

حتى ان الآشوريين أنفسهم انقسموا حول السياق السياسي الذي أدى الى هذه المذبحة[49]* ـ رغم توحدهم في رفضهم للمآسي التي حدثت ـــ لم يؤيد العديد منهم محاولات البطريارك لتبني مكانة منفصلة عن المجتمع المسيحي الآشوري ،مكانة اريد منها سلطات قانونية وزمنية (دنيوية) للبطريارك ،ونوع من الاستقلال الاقليمي لذا هم يختلفون عن بقية المجتمعات المسيحية في العراق .فقد كان الآشوريون من سكان العراق الأصليين ومعهم الكلدان الذين يشتركون سوية بتاريخ طويل في شمال العراق يرفضون ان تكون لهم معاملة تفضيلية تختلف عن باقي ابناء المجتمع العراقي و تخلوا عن حلمهم بوطن مستقل و قبلوا بسلطة الدولة عليهم ، وقبلوا بسلطة روحية ـــ وليست سياسية ـــ للكنيسة في شؤونهم الدينية و

(49)* حاول البطريارك مار ايشاي شمعون الذي ولد سنة 1910 و أصبح رئيسا للطائفة الآشورية النسطورية وهـو صغير ـ نظراً لكون كرسي الطائفة كان وراثياً ـــ مع وجود الوصاية عليه و عندما كبر ذهب الى بريطانيا للدراسة وبعودته سنة 1929 أراد ان تكون هناك استقلالية ذاتية للمسيحيين في شمال العراق و طبعا لم يرض النظام الحاكم بذلك و عندما ذهب الى بغداد سنة 1933 تم احتجازه ، و هنا اخذ اتباعه باثارة المشاكل في دهوك و عبروا الحدود باسلحتهم الى سوريا ثم عـادوا الى العراق و حاول الجيش العراقي المتواجد هناك تجريدهم من اسلحتهم و حدثت مواجهة انتهت بخسارة الجيش الأمر الذي دفع الأخير لتوجيه قوة عسكرية الى قرية سميل سنة 1933 وكانت هناك أحداث دموية لا تزال تذكر في التاريخ المسيحي و نفي مار ايشاي بعد ذلك الى قبرص و منها انتقل الى اوربا وأخذ يشكو من سوء معاملة الحكومة العراقية للمسيحيين ،ثم انتقل الى الولايات المتحدة حتى مات فيها، انظر :سهيل قاشا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 385 ،386 ، 387

الاجتماعية .[50]

وكانت النتيجة ــ بعد أحداث سميل ـــ نفي البطريرك والذي تخلى عن سلطاته الزمنية سنة 1948 ليصبح الآشوريون مثل بقية الأقليات الأخرى مواطنين في الدولة العراقية .واستقر بعضهم ـــ من معسكر بعقوبة ـــ في شمال العراق أو في بغداد وذهب قسم آخر الى سوريا و هاجر آخرون الى الولايات المتحدة . لكن هذا لايعني ان مشاعرهم القومية قد انتهت فهؤلاء الذين ذهبوا الى الشمال كانوا جزء من التيار الانفصالي الكردي لذا عاش الكثير منهم ماعاشه الأكراد الانفصاليون و حتى استفادوا من الاستقلال عن نظام الحكم في التسعينات وأنشاوا نظام تعليمي ومؤسسات ثقافية خاصة بهم .[51]

(50) H. L. Murre-van den Berg,op,cit,pP.27,28

(51) ibid,P.30

ب ــ الدور المسيحي في العهد الجمهوري

بعد انتهاء الحكم الملكي بثورة 1958 و مجيء عبد الكريم قاسم ، اختلف المسيحيون بين من أيّد الثورة و من كان ضدها وتخوف منها وبالذات من تهددت مصالحه ، و كان لسياسات قاسم و انحيازه للفقراء ان دفع الكثير من المسيحيين من الفقراء الى أن يكونوا جزء من الحياة السياسية فانضموا الى الحزب الشيوعي وكانوا جزء من المقاومة الشعبية ،أما الشخصيات العامة فقد امتنعت عن المشاركة في الحياة السياسية نظراً لعدم استقرارها وكثرة التقلبات فيها وآثرت الانشغال بالاعمال الاقتصادية . وتأثر المسيحيون الموجودن في شمال العراق بالحركة الكردية والمواجهات التي حدثت بينهم وبين الحكومة واختار البعض منهم الإنضمام للحركة الكردية ،في حين اصطف البعض الآخر الى جانب الحكومة في مواجهتها للاكراد وآثر الغالبية السلامة فنزحوا من مناطقهم الى مناطق أخرى أو هاجروا الى خارج البلد.[52]

(52) دهام محمد العزواي، مصدر سبق ذكره ،ص 137 ،ص138وكذلك انظر بهاء حسين شاكر الشباني، مصدر سبق ذكره ،، ص ص 95 ،96 . وكذلك انظر Sargon George Donabed,op,cit,P.86

لم تكن هناك أحزاب مسيحية تدافع عن مصالح المسيحيين ، و قد شكل الآشوريون في نيسان 1961 حزب أسموه (حرية ووحدة الآشوريين)الهدف هو نشر الادراك بحقوق الآشوريين بين الشباب والتعريف بتاريخهم ، ونظراً لمنع تشكيل الأحزاب على أساس ديني ، كانت مسألة نشاطه في بغداد أو كركوك ليست بالسهلة لكنه نجح بالانتشار في المناطق الشمالية سواء بين النخبة أو بين سكان القرى و دفع نشاط هذا الحزب بعض سكان القرى لحمل السلاح ضد الحكومة [53].

(53) Sargon George Donabed,op,cit,P.90

وكان لاحداث ثورة الشواف و ما تلاها من مذابح في الموصل أن اثارت مخاوف المسيحيين الذين كان بعض منهم ذي انتماء شيوعي أو تخوف ان يُتهم بانه من اتباع

الشيوعية فهاجر عدد لاباس به منهم الى بغداد بحثاً عن الامان ،وطبعاً انتقل بعض رؤساء طوائفهم الى بغداد وأقيمت كنائس وأديرة جديدة فيها واستقر المسيحيون في المناطق القريبة منها [54].وكان للاطاحة بعبد الكريم قاسم دورها في إثارة خوف البعض من المسيحيين ممن أيدوه من أن تطالهم يد بعض المتطرفين الذين وصموا المسيحيين بالشيوعية وبالتالي هم اتباع»الزعيم» الراحل و يجب التخلص منهم ، أو ينالهم العقاب والملاحقة .[55]

(54) بهاء حسين شاكر الشباني. مصدر سبق ذكره، ص92 ،93

(55) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص 138، وكذلك بهاء حسين شاكر الشباني. المصدر السابق ،ص101

وبعد ثورة 1968 ، حاول النظام إيجاد حل لمشاكل الأقليات ومنها الأقلية المسيحية ،فقد اعترف الدستور المؤقت لعام 1970 بالأقليات وحقوقهم المشروعة في المادة رقم 5 ،و سمح لهم بعد بيان آذار بتولي المناصب الادارية في المناطق التي يتواجدون فيها في شمال العراق ،وأعطى للمسيحيين في 1970 الحق لممثليهم على اختلاف طوائفهم بتولي شؤونهم الدينية والشخصية وأصدر قراراً بالعفو عن المسيحيين الذين شاركوا في أحداث سميل سنة 1933 وسمح لمن هاجر منهم بالعودة الى العراق ، وتم التاكيد على الجانب الثقافي في الهوية المسيحية من خلال منحهم الحق بانشاء النوادي و الجمعيات و المدارس الخاصة بهم .[56] و حاول الآشوريون استغلال الفرصة للمطالبة بحكم ذاتي في دهوك واتصلوا بالحكومة العراقية عن طريق مالك ياقو اسماعيل[57]* واعطتهم الحكومة العراقية حقوق ثقافية محدودة وذلك في نيسان 1972 ،من خلال المرسوم رقم 251 الذي أعطى السريان الحق بالتعليم بلغتهم في المدارس التي يشكلون فيها اكثرية ، وفتح قسم لتعليم اللغة السريانية في كلية الآداب و انشاء الجمعيات الثقافية وانشاء مجمع علمي للغة السريانية كونها لغة قديمة و سمح بان يكون لهم برامج تبث بلغتهم في محطتي نينوى وكركوك و النشر بلغتهم .[58]

اعترف الدستور المؤقت لعام 1970 بالأقليات وحقوقهم المشروعة في المادة رقم 5

(56) المصدر نفسه ، ص 139 ،140

(57)* احد الزعماء الآشوريون اصله من هاكاري وجاء مع بقية الآشوريين الى العراق وانضم الى قوات الليفي وصـل الـى رتبة رائـد وهاجر بعد احـداث سميل ثم عاد سنة 1969 الـى شمال العراق و التقى بملا مصطفى وغادر البلد مرة اخرى وعاد اليه سنة 1973 وتوفي قيه سنة 1974 ،انظر الموسوعة الاشورية : http:// www.betnahrain.net/Arabic/ Biography/MalikYaqu.htm

(58) Sargon George Donabed, op,cit,,P.138

ونشأت حركة الديمقراطية الآشورية سنة 1979 والتي تشكلت من جماعات طلابية و سياسية وثقافية آشورية وأصبح معقلها في تركيا فقد كان هناك نوع من الصحوة الآشورية والتي استقيت من الوعي الثقافي الآشوري الذي نما في المناطق الآشورية المختلفة سواء في العراق أو تركيا أو ايران و دعم من التحالف الآشوري العالمي الذي يتواجد في المهجر لحركة آشورية سياسية في العراق.في أوائل الثمانينات بدأت الحركة الديمقراطية الآشورية بارسال مقاتلين الى شمال العراق كانت في البداية لحماية القرى و بعد ذلك تحولوا الى المقاومة سنة 1982 ،و هنا أخذ النظام العراقي بمواجهة الحركة و منعها من الانتشار فأغلق مكتبها في بغداد وألقى القبض

على أعضاء منها وحكم على بعض منهم بالمؤبد فيما حكم 4 آخرين بالاعدام وهاجم قرى تأوي أعضاء الحركة في الشمال و مات فيها عدد منهم [59].

(59) Ibid ,186,187

و تأثرت أحوال المسيحيين في هذه المرحلة بعاملين هما الحرب العراقية الايرانية و استمرار المواجهات بين الحكومة العراقية والأكراد في شمال العراق ،اذ تاثرت الحياة السياسية والثقافية في البلد بأكمله نتيجة الحرب ومافرضته على الواقع من تخوف النظام من أي توجه قد يكون معارضاً ،فضلاً عن ان الكثير من القرى المسيحية في شمال العراق تاثرت فعلياً بالحرب واضطر ساكنوها للنزوح عنها احياناً ، أما المواجهات بين النظام والاكراد التي كانت تحدث في مناطق شمال العراق ومنها سهل نينوى حيث يتواجد المسيحيون بكثرة فقد أصبحت مناطقهم في كثير من الأحيان ساحة مواجهة ، وانضم البعض منهم الى الحركة الكردية ،و نزح قسم منهم الى مناطق أخرى[60].وفي كل مواجهة بين النظم الحاكمة في العراق والاكراد كان المسيحيون يشكلون جزءاً منها نظراً لتواجدهم في شمال العراق ففي أحداث الأنفال سنة 1988 دفع المسيحيون ثمن تواجدهم في المنطقة [61]. الا انهم كانوا في مناطق العراق الأخرى يعيشون حياة مستقرة ، وشاركوا في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية والعلمية والثقافية وحتى السياسية فمثلاً كان غانم خدوري نائب رئيس البرلمان للمدة 1980 – 1988 [62]. وضمن القيادات العليا في الدولة سنة 1998 ، كان هناك 6% من المسيحيين ،أما في مستويات القيادة الأدنى كان هناك مزيد من التكنوقراط ولم يكن هناك عدم توازن كبير يذكر [63].

(60) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص142 ،143

(61) Sargon George Donabed, Iraq and the Assyrian Unimagining,op,cit,,P.xviii

(62) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص142 ،143

(63) Phebe Marr, Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, US Institute of Peace (2006) Stable URL: https://www.jstor.org/stable/resrep12305 ,Accessed: 10-05-2020 ,P.3

في التسعينيات اختلف الأمر بالنسبة للمسيحيين في مناطق سيطرة الأكراد ،اذ استفادوا من حالة الاستقلال التي أُعطيت للمنطقة ومنع الحكومة العراقية من مد سيطرتها عليها ، وأُقيمت سلطة للاقليم منفصلة عن بغداد ،لكن تم استهدداف مساكن المسيحيين وأعمالهم بالمتفجرات ويرى المسيحيون انها كانت جزء من نهج منظم ضدهم من قبل السلطات الكردية .ولكن بعد محادثات في واشنطن 1998 بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وعدوا بحماية الأقليات في مناطق سيطرتهم ومنها المسيحيين .وكانوا يعاملون من قبل الكرد احياناً بشكلٍ جيد وأحياناً لا فمثلاً كانت هنااك حالات اضطهاد للمسيحيين في عقرة .وفي حالة الصراع السملح بين الحزبين الكرديين كان المسيحيون يقعون ضحية هذا الصراع أيضاً نظراً لتواجدهم في المنطقة [64].

(64) US Citizenship and Immigration Services, Iraq: Chaldean Christians, 27 June 2000, pP.2,3 http://uscis.gov/graphics/services/asylum/ric/documentation/IRQ00001.htm

ووفق اتفاق واشنطن 1998 تم اعطاء المسيحيين حصة للتمثيل في حكومة الاقليم تمثلت في 3 حقائب وزارية وهي المالية والصناعة و وزارة دولة ،فضلاً عن

عدة مراكز عليا .وكانت الحركة الديمقراطية الآشورية ـــ التي تشكلت سنة 1979 جزء من الجبهة الكردية وشاركت في الصراع المسلح مع الاكراد ضد بغداد ــ قد شاركت في انتخابات كردستان 1992 وحصل الآشوريون على 5 مقاعد ، وطالبت الحركة الاعتراف بالآشوريين في الدستور وحقوق ثقافية كاملة ومعاملة متساوية للاشوريين .[65] سنة 1998 عقد المؤتمر الثاني للجبهة الثقافية الآشورية في بيروت ، وتم طرح مقترح لاختيار منطقة للمسيحيين في شمال العراق تكون تحت الحماية الدولية ، وكانت هذه المرة الأولى التي يكشف للعامة عن مثل هذه الخطة [66] ،و هي دليل على رغبة جزء من المسيحيين بان تكون لهم حياة سياسية مستقلة .

المبحث الثالث ــ الدور السياسي للمسيحيين بعد 2003

كان لدخول القوات الامريكية العراق سنة 2003 و اسقاطها للنظام الحاكم فيه عظيم الأثر على الدولة و بدأت مرحلة انتقالية جديدة في حياتها كان يفترض بها التحول بها الى الديمقراطية ، إلا ان البلد لم يزل الى يومنا هذا في هذه المرحلة الانتقالية و لم يخرج منها .

وقد شارك المسيحيون في العملية السياسية منذ انطلاقها في مجلس الحكم وصياغة الدستور والتمثيل في البرلمان الانتقالي ،لكن هذا لايكفي لاشراك المسيحيين في الحياة السياسية لان هناك اعتبارات اخرى مثل الدور المهيمن للأحزاب و التيارات السياسية للجماعات الاساسية .و المسيحيون أصلاً مقسمون على أساس طائفي ــ اثني . فإثيناً هناك المسيحيين :الارمن ، الكلدان ، السريان ، الآشوريين ، وعلى مستوى الطوائف يقسم المسيحيون الى كاثوليك وبروتستانت والانجيليين وآخرون .هذا التنوع الاثني / الطائفي أدى الى ظهور عدد من التيارات و الأحزاب السياسية تمثل المسيحيين في العراق . و لكن بالرغم من تنوعهم ، أخذ الممثلون السياسيون للمسيحيين بعد ذلك بتقديم أنفسهم على انهم شعب سرياني كلدوآشوري . وتم اختيار هذه التسمية لتجاوز مساويء التنوع المسيحي و من أجل الوقوف سوية كهوية واحدة أو كيان واحد يمكن ان يمثل سياسياً بسهولة والذي يمكن ان ينقل الصوت والمطالب الخاصة بمسيحيي العراق .مع هذا لم تقبل جميع التيارات السياسية المسيحية بتمثيلهم هذا (الشعب السرياني الكلدوآشوري) ،اذ يعتقد بعض المسيحيين ان هذا التمثيل قد يفيد بعض الاشخاص والأحزاب والتيارات المسيحية وليس جميعها ،أو ربما على حساب مصالحهم .[67]

أضحى التوزيع الاثني حاكماً في الحياة السياسية العراقية ،وقد حكمت الهيئات المؤقت البلد الى قيام الهيئة التشريعية المنتخبة في كانون الثاني 2005 ،وتشكت

(65) US Citizenship and Immigration Services, Iraq,op,cit, P.4

(66)Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, MERI Policy Paper, September 2017, Middle East Research Institute,P.5

(67) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, POLITICAL PARTICIPATION OF MINORITIES IN IRAQ ,Heartland Alliance International and MCMD,human rights violation report2, Human Rights Violations Against Iraqi Minorities After ISIS P.9

السلطة التفيذية المؤقتة من مجلس الحكم ومجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء [68].ولم يتغير عدم التوازن الاثني و الطائفي في القيادة كثيراً ، فمجلس الحكم مثلاً صُمم ليعكس التوزيع الاثني و الطائفي في العراق ،إذ شكل المسيح والتركمان في المجلس ومعه مجلس الوزراء انذاك 4% و قيل «ان هذا التقسيم يعكس التوزيع الاثني و الطائفي لأول مرة بشكل واقعي منذ نشاة الدولة العراقية ،اذ كانت هناك نسبة 54% شيعة ،22% اكراد ،16 % سنة» [69].

(68) GIOVANNI MATTEO QUERP,op,cit,p.166

(69) Phebe Marr, op,cit,P.10

بعد 2003 انيطت سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية بسلطة الائتلاف المؤقتة تحت إدارة بول بريمر ،والتي تبنت قانون إدارة الدولة العراقية في آذار 2004 الذي يمكن عده دستور انتقالي .اهتمت هذه السلطة في بداية الامر بتعيين هيئات الحكومة المؤقتة وتفكيك مؤسسات النظام السابق ، ثم عملت على وضع مؤسسات جديدة للدولة ، وبعد ذلك تولت هيئات الحكومة المؤقتة التي انتخبت في كانون الثاني 2005 السلطة و ركزت على صياغة دستور جديد ثم انتخابات وقيام حكومة واعتبرت حكومة ذات سيادة .عد قانون الدولة الانتقالي ــ كما اسلفنا ـــ دستور مؤقت نظم توزيع السلطات والمؤسسات المؤقتة ،وفيه عرف العراق على انه جمهورية فدرالية ديمقراطية و دولة تعددية (المادة 4) ، ورغم الاعتراف بالإسلام على انه الديانة الرئيسة ،الا انه ضَمن الحريات الدينية لكل الأفراد ، وضَمن الحقوق اللغوية لكل الأقليات ،وعمل على إجاد تمثيل للأقليات في السلطة التشريعية ففي المادة 30 ج وضع الكلدو آشوريين بالاسم [70].

(70) GIOVANNI MATTEOQUERP,op,cit,pp,163,164,165

شهدت مرحلة ما بعد 2003 اختلافات كثيرة بين الأطراف السياسية حول شكل النظام السياسي و حصة كل منها فيه ـــ لربما الشيء الوحيد الذي اتفقوا عليه هو اسقاط النظام ـــ و هو أمر طبيعي لكثرة الأطراف المشتركة التي تمثل الجماعات المختلفة في المجتمع ، وتعرضوا لضغوط داخلية و خارجية من أجل الوصول الى الدستور الذي وضع أسس الدولة المقبلة و تم الاتفاق على جعل العملية السياسية توافقية ، فقد وضع نظام من الضمانات المتفق عليها كي يشمل الجميع ، و بذا يشارك الجميع في السلطة وتكون لكل منهم حصته فيها و لكن بما يتفق ونسبته العددية في الدولة ،لذا لم تكن حصة المسيحيين كبيرة اذ اتفقت مع نسبتهم العددية في المجتمع ،أما على صعيد اقليم كردستان وفي ضوء النظام الفدرالي، فلديهم أيضاً حصة على الصعيد السياسي فيه ، لكنهم أي المسيحيين لم يكونوا راضين عن حصصهم هذه سواء على صعيد الحكومة الاتحادية او حكومة الاقليم او حتى في مجالس المحافظات .

السؤال هل يشكل المسيحيون جماعة اثنية واحدة و يتصرفون وفقاً لذلك و ما هي طبيعة العلاقة فيما بينهم و علاقتهم مع الجماعات الأخرى الحاكمة أو المهيمنة وغير المهيمنة سواء على صعيد الحكومة الاتحادية أو الاقليم وموقف الأطراف المقابلة منهم و أثرها على دورهم السياسي.

يختلف المسيحيون طائفياً ــ كما أسلفنا ـــ في العراق فهم يرجعون الى أكثر من كنيسة ، يعرّف الكثير من المسيحيين أنفسهم من خلال الاثنية والدين . فبعضهم يعرف نفسه كآشوري كاثوليكي وآخرون كاثوليكيين كلدان ، وهذا يعني ان المسيحيين كجماعة اثنية لا يمتلكون هوية تاريخية واحدة تشكل المجتمع المسيحي في العراق[71]. كما ان القانون يعترف بعدد محدد من الكنائس المسيحية ـ فالجماعات الدينية المعترف بها من قبل قانون الاحوال الشخصية ــ اي من قبل الحكومة الاتحادية ـــ كمسيحيين هم الكلدان،الآشوريين ،الآشوريين الكاثوليك ،الأرثوذوكس السريان ،الكاثوليك السريان،الرسوليون الارمن ،الكاثوليك الارمن ،الكاثوليك الرومان ، البروتستانت الوطني،الانجيليكان ،الآشوريون البروتستانت الانجيليون ،جماعة قدوم اليوم السابع ، والأرثذوكس القبط . ويضاف للطوائف الممسيحية المعترف بها من قبل الحكومة الاتحادية كنائس مسيحية اخرى تم الاعتراف بها في اقليم كردستان ، اذ تم تسجيل عدد من الكنائس المسيحية في أربيل ودهوك والسليمانية . و يسمح للكنائس المسيحة الجديدة لان تسجل بما لايقل عن 50 تابع ــ يسمح للجماعات المسيحية التسجيل بشكل منفصل مع مجلس قادة الكنائس المسيحية العراقي و هم جماعة مستقلة شكلها قادة الكنائس المسيحية وتضم 6 كنائس بروتستانتية انجيلية . [72]

(71) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions,op,cit,P.5

السؤال هل يشكل المسيحيون جماعة اثنية واحدة و يتصرفون وفقاً لذلك

(72) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State • Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor,Pp.5,6

ويؤثر هذا في العلاقات فيما بينهم ، فقد كانوا في السابق طوائف منفصلة ،لكنهم بعد 2003 اضطروا الى التجمع فيما بينهم كي تكون لهم قوة عددية مقابل الجماعات الأخرى في الدولة ، مع ذلك يعتقد البعض منهم بفردانيته مثل الأرمن ،فأحد مشاكل المسيحيين هو تفرقهم ، ولنا في الأرمن الارثذوكس مثال على ذلك ، صحيح ان القانون العراقي يعترف بهم الا انهم ابعدوا انفسهم عن التيار السياسي المسيحي لانهم لم يرضوا عن الشخصيات المسيحية و لا التيارات السياسية المسيحية التي لم تمثل المصالح الأرمنية كما يجب .لذا فضلوا ان يقدموا انفسهم كاثنية وطنية مستقلة و طالبوا بكوتا خاصة بهم في البرلمان الاتحادي خارج كوتا المسيحيين . و لديهم تمثيل خاص بهم في برلمان اقليم كردستان بمقعد واحد ،و مقعد واحد في مجلس

محافظة دهوك ، الا انهم غير ممثلين في البرلمان الاتحادي ،صحيح ان البعض منهم يعملون كمدراء و تنفيذيين في الحكومة الاتحادية الا انهم لايوجد لديهم تمثيل وزاري خاص بهم كأرمن .و يطالبون بمقعد وزاري على صعيد التمثيل السياسي في الاقليم وآخر في الحكومة الاتحادية . فرئيس اللجنة الادارية للكنيسة الأرمنية الارثذوكسية في بغداد مالكون ميلكونين يعتقد ان للأرمن الحق في المطالبة بكوتا في البرلمان الاتحادي و مجالس المحافظات و البلديات و الأقضية و القرى حيث يوجد الأرمن وخاصة في بغداد و البصرة و كركوك واربيل (في اربيل في المركز و في عين كاوه)وفي دهوك (المركز و زاخو و افزورك وهاواريسك) و في نينوى ، و يأملون بان يتم الاستجابة لمطالبهم على الصعيدين المحلي و الوطني [73].

يدرك بقية المسيحيين الذين يطالبون بزيادة التمثيل في البرلمان والحكومة الاتحادية وفي الاقليم أهمية التحالف بين التيارات المسيحية

(73)SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit,pP.11,12

لكن يدرك بقية المسيحيين الذين يطالبون بزيادة التمثيل في البرلمان والحكومة الاتحادية وفي الاقليم أهمية التحالف بين التيارات المسيحية ،والهدف هو تطوير مستوى تمثيلهم و تنسيق مواقفهم فيما يخص القضايا المشتركة خاصة في مواجهة التحديات الأمنية التي تهدد وجود المسيحيين في البلد . سنة 2010 وبعد الهجوم على كنيسة سيدة النجاة ، اجتمع عدد من المنظمات السياسية المسيحية ـــ بعد شعورهم بخطورة المسألة ـــ وشكلوا جمعية التنظيمات السياسية الآشورية السريانية الكلدانية وطوروا قانونها الداخلي لتنظيم العلاقات بينهم و بين الأحزاب السياسية و اتفقوا على برنامج سياسي موحد لتطبيقه من قبل هذه الجمعية . أراد البعض المزيد واعتقدوا بضرورة توسيع التحالف ،و قال جوزيف صليوا ان النواب المسيحيين مثل هؤلاء الذين يواجهون السيوف باظافرهم . بعضهم خضع الى ضغوط أحزاب الأغلبية ، والحل هو في تشكيل تحالف مبني على أساس الميراث أو الاثنية بين جميع الكتل المسيحية لكي يكونوا قادرين على تقليل نفوذ الأحزاب الكبيرة و المؤثرة و للتمتع بالاستقلال [74].

(74) Ibid ,pP.15,16

أولاً ـ الدور السياسي في الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان

يوجد تأثير للقيادات المسيحية في مجتمعاتهم ، لكن تأثيرهم على الصعيد السياسي لا يذكر بسبب من قلتهم العددية ،فالتأثير يتناسب مع الوزن العددي للسكان ، وتؤدي قلة العدد الى قلة تمثيلهم في سلطات الدولة و مؤسساتها ، هذا فضلاً عن الاختلاف في الأرقام التي تذكر عن عددهم .

تورد نسب مختلفة للمسيحيين في العراق و يورد أحد المصادر انهم كانوا يشكلون

4و1 مليون سنة 1980 ،مايعني انهم يشكلون قرابة 10 % من السكان ، وآخر يرى انهم يشكلون 7% من السكان [75]، قبل 2003 وصل عدد المسيحيين الى 5و1 مليون أو ما يصل 5% من السكان ، لكنهم الآن يتراوحون بين 400 الى 800 ألف مسيحي، ويشكل الكلدان الكاثوليك النسبة الأكبر منهم [76].

لم تتجه الاوضاع بعد 2003 نحو الأحسن بالنسبة للمجتمع العراقي وبالذات فيما يخص المسيحيين ،فنظراً للأوضاع الأمنية السيئة اضطر الكثير من العراقيين الى النزوح او الهجرة خارج البلد ،فوفقاً للمفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة انه في السنوات الأولى بعد 2003 كان هناك 6و1 مليون نازح داخل البلد و مابين 6و1 و8و1 مليون شخص هاجر الى خارج العراق 30 % منهم هم من الأقليات وشكل المسيحيون نسبة كبيرة منهم فقد شكلوا 44 % من طالبي اللجوء في مكتب الامم المتحدة في سوريا سنة 2006 .[77]وقد قال أسقف الكاثوليك في بغداد اندريوس ابونا ، ان اكثر من نصف مسيحيي العراق قد غادروا البلد منذ 2003 [78].

ظلت نسب المسيحيين بالتناقص بشكل كبير بعد 2006 ، وفي تقرير حول الحريات الدينية في العراق سنة 2012 ، أشارت لجنة الحريات الدينية الدولية التابعة للولايات المتحدة الى ان القادة المسيحيين يتحدثون عن عدد بين 400 الف الى850 ألف مسيحي مقارنة بما أورده رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني ابلاحاد افراين انهم أقل من 400 ألف في العراق سنة 2013 .و قادة مسيحيون آخرون يقدرون انهم بين 250 الى 300 ألف .الا انهم مع 2015 أصبحوا 200 ألف و ربما سيقل العدد نظرا للظروف السيئة التي يواجهونها و عدم امكانية عودتهم الى مناطق سكناهم السابقة نظراً لعدم تحقيق ظروف ملائمة للعودة والسكن [79].

أصبح تمثيل المجتمع المسيحي يمثل مشكلة نظراً لتنوع المطالب و وجهات النظر ،الأمر الذي دفع البعض منهم للتحالف مع تيارات وأحزاب سياسية أخرى خارج جماعتهم ما أضعف التمثيل الفعال لهم .و كان للمصالح الشخصية و الضغوط التي مورست على المسيحيين من قبل الأحزاب و التيارات التي انضموا اليها أن أبعدت هؤلاء الممثلين عن جمهورهم الانتخابي ، و طبعاً الأحزاب السياسية الكبيرة تفرض رؤيتها على ممثلي الأقليات فيها ـــ بطبيعة الحال تستفيد الأحزاب من وجود الأقليات فيها في اكساب نفسها صورة التنوع و انها تمثل المجتمع ولا تقتصرعلى جزء دون آخر، يُفترض أن تكون الفائدة متبادلة ـــ و ينتهي ممثلو الأقليات بأنهم أصبحوا غير قادرين على صنع قرارات تخص مصلحة مجتمعاتهم و

(75) Otmar Oehring, Hoping for a Miracle: On the Possible End of a Christian Presence in Iraq ,in Religion,by Gerhard Wahlers (ed), Konrad Adenauer Stiftung (2017) , https://www.jstor.org/stable/resrep17544.4 ,p.23

(76) Anthony H. Cordesman, Iraq After ISIS: Report : The Other Half of Victory Dealing with the Civil Dimension, Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2018), https://www.jstor.org/stable/resrep22411.7 ,,P.27

(77) Preti Taneja ,op,cit,P.7 also see: Mokhtar Lamani, Minorities in Iraq: The Other Victims, Centre for International Governance Innovation (2009) , https://www.jstor.org/stable/resrep05235, ,P.9

(78) Preti Taneja, op, cit, P.7

(79) Otmar Oehring, op,cit,,P.23

تصبح مشاركتهم رمزية أكثر منها مشاركة حقيقية فعالة [80].

(80) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit,P.10

لايوجد مانع قانوني من ان يكون هناك أشخاص من الأقليات في منصب وزاري لكن في الحقيقة عددهم قليل سواء في الحكومة الاتحادية أو حكومة اقليم كردستان ، فهم رغم تواجدهم في البرلمان أو الحكومة الا ان قادة الأقليات يرون انهم لا يُمَثلون كما يجب في هذه المواقع أو في المراكز التي تحتاج الى انتخاب أو حتى القطاع العام وفي المستويات المحلية .وهذا بالنسبة لهم يعني حرمانهم من الوصول الى مراكز الفرص الاقتصادية الحكومية . و حتى في المحكمة الاتحادية العليا التي كانت تتألف من تسعة أعضاء ،ففيها مسيحي واحد ، و يؤكد قادة الأقليات انهم لا يُمَثلون كما يجب في الشرطة والجيش و الأجهزة الأمنية على اختلاف أنواعها .[81]

(81)International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State • Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor,P.17

كما أسلفنا لايوجد قانون يمنع مشاركة المسيحيين في الحياة السياسية ، والدستور العراقي لعام 2005 الذي وضع على عجالة وكان المسيحيون جزء من واضعيه حفظ الحقوق السياسية والمدنية للأقليات و منها الأقلية المسيحية ، ضَمن الدستور الجديد حماية الأقليات كجزء من الميرات الثقافي التاريخي للبلد . وفيما يتعلق بحماية التعدد ،فالعراق وفق الدستور دولة ديمقراطية ،وان النظام القانوني سيحمي التنوع .في الفقرة 2 الجزء الثاني يعترف الدستور بالأقليات الدينية مثل المسيحيين ، و المادة 3 تعرِف العراق على انه دولة متعددة القوميات والأديان والطوائف .و الفقرة 2 تدعو لخلَق دولة احتوائية وليست استبعادية .أما الالتزام بقيم التعايش والتنوع فموجودة في المقدمة ،فالوحدة الوطنية و التعايش السلمي يفترض بها انها المباديء الأساسية للنظام الجديد [82].

لايوجد مانع قانوني من ان يكون هناك أشخاص من الأقليات في منصب وزاري

(82)GIOVANNIMATTEOQUERP.,op,cit,pp. 167,169

تحدثت المادة 16 عن ضمان فرص متساوية أمام كل العراقيين وعلى الدولة ضمان الاجراءات لتحقيق هذا الأمر .و جاءت المادة 7 لمنع قيام أي كيان سياسي يقوم على التمييز سواء من خلال تبني برامج تمييزيه أو تتبنى وتحرض أو تسهل وتمجد وتبرر التمييز والارهاب والتكفير او التصفية الاثنية . لان مثل هذه الكيانات لن تكون جزء من التعددية السياسية في العراق . والمادة 20 من دستور 2005 تضمنت حق مشاركة جميع المواطنين في الحياة العامة ولهم الحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب و الترشح لمنصب ، أما المادة 14 من الدستور فتحدثت عن المساواة و عدم التمييز وتنص على أن جميع العراقيين متساوون أمام القانون بدون تمييز بغض النظر عن الجنس والعرق والاثنية والقومية والأصل والدين والطائفة والمعتقد و الرأي أو الطبقة الاجتماعية والاقتصادية [83].

(83) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op, cit, pP. 7,8

يعترف القانون العراقي بـ 14 طائفة مسيحية كما أسلفنا ، و المسيحيون ممثلون في مكتب الأوقاف للديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية .و لديهم تمثيل وزاري ،وتم اعطاءهم كوتا للتمثيل في البرلمان الاتحادي وكذلك كوتا في برلمان اقليم كردستان .ويُنظر الى المسيحيين على انهم أقلية موزعة لانهم يعيشون في انحاء البلد المختلفة ، لكن الظروف الأمنية مع النزوح الداخلي أجبروا المسيحيين على التجمع في أماكن بعينها سواء في أربيل أو سهل نينوى .[84]

(84) Ibid, P.9

اعترف الدستور بالمسيحيين بعدهم مواطنين في البلد في أكثر من مناسبة وهذا يعني ان الاستيعاب وليس الاستبعاد هو سمة هذا الدستور وأضاف القانون نوع من التمييز الايجابي لصالحهم باعطائهم كوتا خاصة بهم في البرلمان الاتحادي ،أو برلمان اقليم كردستان من أجل ان يكون لهم دور في العملية السياسية ـــ و ان كان شكلياً ـــ فمن حقهم كمواطنين المشاركة في الترشح و الانتخاب والحكم، ولكن تحقيق ذلك ظل مرهوناً بقوتهم العددية في الدولة ككل .

يعترف القانون العراقي بـ 14 طائفة مسيحية

وقد نظر المسيحيون بشكل عام الى العملية السياسية ككل على أنهم جزء منها و من الضروري المشاركة فيها، اذ يرى البعض ان المشاركة الفعالة هي الطريق لتحقيق وضمان الحقوق على أختلاف أنواعها للأفراد وبالذات ممن ينتمون الى الأقليات ،فمن خلال المشاركة الفعالة ـ و لنقل الايجابية ـــ يستطيعون التعبيرعن هويتهم و يحافظون عليها و يديمون استمرارهم . فهم يشاركون في صنع القرار على المستويين المحلي و الوطني و من خلال هذه المشاركة يتم تجاوز التمييز والاستبعاد الذي يمكن ان تكون هذه الأقليات قد مرت به . يعني التمييز حرمان الأقليات من ممارسة أي من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية في المجتمع .فمن حق المسيحيين الاحتفاظ بهويتهم و ضمان وجودهم .و من أبسط حقوق الأقليات ان يشاركوا في اختيار من يحكمهم ـــ كناخبين ـــ و لهم الحق ان يشاركوا بالحكم هم بدورهم ـــ كمرشحين ـــ على مختلف الصعد المحلية والوطنية .[85]

(85) Ibid,p.5,6

وفقاً للقانون فان للأقليات حق بـ 9 كراسي من مجلس النواب، 5 منهم للمسيحيين من بغداد و نينوى كركوك و أربيل و دهوك، ولابد ان يكون احد مقرري المجلس مسيحي ،اما برلمان اقليم كردستان فيعطي 11 مقعد للأقليات من أصل 111 ، 5 للكلدان و الآشوريين و السريان ، 5 للتركمان و واحد للأرمن .[86] مثلاً تم اعطاء منصب وزير الاتصالات والنقل في الاقليم للمسيحيين ممثلين بجونسون

(86) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State ,op,cit,,P.8 and SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit, P.10

ساوايش والذي استقال في نهاية الأمر بسبب من عدم رضاه عن تمثيل المسيحيين بما يستحقوه ،وعدم تحقيق مطالبهم وعندئذ تم شغل منصبه من قبل شخص آخر ليس مسيحي[87].وهناك دائما وزير واحد مسيحي في الحكومة الاتحادية ، مثل وجدان ميخائيل سالم وزيرة حقوق الانسان ـــ مسيحية ـــ فازت عن قائمة اياد علاوي .[88]

(87) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit,P.11

(88) John Eibner, The Plight of Christians in Iraq Field Trip Report November 3 – 11, 2007 , Christian Solidarity International (CSI-USA,P.15

ويختلف المسيحيون في موقفهم من النسبة المعطاة لهم في الاقليم ،فبالرغم من ان الأقليات لهم 11 مقعد في برلمان اقليم كردستان ، لكن المسيحيين انفسهم يرون ان ذلك ليس في مصلحتهم ، فهم يرون ان الاكراد يصوتون لأحزاب الأقليات المتحالفة مع الأحزاب الكردية ، وهذا يضعف صوت الأقليات في الحكومة،وقادة أحزاب الأقليات يقولون انهم غير قادرين على تعديل قانون الكوتا بحيث يصبح التصويت لهم من نفس أبناء الأقلية .[89]

نظر المسيحيون بشكل عام الى العملية السياسية ككل على أنهم جزء منها

(89) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department ,op,cit,P.17

وآخرون من المسيحيين عندما يقارنون بين نسبة تواجدهم في برلمان اقليم كردستان والبرلمان الاتحادي يرون ان التمثيل الأول عادل عند النظر لعدد المسيحيين في الاقليم فهناك 6 مقاعد لهم من اصل 111 ، بينما في الحكومة لديهم وزير واحد ـــ لكن غالباً ما يتم اختياره من القيادة الكردية ممن هوقريب منهم أو من الأحزاب المسيحية المقربة من الأحزاب الكردية ـــ ويرى الكلدان ان الشخص المختار لهذا المنصب غالباً ما يكون من الأحزاب الآشورية وليس من الأحزاب الكلدانية ،لكنهم أي المسيحيين بشكل عام يقرون بان أوضاعهم في الاقليم أفضل نسبياً من الاماكن الاخرى في البلد .[90]

(90) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN,op,cit, pP.,10,11

فهم اي المسيحيين في كردستان علاقتهم متناقضة مع حكومته، فمن جانب قادة الكنائس في المنطقة، هم يكيلون المدح للاقليم علانية حفاظاً على مصالحهم ،والحكومة التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة برزاني غالباً ما أعلن نفسه حامي للمسيحيين سواء في الاقليم أو في سهل نينوى .فمثلاً كان وزير مالية الاقليم 2006 – 2009 المسيحي سركيس اغاجان مامندو قد عزز موقعه عن طريق تخصيص أموال كبيرة من امريكا وهولندا لصالح الكنائس المسيحية .

وهنا ربح الطرفان فحكومة الاقليم قدمت نفسها الى الغرب على انها حامية للمسيحيين ،والكنائس المسيحية استفادت من المنح المالية . وعلى الرغم من تجربتهم السلبية مع الاكراد الا ان المسيحيين في الاقليم و في سهل نينوى يؤكدون انهم يفضلون العيش تحت سيطرة حكومة الاقليم على العيش في ظل الحكومة

الاتحادية اذ كانوا ينظرون للحكومة الكردية على انها حكومة علمانية لذا هي أفضل من وجهة نظرهم من الحكومة الاتحادية المسلمة التي يرون انها ملتزمة باسلمة العراق .[91]

(91) Otmar Oehring, op,cit ,P.26

لكنهم في نفس الوقت ينظرون بعين الشك لحكومة الاقليم فيما يتعلق بالاراضي التي استولت عليها السلطة و التي تعود للمسيحيين ولم تتم اعادتها لهم و مماطلة السلطة القضائية في هذا الامر [92]، وفي كل الاحوال يرى المسيحيون ان هناك عوائق أمام ان يكون لهم دور فعلي في الحياة السياسية العراقية .

(92) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, MERI Policy Paper, September 2017, Middle East Research Institute,op,cit,P.10

ثانياً ــ المعوقات والتحديات أمام المشاركة المسيحية في الحياة السياسية

يُفترض أن يشارك المسيحيون بشكل عام في إدارة شؤون البلد حالهم حال بقية المواطنين ، ولكن هناك معوقات أمام هذه المشاركة ،البعض منها مقصود والبعض الآخر غير مقصود سواء على صعيد الحكومة الاتحادية أم على صعيد حكومة اقليم كردستان.

تُركز مطالب ممثلي المسيحيين على أهمية بعض الاجراءات التي يُفترض ان تتبناها الدولة لتحسين مشاركة الأقليات ،لكن لابد من فهم طبيعة هذه المطالب إذ انها لاتهدف لاعطاء المسيحيين مكانة متميزة وانما على العكس تهدف لانشاء توازن وان تضع الأقليات بنفس المستوى مع أحزاب الأغلبية .ويجب ان تساهم المشاركة في العمليات الاجتماعية و السياسية الوطنية ،و المشاركة بصنع السياسة و الخدمات العامة ـــ وأيضاً الاستفادة منها ــ في انهاء تهميشهم و استبعادهم .فالدول التي ترحب بمساهمة و اندماج الأقليات لاتسعى للاستقرار فحسب وانما أيضاً ترغب بازدهار الأقليات نفسها ،و ان تصبح اكثر رفاهاً ، ويبدو من ملاحظة المشاركة السياسية للأقليات في العراق ان الدولة لم تفعل الكثير لأقلياتها [93].

(93) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit, P.13

المفروض أن يشارك أعضاء الأقليات في عملية صنع القرار وبالذات تلك القرارات التي تخصهم والمشاركة في المؤسسات الحاكمة ،لكن في حقيقة الأمر هذه المشاركة قد يتم اعاقتها بشكل مقصود،أو قد يتم منع الأقليات من هذا الحق بشكل غير مقصود بواسطة القانون أو السياسات أو قلة الاعتراف بالأقليات أو عدم الاهتمام بها .في بعض الاحيان قد لاتكون هناك إرادة سياسية كافية لازالة العوائق التي تمنع أو تحد من المشاركة الكاملة والمتساوية للأقليات وهذا ما أكد عليه معظم افراد الأقليات عند سؤالهم عن المشاركة السياسية [94]، فبعد 2003 واجه الآشوريون مثلاًـــ كأقلية عددية سياسياً ودينياً ـــ مشكلة عدم امكانية احتوائهم

(94) Ibid,Pp.6,7

في المجتمع العراقي وتم تجاهلهم و تجاهل وضعهم من الاعلام و السياسيين و حتى الأكاديميين [95].

(95) Sargon George Donabed, op,cit,P.1

ففيما يخص القانون الانتخابي :نظم القانون الانتخابي مسألة التمثيل السياسي ،فمثلاً أقرالقانون الانتخابي لانتخابات مجلس النواب سنة 2010 بأن الانتخابات ستجرى وفقاً للتمثيل النسبي ،والذي يمثل ضمانة سياسية للتمثيل ، كما انه وضع ضمانات قانونية للتمثيل عبر نظام معقد مبني على مقاعد محجوزة للأقليات المسيحية والايزيدية والصابئة والشبك ،فهناك 8 مقاعد من أصل 325 محجوزة للأقليات ، والمقاعد تُربط بمحافظة واحدة ،من هذه المقاعد هناك 5 محجوزة للمسيحيين الذين يتنافسون على التمثيل على المستوى الوطني ، ولكن كل مقعد في محافظة واحدة [96].

(96) GIOVANNI MATTEO QUERP.,op,cit,p.179

يمكن أن يضمن نظام الربط بين المقاعد والمحافظات تمثيل مناسب للجماعات الاجتماعية اذا كانت هذه الوحدات متجانسة اثنيا ، حيث ان كل مقعد سيمثل السكان في منطقة معينة ، فيضمن التمثيل النسبي تمثيل مناسب لمختلف القوائم المشاركة في الانتخابات ،لكن في حالة الجماعات المنتشرة التي لا تشكل أغلبية في أي وحدة إدارية يمكن أن يؤدي الربط بين المقعد والمنطقة الى نتائج سلبية .بالتاكيد في مثل هذه النظم ، تمثل المقاعد فقط سكان الأقلية للوحدة الادارية حيث تتوافق (تتلائم) المقاعد ، ولكن بقية الأقلية الساكنين في وحدات اخرى لن يتم تمثيلهم . ورغم أن نظام المقاعد المحجوزة يشكل أعلى ضمانة للتمثيل ، فان مجرد وجود نواب الأقلية لا يضمن مشاركة فعالة في العملية السياسية .يُمكن أن يخفف نقص تمثيل الأقليات بشكل فعال عن طريق انشاء أدوات تصويت خاصة مثل المشاركة المضمونة في اللجان البرلمانية ذات الأهمية لجماعات الأقلية وسلطة فيتو في شؤون ذات أهمية كبرى للأقليات.و مع ان التمثيل مضمون فلا قانون الانتخاب ولا نظام البرلمان يعطي ممثلي الأقليات ضمانات خاصة للتمثيل في اللجان التي تتعامل مع مواضيع تخص مصالح الأقليات مثل لجنة الأوقاف و الشؤون الدينية ، ولجنة التعليم و لجنة حقوق الانسان[97].

(97) Ibid,pp.179,180

التخوف من الايديولوجية السياسية السائدة ، وفقاً لعادل بقال عضو المنبر الديمقراطي الكلداني الموحد ، فان العوائق الأساسية أمام مشاركة مسيحية فعالة هي الايديولوجية التي تطبقها الأحزاب السياسية الاسلامية المسيطرة على الحكم ، وخطاب الكراهية واسع الانتشار ،وغياب الفصل بين الدين والدولة في الدستور (لانه جعل الشريعة المصدر الاساسي للتشريع) ما يجعل العراق دولة فاقدة للحياد

. وأيضاً قلل عادل بقال من أهمية زيادة كوتا المسيحيين في البرلمان لانه يراهم ليسوا أكثر من صورة شكلية فاقدة لأي دور، فوجود مسيحي واحد أو إثنان أو عشرة لا يستطيع أن يؤثر في أي قرار يؤخذ في البرلمان أو الحكومة لانهم مسيطرعليهم من قبل القوى السياسية الكبيرة التي تعمل بشكل مهيمن [98].

(98) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit, P.13

قد تكون هناك عوائق اخرى قد تمنع مشاركة الأحزاب الصغيرة للأقليات مثل العوائق المادية ،اذ كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تطلب من الأحزاب المرشحة تقديم تأمينات انتخابية تصل الى 50 مليون دينار من أجل ان تكون مؤهلة للمشاركة في الانتخابات ما يقيد من مشاركة الأقليات السياسية نظراً للعائق المادي لان أحزابها لاتمتلك قدرات مالية كبيرة و لاتستطيع دفع مثل هذا المبلغ. مثلاً الاتحاد الديمقراطي الكلداني اضطر للانسحاب من الانتخابات بسبب من عدم قدرته على تأمين هذا المبلغ من المال .أيضاً الحكومة بدورها تنشيء بيئة مقيدة للأحزاب السياسية للأقليات من خلال قانون الأحزاب الذي يتطلب من الأحزاب ان تدفع اجور التسجيل التي تصل الى 25 مليون دينار .وهذا لايأخذ بعين الاعتبار الاوضاع المالية للأحزاب الصغيرة التابعة للأقليات ، لذا فان هناك عوائق مالية يضاف لها وضع عتبة انتخابية عالية أيضاً تؤثر في قابلية الأقليات على ضمان التمثيل السياسي ،لذلك فان التمييز ضدهم يكون غير مباشر.[99]

(99) ibid,P.14

لابد من تسجيل الناخبين في السجلات كي يكونوا مؤهلين للتصويت

تخطيط الدوائر الانتخابية والعتبة الانتخابية : يؤديان الى توجيه توزيع الأصوات ولذا قد يكون هناك تأثير تمييزي على جماعة بعينها ،أو تفضيل للحزب الذي وضع الدوائر الانتخابية .برغم هذه الحقيقة جعل نظام الانتخابات لعام 2010 كل محافظة منطقة انتخابية منفصلة ولهذا التقسيم تأثيره السلبي على الأحزاب الصغيرة. فبتطبيق القانون توزع مرشحو المسيحيين على خمس محافظات وكل مسيحي يحصد أعلى عدد من الأصوات على المستوى الوطني يُعطى مقعد في محافظته ،لكن لم يصل العديد من المسيحيين الذين حصلوا على آلاف الأصوات على المستوى الوطني الى العتبة الانتخابية ولذا لم يربحوا أي مقعد ، في حين ان المسيحيين الذين رشحوا أنفسهم في محافظاتهم حيث هناك كوتا للمسيحيين حصلوا على مقعد بأصوات تصل الى نصف التي حصل عليها المرشحون على المستوى الوطني الذين لم يحققوا مقاعد .[100]

(100) Ibid,P.14

وهناك مسألة تحديث سجل الناخبين : لابد من تسجيل الناخبين في السجلات كي يكونوا مؤهلين للتصويت ،أي ضـرورة ان تكون هناك سجلات باسماء

الاشخاص الذين يحق لهم الانتخاب و طبعاً هذا ليس بالأمر السهل في بلد مثل العراق ، فالتيارات السياسية المسيحية لديها الكثير من الشكاوى بهذا الخصوص ،فمثلاً لم يتم نقل أسماء الأشخاص الذين نزحوا أو هُجروا من مناطقهم بسبب العنف الى المناطق الجديدة التي انتقلوا اليها وبذا يُحرمون من التصويت في الانتخابات لانهم لايستطيعون العودة الى مناطقهم من أجل التصويت . ونجد المانع اللغوي أيضاً في هذا الأمر اذ ان بعض الافراد من الأقليات لايعرف القراءة و الكتابة بالعربية ــ قد يتكلم بها لكنه أُمّي ـــ فضلاً عن تسجيل أعضاء الأقليات الذين يعيشون في الخارج باعداد كبيرة لكنهم محرومين من التصويت بسبب عدم وجودهم في سجل الناخبين [101].

(101) ibid,P.14

دور الأحزاب السياسية الكبيرة:يتحدث ممثلو التيارات السياسية المسيحية عن الطريقة التي تدير بها الأحزاب السياسية الكبيرة عمل وتوجهات ممثلي الأقليات المتحالفين معها ولماذا اصلاً هم يتحالفون معها ، فهذه الأحزاب لا تُعطي أهمية للمواضيع التي تهم الأقليات في برامجها .قد يدافعون عن حقوق الأقليات لكن هدفهم من وراء ضم افراد من الأقليات اليهم هو زيادة شعبيتهم ، قد تكون هناك استثناءات لكنها قليلة .و المسألة الأخرى هي ان البرامج السياسية للأحزاب الكبرى لا تركز على التنوع . في هذا المجال قال عبد الأحد إفرام الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني ان الأحزاب السياسية للأقليات لديها نفوذ ضعيف وموارد قليلة.وهم يعتقدون انهم باصطفافهم مع الأحزاب المهيمنة و حصولهم على ثقتها سيساعدهم هذا على تحقيق مطالبهم ــ جزاءً على وقوفهم معهم ـــ على أية حال عندما تتحالف الأحزاب و الكتل ذات القوة المتساوية مع بعضها ستكون قادرة على التفاوض بفعالية مع بعضها البعض ، لكن في الحقيقة عندما تتحالف الأحزاب و الكتل الصغيرة ــ مثل تلك للمسيحيين ــ مع أحزاب كبيرة يكون التفاوض من جانب واحد ولا يتم تمثيل القضايا بفعالية [102].

(102) ibid,P.15

وهناك محاولات لمنع المسيحيين من التصويت في الانتخابات : بما ان هناك انتخابات على الصعيدين المحلي والوطني ،غالباً ما تحدّث المسيحيون وغيرهم من الأقليات الاخرى عن ان هناك محاولات لمنعهم من التصويت أثناء الانتخابات ،وبالذات في مناطق ما تسمى بالمتنازع عليها .ففي انتخابات 2005 مثلاً كان هناك في نينوى 330 محطة انتخابية فُتِح منها 93 محطة فقط ،اذ لم تسمح قوات الأمن الكردية بوصول صناديق الاقتراع الى المحطات الى القرى المسيحية وحُرِم حوالي 100 ألف مسيحي من الادلاء بأصواتهم[103].

(103) Preti Taneja,op, cit,P21 also see :John Eibner, The Plight of Christians in Iraq Field Trip Report November 3 – 11, 2007 , Christian Solidarity International (CSI-USA,P.8

التهديدات الأمنية:عانى المسيحيون من الضغوط سواء في بغداد أو في اقليم كردستان ،في بغداد عانوا من المتطرفين الذين أجبروهم على الرحيل من مناطقهم ،أما في شمال العراق فوقعوا تحت ضغوط العنف أو التهديد به أو واجهوا مصادرة الاراضي أو التمييز سواء من المتطرفين الاسلاميين أو الشوفينية الكردية .[104]وقد عانى المسيحيون بشكل عام من الهجمات عليهم كأشخاص و على اعمالهم و بالذات أصحاب محلات بيع المشروبات الروحية،إذ اغلقت 95% من هذه المحال لان أغلب البائعين هم من المسيحيين ،فضلاً عن محلات وصالونات الحلاقة أو التجميل ومحلات السي دي وستوديوهات التسجيل ،التي غالباً ما كان أصحابها من المسيحيين ،ويُضاف لها مهاجمة الكنائس و الأديرة وحتى المدارس التابعة لهم والتي اسفرت عن تدمير و حرق لبعض منها و طبعاً وفاة و جرح العديد من المسيحيين في هذه الأحداث . ولم يقف الأمر عند هذا الحد فكان الاختطاف مقابل الفدية يحدث للمسيحيين ،هذا فضلاً عن الهجوم عليهم كأفراد مهنيين من أطباء مهمين أو ممن يعملون في الشركات الاجنبية أو حتى موظفي القطاع العام فقد تم مثلاً اختطاف زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي ميناس اليوسفي في كانون الثاني 2005 ،وفي بعض المناطق التي سيطر عليها المتطرفون أُجبر المسيحيون على الالتزام بالزي الاسلامي للنساء من خلال لبس الحجاب ،و اطالة اللحية للرجال و مناطق أخرى طلب منهم دفع الجزية أو التحول للاسلام [105].

(104)John Eibner, ,op, cit,,Pp.2,6

أدت التهديدات الامنية الى هجرة المسيحيين و من ثم قلت نسبتهم العددية

(105) Preti Taneja,op, cit, Pp 8,9,10,.11

أدت التهديدات الامنية الى هجرة المسيحيين و من ثم قلت نسبتهم العددية ،و تعرض من بقي منهم في العراق الى العنف المنظم والشديد مرة أخرى من قبل تنظيم ما يسمى بالدولة الاسلامية في 2014 عندما احتل محافظة نينوى وهنا اضطر الكثير منهم للهجرة و ترك العراق و البعض نزح الى المناطق الكردية [106]. وحاول رجال الدين ــ قادة المجتمع المسيحي ـــ أن يوجهوا الضوء على معاناة مجتمعهم ، فعقدوا مؤتمر في بغداد الذي ضيّفهم فيه الكاردينال ساكو وحاولوا من خلاله اقناع المسيحيين بالبقاء في البلاد محافظين على ديانتهم و هويتهم وتقاليدهم ولغتهم .[107] يعيش من بقي من المسيحيين في بغداد والبصرة و كركوك واربيل و دهوك و في سهل نينوى .قبل ظهور داعش شكل المسيحيون كتلة سكانية لابأس بها في قضاء الحمدانية (المتشكل من مدن برطلة وقرقوش و كراميلس) وقضاء تلكيف (من مدن القوش و تل سقف وبطنايا) و الموصل (قرى باقوفا و بعشيقة) .[108] يقدر قادة المسيحيين ان هناك أقل من 250 الف مسيحي بقوا في البلد ،منهم 200 ألف في سهل نينوى و اقليم كردستان ،وأشارت الجماعات الحقوقية وممثلو

(106) Reporting on Minorities across Iraq IN ARABIC & KURDISH PRESS, the Institute of Regional and International Studies (IRIS) at the American University of Iraq, Sulaimani (AUIS),April2016, P.7

(107) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State,op,cit,P.21

(108) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, MERI Policy Paper, September 2017, Middle East Research Institute,P.5

الأقليات الدينية الى هجرة متزايدة وتشير تقديرات تعود لبرلمانيين مسيحيين انفسهم ان عدد العوائل المسيحية التي تغادر البلد يومياً ما بين 10 و22 عائلة.مثلاً ذكر مديرمنظمة آشورية غير حكومية ،ان أربع مدارس لغات سيريانية أُغلقت في دهوك لعدم وجود طلاب[109].

(109) International Religious Freedom Report for op,cit,Pp.3,13

وقد أكد وليم وردة الناشط في حقوق الانسان تعليقاً على العنف الذي يطال المسيحيين في شمال العراق انه مقصود بغرض دفعهم للهرب وترك مناطقهم كي يأخذها الأكراد ويضموها الى كردستان [110].ولم ينجو المسيحيون في سهل نينوى أو في كركوك من محاولات الأكراد للضغط عليهم كي يكونوا جزء من اقليمهم فاستُخدِم الترغيب والترهيب ضدهم في آن واحد ، فكانت هناك المساعدات المالية التي تذهب الى الكنائس و محاولة شراء الاشخاص و في نفس الوقت استخدمت البيشمركة للقيام باعمال ترهب المسيحيين وتدفعهم للرضوخ [111].وسبق ان رفض ملا بختيال رئيس مكتب العلاقات الخارجية في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الاعتراف بان المسيحيين يمتلكون اي جزء من العراق لذا لا يحق لهم أي وحدة ادارية مستقلة.[112]

(110) دهام محمد العزواي، مصدر سبق ذكره ،ص 173

(111) Preti TanejaP.17

(112) John Eibner, op,cit,,P.6

وذكر تقرير الحريات الدينية الدولي لسنة 2006 بناء على أقوال المسيحيين ان سلطات اقليم كردستان صادرت أراضيهم بدون تعويض وبدأت ببناء مستوطنات فيها ،وان القضاء لا يقف الى جانبهم عند تقديم شكاوى، وطبعاً هناك شكاوى من بعض المسيحيين من محاولات تكريد مناطقهم من قبل السلطات في الاقليم، حتى ان من يحاول ايجاد فرصة عمل من المسيحيين في اربيل مثلاً يطالب بالانتماء الى الحزب الديمقراطي الكردستاني وإلا لن يكون أمامه أي فرصة عمل [113].

(113) Preti TanejaP,op, cit,p.20

ثالثاً ــ أثرالخلاف بين الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان على المسيحيين

قبل ظهور داعش كان الأمن في سهل نينوى بيد البيشمركة والأسايش ما خلق وضع مؤذي للمسيحيين ،و اتبع كل من الاقليم و الحكومة الاتحادية سياسات متضادة فيما يتعلق بمستقبل المنطقة فكل منهما يرغب بالسيطرة الكاملة عليها،وأثر هذا سلبياً على المسيحيين من خلال تأثيره السلبي على استقرار المنطقة ،اذ سعى كل طرف للحصول على دعم الاطراف المحلية ما أدى الى انفصال وتباعد بين الجماعات الاثنية الدينية و نتيجة لذلك ضعف الأمن قبل دخول داعش في 2014 الى شمال العراق [114] .

(114) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, MERI Policy Paper, September 2017, Middle East Research Institute,P.14

وحتى بعد تحرير المنطقة من داعش يقول ممثلوا المجتمعات الدينية للأقليات ان الحكومة لا تتدخل في شؤون ديانتهم ،بل وتوفر الحماية للمواقع الدينية الا ان الناس انفسهم يعانون من المضايقة على اختلاف انواعها وذلك في مناطق برطلة و الحمدانية بعد القضاء على داعش من قبل بعض الجهات الحاملة للسلاح و يعتقدون ان ذلك من اجل دفعهم لمغادرة المنطقة وينطبق الأمر نفسه على سكان تلكيف، ويقول المسيحيون انهم يتعرضون للازعاج والاساءة من قبل البيشمركة و الأسايش في المناطق التي يسيطر عليها الاكراد في نينوى ،و ان ذلك يعود لاسباب سياسية و ليست دينية ، وأبسط الامثلة غلق الطرق بينهم وبين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية ما يجعلهم يضطرون للسير في طرق أخرى أبعد فضلاً عن الحد من قدرتهم على نقل بضائعهم للاسواق و تعرضهم لمضايقات واستغلال و تأخير في نقاط السيطرة ،وبعد مفاوضات طويلة تم فتح بعض من هذه الطرق .[115]

(115) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department ,op,cit,pp.10,11

هناك شكوى من ان سلطات الاقليم تمارس التمييز ضد الأقليات في المناطق المتنازع عليها ، فمن النادر ان تؤيد المحاكم الكردية الشكاوى التي يقدمها المسيحيون ضد الأكراد فيما يخص نزاعات الأرض و الملكية ،مع هذا يقول قادة المسيحيين ان سلطات الاقليم تستمر بتقديم الارض والدعم المالي لبناء و تجديد الهياكل القائمة لتستخدم كمؤسسات تعليمية ودينية مثل بناء الكنيسة الارمينية الرسولية في عينكاوة [116].

(116) Ibid,P.16

يعتقد بعض المسيحيين ان سياسة أحزاب اقليم كردستان في سهل نينوى أدت الى تسييس و تقسيم المجتمع المسيحي بعد 2003 ،اذ ضغطوا على الأحزاب السياسية المسيحية من أجل ان تصبح تحت سيطرتهم وهنا أصبحنا امام أحزاب سياسية مسيحية موالية للاكراد الذين قربوهم و آخرين مستبعدين من الذين لم يرضوا عن السياسة الكردية في المنطقة .وعند النظر الى منطقة سهل نينوى نجد ان السيطرة الفعلية على الأرض هي للاسايش و البشمركة ، في حين ان ادارتها تابعة للحكومة المركزية ما زاد من صعوبة المشكلة لان كلا الطرفين الكردي و الحكومة العراقية اتبع سياسات متضادة فيما يتعلق بوضع المنطقة و مستقبلها وحاول جر الأقليات الى جانبه ما زاد من الاستقطاب فيها .[117]

يرى المسيحيون في شمال العراق انه يتم التمييز ضدهم في كل الأماكن

(117) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, op,cit,,P.10

يرى المسيحيون في شمال العراق انه يتم التمييز ضدهم في كل الأماكن التي يتواجدون فيها سواء أكان من قِبل الأكراد أو من قِبل الحكومة المركزية و يعطون مثال ان نسبتهم في الوظائف العامة في المناطق التي يشكلون فيها أكثرية لا

تتناسب وهذه الأكثرية ، وفقاً لتقرير المجلس الآشوري لاوربا فرغم كونهم أكثرية في الحمدانية الا انهم يشكلون 32 % من ضباط الشرطة وفي تلكيف يشكلون 12 % منهم . وقد قررت الحكومة الفدرالية مثلاً في 2006 تجنيد 700 مسيحي ليكونوا ضباط شرطة لترسلهم الى سهل نينوى لكن نائب محافظ نينوى الكردي من الحزب الديمقراطي رفض هذا الأمر وأرسلهم الى الموصل بحجة مواجهة القاعدة آنذاك[118].

(118) Chris Chapman , Improving security for minorities in Iraq , Improving security for minorities in Iraq,Minority Rights Group International, June 2012,uk ,pP.5,10

وهناك أخطاء تحصل تؤثر على أوضاع المسيحيين مثلاً الحكومة المحلية في نينوى أصدرت أمراً للاقضية للانصياع للقانون الفدرالي لسنة 2017 بمنح أراضي لعوائل شهداء الحشد الذين قضوا في القتال ضد داعش ، وقد شمل الأمر أراضي تعود لمناطق مسيحية ما أثار مشاعر الناس وقد أصدر قائم مقام قضاء الحمدانية عصام بهنام أمراً علّق فيه تقديم مثل هذه المنح في أراضي هي تاريخياً للمسيحيين مستنداً الى ان الدستور يمنع التغيير الديمغرافي بالقوة .و كان بهنام ناجحاً في احتواء الضغط السياسي على المستويين الفدرالي و الاقليمي حول قضايا الارض في الحمدانية . المخاوف المسيحية من التغيير السكاني دائماً موجودة ، والمشاريع على الاراضي القريبة منهم لا تنتهي ، فقد وافقت لجنة الاستثمار الوطنية العراقية تحت رئاسة مجلس الوزراء على بناء مجمعات سكنية لاراضي تعود للدولة على اطراف برطلة ، ويتخوف المسيحيون من ان سكان هذه المناطق سيكونون من غير المسيحيين اما شبك أو مسلمين [119].

غالباً ما يشتكي المسيحيون من اهمال كل من الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان

(119) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of ,op,cit,P.10

غالباً ما يشتكي المسيحيون من اهمال كل من الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ، ولم يحسن تغيير النظام سنة 2003 من الاوضاع في مناطقهم اذ لايزالون يعانون من سوء الخدمات على اختلاف أنواعها وقلة الاستثمار وقلة الموارد المعطاة لمؤسسات الدولة [120]،ويقول المسيحيون بانهم يتعرضون للتمييز الذي يحد من فرصهم الاقتصادية مثل الضريبة المفروضة على نقل بضائعهم من الموصل الى سهل نينوى [121].

(120) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, op,cit,,P.7

فضلاً عن التوترالمستمر في منطقة سهل نينوى بين المسيحيين والشبك ، أولاً بسبب الهوية اذ ان المسيحيين يعتقدون ان برطلة و قرقوش تحمل الهوية المسيحية الى وقت قريب ولايرغبون بمزاحمتهم فيها من هويات اخرى، لكن الأولى فقدت هذه الهوية الاثنية الدينية بعد استقرار الشبك ،أما قرقوش فلايزال المسيحيون يشكلون أغلبية فيها .فالمسيحيون في برطلة يعتقدون انها كانت منطقة مسيحية

(121) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State ,op,cit,P.1

محظة ،لكن الحكومة حاولت تغيير ديمغرافية المنطقة بادخال أناس جدد اليها تمثلوا بالشبك وأصبح عددهم اكثر من المسيحيين ،والأخيرون يرون ان تاريخ برطلة يعود الى 3000 سنة مضت ورغم انها خلال تاريخها دمرت 3 مرات فانه عندما اعيد بناءها آخر مرة ظل كل سكانها مسيحيين فحتى سنة 1972 كانت هناك عائلتين من الشبك فقط فيها .[122]

(122) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict,op,cit,,P.8

القضية الثانية مرتبطة بالقوانين وقلة الارادة لتطبيقها ،اذ يرى المسيحيون ان القانون وتطبيقه لا يجد صدى لدى الحكومة لتطبيق المساواة بين المواطنين. مثل القانون رقم 5 الصادر سنة 2015 عن اقليم كردستان وصادق عليه رئيس الاقليم فيما يتعلق بالاراضي المسيحية المصادرة والذي لم يتم تطبيقه . اما فيما يخص مشروع دستور الاقليم فيرى المسيحيون انه يحابي المسلمين فهم لم يعطوا حقوقهم المساوية فيه لان الدستور مبني على الاسلام كمصدر للتشريع و لم تجد الدعوات لنظام علماني آذاناً صاغية [123].

(123) ibid,pP.10,11

غالباً ما اعتقد المسيحيون ان ضعف سيادة القانون هو سبب مشاكلهم مع المجتمعات الاخرى ،لان هذا الضعف أدى الى ان يتحمل مجتمعهم معاملة غير عادلة و الاّ يتم تمثيلهم بشكل صحيح وانعدام الأمن والنزوح والشعور بالدونية .ولحل هذه المشاكل أو على الاقل تقليل حدتها لابد من تطبيق القانون وبالذات على الاشخاص التابعين لداعش والمتعاطفين معهم .فهم يرون في تطبيق القانون تعويض أو تدارك عن المظالم التي لحقت بهم في السابق ، فمع عدم مواجهة أخطاء الماضي لن يكون هناك امكانية للسير الى أمام ،ومواجهة اخطاء الماضي تكون من خلال اعادة الشبك الى المناطق التي أتوا منها .وهناك منهم من يرى ضرورة تخليص المؤسسات الحكومية من تأثير الدين والمؤسسات الدينية من أجل دعم سيادة القانون ، وآخرون يرون في ادخال وحدات إدارية اثنية جديدة في سهل نينوى تكون إحدى طرق تطبيق حكم القانون[124].

اعتقد المسيحيون ان ضعف سيادة القانون هو سبب مشاكلهم مع المجتمعات الاخرى

(124) Ibid ,P.12

حالياً لا يوجد دور كبير للمسيحيين في الحياة السياسية ، الا ان هناك محاولات لاستقطابهم في شمال العراق من قبل جهات متنوعة نظراً لتواجدهم العددي الكبير نسبياً في المنطقة ، فكل طرف يرغب في جذبهم الى جانبه انطلاقاً من مصالحه ، فالأكراد يريدون توسيع الاقليم ليشمل مناطق اوسع ومنها مناطق تواجد المسيحيين في الموصل لذا فمن مصلحتهم جذبهم الى جانبهم و هو ما أكده النائب يونادم كنا في ان كل طرف يرغب بكسب المسيحيين الى جانبه كجزء من صراعه مع الآخرين

.ويرى ميناس السويفي رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي انهم أي المسيحيين أصبحوا وقوداً للحرب بين العرب و الأكراد[125] ، فلن يكونوا فواعل مستقلة و انما سيظلون فواعل تابعة ، و حتى على الصعيد المحلي لايوجد لهم دور حقيقي.

(125) دهام محمد العزواي، مصدر سبق ذكره. ص 173

شعر المسيحيون بالعجز لان تمثيلهم في الحكومات المحلية لم يكن بالقوة العددية الكافية لكي يؤثروا في صنع القرار على الصعيد المحلي بوجه القوى الأخرى ،وهم يرون ان الصراع الطائفي هو وراء ما حدث في برطلة خصوصاً وسهل نينوى بشكل عام ،لا بل ان الصراع بين الطوائف الأخرى ألقى بظلاله على المسيحيين في العراق ككل لانه ولد فراغ أمني استغله البعض وأثر على اوضاع المسيحيين لانه سمح للجماعات المتطرفة على اختلاف أنواعها لان تظهر وتزدهر ،في المقابل كان المجتمع المسيحي لا يمتلك سلاح و لا ميليشا ما سهل تعرضه للاضطهاد وأصبح ضحية للتطرف وهجماته المتكررة عليهم .[126]

(126) Khogir Wirya and Linda Fawaz ,op,cit,P.9

تسكن المناطق المتنازع عليها في شمال العراق جماعات مختلفة بين أكراد و تركمان و مسيح وايزيديين و عرب ،وتشتمل سهول نينوى على مناطق الحمدانية و تلكيف و شيخان .وفيها مناطق يقطنها المسيحيون أساساً مثل قرقوش و برطلة وكراميلش وتلكيف وكانوا يشكلون الأغلبية فيها الى وقت قريب ووقعوا جميعاً تحت سيطرة داعش ، ففر حوالي 100 ألف مسيحي الى اقليم كردستان،ولم تفعل البيشمركة التي يفترض بها حماية هذه المناطق شيئاً وتركت المنطقة مع مجيء داعش ،وان بعد ذلك عملت البشمركة مع الميليشيات المسيحية التي تشكلت على استعادة بعض المدن ذات الأغلبية المسيحية مثل قرقوش.[127]

شعر المسيحيون بالعجز لان تمثيلهم في الحكومات المحلية لم يكن بالقوة العددية الكافية

(127) Otmar Oehring , op,cit,,P.70
Ibid ,P.71

وهنا سعت الجماعات المسيحية لاقامة علاقات متنوعة مع جهات متنوعة وارتبطت بها انطلاقاً من رؤيتها لمصالحها فهناك من ارتبط بحكومة الاقليم و آخرون ارتبطوا بالحشد و ثالث بالحكومة الاتحادية انطلاقاً من علاقتهم وموقفهم من الجماعات الاخرى ، فنتيجة لتخوفهم من الجماعات المتطرفة و اضطهاد الاخيرة لهم ،فضلاً عن التواجد المتزايد للشبك في مناطقهم دفعهم للائتلاف مع جهات لم يكونوا ليئتلفوا معها في السابق،أدى دخول داعش الى الحمدانية الى هروب المسيحيين وغيرهم من الأقليات ، ومن بقي فقد تعرض الى معاملة سيئة اذ تم استعبادهم أو قتلهم .وهنا أخذ المسيحيون بحمل السلاح كجزء من دفاعهم عن النفس والمجتمع لكن هذه الجماعات كانت صغيرة و غير مؤثرة سياسياً بحيث يحسب لها حساب لذا اضطروا الى اللجوء الى غيرهم من الأطراف التي

تمتلك القوة السياسية و العسكرية سواء تمثلت بالاكراد أو الحكومة المركزية او قوات الحشد الشعبي مما جعلهم بعد ذلك يصبحون جزء من الصراع بين الحكومة المركزية و الاكراد على الاراضي في شمال العراق. واصبح تواجد كل قوة على الارض وفقاً للجهة المرتبطة بها و كل من يحرر أرض من داعش يصبح مسؤولاً عنها فيما بعد [128].

(128) ERICA GASTON and ANDRÁS DERZSI-HORVÁTH, Iraq After ISIL, Sub-State Actors, Local Forces, and the Micro-Politics of Control, gppi global public policy institute ,REPORT ,Germany ,March 2018, pP.35,36

اذ تم تشكيل وحدات مختلفة مثل وحدة حماية سهول نينوى: وهي قوة مدعمة من الاتحاد الديمقراطي الآشوري وتقع رسمياً تحت مظلة الحشد الشعبي الا انها تمتلك استقلال عنه و لها اجندتها الخاصة بها ،وسعت للحصول على تدريب امريكي وتمسك الاراضي الجنوبية لسهل نينوى.

اما قوات حماية سهل نينوى: فيصل عدد افرادها الى 2500 شخص وانشئت منذ 2004 و كانت في الأصل قوات حراسة لحماية الكنائس و المواقع الدينية و مدعومة من الحزب الديمقراطي الكردستاني ،وبعد دخول داعش للمنطقة تطور تدريبها الذي اشرف عليه البشمركة و أصبحوا يتبعون لقوات الحزب العسكرية حسب قول أحد مسؤوليهم .

قوات سهل نينوى : تشكلت بعد 2014 ،عندما اتفق حزب بيت نهرين الديمقراطي و الاتحاد الديمقراطي لبيت نهرين مع وزارة البيشمركة لتشكيل فرقة مسيحية في ظل البيشمركة ، فقد كانت فرقة ملحقة أو تابعة للبيشمركة تحارب الى جانبهم حتى في بعض الخطوط الأمامية ،وتساعد قوات حماية سهل نينوى وعهدت اليها مهمة حماية المنطقة التي تقع شمال سهل نينوى .

وهناك قوات تابعة او مرتبطة بالحزب الوطني السرياني و يتراوح عدد افرادها بين 50-100 شخص يطلق عليها (الفدائيون) و يتلقون الاموال و الاسلحة من الحزب الديمقراطي الكردستاني الا انهم ليسوا تابعين له ،تتلقى معظم هذه القوات دعم من الخارج سواء من دول او جمعيات خيرية وبالذات من الولايات المتحدة [129].

(129) ibid, pP.27,28

وتم تشكيل ميليشيا آغاجان من المسيحيين في الحمدانية و يمولهم الوزير سركيس اغاجان وعددها 3 الاف فرد غير مصرح لهم بحمل السلاح ،أي تم استخدامهم من قبل الاسايش لانهم حسب قول الأخيرين يعرفون مجتمعهم جيدا [130]، ونتيجة لهذه الاوضاع كلها أخذ يظهر الى الوجود مرة اخرى مشروع سهل نينوى كي يكون منطقة خاصة بالمسيحيين تتمتع باستقلال ذاتي .

(130) Chris Chapman , op,cit,,P.9

رابعاً ـ المطالبة المسيحية بالادارة الذاتية ـــ مشروع سهل نينوى

عندما سقط النظام السابق ظن المسيحيون مثلهم مثل بقية العراقيين انهم سيعيشون بعد ذلك في ظل الديمقراطية ، ودخلوا العملية السياسية و شاركوا في وضع الدستور قبلوا بالشكل الاتحادي للدولة ،الا انهم و نتيجة للمتغيرات السلبية الكثيرة ونظراً لعدم وجود دور سياسي حقيقي لهم على الصعيد الاتحادي أو على صعيد الاقليم و نظراً للمظالم الكثيرة التي اصابتهم رغب الكثير من المسيحيين بتغيير العقد الاجتماعي الذي اقيمت في ظله الدولة أو بالأحرى هم لم يجنوا الثمار الايجابية ولذا رأوا ضرورة ان تكون لهم نوع من الادارة الذاتية في منطقة معينة يديرون بها شؤونهم و يدافعون بها عن مصالحهم و يعد سهل نينوى من وجهة نظرهم المنطقة المثلى نظراً لوجود أعداد كبيرة من المسيحيين فيه ،فالحل عندما يخشى المجتمع من الهيمنة من قبل الأطراف الأخرى سياسياً وثقافياً ولغوياً وعرقياً ودينيًا هو ان يكون لهم حكم ذاتي في جيب مجتمعي خاص بهم [131].

(131) GIOVANNI MATTEO QUERP,op,cit,p.186

ظهر هذا المشروع الى الوجود من جديد بعد 2003 ،بعد ان زاد الاضطهاد الذي تعرض له المسيحيون في مختلف أنحاء العراق و نزح الكثير من المسيحيين من سكان الوسط والجنوب الى سهل نينوى للاستقرار فيه في السنوات الأولى بعد 2003 ،اضطر المسيحيون لمغادرة مناطق سكناهم سواء في بغداد أو الموصل نظراً للتهديدات التي تعرضوا لها واضطروا للنزوح الى مناطق سهل نينوى ـــ ومنهم من فضل الهجرة الى خارج البلد ـــ ذات الأغلبية المسيحية و بعضهم فضّل السكن في اقليم كردستان في المناطق ذات الأغلبية المسيحية فيه . وهذا المشروع كان مثار نقاش منذ 2006 بين الجماعات المسيحية ـ داخل البلد ام خارجه ـــ[132]* و بالذات الكلدان القوميين الذين يعيشون في الشتات في أمريكا وأوربا ،اذ تصوروا امكانية انشاء منطقة حكم ذاتي للمسيحيين في سهول نينوى .رفضت الكنائس المسيحية في العراق المشروع في البداية لانه يجعل المسيحيين أكثر هشاشة وعرضة للهجوم . ولم يكن هناك تصور عن كيفية حماية مثل هذه المنطقة بدون وجود قوات مسلحة خاصة بهم .وطبعاً تمت العودة للحديث عن المشروع مع عودة داعش و في اجتماع في برلين طالب المطران الكلداني بشار وردة في عين كاوة والذي كان من معارضي المشروع في السابق بوطن آمن يحكم فيه المسيحيون انفسهم لانهم عانوا الاضطهاد في وطن ابائهم واجدادهم ، لذا فمشروع سهول نينوى ليس اكثر من خيار امامهم ،وتبقى مسالة ضمان أمن المنطقة فهل انشاء ميليشات مسلحة من المسيحيين سيحل الامر،وربما سيطرح خيار تنظيف المنطقة من الاثنيات الاخرى

(132)* الجمعيات الوطنية الآشورية الامريكية المتمركزة في نيويورك وفروعها تتبنى او تدافع عن دولة اشورية مستقلة تقتطع من كردستان و من العراق لان الآشوريين ناجحون في كل مكان و هم عرق ذكي و صناعي و مزدهر ،وقد عاشو في ظل القمع وما انقذهم ايمانهم بدينهم الذي حفظهم من الانقراض ، انظر : L. Robson, Chapter Title: Refugee Camps and the Spatialization of Assyrian Nationalism in Iraq in : Modernity, Minority, and the Public Sphere: Jews and Christians in the Middle East, S.R. Goldstein-Sabbah, H.L. Murre-van den Berg(eds), Brill. (2016) Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.1163/j.ctt1w8h27r.13 , 37.237.78.12 ,P.242

و هذا أمر لن يرغب به أحد [133] .

بدأت الدعوات لاقامة نوع من الادارة الذاتية في سهل نينوى أو كانتون أو حتى محافظة جديدة و أصبحت محل جدل بين مختلف القوى كل حسب مصلحته ، مؤيدو الفكرة يرون ان المادة 125 من الدستور العراقي تضمن حقوق الأقليات ومنها الكلدان والآشوريين[134] . يرى الاكراد ومؤيدوهم ان لاقليم كردستان دور مهم في المنطقة ،اذ يرى احد الأحزاب السياسية ـــ الحزب الشعبي الكلداني الآشوري السرياني ــ ان مناطقهم سوف تنضم في الأخير الى اقليم كردستان . بينما يرى مؤيدو الفدرالية ان هناك امكانية لاقامة محافظة مستقلة كجزء من النظام الفدرالي [135].الذين دعوا الى اقامة منطقة حكم ذاتي للمسيحيين هدفهم ان يعيشون فيها بامان من الاضطهاد الذي يتعرضون له سواء في سهل نينوى او مناطق أخرى شمال العراق. وآخرون من المسيحيين أنفسهم رفضوا هذا المقترح لانهم يرون ان مثل هذه المنطقة ستكون تجمع للمسيحيين يسهل من خلاله الهجوم عليهم جميعاً وان من مصلحتهم اي المسيحيين كعراقيين العيش في مناطقهم مع ضرورة توفير الأمن لهم من الحكومة .[136]دعا مجلس الأقليات العراقي[137]* الى انشاء منطقة للأقليات عبر سهل نينوى ،وقد حاول الآشوريون العمل على جمع الدعم لاقامة منطقة ادارية للاشوريين وهي منطقة سوف تضم الأقليات وفق ما يسمح به الدستور العراقي وعليه لابد من تحقيق او ضمان امن هذه المنطقة التي ستضمهم.[138]

يرى المسيحيون ضرورة اعادة رسم الحدود الادارية اثنيا وبذا تنتج وحدات ادارية اثنية وهنا تواجه مشكلة ضعف سيادة القانون مفترضين ان مثل هذا الامر سيقلل من عدد الفاعلين المتصارعين و كذلك نفوذهم على المؤسسات العامة ما يؤدي لتقليل الاختلاف .طبعاً هم لم ياخذوا بالحسبان مواقف الايزيديين و التركمان في المناطق المجاورة الذين سيتأثرون طبعاً و تكون لهم ردود افعال سلبية ، و هنا ندخل في دائرة العنف المستمر.[139]

ويظل الصراع بين الحكومة الاتحادية و الاقليم يلقي بظلاله على المسيحيين الموجودين فيه فقد كان لاستفتاء استقلال اقليم كردستان في 25 ايلول 2017 دوره في جعل المسيحيين يفكرون بالعودة من جديد الى قراهم . زادت مخاوف المسيحيين بعد الاستفتاء من ان تنشأ مواجهة بين الاكراد و بين الحكومة الاتحادية خصوصاً و ان الطرفين يتنازعان على مناطق سهل نينوى ــ ذات الغالبية المسيحية ـــ بعدها مناطق مختلف عليها وهنا سيتحملون عبء المواجهة ، و طبعاً هم يأخذون في بالهم مصالح دول الجوار بالمنطقة و موقفها من الاستفتاء ككل .بعد

(133) Otmar Oehring ,op,cit,Pp.72,73

(134) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, op,cit,,P.6

(135) Chris Chapman , op,cit,P.11

(136) دهام محمد العزواي ،مصدر سبق ذكره، ص ص 194،193، 197

(137)* مجلس الأقليات العراقي : وهو منظمة غير حكومية انشيء سنة 2005 ،يتولى الدفاع عن مصالح 7 أقليات عراقية من خلال ممثليهم هي :الارمن ،الكلدواشوريين،الكرد الفيليين ، المندائيين ،الشبك ،التركمان ، والايزيديين .اعتقدت الأقليات و منهم المسيحيين و بصراحة حالهم حال جميع العراقيين الذين اعتقدوا ان نهاية النظام هي بداية للديمقراطية ، انظر :
Preti Taneja, Assimilation, Exodus, Eradication: Iraq's minority communities since 2003 , Minority Rights Group International 2007,United kingdom,P.6

(138) Preti Taneja,op,cit,P30

(139) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, op,cit,,P.13

الاستفتاء اجبرت البيشمركة على التراجع وتقدمت القوات العراقية و حلت محلها في المنطقة ،ما اثار مخاوف المسيحيين خصوصاً وان الضمانات الدولية غير كافية لهم لان الدولة العراقية هي المنوطة بتوفير الامن و ليس المجتمع الدولي .ولا يمكن الاعتماد على الميليشيات المسيحية بانها ستحقق الامن نظراً لصغر حجمها و لضعف تسليحها وأيضاً لا تمتلك تدريبا يؤهلها لحفظ الامن فضلاً عن ان كل من الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم تعرقل عملها ،وما يزيد من ضعفها هو تشتتها نفسها بين من تحالف مع القوات العراقية و بين من تحالف مع الحشد و آخرون فضلوا الاصطفاف مع البشمركة .[140]

(140) Otmar Oehring, ,op,cit, pP.27,28,29

وبعد تطور الوضع بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم عقب الاستفتاء اصدر قادة الكنائس المسيحية تصريحاً مشتركاً ـ في 2017/10/1ـــ دعوا فيه كلا الطرفين للحوار وفي نفس الوقت اتهموا كلا الطرفين بالفشل في الدفاع عن مصالح المسيحيين وحفظ حقوقهم ما أدى الى هجرتهم ،وأشاروا لعدم وجود مستقبل للمسيحيين في العراق و انهم لايستطيعون في ظل هذه الاوضاع منعهم من الهجرة كما ان ليس من المستبعد الا يظل مسيحيون في العراق في المستقبل القريب .[141]

(141) Ibid ,P.29

من الأهمية بمكان ان يتوصل كل من الحكومة الاتحادية و الاقليم الى اتفاق بينهما حول كيفية تحقيق الامن في منطقة سهل نينوى ذي الاكثرية المسيحية وكيفية التعامل مع المجتمعات المحلية و ربطهم بالحكومة ـــ سواء كانت الحكومة الاتحادية أم حكومة الاقليم ــ من أجل ان يكون للافراد أصحاب المصلحة الحقيقية دور في مناقشة مستقبلهم و بناء الثقة بينهم و بين السلطة من أجل تحقيق التعاون المستقبلي .[142]

(142) Khogir Wirya ,Linda Fawaz,op,cit,P.14

الخاتمة :

رغم ان المسيحيين جزء من الشعب العراقي الذي كان يرغب بتحقيق انتقال سريع الى الديمقراطية ،الا انهم لم يحققوا ما كانوا يطمحون اليه ، فقد أدى سقوط النظام السابق الى التغيير في الموقف التفاوضي لكل طرف حول السلطة والاشتراك بها بين الجماعات المختلفة وأصبح الصراع بين الاطراف السياسية المختلفة مؤثراً في مشاركة الأقليات السياسية الفعالة ومنها المسيحيين . كان لابد من وجود مشاركة فعالة وذات معنى في المجال السياسي العراقي من قبل الأقليات لان هذه المشاركة تؤدي الى تجنب الخلافات التي تؤدي الى العنف و تكون عامل في تحقيق الاستقرار السياسي ،و طبعاً تشجع الأقليات على البقاء وعدم الهجرة ، لكن الواقع يشير الى ان العنف و عدم الاستقرار اصبحا سمة اساسية في الواقع العراقي ،

وأضحى المسيحيون في معظم الاحيان ضحية هذا العنف وعدم الاستقرار وضحية الصراع بين الاطراف السياسية .ورغم ان القانون انحاز ايجابياً الى المسيحيين باعطائهم كوتا في البرلمان الاتحادي وبرلمان الاقليم الا انهم لم يتمكنوا من ممارسة أي دور سياسي فعلي نظراً لقلة عددهم على صعيد السلطات الاتحادية وفي الاقليم ما اضطرهم الى التحالف مع الأطراف القوية في العملية السياسية ظناً منهم ان هذا سيخدم مصالح المسيحيين لكن النتيجة ان وجودهم أصبح شكلي وتكميلي ، وفي احيان كثيرة علقوا في الصراع بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم للسيطرة على المناطق المتواجدين فيها في شمال العراق ، والذي أدى الى زيادة هشاشة المنطقة و زيادة استقطاب المسيحيين بين الطرفين و الذي كل منهما يسعى لتحقيق مصلحته على حساب الآخر وعلى حساب الأقلية المسيحية ما دفعها للمطالبة بان يكون لها اقليم خاص بها في سهل نينوى تتمتع فيه بالاستقلال الذاتي بعيداً عن سيطرة اي طرف من الأطراف ، صحيح ان هذا الأمر لم يتحقق لكنه يظل هدف يسعى ما تبقى من المسيحيين في البلد إليه ، لكنه كمشروع يحمل في طياته خطر أن تطالب الأقليات الاخرى باقاليم خاصة بها ليتحول العراق الى جزر منعزلة بعيدة عن بعضها بدلاً من التعايش و التداخل و هو ما قد يهدد استقرار البلد مستقبلاً لذا لابد من اتخاذ سياسات تعمل على ارضاء مطالب الجميع دون استثناء و مواجهة المشاكل التي تعترضهم بحكمة تحفظ للجميع حقوقهم .

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الدساتير والقوانين

1. القانون الاساسي العراقي لعام 1925
2. دستور جمهورية العراق 2005

ثانياُ: الكتب العربية

1. بهاء حسين شاكر الشباني. مسيحيو العراق 1958 ــ 1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية /ج القادسية ،2017
2. حنا بطاطو .العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية الكتاب الأول،ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ،مؤسسة الابحاث العربية، 1995، ط2

3. دهام محمد العزواي .مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ، 2012

4. سهيل قاشا ، مسيحيو العراق ،دار الوراق للنشر المحدودة ، لندن ، الفرات للنشر و التوزيع ،بيروت ، 2009

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1. Ana Filipa Vrdoljak, Unravelling the cradle of civilization “layer by layer”: Iraq, its Peoples and Cultural Heritage ,University of The Chnology ,Sydney ,Available at: http://works.bepress.com/ana_filipa_vrdoljak/7/
2. Anthony H. Cordesman, Iraq After ISIS: Report : The Other Half of Victory Dealing with the Civil Dimension, Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2018), https://www.jstor.org/stable/resrep22411.7 , 37.237.78.12 on Sun, 10 May 2020
3. Chris Chapman , Improving security for minorities in Iraq ,Minority Rights Group International, June 2012,Uk
4. Brij V Lal and Peter Larmour.(eds),The Fiji Constitution Review, 2012 ANU E Press,The Australian National University.
5. Donald L. Horowitz, Ethnic Power Sharing: Three Big Problems, , Journal of Democracy · April 2014 , DOI: 10.1353/jod.2014.0020,
6. Donald L. Horowitz, Structure and Strategy in Ethnic Conflict
7. Donald L. Horowitz, The Challenge of Ethnic Conflict: Democracy in Divided Societies, Journal of Democracy, Volume 4, Number 4, October 1993, https://doi.org/10.1353/jod.1993.0054 https://muse.jhu.edu/article/225437
8. ERICA GASTON and ANDRÁS DERZSI-HORVÁTH, Iraq After ISIL, Sub-State Actors, Local Forces, and the Micro-Politics of Control, gppi global public policy institute ,REPORT ,Germany ,March 2018
9. GIOVANNI MATTEO QUERP. BEYOND TERRITORIAL PROTECTION: MILLET AND PERSONAL AUTONOMY AS

INSTRUMENTS FOR (NEW) MINORITIES IN EUROPE?, UNIVERSITY OF TRENTO, December 2010

10. S.R. Goldstein-Sabbah and H.L. Murre-van den Berg(eds), Modernity, Minority, and the Public Sphere: Jews and Christians in the Middle East,), Brill, http://www.jstor.com/stable/10.1163/j.ctt1w8h27r.5
11. International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State • Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor
12. Lt. Colonel János Besenyő, Arab Spring, Christian Fall? – The situation of Christian minorities in the Middle East after the Arab Spring , Geo information Service of the Hungarian Defence Forces and Roland Gömöri, University of Szeged ,June 2013
13. John Eibner, The Plight of Christians in Iraq Field Trip Report November 3 – 11, 2007 , Christian Solidarity International CSI,USA.
14. Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, MERI Policy Paper, September 2017, Middle East Research Institute
15. Khogir Wirya and Linda Fawaz, The Way Forward ,in : The Christians: Perceptions of Reconciliation and Conflict, Middle East Research Institute (2017) : https://www.jstor.org/stable/resrep13622.6
16. L. Robson, Chapter Title: Refugee Camps and the Spatialization of Assyrian Nationalism in Iraq in : Modernity, Minority, and the Public Sphere: Jews and Christians in the Middle East, S.R. Goldstein-Sabbah, H.L. Murre-van den Berg(eds), Brill. (2016) Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.1163/j.ctt1w8h27r.13 , 37.237.78.12 on Sun, 10 May 2020
17. Konrad Adenauer Stiftung, THE SITUATION OF CHRISTIANS IN: THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA,(2011): https://www.jstor.org/stable/resrep09942P
18. Mokhtar Lamani, Minorities in Iraq: The Other Victims, Centre

for International Governance Innovation (2009) , https://www.jstor.org/stable/resrep05235, Accessed: 252020-04-

19. M. Steven Fish and Robin S. Brooks, DOES DIVERSITY HURT DEMOCRACY?, Research Report, Journal of Democracy Volume 15, Number 1 January 2004
20. Nahar Muhammed Nuri,Iraq is not Artificial: Iraqi Trends and the Refutation of the Artificial State Hypothesis, AlMuntaqa , Vol. 1, No. 3 (December 2018), pp. 939- , Published by: Arab Center for Research & Policy Studies Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.31430/almuntaqa.1.3.0009,
21. Nation-Building and Minority Rights in the Middle East:A Dialectic Dynamic, Author manuscript, published in «Religious Minorities in the Middle East. Domination, Self-empowerment, Accommodation, LONGVA AN & ROALD AS (Ed.) (2012) 230255-»
22. Nico Carpentier, Media and Participation-A site of ideological-democratic struggle,2011, Chapter Title: Defining Participation: An Interdisciplinary Overview, https://www.jstor.org/stable/j.ctv9hj9qt.5 ,
23. Otmar Oehring, Hoping for a Miracle: On the Possible End of a Christian Presence in Iraq ,in Religion,by Gerhard Wahlers (ed), Konrad Adenauer Stiftung (2017) , https://www.jstor.org/stable/resrep17544.4
24. Phebe Marr, Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, US Institute of Peace (2006) Stable URL: https://www.jstor.org/stable/resrep12305 ,Accessed: 102020-05-
25. Reporting on Minorities Across Iraq IN ARABIC & KURDISH PRESS, the Institute of Regional and International Studies (IRIS) at the American University of Iraq, Sulaimani (AUIS),April2016
26. SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, POLITICAL PARTICIPATION OF MINORITIES IN IRAQ ,Heartland Alliance International and MCMD,human rights violation report2, Human Rights Violations Against Iraqi Minorities After

ISIS

27.

28. Sargon George Donabed, Iraq and the Assyrian Un imagining: Illuminating Scaled Suffering and a Hierarchy of Genocide from Simele to Anfal, A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Graduate Department of Near and Middle Eastern Civilizations University of Toronto,2010
29. US Citizenship and Immigration Services, Iraq: Chaldean Christians, 27 June 2000, http://uscis.gov/graphics/services/asylum/ric/documentation/IRQ00001.htm
30. Donald L. Horowitz, The Challenge of Ethnic Conflict: Democracy in Divided Societies, Journal of Democracy, Volume 4, Number 4, October 1993, pp. 1838- ,Published by Johns Hopkins University Press DOI: https://doi.org/10.1353/jod.1993.0054

حركة فتح الفلسطينية : النشأة والتحولات السياسية

*أ.م.د. منى جلال عواد
باحثة من العراق

*م.د. أحمد علي مخيلف
باحث من العراق

* جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
mona.jalal@copolicy.uobaghdad.edu.iq

* جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
ahmed.ali.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

شهد القرن الماضي أحداثاً عديدةً تتعلق بالقضية الفلسطينية، مما أثر في سياقها التاريخي. فقد برزت كقضية وطنية تحررية في بداية عشرينيات القرن الماضي حينما تعهد الانتداب البريطاني آنذاك بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين . وفي الثامن والعشرين من أيار عام 1964 في مدينة القدس ، وبمباركة عربية ، أعلن المؤتمر القومي الفلسطيني الأول قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وفيه تمت صياغة الميثاق القومي الفلسطيني ، لتنطلق بعدها الثورة الفلسطينية المعاصرة من أجل تحرير فلسطين عام 1965. وخلال مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية الطويلة تعرضت لتحولات ومنعطفات كان أبرزها في قمة الرباط عام 1974 ، فقد أقرت القمة العربية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، مما مكنها من الوصول إلى الأمم المتحدة ، وبهذا اكتسبت المنظمة الشرعية العربية والدولية .

The Palestinian Fatah Movement: The Emergence and Political Transitions

Dr. Ahmed A. Mkhailef
University of Baghdad / College of Political Sciences

Assistant Professor
Dr. Mona J. Awad
University of Baghdad / College of Political Sciences

Abstract

The last century witnessed many events related to the Palestinian case. It is important to mention that those events affected the historical path of Palestine. At the beginning of the twenties of the previ-

ous century, the Palestinian case is recognized as a case of nationality and liberation especially when the British mandate promised of intiating a Jewish national home at Palestine.

On the 28th of May (1964) and particularly in Jerusalem and by the blessings of many Arabic countries, the first Palestinian national conference announced initiating the Palestinian liberation organization. Additionally, due to the efforts of the first Palestinian national conference the Palestinian national treaty had been constructed which consequently led to the contemporary Palestinian revolution which aims for getting liberation to Palestine on (1985).

Throughout the long journey of the Palestinian liberation organization, the organization faced many twists and changes prominently those at the Rabat League Summit on (1974). This league decided that the Palestinian liberation organization is the only legal representative of the Palestinian people which in return helps the organization to reach to the United Nations and then gaining the international as well as the Arabic legitimacy.

مقدمة:

تُعدُّ القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي شغلت الأمة العربية والعالم أيضا ومرّت بمراحل ومحطات متعددة خارج الوطن وداخله، وتناوب على متابعة هذه القضية أجيالاً من القيادات، تنوعت في ولاءاتها وانتماءاتها الفكرية ومواقفها السياسية، متأثرة بالتيارات والأفكار السياسية التي كانت سائدة على الساحة العربية والدولية، وتحديداً التيارات القومية والأممية، وتاهت واختلطت الأفكار الفلسطينية بين هذه الأيديولوجيات، إلا أنَّ الفلسطينيين ولأسباب عديدة كانوا أقرب إلى التيار القومي الذي طرح بناء حزب قومي شامل يُمكِّن العرب من تحقيق الوحدة العربية وإطلاق العمل نحو تحرير فلسطين.

تطورت الأحداث وتوالت على الساحة العربية والفلسطينية، وانصبَّت المحاولات والاجتهادات من قبل جامعة الدول العربية على تأسيس كيان فلسطيني، يُمثِّل الفلسطينيين ويحمل عبء الدفاع عن حقوقهم وإظهار قضيتهم أمام العالم، وهكذا أُعلن عن قيام (منظمة التحرير الفلسطينية) عام 1964م، وبداية مرحلة جديدة من مراحل الكفاح، والعمل على تثبيت الهوية الوطنية الفلسطينية، وترسيخ حضورها في العالم، والسعي نحو تحرير فلسطين.

جاءت انطلاقة حركة فتح في الأول من كانون الثاني/ يناير 1965م لتُضيف بُعداً

جديداً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إذ أدركت الحركة ومنذ انطلاقتها أنَّ إنشاء (منظمة التحرير الفلسطينية) ما هي إلاّ محاولة لفرض الوصاية العربية على العمل الفلسطيني، فكان قرارها بإطلاق الكفاح المسلح وإطلاق الرصاصة الأولى مُعلنةً عن بداية عهد جديد في التاريخ الفلسطيني وسط تشكيك عربي وتردُّد فلسطيني، غير أنَّ هزيمة 1967م ونتائجها أجبرت العرب على تغيير مواقفهم لصالح دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة، إذ أسهمت المعطيات الناجمة عن هذه الحرب في تنمية التوجه نحو (الفلسطنة) ليكون النضال الفلسطيني طليعة للنضال العربي، إلاّ أنَّ النضال الفلسطيني واجه ضربة قوية تمثلت بالصدامات بين قوى الثورة الفلسطينية والجيش الأردني عام 1970م، انتهت بخروج مقاتلي الثورة الفلسطينية من الأردن إلى كل من سوريا ولبنان ، وابتعاد الثورة الفلسطينية عن خط المواجهة مع إسرائيل.

وتمثَّلت نقطة التحول في الصراع العربي الإسرائيلي، باندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973م، إذ شكّلت هذه الحرب والنتائج التي تمخضت عنها قاعدة لبدء مرحلة جديدة من مراحل البحث عن تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي، وبدأ طموح منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1974م يأخذ دوراً في العملية السلمية من خلال طرحها للنقاط العشر، وتبنيها مشروع السلطة الوطنية، وأخذت مسألة العلاقة بين العمل السياسي والعسكري تطفو على السطح.

إنَّ التركيبة الفسيفسائية لحركة فتح والتي كانت مصدر قوة ومد جماهيري سريع للحركة، أصبحت مصدر الأزمات والانقسامات السياسية والفكرية وعبَّرت عن أزمة في هُوية الحركة لاسيما بعد توقيع (اتفاق أوسلو) للسلام عام 1993م بين الفلسطينيين وإسرائيل وإدخال خيار الحل السلمي من أجل تحرير فلسطين إلى جانب خيار الكفاح المسلح، إذ أنَّ حركة فتح لا تقوم على أيديولوجيا ذات خطوط ثابتة على غرار الحركات الفلسطينية الأخرى مثل الحركات الإسلامية واليسارية.

تكمن مشكلة البحث في تتبع الفكر السياسي الفلسطيني والمتمثل في حركة فتح الذي عالج قضيتي الكفاح المسلح والتسوية السلمية ومعرفة الخيوط الفاصلة بينهما، ومن ثُمَّ يسعى البحث للإجابة على سؤال رئيس وهو، ما أسباب التحول في الفكر السياسي الفلسطيني من الكفاح المسلح إلى التسوية السلمية كسبيل للتحرير؟, وللإجابة على هذا التساؤل، انطلقت الفرضية من فكرة مفادها أن تحول الفكر السياسي الفلسطيني منذ بداية السبعينيات من الكفاح المسلح كسبيل وحيد لتحرير فلسطين إلى التسوية السلمية كسبيل لإيجاد حل عادل وشامل للقضية

الفلسطينية، يعود لإدراك (منظمة التحرير الفلسطينية) لواقع التغيير الذي حدث في العلاقات الدولية والذي تمثَّل باختلال موازين القوى لصالح إسرائيل وفقدان الجانب الفلسطيني أهم حلفاءه في هذا الصراع، وهذا ما سيكشفه لنا هذا البحث الذي انقسم على مبحثينِ وكالآتي:

المبحث الأول: إشكالات نشأة حركة فتح.

المبحث الثاني: التحولات السياسية لحركة فتح.

المبحث الأول: إشكالات نشأة حركة فتح

عُرفت حركة فتح بأنها إطار وطني مفتوح، تجنبت منذ البداية اعتناق أيديولوجيا محدَّدة، وأنها منظمة وطنية فدائية، ثورية وجماهيرية، محلية فلسطينية وعالمية، على الرغم من أن بعض مؤسسيها جاؤوا من خلفيات سياسية وفكرية مختلفة، قوامها الأساسي القومي والبعثي والاخواني، وكان تأسيسها ردّاً على هزيمة الدول العربية عام 1948 (النكبة) وتعزَّزَ وجودها بعد هزيمة عام 1967 (النكسة)، وأعطت الحركة الحق لجميع أبناء الشعب الفلسطيني ولكل الأحرار في العالم للانضمام إلى صفوفها، من أجل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بغض النظر عن دياناتهم واتجاهاتهم الفكرية والمذهبية والحزبية، وقد اتسمت حركة فتح بـ(القُطرية) وبأنها حركة خاصة بفلسطين، ولهذا فأنها لم تمتلك برنامجاً محدداً وواضحاً بل كانت تجمع على رفض الحزبية والتركيز على مسألة تحرير فلسطين، وأكدت الحركة حسب أنظمتها ولوائحها الداخلية على عمقها العربي والإسلامي نافيةً أن تكون مطالبتها بالكيانية الفلسطينية والقرار الوطني المستقل انسلاخاً عن عمقها العربي والقومي والإسلامي.

ووفقا لما تقدَّم، سنقسِّم دراستنا في هذا المبحث على مطلبينِ:

المطلب الأول: نشأة الحركة.

المطلب الثاني: البناء التنظيمي للحركة.

المطلب الأول : نشأة الحركة

يتطلب الوصول إلى فهم أي ظاهرة بشكل عام البحث في جذور هذه الظاهرة ، وهنا لابُدَ من محاولة الوقوف عند بدايات نشأة الحركة والتطورات التي مرّت بها، من خلال:

أولا: بدايات الحركة.

ثانيا: البُنية الفكرية للحركة.

أولا: بدايات الحركة

بدأت فكرة إنشاء حركة فتح عام 1957م وتمَّ الإعلان عن انطلاقتها بشكل رسمي في الأول من كانون الثاني/ يناير 1965م، وهي اختصار لحركة التحرير الوطني الفلسطيني لتصبح (حتوف) وبإزالة الواو تصبح (حتف) قُلبت إلى (فتح) من الفتح المبين لأنها ثورة حتى النصر والفتح نظير النصر، إذ أيقن الفلسطينيون أهمية الاعتماد على أنفسهم في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فتأسست خلايا هذا التيار سرّاً في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات في كل من سوريا ولبنان والأردن ودول الخليج العربي حيث يعمل الفلسطينيون، وجرى أول لقاء لهذه المجموعات عام 1957م في الكويت بقيادة الرئيس الراحل (ياسر عرفات) والذي يُعد اللقاء الذي رسم طريق حركة فتح من أجل فلسطين وتجسيد الهوية الفلسطينية المستقلة[1].

(1) علي بدوان، صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني: التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة – النشأة والمصائر، ط1، دار صفحات للدراسات، دمشق، 2008م، ص43 .

يرجع أساس فكرة إنشاء الحركة إلى تجربة (جبهة المقاومة الشعبية) والعلاقة التي جمعت الاخوان المسلمين مع الناصريين فيما عُرف بـ(كتيبة الفدائيين) خلال الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956م ، إذ ظهرت قيادات مثل (خليل الوزير، صلاح خلف, ياسر عرفات) وشكَّلت النواة الأولى لحركة فتح وتمَّ الإعلان الرسمي عن انطلاقتها في 1965/1/1م من خلال العملية العسكرية التي أدّت إلى تفجير نفق عيلبون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1948م[2] .

(2) عواد جميل عبد القادر عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على التحول الديمقراطي في فلسطين (2004-2010م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2007م، ص94.

شكَّلت حركة فتح منعطفا في مسيرة الشعب الفلسطيني ، ففي الوقت الذي كان النظام الرسمي العربي يعمل على فرض وصايته على القضية الفلسطينية وتجسَّد ذلك في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بقرار رسمي عربي في إطار المحاولة لفرض السيطرة والهيمنة على القضية الفلسطينية, برزت حركة فتح لتُعبِّر عن شخصية فلسطينية بملامح وطنية مستقلة، وتشكِّل بروز المشروع الوطني الفلسطيني في شكله المعاصر، وتقول بفكر يخالف التيار القومي السائد القائل بأن الوحدة هي سبيل التحرير، إذ أكدت حركة فتح أن التحرير هو طريق الوحدة، وقد كان التفكير في إنشاء الحركة في المرحلة ما بعد 1956م مرتبطاً بأزمة الخيارات داخل التيار الإسلامي الفلسطيني لاسيما الإخوان المسلمين في مرحلة المد القومي الناصري، إذ بدأت خلايا فتح الأولى في التكون واعية للمفاهيم التي حملتها جبهة التحرير الجزائرية المتمثلة في الالتقاء نحو هدف وليس حول مفاهيم أيديولوجية، ودعت

بدأت فكرة إنشاء حركة فتح عام 1957م وتمَّ الإعلان عن انطلاقتها بشكل رسمي في الأول من كانون الثاني/ يناير 1965م

حركة فتح إلى ضرورة التقاء الفلسطينيين حول أهدافهم الوطنية في التحرير والعودة بغض النظر عن الخلفيات الفكرية والأيديولوجية، ودعت أيضا إلى البدء بالكفاح المسلح طريقا لإنهاض الوضع العربي وتحقيق وحدته لا العكس مخالفةً بذلك القرار الرسمي العربي[3] .

استقطبت حركة فتح العديد من المجموعات التنظيمية الثورية الأخرى من خلال إنشائها مجلة شهرية ناطقة باسمها تحت عنوان (فلسطيننا – نداء الحياة) والتي عملت على نشر فكر الحركة، وقد انظم في تلك المدة الكثير من الشباب إلى الحركة وشكلوا النواة الصلبة لها ، من أمثال (ماجد أبو شرار، فاروق القدومي، أحمد قريع، صخر حبش، هاني الحسن) وغيرهم الكثير[4].

ثانيا : البُنية الفكرية للحركة:

برز تأثير النموذج الجزائري على فكر حركة فتح بشكلٍ واضح، فمنذ العام 1960م أخذت مجلة فلسطيننا تشير إليه مؤكدةً على إيمان الشعب الفلسطيني بالثورة المسلحة طريقاً للعودة والتحرير, هذا الإيمان نبع من الاقتداء بتجربة الجزائريين الأبطال، وعليه فأن (توفيق الخوري) المشرف على مجلة فلسطيننا كتب في إحدى افتتاحياتها أن الحركة الفلسطينية القادرة على تفجير هذه الثورة يجب أن تكون «حركة فدائية شاملة، غير تابعة ولا منحازة، تجمعها العقيدة وتوحدها الفكرة ولا توجد لنفسها قيادات وهمية بل تخلق قياداتها بنفسها في أرض المعركة، حركة فدائية لا ترتبط بأحزاب أو هيئات أو حكومات حتى لا تجعل مصيرها مرتبطا بالسياسة والسياسيين»[5].

أثَّر الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في العام 1956م على الفكر السياسي الفلسطيني، الذي تبلور مستنداً على اكتشاف الذات ولكن بدون التخلي عن الالتزام القومي العربي، تجسد ذلك في حركة فتح وفكرها السياسي الذي استند على أن قضية فلسطين لا يمكن حلها إلا من خلال الفلسطينيين أنفسهم لا من خلال الدول العربية فضلا عن أن حركة فتح كانت ترى أن تحرير فلسطين لا يتم بحرب تقليدية مع (إسرائيل) وإنما بكفاح طويل على شكل عصابات وحرب شعبية ويمر بأربعة مراحل: مرحلة الكر والفر ومرحلة المواجهات المحدودة ومرحلة الاحتلال المؤقت للمناطق المحررة والمرحلة الأخيرة مرحلة السيطرة الدائمة على المناطق المحررة[6].

برز تأثير النموذج الجزائري على فكر حركة فتح بشكلٍ واضح

أكَّدت حركة فتح على أن الكفاح المسلح قادر على الترفع والتسامي عن التباينات الأيديولوجية ومن ثُمَّ يصبح دافعاً للوحدة، فالعنف الثوري هو الطريق الوحيد

(3) بشير موسى نافع، الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية 1950-1980م، ط1، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة – فلسطين، 1999م، ص ص149-151 .

(4) كمال إبراهيم علاونة، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الميزان من الانطلاقة وحتى الآن 1965/1/1-2009م، شبكة المعلومات الدولية، موقع شبكة الإسراء والمعراج : www.israj.net تمت زيارة الموقع بتاريخ 2020/3/26م .

(5) ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993م، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي – شركة F.K.A المحدودة للنشر نيقوسيا – قبرص، 1995م، ص ص93-94.

(6) زهير إبراهيم المصري، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، ط1، مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، غزة – فلسطين، 2008م، ص ص56-58.

المؤدي لتحرير الوطن ولابد أن يمارس في المرحلة الأولى على الأقل من قبل الجماهير الفلسطينية نفسها بقيادة مستقلة عن الأحزاب والأنظمة العربية، ولكن مع الانتباه إلى أن دعم العالم العربي هو أمر لا غنى عنه لنجاح المشروع الوطني الفلسطيني على أن يحتفظ الشعب الفلسطيني بسلطة التقرير وبالطليعة، وقد ناقضت حركة فتح أطروحات قومية عربية سادت تلك الحقبة وهي أن الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين وليس العكس، وكانت مهمة الحركة في خريف عام 1959م إنهاض الحركة التي ستتيح شن الكفاح المسلح وأن تصبح حركة جماهيرية[7].

اتجهت حركة فتح نحو البعد الوطني في الوقت الذي كانت فيه منظمة التحرير الفلسطينية تتبنى البعد القومي

(7) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، ط2، دار الجليل للطباعة والنشر، عمان – الأردن، 1996م, ص ص66-67.

كان طموح حركة فتح أن تكون الجبهة الوطنية العريضة التي تنصهر في داخلها كافة القوى والاتجاهات الفلسطينية واعتمدت عبر مسيرتها على منطلقات أساسها التحرك نحو القضية الفلسطينية من منطلق فلسطيني، والإيمان بأن الكفاح المسلح هو الطريق لتحرير فلسطين، والإدراك بأن الزمن في صالح العدو أي أن المعركة يجب أن تكون اليوم لا الغد، وإفلاس العمل السياسي العربي، وممارسة العمليات الفدائية تمهيداً لحرب تحرير شعبية، وأن الشعب العربي يمثل مادة الكفاح المسلح ويمثل الشعب الفلسطيني طليعته، وضرورة التعاون مع المنظمات والهيئات الفلسطينية الأخرى غير المنظمة على أرض المعركة على أساس استمرار القيادة بأيدي الشعب الفلسطيني[8] .

(8) عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية 1963-1964م، ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر, القاهرة، 1998م، ص ص135-136.

اتجهت حركة فتح نحو البعد الوطني في الوقت الذي كانت فيه منظمة التحرير الفلسطينية تتبنى البعد القومي، إذ رأى مؤسسوها أن الساحة العربية تغرق بالصراعات الداخلية ملحقةً الضرر بالقضية الفلسطينية، ولذا فإن على الشعب الفلسطيني أن يدخل حلبة الصراع المسلح ضد (إسرائيل) من خلال الإيمان بأن الكفاح المسلح هو الطريق لتحرير فلسطين مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، مع الإصرار على ضرورة عدم تدخل الآخرين بالشؤون الفلسطينية، فحركة فتح حرصت على عدم تبني طروحات فكرية واكتفت برفع شعار الكفاح المسلح ولهذا فتحت الأبواب أمام الفلسطينيين على اختلاف معتقداتهم ومشاربهم الفكرية للانضمام إلى صفوفها[9].

عبَّرت حركة فتح عن الطابع الوطني للصراع مع (إسرائيل) وأهمية تحرير الأرض

(9) عبد الستار قاسم، الطريق إلى الهزيمة، بدون طبعة، بدون دار نشر، بدون مكان نشر، 1998م، ص87.

عبَّرت حركة فتح عن الطابع الوطني للصراع مع (إسرائيل) وأهمية تحرير الأرض، بالقول بأن أي مضمون اجتماعي يحتاج إلى ثلاثة أمور أساسية (وحدة اجتماعية،

وحدة جغرافية، وحدة سياسية)، وقد افتقدت فلسطين حينها إلى هذه العوامل المكونة للمضمون الاجتماعي للثورة، ومن ناحية أخرى ظهرت الاتجاهات الأيديولوجية لدى تنظيمات فلسطينية أخرى وعلى سبيل المثال فإنه من وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فإن الصراع مع (إسرائيل) هو صراع قومي ذو مضامين طبقية، في حين رأت منظمة الصاعقة ضرورة الربط بين الوجود الصهيوني في المنطقة والوجود الاستعماري فيها[10] .

إن المنطلقات الفكرية التي ميَّزت حركة فتح عن غيرها من التنظيمات التي كانت سائدة وقت ظهور حركة فتح يُمكن إجمالها على النحو الآتي[11]:

فكر الوسطية والاعتدال والانفتاح: جسَّدت حركة فتح الوسطية والاعتدال والانفتاح على كل العقائد والتيارات الفكرية، يساري – إسلامي – قومي – وطني، فالكل كان يجد ذاته داخل الحركة.

كسر المعادلة من لاجئين إلى شعب صاحب قضية سياسية : حوَّلت حركة فتح المسألة الفلسطينية المهملة في أدراج الأمم المتحدة إلى قضية شعب ثائر وحركة تحرر وطني.

إبراز الشخصية الوطنية والكيانية السياسية: أبرزت حركة فتح الأهمية الكامنة في الكفاح المسلح لبلورة الشخصية الفلسطينية، وتأكيد وجودها أمام محاولات الطمس والتغييب.

استقلالية الهوية والقرار: أوضحت حركة فتح أن إحياء الهوية الوطنية الفلسطينية لا يُعد انسلاخا عن قضايا النضال القومي العربي.

تمثَّلت رسالة حركة فتح في أن فلسطين لن يحررها غير الفلسطينيين من خلال خوض الحرب الشعبية واستنزاف دولة الاحتلال، وما دون ذلك يُعد أمراً ثانوياً فلا مجال للمناقشات الأيديولوجية والثورة الاجتماعية، فمثل هذه الأمور لاحقة لعملية التحرير وليست سابقة لها، إذ لا يتم سوى مسألة واحدة وهي استعادة فلسطين، لذا فإن حركة فتح جذبت واستقطبت جميع الفلسطينيين بغض النظر عن طبقتهم أو مهنتهم ممن يؤيدون حركة المقاومة، وعليه فإن واقعية حركة فتح وبُعدها عن الجمود العقائدي ورفضها إضاعة الوقت في منازعات أيديولوجية لا فائدة منها, أسهمت في هيمنة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قرارها السياسي[12].

المطلب الثاني : البناء التنظيمي للحركة :

تميَّز البناء التنظيمي لحركة فتح في مراحل تأسيسها الأولى، باستيعاب كافة الشرائح الاجتماعية الفلسطينية بأطيافها الأيديولوجية والفكرية المتعددة، وعلى

(10) عيسى أبو زهيرة، تغيير الفكر السياسي الفلسطيني، مجلة رؤية، العدد 23، السنة الثانية، الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية، أيلول/سبتمبر 2003م.

(11) إبراهيم أبراش، استنهاض حركة فتح في عالم متغير ، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية ، العدد 1960، 2007/6/28م، شبكة المعلومات الدولية على الموقع الآتي: www.ahewar.org.
تمت زيارة الموقع بتاريخ 2020/3/27م .

(12) ديفيد جيلمور، المطرودون: محنة فلسطين1917 – 1980م، تقرير: شاكر إبراهيم، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993م، ص177.

الرغم من تعارضاتها إلا أنها كانت تتوحد خلف الشعارات التي رفعتها الحركة (حل التعارضات الثانوية بالحوار، التناقض الرئيس مع العدو الصهيوني، كل البنادق موجهة نحو العدو الصهيوني) وغيرها من الشعارات، كما وضعت الحركة لنفسها مجموعة من المبادئ والأهداف والتي عدَّتها أساساً للثورة الفلسطينية المعاصرة.

أولا : المبادئ والأهداف :

تشكَّل وعي سياسي حاد اتضح في الانتقال إلى النضال المسلح، إثر احتلال (إسرائيل) قطاع غزة 1956-1957م، مستلهماً تجربة الجزائريين والفيتناميين والكوبيين واليمنيين والأفارقة، وكانت حركة فتح الأداة السياسية في غزة وتضمن مشروعها السياسي اعتماد إحياء الكيان الفلسطيني بوصفه نقطة انطلاق للمقاومة، الدعوة إلى المقاومة المسلحة، خلق دولة ديمقراطية يتعايش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون، إن شعار حركة فتح تلخص في (لا للوصاية، لا للتبعية، لا للاستيعاب السياسي)[13].

أتمت حركة فتح في مؤتمرها الثاني سنة 1968م صياغة وثيقة (مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح)، وقد أُقرت في المؤتمر الثالث سنة 1971م والرابع 1980م مع بعض التعديلات، غير أن حركة فتح منذ إنشائها ركزت على فكرة تحرير فلسطين، وتميزت بالتأكيد على الهوية الوطنية، واستقلالية القرار الفلسطيني، واستبعاد الأيديولوجيات من هوية الحركة، ليتوحد الجميع في معركة التحرير، وعليه يمكن اختصار مبادئ وإستراتيجيات ورؤية الحركة في النقاط الآتية[14]:

لا يمكن استرداد فلسطين إلا عن طريق الحرب الشعبية طويلة الأمد والنضال العسكري.

لمعركة التحرير الأولوية على أية تناقضات فكرية أو سياسية أو اجتماعية، ولابد من استقطاب كل القوى الثائرة وتوحيدها في المعركة ضد الكيان الصهيوني، الأمر الذي يتطلب استبعاد الأيديولوجيات والمبادئ حتى ينشغل الجميع بمعركة المصير، فلا أيديولوجيات إسلامية أو يسارية أو قومية وإنما الهوية التي تجمع الجميع هي البندقية (هويتي بندقيتي).

تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، وليس الوحدة العربية هي الطريق إلى تحرير فلسطين.

ضرورة تحرير الإرادة الفلسطينية والمحافظة على استقلاليتها في القرار وفي القتال، أي تحقيق القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

فتح حركة وطنية ثورية مستقلة.

(13) عمر مصالحة – وديع اسطفان، السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، ط1، دار الساقي، بيروت، 1994م، ص189.

(14) محسن محمد صالح، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، كوالالمبور – ماليزيا، أيار/ مايو 2002م، ص224 .

معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني.

الكيان الصهيوني مؤسسة عنصرية عسكرية متكاملة دخيلة وغازية، وأن قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق متساوية على أنقاضه أمر حتمي .

عملت حركة فتح على مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والنفسية لتحقيق جملة من الغايات والأهداف

بعد حرب 1973م أضاف المجلس الثوري لحركة فتح مبدءاً يقول أن للشعب الفلسطيني وحده الحق في ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره.

عملت حركة فتح على مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والنفسية لتحقيق جملة من الغايات والأهداف، وهي أهداف بمجملها مجتمعية عامة لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني وتحت شعار (فلسطين حُرّة عربية)، وكان لها جملة من الأهداف والغايات التي حددتها ومن أهم هذه الأهداف والغايات ما يأتي[15]:

(15) عواد جميل عبد القادر عودة، مصدر سبق ذكره، ص ص97-98.

تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً.

إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على التراب الفلسطيني، تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية على أسس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها.

بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكل المواطنين.

المشاركة الفعّالة في تحقيق أهداف الأمة العربية وبناء المجتمع العربي الموحد.

مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها في تحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة.

تُؤمن الحركة أيضا بضرورة الحياد في طريقها، لن تنحاز لأي جبهة ضد الأخرى ولكنها ستكون بالمرصاد لأي جبهة تضر بمصالح القضية الفلسطينية وهي مستقبل الشعب.

تصدرت الحركات الفدائية المشهد بزعامة (فتح) بعد انهيار الأمل الفلسطيني المرتبط بالقومية العربية عقب هزيمة 1967م، وبفعل الكفاح المسلح الذي جرى التعامل معه في المرحلة الأولى بوصفه أسلوب وحيد نجحت الحركة في الربط بين الكفاح المسلح والهوية الوطنية والإرادة الفلسطينية المستقلة، وبين التحول الفعلي من شعب لاجئ إلى شعب يقرر مصيره من خلال المقاومة، فضلا عن ترسيخ الكيان

الفلسطيني من خلال ازدهار مؤسسات قاعدية وشبه حكومية، وإبرام اتفاقات مع حكومات عربية كرّست حضوراً فلسطينياً مستقلاً، واستخدمت الأراضي العربية في مقاومة (إسرائيل)[16].

ثانيا : البنية التنظيمية:

اتسمت نشأة حركة فتح بعدّة سمات ميَّزت تركيبها البُنيوي، أولى هذه السمات أن نشأة حركة فتح كانت على أيدي رواد جاء معظمهم من حركات إسلامية أو قومية أو ماركسية، ثاني هذه السمات أن رواد فتح الأوائل وغالبية مناصريها جاءوا من أوساط اللاجئين مما أضفى على الحركة مزاج اللاجئين وضيقهم بأوضاعهم السياسية والمعيشية وخيبة أملهم بالأنظمة العربية، ثالث هذه السمات أن حركة فتح أظهرت استهانة واضحة سافرة بالعمل السياسي ومرتكزاته الفكرية لحساب الدعوة إلى الكفاح المسلح ، رابع هذه السمات أن الحركة توخَّت على الدوام أن توجِد قواعد إسناد لنفسها لدى هذا النظام أو غيره[17].

تكوَّنت البنية التنظيمية لحركة فتح من[18] :

المؤتمر العام: وهو السلطة العليا داخل الحركة، ويجب أن يعقد من الناحية النظرية مرة كل ثلاثة أعوام، وقد سبق له الانعقاد بضعة مرات (الثاني 1968، الثالث 1971، الرابع 1980، ....) ولا يجتمع بانتظام لأسباب داخلية وخارجية.

المجلس الثوري: ويتكون من مسؤولي وقادة الأجهزة والأقاليم والقوات إلى جانب (25) عضوا منتخباً من المؤتمر العام، وعشرة أعضاء من ذوي الكفايات تضمهم اللجنة المركزية، ومجموع أعضائه (120) عضوا.

اللجنة المركزية : وهي القيادة المركزية للحركة، ويقوم المؤتمر العام بانتخاب أكثر من ثلثي أعضائها، وتتكون من (18) عضوا.

وتُعرف القوات العسكرية لحركة فتح بـ (قوات العاصفة) وتتولى اللجنة المركزية تعيين قيادتها العامة.

اعتمدت حركة فتح في أوج صعودها على عقيدة تنظيمية استبعدت دمج الجماهير في بنى سياسية منظمة قادرة على تمكين الحركة الوطنية من إشراك القطاعات الواسعة والعريضة في صياغة القرارات وفي الرقابة والتصويت، وعوضاً عن ذلك اندفعت الحركة نحو بناء الأجهزة العسكرية والإدارية والمالية ذات البنى البيروقراطية، مما ساهم في غلق الأبواب أمام المشاركة الجماهيرية الواسعة، ومن هنا نشأت بنى تنظيمية مركزية تقوم على احتكار القرار، وترتب على ذلك نشوء نمط أبوي جديد يتولى الإدارة السياسية بشكل فردي، وقد افتقد تنظيم حركة فتح إلى

(16) مهند عبد الحميد، الصراع على (فتح)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العـدد 87، مؤسسة الـدراسـات الفلسطينية، بيروت – لبنان، صيف 2011م، ص37.

(17) جميل النمري وفيصل الحوراني ومـروان البرغوثي وآخـرون، ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22 – 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1999م، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله – فلسطين، 1999م، ص ص111-112.

(18) محسن محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص228.

وجود صيغة تنظيمية تستوعب الطاقات المتدفقة وباتت فتح تنظيماً يوحده الرمز الأب الذي يمسك بجميع الخيوط الإدارية والمالية[19].

(19) مهند عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص45.

طرحت حركة فتح نفسها بوصفها إطار جبهوي عام، ولكنها لم تعمل بالدرجة الملائمة على تطوير هذا المفهوم ولم ترسخه في ثقافتها السياسية ولم تترجمه في مكوناتها الداخلية والتنظيمية، إن حركة فتح لم تعترف تماما بواقع التعددية فيها أو بالتيارات المتنوعة، مما أدى إلى عدم قدرتها على تنظيم عملية التعايش والتفاعل والتكامل بين الكل الفتحاوي على أسس ديمقراطية مؤسساتية، ونتيجة لذلك لم تتحول الحركة إلى حزب سوى من الناحية التنظيمية أو الناحية الفكرية، ولم تتحول حتى لإطار جبهوي منظم، وهكذا فإن ميزة فتح بعدم تبنيها أيديولوجيا محددة أصبحت على النقيض مما أدى إلى إضعاف بنيتها وشجع على التسرُّب والانقسام في صفوفها[20].

(20) ماجد كيالي، فتح وتجربة التيار اليساري الديمقراطي فيها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 92، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، 2012م، ص ص44-45 .

كانت فكرة التنظيم الفكري الصارم متواجدة مع بدايات حركة فتح نظراً للطابع السري الذي حكم عمل الحركة ذلك الوقت، ولكن مع علنية الحركة في العام 1965م وهزيمة 1967م ومعركة الكرامة 1968م، مما أدى إلى الإقبال الشديد للانتماء لحركة فتح إلا أن الحركة انشغلت بالتعبئة العسكرية أكثر من اهتمامها بالبناء التنظيمي الحزبي، ونظرا لحالة التوتر بين النظام القائم في الأردن وقيادة فتح في سبعينيات القرن العشرين، فإن الظروف السياسية لم تسمح لفتح بحرية العمل الحزبي والتنظيمي[21].

أنشأت حركة فتح هياكلها التنظيمية وفق هيكل البناء الثوري

(21) إبراهيم أبـراش، مصدر سبق ذكره.

أنشأت حركة فتح هياكلها التنظيمية وفق هيكل البناء الثوري، بما يتناسب مع تطوير الأدوات التي تخدم الغايات والأهداف الأساسية للحركة، وقدرة الهيكل التنظيمي على القيام بمهامه الأساسية، وهي تنظيم انخراط الشعب الفلسطيني في عملية التحرر الوطني، وتنظيم استخدام قدراته وطاقاته بما يحقق غايات وأهداف الحركة في معركة التحرر الوطني، وحدد النظام الأساسي الوسائل والأدوات التي تحقق الغاية العليا للحركة، وهي الكفاح المسلح من خلال حرب التحرير الشعبية، إذ بنت الحركة نظامها الداخلي على قاعدة أن العضوية في الحركة لها صفة السرية والتراتبية التنظيمية (خلية، حلقة، شعبة، منطقة، إقليم) ، وكان ذلك أحد عناصر هوية الحركة ومنذ انخراط الحركة بالعملية السياسية وانكفاء العمل الثوري المتمثل بالكفاح المسلح والحرب الشعبية، أصبحت حركة فتح في مواجهة مع هذينِ المفهومينِ، الأمر الذي أوجد تناقضاً وانفصاماً بين أدبياتها وواقع ممارستها، مما

خلق أزمة في البناء التنظيمي نتجت عن تغيير في أهداف وغايات الحركة[22].

وبالنظر إلى الحالة التنظيمية والبنيوية لحركة فتح نجد الآتي[23]:

توجد داخل فتح مؤسسات (لجنة مركزية، مجلس ثوري، لجنة حركية عليا، لجان أقاليم)، وعلى الرغم من أن هذا هو التسلسل التنظيمي للحركة إلا أنَّ كل ذلك ليس شريكاً في صنع القرار وأن كان مؤيداً، ويعود ذلك إلى غياب القادة التاريخيين للحركة مثل (أبو جهاد وأبو أياد)، الأمر الذي أدى إلى تمركز القرار في يد واحدة أي شخص (أبو عمار).

عدم تواجد تمثيل أصيل للداخل (الضفة الغربية وقطاع غزة) داخل أطر حركة فتح ، أي أن قادة تنظيم فتح في الداخل والذين قادوا العمل العسكري والتنظيمي عبر ثلاثين عاماً وأكثر لم يأخذوا مواقعهم داخل حركة فتح.

المبحث الثاني: التحولات السياسية لحركة فتح

شكَّلت حركة فتح تجربة فلسطينية رائدة، ففي الوقت الذي كانت الأنظمة العربية تحتكر القضية الفلسطينية وذلك باحتواء التوجهات الفلسطينية في دوائرها، جاءت حركة فتح لتنادي بالشخصية الفلسطينية المستقلة وبالكفاح المسلح وبضرورة قيام الفلسطينيين بالمبادرة والفعل الثوري المستقل، وانتقلت الحركة استجابة لعدة متغيرات إلى تدرج متواصل لينتهي بها الحال إلى إدراج الوسائل السلمية وعلى رأسها المفاوضات مع الكفاح المسلح ، وتغيير فقرات من الميثاق الفلسطيني استجابة لمتطلبات اتفاق أوسلو وعملية السلام. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: حركة فتح والكفاح المسلح.

المطلب الثاني: حركة فتح وممارسة السلطة.

المطلب الأول : حركة فتح والكفاح المسلح

ركَّز الفلسطينيون خلال ما يقارب النصف قرن أكثر جهدهم على الكفاح المسلح، وذلك لأسباب تبدو مفهومة إلا أنها لم تخضع لما يكفي من التحليل، واستندت فقط على أسطورة البطل المقاتل في سبيل الحرية، مما سهل للإسرائيليين تصوير الفلسطينيين على أنهم إرهابيون وتفريغ المطالب الفلسطينية بالعدالة من مضمونها الحقيقي، وتحولت القيادة الفلسطينية مباشرة من موقف الكفاح المسلح والتحدي إلى المفاوضات التي قادت إلى اتفاقية أوسلو التي أثرت على غالبية الفلسطينيين، إن عالم اليوم يختلف عن عالم 1948م أو 1968م الأمر الذي يحتم إعادة النظر في إستراتيجية السلام بما يتجاوز الطريق المسدود الذي تمثله أوسلو، إذ أن هناك

(22) عمر رشاد سليم ناصر، حركة فتح: الإشكاليات والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية – كلية الدراسات العليا، نابلس – فلسطين، 2015م، ص126.

(23) جميل النمري وفيصل الحوراني ومـروان البرغوثي وآخـرون، مصدر سبق ذكره، ص106.

حاجة لإستراتيجية سلام جديدة تقوم على أسس المساواة والعدالة، وخطاب يضع التاريخ الفلسطيني على الأجندة العالمية[24].

أدركت حركة فتح منذ انطلاقتها أهمية الكفاح المسلح ، كونه حتمية تفرضها الظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية واستخدمته كوسيلة لجمع شمل الفلسطينيين حول الحركة الوطنية، حركة فتح عدت الكفاح المسلح ليس مؤثرا على الشعب الفلسطيني فحسب بل يمتد تأثيره على الأمة العربية، فهي رأت في حرب التحرير الضمانة لوضع حد للشرذمة والانقسام والتناقضات العربية، واعتمدت الحركة الكفاح المسلح مستندة على أن الصدام مع العدو والتناقض معه وصل إلى درجة لا رجعة فيها، وهو لا يعرف سوى لغة العنف، لذلك فإن العنف والفعل الثوري المتجسد في الكفاح المسلح أصبح عملا مبررا[25].

سقط الخطاب الرسمي العربي عقب حرب حزيران/ يونيو 1967م وبدت المقاومة الفلسطينية بقيادة حركة فتح كرأس حربة لمشروع نهوض جماهيري فلسطيني وعربي واسع، هذا الصعود عبَّر عن نفسه بالسيطرة على منظمة التحرير وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، إذ كان لمنظمات المقاومة نصف عدد المقاعد مع تغيير الميثاق القومي الفلسطيني إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، هذا الميثاق أبرز المنحى الجديد للفكر السياسي الفلسطيني كما طرحته حركة فتح في مطلع ستينيات القرن العشرين، محددا المرحلة بأنها مرحلة كفاح وطني مؤكدا على الشرعية الثورية وتمثيل المنظمة لقوة الثورة الفلسطينية مؤكدا على استقلاليتها ورفض كل مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية وعلى هدف التحرير الكامل[26]، وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني في شباط/ فبراير 1969م أصبح (ياسر عرفات) قائد حركة فتح رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مما حسم سيطرة حركة فتح عليها ومن ثم سيطرتها على حركة المقاومة والمشروع الوطني الفلسطيني، وقد أعطت هذه المرحلة شعورا للفلسطينيين بالذات والهوية الوطنية وشكلت حركة المقاومة المسلحة ضد (إسرائيل) إجماعا فلسطينياً واسعاً داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وجاءت حرب 1973م لتوضح أن هذا هو أقصى ما يمكن تقديمه في ساحة الصراع العربي – الإسرائيلي في هذه المرحلة، ومن ثم باتت حركة فتح وقيادة المنظمة أمام خيارين: إما تمثيل الفلسطينيين ضمن الشروط الدولية أو ترك ذلك للدول العربية لاسيما الأردن، ومع اشتداد اليسار داخل حركة فتح مع الجهد السوفيتي لدفعها نحو الحل الدبلوماسي، حسم المجلس الوطني الثاني عشر المنعقد في القاهرة 1974م التوجه الإستراتيجي للمنظمة بإعلانه (برنامج النقاط العشر)[27*]، ولذلك شهدت حركة فتح من ناحية بنيتها انشقاقها الأول عام 1974م على يد صبري البنا

(24) إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام: أوسلو وما بعدها, ط1، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2002م، ص ص149-150 .

(25) إبراهيم أبـراش، مصدر سبق ذكره.

(26) بشير نـافـع، الإمبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص ص151-152.

27*) برنامج النقاط العشر: وهو اتفاق سياسي جبهوي توصلت إليه فصائل المقاومة الفلسطينية في أيار/

(أبو نضال) وكان ذلك تعبيراً عن رفض المشاريع والتوجهات السلمية التي طرحتها الحركة بقيادة (ياسر عرفات) حسب رأي (أبو نضال) من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، مما انعكس سلباً على وحدة الحركة وتماسكها[28].

تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية على شكل مقاومة مناضلة لإثبات الوجود والدفاع عنه في مواجهة الاجتثاث والنفي، أي أنها هوية نضالية في جوهرها، ولقد أثر اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الهوية الوطنية الفلسطينية، إذ تم استبدال الجوهر المقاوم النضالي بالتفاوض في حين أن الهوية في جوهرها نضالية ومرحلة التحرر الوطني لم تنجز بعد، بينما مشروع أوسلو لازال يجري على الرغم من عدم انجاز أهداف ذات قيمة للشعب الفلسطيني, في ظل تعنت الاحتلال الإسرائيلي وإصراره على الاستمرار في نهب الأرض والموارد الفلسطينية وعدم الاعتراف بحقوقه الوطنية، والتعامل معه كوحدات بشرية معزولة في أراضي 1948م والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والشتات[29].

استجابة للتغيرات في النظام الدولي ما بين 1989م إلى تاريخ عقد المؤتمر السادس لحركة فتح 2009م، إذ انهار النظام الدولي القائم على ثنائية القطبية وفقدت حركة فتح الأرض العربية التي تمكنها من مواصلة الكفاح المسلح بشكل مجد، لذلك نقلت مركز الثقل إلى الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوجهت إلى بناء أول سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع، ودخلت في صراع يومي مع الاحتلال على كافة التفاصيل متحملة أعباء سياسية وأمنية ومدنية واقتصادية، فضلاً عن حالة الاستعصاء في الاتفاق على مفهوم الاستقلال مع شركائها المحليين، وفي انتفاضة الأقصى عام 2000م وجدت حركة فتح نفسها في وضع مختلف من ناحية التأثير والتوافق، إذ ظهرت حركة حماس كمنافس لا يبحث عن شراكة بل عما هو أكبر من ذلك، وأخذت فتح تواجه برنامج إسلامي تمثله حركة حماس مغاير لبرنامجها الوطني، مما انعكس بشكل حاد على التوازن المطلوب بين مهمة التحرير الوطني ومهمة بناء الدولة[30].

تفاقمت الأزمات داخل حركة فتح، إلا أن الواقعية والبراغماتية السياسية التي تمتعت بها قيادة الحركة فضلاً عن علاقاتها الدولية والإقليمية مكنتها من الاستمرار، وقبيل انعقاد المؤتمر السادس برزت عدة أمور منها، خلافات حادة بشأن اتفاقية أوسلو 1993م، تقلص قادة الداخل في مقابل مواقع متقدمة للخارج، شغلت قيادات فتح أغلبية المواقع الأولى في السلطة، غياب الفكر السياسي عن حركة فتح, وغدت ممارسات السلطة هي الشغل الشاغل لها، ظهور بوادر الصراع بين من هو مقيم

مايو 1974م وأقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورتـه الثانية عشرة المنعقدة في القاهرة في مطلع حزيران/ يونيو 1974م كبرنامج سياسي مرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد مثّل البرنامج طريقاً وسطاً بين التيارات المتشددة المعارضة لأية تنازلات وبين التيارات الراغبة لإقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والظهور بمظهر الاعتدال أمـام المحاولات الدولية والإقليمية لفرض تسوية سياسية سلمية على المنطقة العربية، وقد رفض البرنامج قرار (242) وأكد على استمرار النضال الفلسطيني بكل الوسائل لإقامة سلطة فلسطينية على كل جزء من أرض فلسطين يتم تحريره، مع تأكيده على رفض مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن حق العودة والحقوق الوطنية، وقد اتسم هذا البرنامج بالمرونة والموازنة بين الطرفين المتشدد والمعتدل. وللمزيد من التفاصيل ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي – محمد عمارة وآخـرون ، موسوعة السياسة (الجزء الأول)، ط2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985م ، ص605 .

(28) بشير نافع، مصدر سبق ذكره، ص ص152-153.

(29) عبد الفتاح القلقيلي وأحمد أبو غوش، الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم، ورقة عمل رقم (13)، بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، 2012م، ص49.

(30) يحيى ربـاح، حركة فتح في مؤتمرها السادس: رؤى ونتائج ودور جديد، مجلة تسامح، العدد 27، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2009م، ص ص97-98.

ومن هو عائد وغيرها، وفيما يتعلق بانعقاد المؤتمر السادس نفسه فقد تصاعدت الخلافات حول مكان عقده سواء في الداخل أو الخارج، وجود أكثر من وثيقة داخلية مع وجود فروقات واسعة فيما يتعلق بالتسوية والمفاوضات[31].

جاء انعقاد المؤتمر السادس ليظهر أن حركة فتح لم تتحول إلى حزب سياسي للسلطة وتتخلى عن البرنامج الوطني الفلسطيني وعن المقاومة، ولكنها أكدت أنها حركة تحرر وأن المرحلة التي مرَّ بها الشعب الفلسطيني تطرح مهمات مزدوجة وطنية وديمقراطية، وتأتي أهمية المؤتمر السادس كون القرارات المترتبة عليه أصبحت سلاحاً في يد من يريد التصحيح، إذ أنه بعد هذه القرارات بات لا يجدي الحديث عن المفاوضات كخيار وحيد، لاسيما بعد تأكيد المؤتمر على حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة المشروعة بكافة أشكالها، وأن التناقض الرئيس مع الاحتلال، وأن المفاوضات ليست إلى الأبد، وأن استئنافها يجب أن يحدث بعد توفير متطلبات حدوثها[32].

(31) سميح شبيب، المؤتمر السادس لحركة فتح: احتمالات ومخاوف، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 76، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، 2008م، ص52.

(32) هاني المصري، قراءة في نتائج مؤتمر فتح السادس، جريدة الأيام الفلسطينية، العدد 4883, السنة الرابعة عشرة، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، رام الله ، 2009/8/18م ، ص22 .

وعليه، وفي ضوء متابعة الفعل الثوري الذي مارسته حركة فتح منذ انطلاقتها، والتغيرات المصاحبة لهذا الفعل والتي تركت تأثيراتها عليه في اتجاه تحوله نحو تبني حلول أخرى مصاحبة له ، ومن ثم الانتقال للتخلي مؤقتاً عن الكفاح المسلح كأحد أبرز ملامح هذا الفكر كخيار وحيد للتحرير، وإشراك وسائل أخرى كالحلول المرحلية والدبلوماسية، ثم مجيء مرحلة اعتماد الوسائل السلمية كخيار أول أثر اتفاق أوسلو، وللحقيقة فإن هذه المرحلة جاءت كنتيجة لمتغيرات دولية وإقليمية كحرب الخليج الثانية عام 1990م وتراجع الدعم العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن مع انتفاضة الأقصى عام 2000م عادت حركة فتح لممارسة العنف الثوري المسلح من خلال أذرع عسكرية ومنها كتائب شهداء الأقصى والمقاومة الشعبية رداً على الهجمة الإسرائيلية.

تراجعت التوقعات والرهانات على قدرة الأنظمة العربية على تحرير فلسطين نتيجة لحرب حزيران/ يونيو 1967م

المطلب الثاني: حركة فتح وممارسة السلطة

تراجعت التوقعات والرهانات على قدرة الأنظمة العربية على تحرير فلسطين نتيجة لحرب حزيران/ يونيو 1967م وهزيمة النظام الرسمي العربي في المعركة مع إسرائيل، مما أدى إلى تصاعد العمل الفدائي المسلح ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وقيام المنظمات الفلسطينية الفدائية بممارسة حقها في الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية, وممارسة النضال خارج التبعية العربية، إن النزوع الفلسطيني نحو الكيانية جاء منذ أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن

الماضي، وشكل هذا النزوع سيفا ذو حدّين: الأول، يعبر عن الشخصية الوطنية النضالية الفلسطينية بوصفها النفي التاريخي للكيانية الصهيونية، أما الثاني، فقد عبَّر هذا النزوع عن واقع التجزئة الإقليمية في الوطن العربي، وعن عدم بلورة جهد قومي لتحرير فلسطين, وكان معنى تكريس التجزئة الإقليمية عربياً أن يتحول مشروع بعث الشخصية الوطنية الفلسطينية إلى إقليمية جديدة، ولأن هذه الإقليمية الفلسطينية بغياب البعد القومي لا تستطيع موضوعياً إنجاز هدفها الخاص بتحرير فلسطين، فستجد نفسها منجذبة إلى برنامج الأنظمة الإقليمية الداعية إلى التسوية[33] .

(33) غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988م، ط1، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1993م، ص159.

خطَتْ منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة حركة فتح خطوة واسعة بانخراطها في مسيرة السلام مع الإسرائيليين، هذا التحول لم يتم دون معاناة أو مشقة، فالرئيس الراحل (ياسر عرفات) بدأ مسيرة السلام بموافقة جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ليصبح رئيسا للسلطة الفلسطينية التي تولت إدارة الحكم الذاتي، وقد الَّف الرئيس الراحل الحكومة من فريق عمله في تونس ومن حركة فتح، ولكن من الملاحظ هنا أن كوادر منظمة التحرير تدربوا في المنفى، ولا يمتلكون أية خبرة في إدارة شؤون البلاد، فالبنى العسكرية التي خرج منها هؤلاء الكوادر فرضت تمركز سلطة القرار بين أيدي عدد قليل ومن دون معارضة ديمقراطية، وكان ذلك سببا في توجههم إلى إرساء سلطتهم على شبكات واسعة من الأنصار[34].

خطَتْ منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة حركة فتح خطوة واسعة بانخراطها في مسيرة السلام مع الإسرائيليين

شكل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح أثر اتفاق أوسلو عام 1993م تطوراً مهماً في بنية النظام السياسي الفلسطيني، نظراً لاكتسابها سمات الكيان ومؤسسات شبه دولانية، فضلاً عن الدعم والتأييد الدولي، فقد عُدَّ قيام السلطة الفلسطينية تحدياً للنظام السياسي الفلسطيني، إذ شهد هذا النظام انقساماً في مواقف التنظيمات الفلسطينية والتي عارضت اتفاق أوسلو ورفض المشاركة في مؤسسات السلطة، علاوة على الخلط بين رئاسة السلطة ورئاسة منظمة التحرير الفلسطينية مما أدى إلى تداخل الصلاحيات، وتهميش دور منظمة التحرير لصالح السلطة الفلسطينية وانتقال الثقل السياسي للسلطة الفلسطينية، كذلك طغيان الدور المحوري للسلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، ومع انطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000م برزت مظاهر الخلل في عدم الاستعداد لدى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في مواجهة العدوان الإسرائيلي، كما ظهر التباين في الإستراتيجية الفلسطينية خلال هذه الانتفاضة، وأصبح تعدد مراكز القوى والاضطراب الأمني وغياب سيادة القانون سمة ميزت الواقع الفلسطيني[35].

(34) فيليب لومارشان ولميا راضي، إسرائيل/ فلسطين غدا: أطلس استقرائي، ترجمة: يوسف ضومط، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998م، ص ص39-40.

حكمت علاقة السلطة الفلسطينية بالفصائل المنضوية في محيطها الداخلي مجموعة من المحددات، ومن أهمها[36]:

أولاً: تفرد حركة فتح في تحديد المسار السياسي الفلسطيني.

ثانياً: استخدام حركة فتح السلطة التي تقودها في أكثر من موقع لفرض رأيها.

ثالثاً: اعتماد السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام على الكاريزما الشخصية للقيادة الفلسطينية, والتي يصعب معها بناء نظام سياسي مؤسساتي قد يشكل نواة لمشروع دولة.

رابعاً: اعتماد قيادة السلطة الفلسطينية نظام (الزبائنية) أي النظام القائم على المنفعة الشخصية المتبادلة بين الرئيس والمرؤوس، إلى حد كبير في عملية إدارة السلطة، وتحكم المصالح الخاصة بالأداء العام.

خامساً: تدني الكفاءة السياسية الفلسطينية في عملية المفاوضات منذ أوسلو، والقبول بالتزامات أمنية انعكست سلباً على العلاقات الفلسطينية الداخلية.

سياقات عمل السلطة الفلسطينية وُلِدَتْ مقيدة بشكل أو بآخر بقرار الرجل الواحد والحزب الواحد

سادساً: اعتماد مبدأ وحدانية الخيار السياسي، أي أنه لا خيار أمام السلطة الفلسطينية سوى خيار المفاوضات ثم المفاوضات، وعلى الرغم من أن الرئيس الراحل (ياسر عرفات) استخدم المقاومة أحيانا بشكل تكتيكي لاسيما قبيل وفاته إلاّ هذا الأسلوب انتهى مع قدوم الرئيس الحالي (محمود عباس).

سابعاً: انتقال مظاهر الضعف والترهل والفساد الإداري والمؤسسي من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية، وإسهام أموال المانحين بتعميق الفساد.

وبناءً على ما تقدم، فإن سياقات عمل السلطة الفلسطينية وُلِدَتْ مقيدة بشكل أو بآخر بقرار الرجل الواحد والحزب الواحد، وباتفاق سياسي لَيس له سقف زمني، ويحكم مسارها وفق المصلحة الكلية للمحتل الذي حرص على استمرار هذه السلطة طول العقدينِ الماضيينِ ضمن دائرة الكيان الوظيفي.

إن قبول السلطة الوطنية الفلسطينية بشروط اتفاقية أوسلو، وعدم التقدم في اتجاه انجاز أهداف كبيرة للشعب الفلسطيني، فضلاً عن استمرار التفاوض لمدة طويلة بدون نتائج ، ساهم في انقسام الشعب الفلسطيني حول أساليب تحقيق أهدافه، مما خلق شرخاً بين نهج اعتماد التفاوض أو السعي إلى ذلك وغياب المقاومة كنهج إستراتيجي، الأمر الذي تمخض عنه وجود نهجينِ: الأول، لا يرى جدوى من المقاومة بمعناها الشامل، والثاني، يمارس بعضها بصورة موسمية لا للتحرير بل

(35) محمد عبد الله أبـو مطر، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012م، ص ص33-34.

(36) وائـل سعد، قـراءة نقدية في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسـة – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013م ، ص ص2-3.

لحفظ مكانته[37].

دفعت العملية السلمية الناتجة عن اتفاقية أوسلو 1993م القيادة الفلسطينية بكل بساطة للقبول بالشروط الإسرائيلية، وهذه العملية السلمية لم تأت بنتيجة سوى انسحاب صغير للقوات الإسرائيلية، بينما بقيت المستوطنات الإسرائيلية قائمة ، والقدس تحت وطأة الحكم والاستيطان، وكذلك الحال فيما يتعلق بالحدود والمياه، وقد تم استدراج الفلسطينيين من خلال العملية السلمية للقبول بإعادة تغليف الاحتلال، وقامت (إسرائيل) وأمريكا بتسويق ذلك على أنه تحرك باتجاه السلام بينما هو في الحقيقة خديعة هائلة، كل ذلك أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000م[38].

ولم يقتصر المشروع الوطني الفلسطيني على المواجهة العسكرية والسياسية مع المشروع الصهيوني، بل امتد لما هو أبعد من ذلك، وفي هذا السياق كان لدى حركة فتح برنامجها السياسي والاجتماعي ورؤيتها لطبيعة الكيان الفلسطيني الذي تناضل من أجل تحقيقه، وهو حسب ما تراه برنامج تقدمي تحرري يقوم على أسس ديمقراطية، ويسمح بتداول السلطة سلمياً، ويسعى لبناء دولة مدنية مؤسساتية تلتزم بالقانون والدستور، وتعامل جميع مواطنيها بعدالة دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو الدين (دولة المواطنة) وليس فيها أي شكل من أشكال الحكم الثيوقراطي أو الاستبدادي أو الوراثي، وتضمن هذه الدولة حقوق الأقليات وحرية العبادة وحرية الفرد وحقوقه المدنية والشخصية، وتحترم المرأة، وتلتزم بالشرعية الدولية، وتقيم علاقاتها مع العالم على أساس حسن الجوار ووفق المواثيق والمعاهدات الدولية[39]، صحيح أن المشروع الوطني الفلسطيني يعاني من أزمة الانقسام وتآكل الشرعيات وعدم تجديد الهيئات القيادية، ومن انسداد الآفاق أمام خياراته المعتمدة، وأن فتح وبعد مرور أكثر من نصف قرن على انطلاقتها لم تنجز غايتها، ولم تحقق التحرير الذي وعدت به، بل وأصابها الترهل، وتراجعت عن بعض أهدافها، وغيرت كثيراً في إستراتيجياتها، وهذا لأنها تعمل في ظل ظروف بالغة التعقيد والصعوبة، وتخوض أصعب وأطول صراع في التاريخ ضمن موازين مختلة بالكامل لصالح العدو ، مع الاعتراف بوجود أخطاء ذاتية كبيرة، ومع ذلك مازالت تعلن في أدبياتها ومؤتمراتها الحركية أنها لم تُحِدْ عن هدفها الأساسي ومبرر وجودها وهو تحرير فلسطين[40].

وعليه, يمكن القول بأن قيام حركة فتح بممارسة السلطة أثر اتفاقية أوسلو 1993م، شكل منعطفاً في برامجها وفعلها الثوري, فنتيجة لهذه الممارسة للسلطة لاسيما بعد

(37) عبد الفتاح القلقيلي وأحمد أبو غوش، مصدر سبق ذكره، ص50.

(38) إدوارد سعيد، الثقافة والمقاومة، ترجمة: توفيق الأسـدي، ط1، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2006م، ص42.

(39) عبد الغني سلامة، عن المشروع الوطني الفلسطيني، جريدة الأيام الفلسطينية، العدد 7783، السنة الثانية والعشرون، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، 2017/9/13م، ص13.

(40) المصدر نفسه، ص13.

اتفاقية اوسلو تراجع الفعل الثوري بشكل كبير، وتم شطب كافة الفقرات المتعلقة به من الميثاق الوطني الفلسطيني هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن ممارسة فتح للسلطة وأن كانت تُسجَّل تاريخياً بأنها أول سلطة وطنية فلسطينية تُمارَس في أراضي فلسطينية منذ انطلاق الثورة الفلسطينية في عام 1965م، إلّا أن هذه الممارسة شابها الكثير من القصور وجاءت مقيدة ومكبلة بأغلال اتفاقية أوسلو، هذه الاتفاقية التي ساهمت بشكل غير مباشر في الانقسام والتناقض الفلسطيني- الفلسطيني، وأدت إلى تراجع الفعل الثوري بشكل كبير.

الخاتمة:

خلقت التحولات في هوية حركة فتح لاسيما بعد توقيع اتفاق أوسلو الكثير من المشكلات والأزمات لدى الحركة، تمثلت بغياب القادة المؤسسين والتاريخيين الذين كانوا يتمتعون برصيد نضالي كبير، فضلا عن كاريزما قيادية ساهمت في مواجهة الحركة للكثير من التحديات والحفاظ على تماسك الحركة والتغلب على العديد من الأزمات، وظهور قيادات جديدة برصيد نضالي أقل وفي ظروف تنظيمية وسياسية مختلفة مما عمق أزمة القيادة لدى الحركة، وإنَّ عدم قدرة الحركة على تحقيق أهدافها وانحرافها عن غاياتها لظروف ذاتية متعلقة بخلل في الخطط والبرامج والإستراتيجيات وعدم تطورها بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة، وموضوعية تمثلت بالتغيرات الإقليمية والدولية، أوجد شكل آخر من أشكال الأزمة تمثل في أزمة البنية الفكرية للحركة.

كما أن تحول حركة فتح من حركة تحرر وطني إلى تبني العملية السلمية، دون أن تنجز ما انطلقت من أجله أدى إلى أزمة في البرنامج السياسي، فبعد أن كانت الحركة تتبنى برنامج تحرير كامل التراب الفلسطيني، والقضاء على المشروع الصهيوني, أصبحت صاحبة مشروع استقلال وطني على جزء من الأرض الفلسطينية، تمثلت في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن أشكال الأزمة لدى الحركة وجود أزمة في البناء التنظيمي، إذ أنشأت الحركة هياكلها التنظيمية وفق الأسس الثورية التي تتناسب مع الغايات والأهداف الأساسية للحركة منذ تأسيسها، وجعل الهيكل التنظيمي قادر على القيام بمهامه الأساسية بما يتفق مع معركة التحرير الوطني، وبعد تبني الحركة للعملية السلمية أصبحت في تناقض بين برنامجها السياسي وواقع ممارستها، الأمر الذي أوجد أزمة في البناء التنظيمي، فضلاً عن أن الكفاح المسلح الذي تبنته الحركة منذ انطلاقتها يتطلب سرية تامة في البناء التنظيمي، إلا أن صفة السرية رُفِعت عن العضوية بعد تبني

الحركة للعملية السلمية، مما أدى إلى زيادة أعداد المنتمين للحركة في ظل غياب تطبيق النظام الأساسي، وهذا بدوره أدى إلى ترهل تنظيمي في مختلف أطر الحركة.

أثرت التحولات التي مرت بها حركة فتح لاسيما بعد توقيع اتفاق أوسلو على مختلف عناصر الهوية لدى الحركة ، وأصبح هناك أزمة في هوية الحركة تمثلت في عدة مظاهر، كما أن تحول حركة فتح بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرير وطني إلى حزب للسلطة عمل على استبدال أحد أهم عناصر الهوية لدى الحركة.

وعلى الرغم من الأزمة في هوية حركة فتح واستبدال معظم عناصر هويتها، إلا أن الحركة مازالت تعتمد على الإرث التاريخي والمسيرة النضالية الطويلة للحركة لاسيما قبل توقيع اتفاقية أوسلو، فضلاً عن التركيز على المقاومة السلمية والاشتباك السياسي في المحافل الدولية لكسب قاعدة جماهيرية للحركة، كما أن تحول حركة فتح إلى حزب للسلطة وتحكُّمها بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، أوجد نوع من الولاء الجماهيري لحركة فتح وإن كانت تحكمه المصالح والمنفعة أكثر من الإيمان بأهداف ومبادئ الحركة والذي سرعان ما يزول بزوال تلك المصالح والامتيازات.

المصـــــادر:

1. إبراهيم أبـراش، استنهاض حركة فتح في عالم متغير، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 1960، 2007/6/28م، شبكة المعلومات الدولية على الموقع الآتي: www.ahewar.org. .

2. إدوارد سعيد، الثقافة والمقاومة، ترجمة: توفيق الأسدي، ط1، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2006م.

3. إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام: أوسلو وما بعدها, ط1، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2002م.

4. بشير موسى نافع، الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية 1950-1980م، ط1، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة – فلسطين، 1999م.

5. بشير نافع، الإمبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999م.

6. جميل النمري وفيصل الحوراني ومروان البرغوثي وآخرون، ما بعد الأزمة: التغيرات

البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22 – 23 تشرين الأول / أكتوبر 1999م، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله – فلسطين، 1999م.

7. ديفيد جيلمور، المطرودون: محنة فلسطين1917 – 1980م، تقرير: شاكر إبراهيم، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993م.

8. زهير إبراهيم المصري، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، ط1، مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، غزة – فلسطين، 2008م.

9. سميح شبيب، المؤتمر السادس لحركة فتح: احتمالات ومخاوف، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 76، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، 2008م.

10. صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، ط2، دار الجليل للطباعة والنشر، عمان – الأردن، 1996م.

11. عبد الستار قاسم، الطريق إلى الهزيمة، بدون طبعة، بدون دار نشر، بدون مكان نشر، 1998م.

12. عبد الغني سلامة، عن المشروع الوطني الفلسطيني، جريدة الأيام الفلسطينية، العدد 7783، السنة الثانية والعشرون، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، 2017/9/13م.

13. عبد الفتاح القلقيلي وأحمد أبو غوش، الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم، ورقة عمل رقم (13)، بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، 2012م.

14. عبد الوهاب الكيالي – محمد عمارة وآخرون ، موسوعة السياسة (الجزء الأول)، ط2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985م.

15. عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية 1963-1964م، ط1 ،مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر, القاهرة، 1998م.

16. علي بدوان، صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني: التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة – النشأة والمصائر، ط1، دار صفحات للدراسات، دمشق، 2008م.

17. عمر رشاد سليم ناصر، حركة فتح: الإشكاليات والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية – كلية الدراسات العليا، نابلس – فلسطين، 2015م.

18. عمر مصالحة – وديع اسطفان، السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، ط1، دار الساقي، بيروت، 1994م.

19. عواد جميل عبد القادر عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على التحول الديمقراطي في فلسطين (2004-2010م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2007م.

20. عيسى أبو زهيرة، تغيير الفكر السياسي الفلسطيني، مجلة رؤية، العدد 23، السنة الثانية، الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية، أيلول/سبتمبر 2003م.

21. غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988م، ط1، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1993م.

22. فيليب لومارشان ولميا راضي، إسرائيل / فلسطين غدا: أطلس استقرائي، ترجمة: يوسف خومط، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998م.

23. كمال إبراهيم علاونة، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الميزان من الانطلاقة وحتى الآن 1965/1/1-2009م، شبكة المعلومات الدولية، موقع شبكة الإسراء والمعراج : www.israj.net.

24. ماجد كيالي، فتح وتجربة التيار اليساري الديمقراطي فيها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 92، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، 2012م.

25. ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993م، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي – شركة F.K.A المحدودة للنشر نيفوسيا – قبمص، 1995م.

26. محسن محمد صالح، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، كوالالمبور– ماليزيا، أيار/مايو 2002م.

27. محمد عبد الله أبو مطر، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012م.

28. مهند عبد الحميد، الصراع على (فتح)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 87، مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، صيف 2011م.

29. هاني المصري، قراءة في نتائج مؤتمر فتح السادس، جريدة الأيام الفلسطينية، العدد 4883, السنة الرابعة عشرة، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، 2009/8/18م .

30. وائل سعد، قراءة نقدية في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013م.

31. يحيى رباح، حركة فتح في مؤتمرها السادس: رؤى ونتائج ودور جديد، مجلة تسامح، العدد 27، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2009م.

References:

1. Ibrahim Abrash, Awakening of Al-Fatah Movement in a Changed World, Al-Hewar Al-Mutamadn electronic Newspaper, Number 1960, 8/6/2007 A.D. The International Information Network on the following site: www.ahewar.org
2. Edward Saeed, Culture and Resistance, Translated by: Tawfiq Al-Asadi, ed.1, Al-Adab House for Publishing and Distribution. Beirut, 2006 A.D.
3. Edward Saeed, The End of the Peace Process: Oslo and what has followed it, ed.1, Al-Adab House for Publishing and Distribution. Beirut, 2002 A.D.
4. Bashir Musaa Nafaa, The Islamic Palestinian and the Palestinian Case 1950-1980 A.D., 1st ed. Palestine Center for Studies and Research, Gaza-Palestine, 1999 A.D.
5. Bashir Nafaa, Imperialism, Zionism and the Palestinian Case, 1st ed., Al-Sharooq, Cairo, 1999 A.D.
6. Jamil Al-Nimri, Faisal Al-Hourani & Marwan Al-Barghouti et al, After the Crisis: The Fundamental Changes within the Political Palestinian life and the Horizons of Work, The Consequencces of the Fourth Annual Conference for the Citizen Institution 22-23 October 1999 A.D., The Palestinian›s Institution for Studying the Democracy (Citizen), Ramallah-Palestine, 1999 A.D.
7. David Gilmour, The Dismissal: The Disaster of Palestinian 1917-

1980 A.D. A Report: Shaker Ibrahim, 1st ed., Damboly›s Lis brary, Cairo, 1993 A.D.

8. Zuhair Ibrahim Al-Masry, The Ideological-Political Palestinian Directions between the Armed Struggle and settlement, ed.1, Al Yazji's library for Publishing and Distribution, Gaza-Palestine, 2008 A.D.
9. Samih Shabib, The Sixth Conference of Al-Fatah Movement: Possibilities and Fears, The Palestinian Magazine for Studies, Volume19, Number 76, The Institution of Palestinian Studies, Beirut-Lebanon, 2008 A.D.
10. Salah Khalaf, A Palestinian without Identity, 2nd ed. Al-Jaleel's House for Printing and Publishing, Ammaan-Jordan, 1996 A.D.
11. Abdul Sattar Qassem, The Way to Defeat, without edition, without publishing house, without place of publishing, 1998 A.D.
12. Abdul Ghani Salama, About The Palestinian-National Project, The Palestinian-Al-yam Newspaper, Number 7783, The twentieth second year, Al-yam's Institution for Press, Publishing and Distribution, Ramallah, 2017/9/13 A.D.
13. Abdel Fattah Al-Qaliqi and Ahmed Abu Ghosh, The Palestinian National Identity: The privacy of the formation and the regulatory framework, the sheet of working number (13), a substitute-The Palestinian's Center for the Sources of the Refugees and Citizenship, Bethlehem, 2012 A.D.
14. Abdul Wahab Al-Kayyali & Mohammed Emara et al, The Encyclopedia of Politics (First Part), 2nd ed., The Arabian's Institutions for Studies and Publishing, Beirut, 1985 A.D.
15. Issam Al-Deen Faraj, Palestine's libiration organization 1963-1964 A.D., 1st ed., Al-Muhrosah›s Center for Research, Training and Publishing, Cairo, 1998 A.D.
16. Ali Badone, Pages from the History of the Palestinian Struggle: The Contemporary Commando Political Confings- Establishment and Fate, 1st ed. Al-Safaht's House for Publishing, Damascus, 2008 A.D.
17. Ammar Rashad Salim Nasser, Al-Fatah Movement: The Obstacles and Challenges(Unpublished Master Thesis), Al-Najah National University-College of Higher Studies, Nablus-Pales-

tine, 2015 A.D.

18. Omar Masalha - Wdya Estephan, The Promised Peace: The Palestinians from Struggle to Settlement, 1st ed., Al-Saqi's Publishing House, Beirut, 1994 A.D.
19. Awwad Jamil Abdel Qader Odeh, The Problematic Relation between Al-Fatah and Hamas Movements and its Effect on the Democratic Transformation in Palestine (2004-2010), (Unpublished Master Thesis), Al-Najah University, Palestine, 2007 A.D.
20. Issa Abu Zahra, The Change of the Political-Palestinian Ideology, Al-Ruia Magazine, Number 23, The second Year, The General Association for Information, ,The Palestinian National Authority, September 2003 A.D.
21. Gazi Hussain, The Palestinian-Political Ideology 1963-1988 A.D., 1st ed., Dania›s House for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 1993 A.D.
22. Philippe Le Marchan and Lamia Radi, Tomorrow Israel/Palestine: An Inductive Atlas, Translated by: Youssef Khoumt, 1st ed., Al-Jabal's Publishing House, Beirut, 1998 A.D.
23. Kamal Ibrahim Alawneh, The Palestinian-National Liberation Movement (Fatah) Inside the Measurement from its Release till Now 1965/1/1-2009 A.D., The Network of International Information, The Site of the Network of Israa and Meraaj: www.israj.net.
24. Majed Kayyali, Fatah and The Experience of Democratic-Leftist Party with it, The Palestinian Magazine for Studies, Number 92, The Institution of the Palestinian Studies, Beirut-Lebanon, 2012 A.D.
25. Mahar Al-Shareef, Looking for Identity: A Study about the Palestinian-Political Ideology 1908-1993 A.D., 1st ed., The Center of Associated Research and Studies in the Arabian World- F.K.A Limited Company for Publishing, Neovisa-Qebumas, 1995 A.D.
26. Mohsan Mohammed Salah, Palestine: A Series of Academic Studies about the Palestinian Case, 1st ed., Kuala Lumpur- Malaysia, May 2002 A.D.
27. Mohammed Abdullah Abu Matar, Reformation of the Palestinian Political System between the Inside and Outside Requests, 1st

ed., Al-wahda Al-Arabia's Center for Studies, Beirut, 2012 A.D.

28. Muhannad Abdul Hamid, The Struggle on (Fatah), The Palestinian Magazine for Studies, Number/8, The Palestinian's Institution for Studies, Beirut-Lebanon, the summer of 2011 A.D.
29. Hani Al-Masry, An Investigation of the Outcomes of Al-Fatah's Sixth Conference, The Palestinian Newspaper Al-Ayam, Number 4883, the fourteenth Year, Al-Ayam's Institution for Press, Printing, Publishing, and Distribution, Ramallah, 2009/8/18 A.D.
30. Wael Saad, A Critical Investigation within the Palestinian National Experience of Authority, A Study- Al-Zaytoona's Center for Studies and Consultations, Beirut, 2013 A.D.
31. Yahya Rabah, Al-Fatah Movement at Its Sixth Conference: Visions, Outcomes and New Role, Tasamah Magazine, Number 27, Ramallah' s Center for the studies of the Human's Rights, Ramallah, 2009 A.D.

الآليات القانونية والسياسية لتحسين أداء السلطة التشريعية في العراق (عقد انتخابي)

م.م. أحمد هاشم جواد*

*جامعة بابل/ كلية الآداب

ahmedalhasnawi1974@gmail.com

باحث من العراق

ملخص :

على الرغم من أن ضعف الأداء البرلماني في العراق ناشىء من أسباب دستورية وقانونية وسياسية، الا أنه هناك عدد من الآليات، استناداً للدستور، يمكن من خلالها أن يُحسّن ذلك الأداء. فالنائب الذي يمثل سلطة تشريعية رقابية، والتي هي السلطة الاولى في البلاد التي تشرع القوانين وتراقب وتحاسب السلطة التنفيذية، لابد أن يُراقَب ويُتابَع ويُحاسَب من أجل ضبط ايقاع عمل السلطة التنفيذية المؤمل منها البناء والاعمار والخدمات. فمن يراقب ويتابع ويحاسب السلطة التشريعية؟ في الحقيقة يمكن الاستفادة من قانون الانتخابات الجديد ذو الدوائر المتعددة من أجل ايجاد هيئة أو لجنة رقابية في كل دائرة انتخابية تعمل على احصاء حاجات الدائرة من الخدمات والاعمار والمشاريع الضرورية وتبويبها وادراجها ضمن البرنامج الانتخابي للنائب موزعة على عمر الدورة الانتخابية حسب الأهمية والضرورة، وأخذ التعهد عليه بعدم التقصير في انجاز ما أورده في البرنامج الانتخابي وخلاف ذلك يُعرض للمحاسبة القانونية. وبامكان هذه الهيئة أو اللجنة الاستفادة من قانون النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30) لسنة 2019 لمحاسبة أي نائب أو مسؤول أثرى على حساب المال العام.

ABSTRACT

Although the poor parliamentary performance in Iraq arises from constitutional, legal and political reasons, there are a number of mechanisms, based on the constitution, through which that performance can be improved. The representative who represents a legislative oversight authority, which is the first authority in the country that legislates laws, monitors and holds the executive authority accountable, must be monitored, followed up, and held accountable in order to control the rhythm of the work of the executive authority,

including construction, reconstruction and services. Who monitors, follows, and holds the legislative authority accountable? In fact, it is possible to benefit from the new multi-constituency election law in order to create a supervisory body or committee in each electoral district that works on counting the district's needs in terms of services, reconstruction and necessary projects, classifying them and including them within the MP's electoral program, distributed over the age of the electoral cycle according to importance and necessity, and taking the pledge on it By not failing to accomplish what was mentioned in the electoral program, otherwise, he shall be subject to legal accountability. This body or committee can benefit from the Integrity and Graft Law No. (30) of 2019 to hold any deputy or archaeological official accountable to the public money account.

مقدمة

لا يخفى على أحد من المتابعين ضعف الاداء السياسي للسلطة التشريعية في العراق متمثلة باعضاء مجلس النواب فراداً ومجتمعين الا في حالات نادرة وذات تأثير محدود. وهذا الضعف ناشيء من عدة اسباب دستورية وقانونية وسياسية تشكل بمجملها مكبلات ومعوقات أو منطقة فراغ في طريق تفعيل الاداء السياسي لمجلس النواب. فان السلطة التشريعية وهي السلطة العليا من حيث الدستور، اذ ان أساس النظام السياسي برلماني وله السلطة العليا في البلد، لم تأخذ دورها بصورة صحيحة في قيادة النظام السياسي العراقي ولم تمارس دورها بما يؤكد علويتها على باقي السلطات، لا بل نجد في أوقات معينة سيادة السلطة التنفيذية وعلويتها عليها بما يجعلها اداة طيعة بيد الأخيرة تنفذ ما تريده منها وما يخدم سياسة الحاكم التنفيذي.

اشكالية البحث: اننا لا نجد في الدستور تفصيلاً ورسماً واضحاً لدورعضو مجلس النواب، وعدم وضوح العلاقة بين النائب وجمهوره فهل هي علاقة تفويض أم تمثيل أم مشاركة؟ وهل الآراء التي تطرح في نقاشات القوانين تمثل رأيه أم رأي الجمهور الذي يمثله؟ لا بل اننا نجد تعويماً لدوره على حد أن الدستور يصفه بأنه يمثل الشعب العراقي بصورة عامة. ومن ناحية القوانين فلم نجد قانوناً يحكم العلاقة بين النائب وناخبيه سوى عملية اعطاء الأصوات من الناخبين للمرشح ليصبح نائباً وكفى فمن يراقب النائب اذاً؟ ولا يوجد قانون يحفظ حق الناخب ويفصل في تقصيرالنائب تجاه ناخبيه. ومن الناحية السياسية فاننا نجد أن النائب يكون تابعاً لكتلته التي رشح بقائمتها وهي الجهة المستفيدة من الأصوات التي حصل عليها،

اذ على أساس ذلك يتم حصولها على الحصة الوزارية وبقية المناصب، ولا يلتمس المواطن من ذلك أي أثر على أرض الواقع.

فرضية البحث: تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان ضعف الاداء السياسي للسلطة التشريعية في العراق هو السبب المباشر لضعف اداء السلطة التنفيذية وعجزها عن تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين وذلك بسبب عدم وجود رقابة قوية على السلطة التشريعية، ولان العملية الانتخابية في نظر الاحزاب السياسية تنتهي بإعطاء صوت الناخب للنائب. وعليه فاذا أردنا أن نقوّم ونصحّح ذلك الضعف فإننا نحتاج الى مجموعة من الاجراءات والمقترحات العلمية العملية التي تعد بمثابة تداخل جراحي في جسد العملية الانتخابية والصلاحيات المخولة للنائب بعد فوزه بعضوية مجلس النواب من أجل تحسين الآداء. ومع صدور قانون الانتخابات الجديد رقم (9) لسنة 2020 ذو الدوائر المتعددة فان ذلك يعطي للناخب أحقية وأفضلية في اختيار الكفوئين والمتحمسين لتقديم الخدمة لمناطقهم أكثر من قوانين الانتخاب السابقة، ويقلل من تحكم الحزب بسلوك النائب، ويتيح محاسبة النائب من قبل الناخبين بصورة أكثر فاعلية من ذي قبل. وبدون شك إذا تم تحسين أداء السلطة التشريعية فان ذلك سينسحب ايجاباً على أداء السلطة التنفيذية.

تقوم هذه الدراسة على فكرة انشاء هيئة رقابية شعبية تطوعية، بناءاً على قانون يشرع بهذا الخصوص، في كل دائرة انتخابية تتشكل قبل الانتخابات، وياحبذا لو تمت باشراف اممي، تتولى احصاء وجمع وادراج الحاجات والمتطلبات والخدمات العامة في كل دائرة وتضمينها ضمن البرنامج الانتخابي للنائب في تلك الدائرة وتوزع ضمن جدول زمني من أجل تنفيذها خلال سقف الدورة الانتخابية، ويتم تقييم أداء النائب من هذه الهيئة وفقاً لانجازه من أجل محاسبته أو مكافئته. ويفضل أن يكون لها ارتباط رسمي بمجلس النواب بحكم القانون الذي سيشرع لها.

وقد استخدمنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي ومنهج التحليل النظمي لاننا نعتقد انهما يتناسبان مع طبيعة الدراسة وموضوعها أكثر من المناهج الاخرى. وعليه تم تقسيم الدراسة الى مبحثين رئيسين ومقدمة وخاتمة. تناول المبحث الاول الآليات الدستورية والقانونية لتحسين الأداء السياسي لمجلس النواب. في حين تناول المبحث الثاني الآليات السياسية لتحسين الأداء السياسي لمجلس النواب. وفي الخاتمة استعرضنا أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الآليات الدستورية والقانونية لتحسين الأداء السياسي لمجلس النواب

يوجد في دستور جمهورية العراق عام 2005 مجموعة من المواد والفقرات التي من

الممكن أن تكون مواداً وفقرات منظمة لطبيعة العلاقة بين عضو مجلس النواب وبين ناخبيه من جهة، ومنشطة لطبيعة عمله الرقابي والتشريعي اذا تم استثمارها وتوظيفها بالشكل الصحيح من جهة اخرى. لا بل هناك قوانين تم تشريعها في الدورات السابقة من الممكن استثمارها وتوظيفها في هذا السياق، وبالإمكان تشريع قوانين جديدة تصب في هذا الاتجاه. وسيكون حديثنا في هذا المبحث في مطلبين الأول يبحث بالآليات الدستورية والثاني يبحث بالآليات القانونية.

المطلب الأول: الآليات الدستورية

لا نبحث في هذا المطلب عن المواد الدستورية التي تقام على أساسها الانتخابات وطريقة احتساب الأصوات والأعضاء في مجلس النواب وكل ما يتعلق بالنائب والعملية الانتخابية التي يتمخض عنها. بل اننا سنبحث عن القواعد الدستورية التي تنص على حقوق الناخب بعد أدائه ما عليه في هذه العملية، وقيامه بحقه في الانتخاب، والنصوص التي تسلط الضوء على كيفية مراقبة ومحاسبة النائب من ناخبيه بعد وصوله الى قبة البرلمان. لاننا نجد أن كثيراً من الدراسات السياسية وحتى القانونية قد أغفلت هذه الحقيقة وحصرت قضية مراقبة ومحاسبة السلطة التشريعية بالسلطة القضائية أو الاعلامية. في حين أننا نجد بعض المواد في الدستور تؤكد على الحقيقة التي أشرنا لها، فقد نصت المادة الخامسة من الدستور على أن ((**السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية**))[1]. فهذا النص الدستوري يشير صراحةً الى أن الشعب هو مصدر السلطة ومصدر شرعيتها، والطريقة المعتمدة لتفويض هذه السلطة أو اسنادها هي طريقة الانتخاب. وبعبارة أخرى فان ذلك يعني أن الانتخاب أصبح التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب، حيث يُسمح للناخب بأن يؤيد أو يرفض سياسة ما، في الوقت نفسه الذي يتمخض عنه اختيار فريق من النواب مكلف بتطبيق سياسة معلومة تنبئ عنها برامج المرشحين، وبذا فانه يمثل جوهر الديمقراطية، فعن طريق صناديق الانتخاب وعبر أصوات هيئة الناخبين، تتحقق فكرة التداول السلمي للسلطة[2]. واستناداً لذلك فكما أن الشعب هو من ينتخب السلطة التشريعية فهو أيضاً معني بسحب الثقة عنها أو تغييرها، لا أن يكون هامش اتصال الشعب بالعملية الانتخابية هو انتخاب النائب فقط وايصاله الى مجلس النواب.

(1) دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة الخامسة.

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط ، الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق ، الأردن ، 2002 ، ص 43 . نقلا عن سعد مظلوم العبدلي: ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، ماجستير غير منشورة، 2007، ص22.

وبما انه لا يوجد ما يمنع من اقالة النائب قبل انتهاء الدورة المحددة بأربعة أعوام إذا أخل بالتزاماته أو واجباته، حسب قانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (6) لسنة 2006[3]. وحيث أن الأولى من النائب المكلف تنفيذ التزاماته وواجباته تجاه دائرته الانتخابية التي يمثلها فضلاً عن التزاماته الوطنية، فان من يقرر استمرار

(3) رافع خضر صالح: الاصول الدستورية والتكوين المؤسساتي للسلطات الفيدرالية،ط1، منشورات زين الحقوقية والادبية ش.م.م، بيروت، لبنان، 2018، ص85 .

النائب من عدمه في هذا التكليف هو الشعب في تلك الدائرة، ويتم ذلك من خلال استشعار نشاطه وامكانياته في تنفيذ الالتزامات والاحتياجات الملحة للخدمات العامة في دائرته الانتخابية. فاذا ما تبين تقصيره وعدم قدرته على تنفيذ وعوده التي أمضاها في برنامجه الانتخابي، يتم رفع تقرير أو توصية بذلك من الهيأة الرقابية الشعبية المقترحة الى مجلس النواب من أجل النظر في الموضوع ومحاسبة النائب المقصر أو اقالته. ولأن موضوع اقالة النائب في مجلس النواب أو احالته للقضاء بعد رفع الحصانة عنه يخضع للمجاملات وضغط الكتل السياسية، فان هذا الحق يجب أن يكون تحت يد الناخب داخل الدائرة الانتخابية التي جاء منها النائب، وامكانية استبداله من نفس الدائرة واستناداً الى الفقرة (خامساً) من المادة (49)[4]من الدستور. فاذا تم استفتاء الدائرة الانتخابية باستبدال النائب وتمت الموافقة بالأغلبية البسيطة لعدد الناخبين في تلك الدائرة فيتم رفع نتيجة الاستفتاء الى مجلس النواب ليتم استبداله بمرشح آخر،[5] وممن جاء بالمرتبة الثانية بعده في الانتخابات من نفس الدائرة. وفي هذه الحالة تسقط جميع الحقوق المترتبة على الاقالة (الامتيازات) التي حصل عليها أثناء التكليف، وكذلك ما بعد التكليف وخصوصاً التقاعد والحصانة.

(4)دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة التاسعة والاربعين.

(5) جريدة الوقائع العراقية: العدد 4024، 19/ 7/ 2006 م، قانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم 6 لسنة 2006.

وفي **المادة (27)** من الدستور نصت الفقرة (**أولاً) أن (للأموال العامة حُرمة، وحمايتها واجِب على كل مواطن).** وهذا تصريح واضح من الدستور على أن المواطنين جميعاً لهم حق حماية المال العام بحكم أن للمال العام حرمة واجبة الحفظ والصيانة. فاذا ما توفرت الأدلة الثبوتية على انتهاك حرمة الأموال العامة فلا بد من تحرك المواطنين لحمايتها وفقاً للدستور. الا أن هذا التحرك ينبغي الّا يكون عشوائياً أو بصورة فوضوية، انما وفقاً لاجراءات تنظيمية تستخدم الطرق القانونية لحماية تلك الأموال. فيأتي هنا دور هيئة الرقابة المقترحة للقيام بذلك العمل ضمن الدائرة الانتخابية المعنية.

ان هذا الموضوع، اي اقالة النائب في حال تقصيره تجاه ناخبيه واستبداله بآخر من نفس الدائرة، وقيام هيئة الرقابة الشعبية بحماية المال العام إذا تحقق في الدورة القادمة فانه يعني الآتي:

1-تحرر النائب بالتدريج من سيطرة الكتلة السياسية، وانحيازه لصالح شعبه.

2-تفعيل دور الرقابة الشعبية على النائب بما يدفعه الى أن يجهد نفسه في مراقبة ومتابعة الأعمال الحكومية.

3-دفع النائب أن يكون ممثلاً حقيقياً عن الشعب وبالذات دائرته الانتخابية، وأن يكون ساعياً بقوة لتنفيذ وعوده الانتخابية.

4-اختصار الكثير من الروتين والتعقيد في انجاز الأعمال الحكومية.

5-دفع النواب في الانتخابات القادمة على أن يكون برنامجهم الانتخابي حقيقياً وليس شعاراتياً وللتسويق الاعلامي فقط.

6-دفع الناخبين الى تفحص البرنامج الانتخابي للمرشح جيداً قبل انتخابه في الانتخابات المقبلة.

7-القضاء على عمليات الفساد المالي والاداري للمسؤولين والمكلفين بخدمة عامة وبالذات للنواب.

8-القضاء على عملية الاثراء الفاحش على حساب المال العام، أو الحد منه بصورة كبيرة.

المطلب الثاني: الآليات القانونية

واحدة من طرق الفساد التي تعيق قيام الدولة الحديثة في العراق هي عملية الالتفاف على القوانين والأنظمة النافذة. ومن أهم أسباب الالتفاف والتحايل على القانون هي طريقة اعداد القانون نفسها وصياغته بصورة جامدة تركز فقط على موضوع صياغة النص وحبك مفرداته، دون التطرق الى حيثيات الموضوع واهمال الترابط بينه وبين المواضيع للقوانين الاخرى. اذ لا بد أن يؤخذ بنظر الاعتبار الظروف المحيطة والمواضيع القريبة من هذا الموضوع والمكملة له بحيث يكون الموضوع المعني وقانونه جزءً مهماً وحلقة من سلسلة منظومة قانونية مواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي، وتحدث باستمرار تحكم الوضع العام لكي لا تكون هناك ثغرة أو منطقة فراغ ممكن النفاذ منها وممارسة التحايل والالتفاف. وفيما يخص موضوعنا فلابد أن تكون هناك رقابة شعبية على النائب عند اختياره وممارسة أعماله طيلة الدورة الانتخابية، والاّ تكون تلك الرقابة عشوائية وفوضوية، بل تمارسها مجموعة من الأفراد على شكل هيئة رقابية تطوعية. ومن أجل أن تكون هيئة الرقابة الشعبية التطوعية هيئة شرعية وتمارس أعمالها وفقاً للدستور فانه بالامكان أن يشرع لها قانون من مجلس النواب يتم صياغته ليستوعب الهدف من انشاء هذه الهيئة. وفي الدستور العراقي النافذ ما يؤيد انشاء مثل هذه الهيئة الرقابية. فالمادة (22) الفقرة ثالثاً نصت على: (**تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون.**)[6] فبالامكان عد هذه الهيئة نقابة أو اتحاداً، ويتم صياغة قانون خاص بها يتلائم مع هذا النص الدستوري. أو كما جاء في المادة (39) الفقرة أولاً من الدستور العراقي النافذ التي نصت على: (**حرية تأسيس الجمعيات...**)،[7] فيمكن عدها جمعية رسمية لها حق الرقابة على الأداء البرلماني. ان صياغة هذا الدور الرقابي في اطار قانوني عملية تحضرية ففي بعض الدول

(6) دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة 22.

(7) دستور جمهورية العراق لعام 2005، 39.

المتطورة وضعت في ميزان حساباتها الرقابة الشعبية وبوبتها في اطار قانوني لتأخذ دورها بشكل رسمي والعراق اليوم بأمس الحاجة لذلك لكثرة وتداخل المشاكل المحيطة[8]. كما أنه يمكن الاستفادة من قانون النزاهة والكسب غير المشروع[9] الذي شرعه مجلس النواب في عام 2019، والذي هو بالأصل تعديل لقانون النزاهة لعام 2011. فبالامكان استخدام هيأة الرقابة المقترحة لمواد هذا القانون في رقابة ومحاسبة النائب أو أي مسؤول آخر ممن أثرى على حساب المال العام ومارس الفساد المالي والاداري عن طريق التعاون مع هيأة النزاهة وتقديم الشكوى بصورة جماعية من هيئة الرقابة المقترحة معززة بالادلة الثبوتية.

تتكون هذه النقابة أو الجمعية (الهيأة) من عدد من الناشطين ممن لديهم وعي سياسي معتد به وسمعة حسنة ومن أصحاب الشهادات العليا أو الكفاءات المهنية في الدائرة الانتخابية وبرضى الناخبين ويكون عملهم طوعياً، وتتشكل قبل الانتخابات وترتبط بمجلس النواب، ومن الممكن أن تُشكل باشراف أممي بغية عدم تسييسها، ويتم صياغة تشكيلها وعدد أعضائها وآلية عملها بقانون وتنظم عملها بنظام داخلي والهدف منها هو:

1-تجميع مصالح الناخبين العامة من أجل تصنيفها وتبويبها وتضمينها في البرنامج الانتخابي للنائب الفائز ليقوم بمتابعة تنفيذها ضمن الدوائر الحكومية وهيئات ومؤسسات السلطة التنفيذية[10].

2-ان تقسيم الحاجات الخدمية والمشاريع الضرورية للدائرة الانتخابية على المدة الزمنية للدورة الانتخابية ضمن جدول زمني، حسب الأهمية، يعين النائب بانجاز المهام الموكلة به مع ضمان رضى ناخبيه على حد ان هذا التقسيم الناخبين هم من قاموا به حسب الأولوية.

3-تقوم هذه الهيأة بمراجعة دورية لما تم انجازه من برنامج النائب الانتخابي ومعرفة أسباب التأخير أو التلكؤ في الانجاز وحث النائب على الاسراع في انجاز الضروري ومتابعة المتبقي منها.

4-عقد لقاءات دورية بين النائب وناخبيه من أجل التحاور المباشر بين الطرفين وايصال هموم الناخبين للنائب.

5-محاسبة النائب وفق أسباب وأدلة ثبوتية ورفع ذلك بتقرير الى مجلس النواب، وهيأة النزاهة، وبتوقيع أعضاء الهيأة على أن يكون هذا الحق آخر ما يمكن القيام به من جهود ومتابعة لنشاط النائب من قبل الهيأة.

(8) علي مـراد العبادي: تطور الرقابة الشعبية في العراق، مركز الـفـرات للتنمية والـدراسـات الاستراتيجية، https://:annabaa.org/arabic/authorsarticles/

(9) جريدة الوقائع العراقية : العدد 4568، 26ربيع الثاني ١٤٤١ ه / ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩ م السنة الحادية والستون، قانون النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30) لسنة 2019.

(10) رافع خضر صالح: الاصول الدستورية والتكوين المؤسساتي للسلطات الفيدرالية،مصدر سبق ذكره، ص98 .

المبحث الثاني: الآليات السياسية لتحسين الأداء السياسي لمجلس النواب

في ظل نظام الحكم التوافقي المكوناتي الحالي في العراق القائم على اشتراك جميع الكتل السياسية في السلطة التنفيذية، وغياب المعارضة البرلمانية السياسية. فقد أدى ذلك الى ضعف الدورالرقابي لعضو مجلس النواب اذ ان الأعضاء جميعهم يتبعون الكتل السياسية الممثلة للحكومة، وبالتالي فان موضوع الرقابة سيخضع حتما لاسلوب المجاملات والمماحكات السياسية. ان سلوك الناخبين السياسي طيلة المدة المنصرمة وفي موضوع الانتخابات تحديداً لم يكن بالمستوى المطلوب. اذ لطالما أعطى الناخبون أصواتهم لا من أجل البرنامج الانتخابي أو لاجل ما سيحدثه النائب من تغيير، بل من أجل المجاملات أو المصالح الذاتية على حساب المصلحة العامة. فالناخب يعطي صوته هدراً دون أي مردود يذكر في مجال الخدمات العامة أو المشاريع أو الاعمار. فالسلوك السياسي في أبسط مظاهره يشتمل على علاقة بين شخصين على الاقل بحيث لا يمكن ايجاد سلوك سياسي لشخص لا تكون له نتائج مباشرة أو غير مباشرة على شخص آخر وأنسب فكرة لتحليل العلاقة بين شخصين هي مفهوم (الدور) والذي يمكن تعريفه بانه التوقعات ذات الطبيعة القياسية التي يتجلى بها الافراد في أية علاقة بالنسبة الى سلوك الاخرين، [11] ومن هنا يمكن القول ان الدور هو وحدة التحليل الاساسية للسلوك السياسي فكل شخص له دور تجاه آخرين (الاب تجاه العائلة، الاستاذ تجاه الطلبة ، النائب تجاه الامة... الخ)، [12] وهناك من يقول «على العراقيِّين أَن يغسلُوا أَيديهم من الرَّقابة البرلمانيَّة فلا ينتظرُوا من مجلس النوَّاب أَن يُنجز شيئاً على هذا الصَّعيد وينتقلُوا الى مرحلة الرَّقابة الشعبيَّة، وهذا النَّوع من الرَّقابة بحاجة الى أَن يتحمَّل كلَّ مُواطن مسؤُوليَّتهُ في رقابة الأَداء السِّياسي ومُحاسبة السياسيِّين بكلِّ الطُّرق المُمكنة التي كفلها الدُّستور كالتَّظاهر والاعتصام وعرائض الاستنكار المليونيَّة والاعلام وغير ذلك»[13].

لذا يتطلب الأمر التفكير باسلوب أو طريقة للرقابة الشعبية على النائب تقلل الى حد كبير من المجاملات السياسية، وتجبر الناخب على أن يبقى متابعاً لصوته وممثله في السلطة التشريعة طيلة مدة الدورة الانتخابية. وهذا ما سيكون سبباً في نجاح النائب في عمله وتقليل الفساد الاداري والمالي وزيادة نسبة الانجاز في المشاريع والخدمات. ولذا فلابد من تدقيق كبير في موضوع طريقة اختيار النائب والتأكيد على صياغة بنود برنامجه الانتخابي الذي يعد بمثابة عقد بينه وبين ناخبيه يتعهد فيه على ابداء الخدمة العامة لهم مقابل انتخابهم له. وسيتم الحديث في هذا المبحث في مطلبين يبحث الأول في فض التداخل في العملية الانتخابية بينما يبحث الثاني في البرنامج الانتخابي للمرشح.

(11) محمد فايز عبد اسعيد: قضايا علم السياسة العام ، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1993،ص128.

(12) أحمد عبد الله ناهي وخضر عباس عطوان: السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان ،2017، ص26

(13) نزارحيدر: من الرقابة البرلمانية إلى الرقابة الشعبية، | March 29 ,2019 | ID 144583 :Time ،10:36 https://com.shafaqna.iraq/ /.

المطلب الاول: فض التداخل في العملية الانتخابية

من المبادىء الأساسية للعملية الديمقراطية هي مبدأ سيادة الشعب ومبدأ سيادة الامة[14]. ولا يخفى على المختص ما يعني كل منهما في تجسيد العملية الانتخابية، اذ أن سيادة الشعب تعني أن الشعب جميعه مشترك في هذه السيادة ومن الممكن تجزأتها على عدد المواطنين و"من حق كل مواطن له حصة في هذه السيادة أن يباشر الانتخاب، وهذا حق طبيعي له لا يجوز أن يحرم منه"[15].

أن السيادة وحدة واحدة لا يمكن تجزأتها

ويترتب على اعتبار الانتخاب حقاً شخصياً، أن تسري عليه جميع أعمال التصرف كالبيع والهبة والتنازل[16]. في حين أن مبدأ أو نظرية سيادة الامة ترى أن لأفراد الشعب شخصية عامة تجمعهم جميعاً يعبر عنها بالامة وهي شخص مجرد يتمتع بوجود مستقل عن وجود الأفراد[17]. ويترتب على ذلك أن السيادة وحدة واحدة لا يمكن تجزأتها ولا يملك الأفراد منها شيئاً، وان الانتخاب ليس حق من حقوقهم انما هو واجب عليهم بل وظيفة. ولذا فان النائب بناءاً على هذه النظرية هو ممثل للامة وليس مجرد نائب عن دائرته الانتخابية[18].

أن النائب هو ممثل للأمة وليس مجرد نائب عن دائرته الانتخابية

ان **المشكلة الاساسية** التي حدثت في الانتخابات العراقية السابقة انه يتم تطبيق النظرية الاولى فيما يخص حق الانتخاب ومَن يصل الى مجلس النواب يتعامل مع الناخبين على أساس النظرية الثانية. أي أن الناخب أدى واجباً عليه وهو غير معني بالتفاعلات السياسية التي تحدث بعد الانتخاب أو مطالبة النائب بتنفيذ وعوده. في حين ان من حق المواطن أن يقوم بمتابعة ومراقبة ومحاسبة النائب الذي ينتخبه بناءاً على مبدأ سيادة الشعب الذي بُني الدستور العراقي على أساسه. لا بل صار على المواطن أن يختار مرشحي حزب ما في الانتخابات بوصفه واجباً دينياً وليس واجباً سياسياً عقلياً، وبالتالي يتوحد لديه العمل الديني بالسياسي وهو ما رأيناه في انتخابات 2005 حيث اعتبر التصويت لقائمة معينة عملاً دينياً، وبالتالي فقد صوت معظم الناس لهذه القائمة أو تلك دون أن يعلموا برنامجها أو حتى أغلب مرشحيها[19]. وقد عُدت هذه الحالة تقليداً وعرفاً سياسياً وان ضعفت في بعض الاوقات.

والمشكلة الاخرى التي تواجه العملية الانتخابية هي عدم تلمس نتائج طيبة من الناخبين في مجال الاعمار والخدمات بعد كل انتخابات وأحد أهم الأسباب المتعلقة بذلك هو أن الناخب عند انتخابه شخصاً لعضوية مجلس النواب فانه ينتخبه ليس على أساس أنه يمارس حقاً سياسياً له قائم على أساس حقه في المشاركة السياسية [20] لإيصال نائب عنه الى السلطة التشريعية، بل على أساس أنه ينتخبه كمرشح لسلطة تنفيذية من المؤمل أن يقوم بتنفيذ الاعمار وتقديم الخدمات

(14)ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 72.

(15) حميد حنون خالد: مبادىء القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق،ط1، مكتبة السنهوري، بغداد، 2015، ص55.

(16) زكريا زكريا محمد المرسي المصري ، مدى الرقابة القضائية على إجراءات الانتخاب للسلطات الإدارية والسياسية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1998، ص 156.

(17) رافع خضر صالح: النظرية العامة للقانون الدستوري،المكتب الاستشاري، بابل ، 2006، ص52.

(18) عبد الغني بسيوني عبد الله: الانظمة السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1997، ص47.

(19)احمد عبد الله ناهي وخضر عباس عطوان: مصدر سبق ذكره، ص81.

(20) محمد طه حسين: مبادىء القانون الدستوري، ط1، مكتبة زين الحقوقية والادبية ش.م.م، بيروت ، لبنان، 2016، ص25

للدائرة التي ترشح عنها. في حين أن واجبه الحقيقي هو سن وتشريع القوانين والمراقبة والمتابعة لعمل السلطة التنفيذية وبعض الواجبات الاخرى، وهذا نابع من حاجة الناخب للخدمات والاعمار وبعد معاناة وصراع مرير مع سوء الخدمة. وهنا يقع الناخب في خطأ الاختيار والانتخاب، فان الاعمار والخدمات هو من صلب واجبات السلطة التنفيذية ويتم اختيار السلطة التنفيذية وفق الدستور العراقي من السلطة التشريعية شكلياً، وفي الحقيقة ان الاختيار يكون من زعماء الكتل المشكلة لمجلس النواب وهيئاتهم السياسية. وبالنتيجة فان السلطة التنفيذية التي يتم اختيارها نتيجة للعملية الانتخابية لا تمثل ما أدلى به الناخب في صندوق الاقتراع، وهنا يحدث لدينا ما يمكن أن نطلق عليه بـ (خداع الانتخاب).

واذا أردنا فك الاشتباك وفض التداخل فيما بين ماهو واقع وما بين ما يذهب اليه الناخب فاننا أمام مهمة جديدة وهي أنه نحتاج في المشكلة الاولى متابعة ومراقبة ومحاسبة النائب، أي أن يقوم المرشح بالتعهد المكتوب الى ناخبيه في الدائرة الانتخابية بأن يقوم بالالتزام بقضاء متطلبات ناخبيه العامة من خلال التشريع والمراقبة ومتابعة عمل الدوائر وتقديم الخدمة المطلوبة بما يحقق الشرعية الانجازية بعد تحقق شرعيته الانتخابية. وفي المشكلة الثانية، انتخاب نائب على أنه سلطة تنفيذية (خداع الانتخاب)، فإننا أمام حل يحتاج الى تشريع او تعديل دستوري يفضي الى انتخاب السلطة التنفيذية للتخلص من هذه المشكلة التي يقع فيها الناخب حتى تكون ممثلة حقيقية لارادة الشعب الذي هو مصدر السلطة، فيما يتطلع اليه من البناء والاعمار وتقديم الخدمات، وعليه لابد أن نفرق بين مرشح لعضوية السلطة التشريعية وبين آخر مرشح لعضوية السلطة التنفيذية.

فالمرشح الى عضوية مجلس النواب لابد أن يتميز بميزات معينة منها خبرته في البحث والدراسة وسعة جوانبه الفكرية والعلمية لتساعده في اكتشاف الزوايا القانونية التي يستند عليها التشريع وتسليط الضوء على النقاط التي تغني في عملية تشريع القوانين وتعمل على سد الفراغ في النصوص الدستورية، وتحاول تحليل وربط القوانين بالاصول الدستورية، وعدم تقاطع القوانين فيما بينها وربط بعضها بالبعض الآخر. ولذا فلابد أن يكون المشرع له باع في الجانب العلمي الأكاديمي من نشر البحوث والدراسات والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعالج المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويفضل أن يكون من المتخصصين في القانون والعلوم السياسية والادارة والاقتصاد وبعض التخصصات الساندة. في حين ان الشخص المرشح الى عضوية مجلس الوزراء يختلف بعض الشيء عن المشرع من حيث الوظيفة التي سيمارسها، وبالتالي فانه

لابد أن نفرق بين مرشح لعضوية السلطة التشريعية وبين آخر مرشح لعضوية السلطة التنفيذية

من المفروض أن يتمتع ببعض اللياقات منها الحركية والنشاط وأن يكون ذو خبرة عملية في اختصاصه ومن الكفاءات العلمية في التخصصات الهندسية والطبية والاقتصادية والزراعية وغيرها من التخصصات التي تناظر اهتمام الوزارات المكونة لمجلس الوزراء.

وبناءاً عليه فان صحة اختيار العضو لمجلس النواب تتطلب عدة امور اضافة لحسن السيرة والسلوك منها:

1- أن يتمتع الناخب بدرجة من الوعي السياسي وان يكون على قدر من الثقافة السياسية التي تساعده في اختيار الشخص المناسب[21].

2-أن يكون اختيار المرشح على أنه مختص في مجال من المجالات التي تغني عمل مجلس النواب ولجانه لا أن يكون عبئاً عليه ورقماً للعد والتصويت ليس الا.

3-أن يكون المرشح ممثلاً لشريحة كبيرة من منطقته الانتخابية وهذا يتضح من خلال ما يحصل عليه من أصوات.

4-أن يكون المرشح محملاً بهموم وحاجات جماهيره التي انتخبته ويسعى بكل جهد أن يؤدي دوره على أتم وجه.

5-أن يتم اختيار النائب بعد فحص البرامج الانتخابية للمرشحين واختيار أقربها لمطالب الشعب في الدائرة، وتضمين هذا البرنامج ما غاب عن ذهن المرشح من حاجات الجماهير العامة.

6-توقيع تعهد من المرشح الذي يتم الاتفاق عليه بأن يسعى جاهداً لتنفيذ البرنامج المتفق عليه مع شعب الدائرة، وأن يخضع لرقابة الشعب ومتابعته، واستعداده للمثول للمحاسبة في حال تقصيره.

المطلب الثاني: البرنامج الانتخابي وتفعيل دور الرقابة الشعبية

نتحدث هنا في نقطتين رئيسيتين: الاولى عن البرنامج الانتخابي وكيفية صياغته والتعهدات التي يفترض بالمرشح تقديمها للناخبين مقابل انتخابه قبل الانتخابات. أما الثانية فعن الرقابة الشعبية وسبل تفعيلها.

النقطة الاولى: البرنامج الانتخابي

يعد البرنامج الانتخابي والسياسي للمرشح أمراًضرورياً جداً لانه يفصح عن الأفكار والأعمال التي ينوي المرشح القيام بها بعد فوزه بعضوية مجلس النواب[21].

لقد أثبتت صيغة تجربة الانتخابات البرلمانية في مختلف دول العالم الذي تنتهج

(21) من التفصيل ينظر:صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبـعـاده، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد1990، ص240.

(22) لمزيدمن التفصيل ينظر، فائز عزيز أسعد: دراسة ناقدة لدستور جمهورية العراق، دار البستان للطباعة، بلا، 2005، ص24 وما بعدها.

النظام البرلماني أن نجاح المرشحين في الانتخابات لا يعتمد فقط على كفاءة هذا المرشح أو رغبته الصادقة في خدمة مجتمعه، أو نواياه الحسنة تجاه الناخبين، فقد أصبح النجاح في الانتخابات النيابية يأتي انعكاساً لخطة عمل تستطيع التعرف على مفاتيح الناخبين، ومواطن الدخول إليهم للحصول على أصواتهم، وتختلف هذه المفاتيح باختلاف حاجات الناخبين وتطلعاتهم وثقافتهم ورؤيتهم المستقبلية. ولأن المرشح في الانتخابات المقبلة سيكون أكثر تحرراً من سلطة الاحزاب والكتل السياسية بحسب ما ورد في قانون الانتخابات الجديد[22] لأنه سيرشح فردياً، فانه سيعتمد على مصداقيته أمام الجماهير فيما يطرحه في برنامجه الانتخابي. حيث يؤكد خبراء الدعاية الانتخابية والبرامج السياسية أن الحملة الانتخابية الناجحة تعد مجموعة من العوامل لإيصال المرشح الى مقاعد البرلمان منها قدرة المرشح الوصول الى أكبر شريحة من الناخبين في الدائرة. ومن المعروف أن إدارة الحملة الانتخابية تحتاج إلى فريق عمل متخصص إلى جانب فريق من المتطوعين إضافة إلى مقرات انتخابية، وإعداد دراسة للخريطة الانتخابية للدائرة، والشرائح المستهدفة. ومهما تكن الوعود التي من الممكن ان تتضمنها البرامج الانتخابية فانها يتوجب أن تعكس رؤية المرشح في مجال التشريع والنهوض والارتقاء به، وأن تنطوي هذه البرامج على منظومة تؤطر لإحداث نقلة في العملية التشريعية، لا أن تكون قضية التشريعات ومحوريتها غائبةً، أو على أقل تقدير، حدثا عابراً في البرامج الانتخابية، وبنداً تتم الإشارة إليه من باب استكمال الأطر الشكلية لهذه البرامج[23].

(22) جريدة الوقائع العراقية: العدد 4603، ٢٣ ربيع الاول ١٤٤٢ ه/ ٩ تشرين الثاني ٢٠٢٠ م السنة الثانية والستون، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020، المادة 15، الفقرة 2.

(23) نهلا عبد القادر المومني : البرامج الانتخاية والوظيفة التشريعية، الغد ، االاردن، 4 2اكتوبر،https://alghad.com

فالخطوة الأولى هي دراسة قضايا وهموم الدائرة الانتخابية والتي تعد المستودع الذي يجب أن يأخذ المرشح أفكاره منها، وذلك لا يعني تجاهل القضايا الوطنية التي ترتبط بشكل أو بآخر باهتمامات الدائرة. والخطوة الثانية هي تنقية الأفكار، حيث إنه من المفترض مع انتهاء الخطوة الأولى أن يكون المرشح قد وصل لعدد من الأفكار التي تمس مشاكل الدائرة الأكثر إلحاحاً، ثم يرتب المرشح هذه الأفكار كتابةً «أي يسطرها في ورقة» ويبدأ بعد ذلك في تنفيذها أثناء الحملة الانتخابية. وبعد ذلك تأتي الخطوة الثالثة، وهي أكثر الخطوات أهمية لأنها تهدف إلى التواصل الفكري مع الآخرين، وهي مرحلة استطلاع رؤى الناخبين لحل هذه القضايا. فنظراً لأن الناخبين أكثر من يعاني من هذه المشكلات الملحة، فقد تكون لديهم أفكار وخيارات لحل هذه المشكلات. وأخيراً تأتي الخطوة الرابعة على طرح هذه الأفكار بأسلوب مؤثر وإيقاع تأثيري كبير على الناخبين، كما أنه من المهم جداً اختيار توقيت طرح البرنامج لتحقيق أوسع ترويج وأكبر تأثير ممكن في جموع الناخبين. فبعد الخطوة الثالثة التي حقق فيها المرشح التواصل الفكري مع الآخرين من خلال صياغة البرنامج الانتخابي بما يتماشى مع رؤى الناخبين للقضايا الملحة، تأتي مرحلة طرح البرنامج في الحملة الانتخابية وضرورة أن يكون هذا الطرح بإيقاع

تأثيري كبير[24].

(24)محمد عبدالله الجهمي : كيف تصنع برنامجاً انتخابياً ناجحاً، الـوطـن ، البحرين، السبت 22 سبتمبر 2018 01:15، https://alwatannews.net/article/793773/Election

ان الغاية من التأكيد على فقرات البرنامج الانتخابي واحكام الرقابة الشعبية على النائب بتوقيع تعهد بذلك البرنامج هو أن الوسائل الاخرى والمستخدمة سابقاً مثل الاعلام والرأي العام والادعاء العام في العراق لم تصل الى حد إلزام النائب ومن خلاله السلطة التشريعية بدورها الحقيقي والقيام بعملهم على أتم وجه. نعم فانها ومن خلال التجربة السابقة كانت تمارس النقد الى حد ما وتدفع باتجاه الانجازية، الا انها لم تصل الى حد إلزامه بعدم التملص من المسؤولية والتسويف في انجاز الاعمال. اذ لم تترتب وفي جميع الدورات السابقة على أي نائب أية مسؤولية قانونية في حال تقصيره في أداء واجبه.

النقطة الثانية: تفعيل الرقابة الشعبية

إن من أهم التحديات التي تواجه الأداء الحكومي والبرلماني هي التدهور المستمر للقطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وتنامي معدلات البطالة والفقر وتدني المستوى المعاشي، وخاصة أصحاب الدخول المحدودة وتنامي وتفشي ظاهرة الفساد السياسي والمالي والإداري والتدهور السريع والخطير للرعاية الصحية ولقطاع التربية والتعليم العالي، وتفاقم مشكلة الخدمات وفي مقدمتها مشكلة الكهرباء والماء الصالح للشرب، وتنامي ظاهرة اجتماعية خطيرة في مجتمع شرقي إلا وهي الأرامل والمطلقات والأيتام، ناهيك عن المهجرين داخل وخارج العراق.

إن معالجة هذه المشكلات وغيرها تتطلب من السلطة التنفيذية اعتماد خطة إستراتيجية واضحة الأهـداف والمعالم بهدف معالجة هذه المشكلات، وأن تعطي الخطة الإستراتيجية الأولوية إلى القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي والصناعي وكذلك إعطاء أهمية لقطاع السكن، لان هذه القطاعات تستطيع إن تعالج مشكلة البطالة وتحقيق الأمن والاستقرار وينبغي إشراك القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي وفق تشريع قانون خاص ينظم عمل هذه القطاعات.

إن نجاح هذه الإستراتيجية يعتمد على تفعيل دور ومكانة الرقابة الشعبية، يرافق ذلك ضرورة تطبيق مبدأ الرقابة والحساب وعدم التساهل إزاء المقصرين، ومن الضروري أيضا اعتماد مبدأ الحافز المادي للمبدعين والمنفذين، وهذا كله يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. ولا يتحقق ذلك الا بوجود رقابة شعبية ملزمة وفق خطة متزنة يتضمنها البرنامج الانتخابي للنائب، مشروطة بانتخاب الدائرة للنائب مقابل تعهده بتنفيذ برنامجه الانتخابي موزع على عمر الدورة الانتخابية. ويتطلب موضوع إلزام النائب بتطبيق برنامجه الانتخابي

وجود لجنة او هيأة رقابة شعبية في كل دائرة انتخابية تشرف على عمل النائب داخل دائرته. تكون مهمة هذه الهيأة عرض وتبويب جميع مشاكل ومتطلبات الدائرة العامة على المرشح وجدولتها ضمن جداول زمنية حسب الأهمية والحاجة ومقسمة على السقف الزمني للدورة الانتخابية ومزاوجتها مع البرنامج الخاص بالنائب وتزويده بالأدلة الثبوتية على تقصير المسؤولين الذين كانوا السبب في تأخر الدائرة خدمياً وعمرانياً ومحاسبتهم وفقاً للقانون وأخذ التعهدات الملزمة عليه من أجل تنفيذ ذلك مقابل انتخابه. وفي حال اخلاله بتعهده يكون لشعب الدائرة الحق في محاسبته قانوناً واقالته والاتيان بالتسلسل الثاني بعده في الانتخابات، وبحسب قانون الانتخابات الجديد رقم (9) لسنة2020[25]، ويتم التعامل معه كما تم التعامل مع النائب المقال.

(25) جريدة الوقائع العراقية: مصدر سبق ذكـره، المادة 15 ، الفقرة 5.

ان الرقابة الشعبية عندما تقتصر في ايصال صوتها الى الجهات التنفيذية على وسائل الاعلام والصحافة والقنوات الفضائية والرأي العام فان ذلك سوف يخضع تلك الرقابة الى الاجندات التي تحملها تلك الوسائل والسياسات الخاصة بها، لأنه في الغالب لاتوجد وسيلة اعلامية أو صحفية مستقلة أو محايدة مما يخضع الرقابة فيها للمماحكات السياسية والتجاذبات الداخلية والخارجية ولا تؤدي بالنتيجة الى ما يتمناه الشعب من خدمات ومشاريع وبرامج تنمية الا النزر اليسير. أما إذا صيغت الرقابة الشعبية على أساس قانوني باستحداث هيئة تطوعية على أُسس وطنية غير حزبية تستوعب أُمنيات الجماهير ومطالبهم فان ذلك سوف يكون بالنتيجة لمصلحة الجماهير وتطلعاتهم.

وإذا قيل ان هذه الهيأة من الممكن أن تدخلها عناصر منتمية للأحزاب وبذلك سيكون الموضوع أيضاً خاضع للمحاصصة والتوافق، قلنا ان هذا الموضوع هو عمل تطوعي أي ليس فيه امتيازات وجهد رقابي ليس الا، ومن مسؤولية شعب الدائرة الانتخابية إذا وجدوا أن شخصاً ما يجيّر الهيأة لصالح حزب أو جهة سياسية ما فعليهم ابعاده عن التأثير في سير أعمال هذه الهيأة، وبالامكان أن تتم عملية تشكيلها باشراف اممي منعاً لتسييسها. وليس بالضرورة أن تعبر الرقابة الشعبية عن نفسها باساليب سلبية متمثلة بالشكاوى والتقارير فقط، بل يمكن أن تكون ايجابية على شكل تعاون وتضامن. اذ ان العاملين في هذه الهيئات الرقابية يكونون قريبين من المشاكل المحلية ومن شكاوى المواطنين وهمومهم اليومية. وبالامكان أن تقوم هذه الهيأة، بما تقدمه من مقترحات وحلول وتسليط الضوء على بعض الامور المهمة، والإسهام في رسم السياسة العامة والمشاركة في ابداء الرأي في القضايا المهمة التي تخص الدائرة. ووفقاً لذلك بالامكان أن يقدم النائب للناخبين بواسطة هيأة الرقابة سنويّاً أو بعد كل فصل تشريعي تقريراً يتضمن توثيقًاً لجميع تصرفات

وأعمال وانجازات النائب سياسيّاً وقانونيّاً وإداريّاً وخدميًاً، خلال الفصل المنصرم. وتقريراً آخر حول (برنامج عمل النائب) للفصل القادم. ويتم استعراض التقريرين أمام هذه الهيأة أو اللجنة المنتخبة من المواطنين في (مؤتمر عام) كلٌّ في دائرته. إنَّ تطبيق آلية (الرقابة والشفافية) كممارسة ديمقراطية بين النائب والناخبين سوف تُحقق ثلاث نتائج إيجابية هي[26]:

1- استمرار جودة الأداء الوظيفي للنائب؛ إذ إنَّ النائب الذي يعمل وهو يعلم أنه مُراقَب من قبل المواطنين ومُحاسَب وِفقَ أدائه، سوف يجتهد ويبذل الرعاية والعناية مضاعفة تجاه مسؤولياته، وهذه في حد ذاتها ميزة جيدة لصالح النائب نفسه.

2- لا شك أنّ الرقابة الشعبية وشفافية النائب تجاه ناخبيه سوف تُحسِّن من مُخرّجات المجلس بسبب التوافق المجتمعي على الأداء والبرامج.

3- اسلوب الرقابة والشفافية بين المواطنين والنواب سوف يُحقّق أيضًا (الموضوعية والعدل في الحكم على النائب والسلطات)؛ لأنه سوف يُحدّد بشكلٍ عمليّ المسؤولية التقصيرية على من تقع بين السلطة التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق بالإنجازات والمشاريع والخدمات.

وبالنتيجة اذا كانت الرقابة البرلمانية كما يحددها الباحث على أعمال الحكومة مقياساً مهماً لكفاءة الأداء البرلماني ومؤشراً على درجة الديمقراطية في المجتمع، فان الرقابة الشعبية على عمل البرلمان هي الاخرى تلعب دوراً في زيادة التفاعل بين المجتمع والبرلمان[27].

ان جميع ماذكر أعلاه واستناداً الى قانون الانتخابات ذو الدوائر المتعددة رقم (9) لسنة 2020 يعد عقداً صريحاً مهماً بين طرفين رئيسين في العملية الانتخابية في العراق هما الناخب والمرشح، ويعتمد هذا العقد على مبدأين أساسين هما القبول والايجاب على حد الوصف القانوني عن طريق معادلة انتخابية مؤداها الانتخاب والرقابة مقابل التعهد بالالتزام بما اتفق عليه في البرنامج الانتخابي يساوي الانجاز، وخلاف ذلك يعني المحاسبة والاقالة. ان هذا العقد كفيل بأن يقلل كثيراً من الفساد الاداري في المجال التشريعي والتنفيذي، ويحسن أداء عضو مجلس النواب، وبالتالي السلطة التشريعية التي يقوم على أساسها نظام الحكم في العراق. ويقوّم العلاقة بين الناخب والمنتخب ويحفظ حقوق الطرفين.

الخاتمة

وفي نهاية بحثنا نقول ان السلطة التشريعية يجب الاّ تترك بدون مراقبة ومتابعة، وان وسائل الاعلام والرأي العام ومنظمات المجتمع المدني وحدها لا تكفي من أجل

(26) ابراهيم المناعي: الرقابة الشعبية على النواب.. والتزامات النائب أمـام الناخبين،أخبار الخليج ، البحرين، الخميس ٢٥ يناير ٢٠١٨ - 01:30، http:// akhbar-alkhaleej.com/news/ article/1106978

(27) فهد المضحكي: عن الرقابة البرلمانية والشعبية ،الحوار المـتـمـدن، الـعـدد : -4654 2014/6/12، https://www. ahewar.org/debat/show.art. asp?aid=444658

إلزام النائب بالعمل في خدمة دائرته ومن ثم بلده. ومنذ تشكيل النظام السياسي الحديث ولحد الآن لم تستطع هذه الوسائل ايصال أي من المقصرين الى القضاء أو اجباره على ترك منصبه قبل انتهاء مدته الدستورية الا القليل. ولان النظام السياسي في العراق هو برلماني فان الرقابة المطلوبة والتي من المؤمل أن تؤدي دورها على أتم وجه هي الرقابة الشعبية على حد أنها المعنية بالخدمة التي من المفروض أن يقدمها النائب. وهناك مواد دستورية تدعم وجود مثل هذه الرقابة الا أنها تحتاج الى قانون يشرع لها في مجلس النواب وتنظيم داخلي ينظم عملها.

ان مقترح البحث هو تشكيل هيئة أو لجنة للرقابة الشعبية تستفيد من قانون الانتخابات الجديد ذو الدوائر المتعددة فتكون هناك لجنة في كل دائرة انتخابية تتفق مع المرشح على صيغة برنامجه الانتخابي فتعشق بين مايحتويه من مفردات مع متطلبات الدائرة العامة من مشاريع قوانين وخدمات واعمار موزع على عمر الدورة الانتخابية وتأخذ عليه التعهد بالعمل على تنفيذ ذلك البرنامج وتتابع معه أساليب التنفيذ وتحثه على العمل لتحقيق ذلك، وتعقد بينه وبين شعب الدائرة الندوات واللقاءات الدورية من أجل معرفة آخر المستجدات. وان قصّر في عمله متعمداً أو أثرى على حساب المال العام فيتم استفتاء شعب الدائرة على اقالة النائب من عدمه ومحاسبته، ويتم الأمر بالتنسيق مع مجلس النواب ومفوضية الانتخابات واستناداً للممكنات الدستورية والقانونية. وبذلك يتم ضبط ايقاع عمل النائب وبدل أن يكون موجه ومضغوط من الكتلة أو الحزب السياسي الذي جاء به وفقاً للقوانين الانتخابية السابقة سيكون موجهاً من قبل الشعب في تلك الدائرة على حد أن الجمهور هو من جاء به وفقاً للقانون الجديد. وهذا ما أطلقنا عليه بـ (العقد الانتخابي).

ان تنفيذ فكرة (العقد الانتخابي) بالصورة الصحيحة على أرض الواقع في العراق سينعكس حتما بصورة ايجابية على النظام السياسي برمته، وسيتلمس المواطن تلك الايجابية من خلال الالتزام من قبل الدوائر المعنية بتنفيذ المشاريع وتوفير الخدمات ومحاسبة المفسدين وستقل نسبة التذمر والحنق من المواطن على النظام السياسي بسبب سوء استخدام السلطة وعدم وجود الردع والحساب.

وفي الختام نقول: ان البحث قد تضمن مانعتقد به ضرورياً من آليات لتحسين أداء السلطة التشريعية التي هي أساس النظام السياسي الحالي ولا ندعي به الكمال فالكمال لله وحده ويبقى الباب مفتوحاً لذوي الاختصاص من اضافة أي معلومة أو ملاحظة تخص الموضوع.. والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر

الدساتير والمواثيق

1- دستور جمهورية العراق لعام 2005

الكتب العربية

1- أحمد عبد الله ناهي وخضر عباس عطوان: السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان ،2017، ص26.

2- حميد حنون خالد: مبادىء القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق،ط1، مكتبة السنهوري، بغداد ، 2015.

3- رافع خضر صالح: الاصول الدستورية والتكوين المؤسساتي للسلطات الفيدرالية،ط1، منشورات زين الحقوقية والادبية ش.م.م، بيروت ، لبنان، 2018.

4- رافع خضر صالح: النظرية العامة للقانون الدستوري،المكتب الاستشاري، بابل ، 2006.

5- صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد1990.

6- فائز عزيز أسعد: دراسة ناقدة لدستور جمهورية العراق، دار البستان للطباعة ، بلا، 2005.

7- ماجد راغب الحلو ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2005 .

8- محمد فايز عبد اسعيد: قضايا علم السياسة العام ، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1993،ص128.

9- مركز دراسات الشرق الأوسط ، الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق ، الأردن ، 2002 .

المجلات العلمية

1- جريدة الوقائع العراقية: العدد 4603، ٢٣ ربيع الاول ١٤٤٢ ه/ ٩ تشرين الثاني ٢٠٢٠ م السنة الثانية والستون، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 .

الرسائل والاطاريح

1- زكريا زكريا محمد المرسي المصري ، مدى الرقابة القضائية على إجراءات الانتخاب للسلطات الإدارية والسياسية ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1998 .

2- سعد مظلوم العبدلي:ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات،رسالة ماجستيرغير منشورة،2007.

الانترنت

1- ابراهيم المناعي: الرقابة الشعبية على النواب.. والتزامات النائب أمام الناخبين، أخبار الخليج ، البحرين، الخميس ٢٥ يناير ٢٠١٨ - 01:30، http://:alkhaleej-akhbar.com/article/news/1106978

2- علي مراد العبادي: تطور الرقابة الشعبية في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات

الاستراتيجية،https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/

3- فهد المضحكي: عن الرقابة البرلمانية والشعبية ، الحوار المتمدن، العدد : 4654- 2014/6/12،

https//:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid444658=

4- محمد عبدالله الجهمي: كيف تصنع برنامجاً انتخابياً ناجحاً، الوطن ، البحرين، السبت 22 سبتمبر 2018 01:15

https://alwatannews.net/article/793773/Election،

5- نزارحيدر: من الرقابة البرلمانية إلى الرقابة الشعبية، | Time : 10:36 | March 29 ,2019 ID 144583، https://iraq.shafaqna.com/ /..

6- نهلا عبدالقادر المومني: البرامج الانتخاية والوظيفة التشريعية، الغد ، االاردن، 4 2اكتوبر،https://alghad.com.

حرب الناقلات في ضوء حادثة قناة السويس

ماهر لطيف*
باحث من تونس

*capomaher2016@gmail.com

ملخص :

يسلط هذا البحث الضوء على حادثة جنوح السفينة ايفرغيفن التي وقعت في قناة السويس وتحديدا في 23مارس 2021، إذ شغلت هذه الحادثة الرأي العام العالمي نظرا لمكانة قناة السويس كممر رئيسي من ممرات الملاحة الدولية. وقد قمنا باستعراض وتحليل الأسباب التي أدت إلى جنوح السفينة، ومن ثم طرحنا مجموعة من البدائل في حال توقف الملاحة في قناة السويس مستقبلا (كالبديل الروسي والبديل الإيراني والبديل التركي والبديل الإماراتي ـ الإسرائيلي)، وكشفنا في الآن نفسه عن علاقة هذه الحادثة بالحروب الدائرة حول اقتصادات الموانئ والناقلات.

وسنسعى في هذا البحث أيضا إلى إثارة جملة من الإشكاليات التي سيستدعيها موضوع بحثنا نظريا وعمليا، وبناء عليه سنثير الأسئلة الإشكالية التالية:

كيف حصلت الحادثة؟ هل هي صدفة أم متعمدة؟ ولماذا هذا التوقيت بالذات؟ هل هذا التوقيت مرتبط بأشياء أخرى؟ ومن الأطراف المستفيدة من هذه الحادثة؟ وماهي علاقة حادثة قناة السويس بحرب الناقلات؟ وماهي البدائل المطروحة عوضا عن قناة السويس مستقبلا؟

وحتى تكتسب المعالجة البحثية جدواها جمعنا بين أطوار منهجية ثلاثة، طور وصفي يهتم باستعراض مجموعة من الأفكار، وآخر تحليلي يتفهم خلفياتها ورهاناتها وما شابها من سجالات، ثم طور نقدي يُبين خطأ بعض الأقاويل والسيناريوهات، ويرصد مفارقتها النظرية والعملية

Abstract

This research sheds light on the accident of stranding of the Evrevgen ship that occurred in the Suez Canal, specifically on March 23, 2021, as this incident preoccupied the world public opinion due to the status of the Suez Canal as a major international shipping lane.

We have reviewed and analyzed the causes that led to the ship's stranding, and then put forward a set of alternatives in the event that navigation in the Suez Canal stops in the future (such as the Russian

alternative, the Iranian alternative, the Turkish alternative, and the Emirati-Israeli alternative), At the same time, we revealed the relationship of this incident to the wars related to the economies of ports and tankers.

In this research we will also seek to raise a number of problems that the topic of our research will evoke theoretically and practically, and accordingly we will raise the following problematic questions:

How did the accident happen? Is it a coincidence or intentional? Why is this timing in particular? Is this timing related to other things? Who are the parties benefiting from this incident? What is the relationship between the Suez Canal incident and the tanker war? What are the alternatives in place of the Suez Canal in the future?

In order for the research treatment to gain its feasibility, we combined three methodological phases, one developed my description concerned with reviewing a set of ideas, and an analytical one that understands their backgrounds, stakes and similar debates, then developed a critical point that demonstrates the error of some of the sayings and scenarios, and monitors their theoretical and practical paradoxes.

مُقدّمة:

تُعدّ قناة السويس من أكثر الممرّات المائية التجارية ازدحاما في العالم، 7 أيام متلاحقة جعلتها في صدارة الأخبار، حالة ترقب وقلق رافقت سفينة شغلت العالم واسمها ايفرغيفن التّي شقت طريقها انطلاقا من الصين نحو ميناء روتردام في هولاندا، في رحلة تعبر فيها مياه 5 دول لتصل قناة السويس في 23 مارس 2021، وبسبب رياح عاصفة تجنح في المدخل الجنوبي للقناة.

وقد استنفر الوضع هيئة قناة السويس التّي سارعت بتحويل مسار الإبحار إلى المجرى القديم للقناة والتّي يعبُرها حوالي 12 بالمئة من حجم التجارة العالمية، وفي الوقت نفسه، بدأ تعويم السفينة بمشاركة 8 قاطرات عملاقة مع الحفر حول مُقدّمة السفينة، فيما تتفاعل أسعار النفط ارتفاعا في نيويورك بخمسة في المئة، وهو أمر مُتوقع نظرا لأن مليوني برميل من النفط تعبر قناة السويس بشكل يومي، وأي توقف في حركة الملاحة البحرية سيشعل أسعار النفط والمواد الأخرى.

في اليوم الثالث لجنوح السفينة ساهم انخفاض المد البحري ليلا في ابطاء جهود

تعويمها، فتُعلّق هيئة قناة السويس حركة الملاحة مؤقتا قائلة: «إن 13 سفينة وصلت من بورسعيد لكنها تنتظر في البحيرات لحين تعويم السفينة»، وتصف الشركة المالكة لايفرغيفن الوضع بالصعب وتأسف للإزعاج الذّي سببته الحادثة.

ولكن ذلك لم يكن مجرد إزعاج. فقد توقّف نبض واحد من أهمّ الممرّات التجارية في العالم، مسببا ازدحاما غير مسبوق وتأخيرا للشحن البحري في العالم، وقد تمّ الحديث إزاء هذه التطورات عن تكدّس نحو 200 سفينة شمال القناة وجنوبها وفي منطقة البحيرات.

أمّا في اليوم الرابع (26 مارس) فقد أعلنت هيئة قناة السويس اكتمال 87 بالمئة من عمليات التجريف عند مقدمة السفينة الجانحة، لتُعلن الشركة المشغلة للسفينة لاحقا فشل جهود إعادة تعويمها.

في اليوم الخامس، قالت هيئة قناة السويس: «أنّ أعمال الحفر أسفل إيفرغيفن انتهت وإن محاولة جديدة لتعويمها ستبدأ بمساعدة 9 قاطرات عملاقة.»

وفي اليوم السادس ظهرت بارقة أمل مع الحديث عن نجاح في تحريك محدود لمُقدّمة السفينة ثم رفع 27 ألف متر مكعب من الرمال بعمق 18 مترا، وحلّ اليوم السابع وتمّ الإعلان عن نجاح في تعديل مسار السفينة بنسبة 80 بالمئة وفق رئيس هيئة قناة السويس، إذ بدأت المناورة لسحبها وتعويمها باستخدام 10 قاطرات عملاقة تقوم بالعمل من 4 اتجاهات مختلفة.

وأخيرا تحرّكت السفينة باستخدام مُحرّكاتها إلى منطقة البحيرات لتعلن هيئة قناة السويس استئناف الملاحة في القناة بعد إعادة تعويم السفينة الجانحة.

وسأحاول في هذا البحث أن أتحدث بشكل موضوعي عن الحيثيات التّي تتعلّق بحادثة جنوح السفينة، وسأتناول الواقعة من عدة جوانب أولها الملابسات كيف حصلت الحادثة؟ هل هي صدفة أم متعمدة؟ ولماذا هذا التوقيت بالذات؟ هل هذا التوقيت مرتبط بأشياء أخرى؟ ومن الأطراف المستفيدة من هذه الحادثة؟ ومن ثمة سنذكر البدائل المطروحة عوضا عن قناة السويس، وعلاقة جنوح السفينة ايفر غيفن بحرب الناقلات واقتصاد الموانئ، وذلك عبر منهج تحليلي وصفي مقارني.

1ـ معلومات مُهمّة عن قناة السويس:

ـ قناة السويس هي ممرّ مائي اصطناعي بمستوى البحر، ازدواجي المرور، يبلغ طولها 193كلم، وتسمح بعُبور السفن ضمن مسارين في الوقت نفسه بين قارتي أوروبا وآسيا.

ـ بلغ عدد السفن العابرة للقناة من مسار الشمال هذا العام 37 سفينة بحمولات

صافية تُقدر بحوالي 3ملايين طن، فيما بلغ عدد السفن العابرة من مسار الجنوب بالمجرى الملاحي الجديد للقناة ـ دون انتظار ـ 35 سفينة بإجمالي حمولات صافية يبلغ 2.5 مليون طن.[1]

ـ تُعد قناة السويس أسرع ممرّ بحري بين القارتين أوروبا وآسيا، وتُوفّر 15 يوما في المتوسط من وقت الرحلة عبر طريق رأس الرجاء الصالح.

ـ تفصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، وتُعدّ أقصر الطرق البحرية بين أوروبا والبلدان الواقعة حول المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي، وهي أكثر القنوات الملاحية كثافة من حيث الاستخدام.

ـ وصل غاطس السفن المسموح لها بعبور القناة سنة 2010 إلى 66 قدما، ليستوعب جميع سفن الحاويات حتى حمولة 17.000 حاوية تقريبا، فضلا عن عبور السفن الناقلة للسلع الأولية من جميع أنحاء العالم، وأصبحت القناة بذلك قادرة على استقبال السفن المُحمّلة تحميلا بوزن 240 ألف طن، كما أصبح بإمكانها استيعاب 61.2 بالمئة من إجمالي حمولات الأسطول العالمي لناقلات النفط، و92.7 بالمئة من إجمالي حمولات الأسطول العالمي لسفن البضائع، و100/100 من إجمالي حمولات الأسطول العالمي لسفن الحاويات وحاملات السيارات وسفن البضائع العامّة.

ـ سجّلت حركة الملاحة بالقناة هذا العام رقما قياسيا جديدا بعبور 72 سفينة بالاتجاهين دون انتظار بإجمالي حُمولات صافية قدرها 5.300 مليون ألف طن وهي خامس أعلى حمولة صافية يومية في تاريخ القناة.[2]

2ـ أسباب جُنوح السفينة والسيناريوهات المُحتملة:

«قيل أنّ سبب الحادثة يتمثّل في هُبوب رياح قوية هبّت فجأة وجرفت الناقلة ودفعتها لتغيير مسارها، وقيل لنا أيضا أنّ عطلا كهربائيا وقع في الناقلة العملاقة.»[3]

أوّلا، ولمن لا يعلم أن الناقلة «ايفرغيفن» من أضخم الناقلات في العالم حيث يبلغ طولها 400 متر وعرضها 59، وحمولتها تصل إلى 224 ألف طن، أما سُرعة الرياح التّي تمّ ذكرها في تقارير الملاحة البحرية فلا تتجاوز 40 عقدة، وهذا في حدّ ذاته سبب سخيف بل ومُضحك، فكيف لرياح ضعيفة لا تقدر حتّى على تحويل مسار شاحنة صغيرة أن تُحوّل مسار ناقلة بهذا الحجم الضخم.

و»أوضح رئيس هيئة قناة السويس الفريق أسامة ربيع أنّ سرعة الرياح ليست وحدها المسؤولة عن جنوح السفينة لأنّه من المُعتاد إبحار السفن في ظلّ رياح سُرعتها أكبر من سرعة الرّياح الحالية حيث عبرت 12 سفينة قبل السفينة الجانحة»[4]

(1) وردت هـذه المعلومات ضمن تقرير نشرته قناة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ 25 مارس 2021، https://www.youtube.com/watch?v=eN-kqSzT-4Vo

(2) ـ المصدر نفسه

(3) bbc عربي، «**قناة السويس: تعليق الملاحة في الممر المائي والشركة المالكة للسفينة الجانحة تعتذر بسبب تعطيل حركة التجارة**»، 25 مارس 2021، com.bbc.www

(4) صحيفة dw، "**السفينة الجانحة: عملاق من العولمة وسط مشهد ريفي بالسويس**"، 29 مارس 2021.

وأمّا بخُصوص مسألة العطل الكهربائي، فيعلم الجميع أنّ في هذه الناقلة طاقم بحّارة ورُبّان وفنّيين، كما يوجد في قناة السويس أيضا طاقم إرشاد وإدارة الأزمات الطارئة التّي من المُمكن أن تقع في أي لحظة، ومن المفروض أن يكون هنالك تواصل دائم بين غُرفة قيادة الناقلة وإدارة القناة لحين خروجها من القناة واستلام مسارها في البحر، فأين التسجيل الذّي أبلغت فيه الناقلة الجانحة إدارة قناة السويس عن وجود عطل كهربائي؟ خُصوصا وأنّ التحذير في مثل هذه العمليات ضروري ومطلوب لتحذير الصفّ الطويل من القاطرات الراسية خلفها؟

«والنتيجة الحاصلة أنه لا يوجد تسجيل ولا حتى إثبات على وجود عُطل»[5]، ولا يوجد أيضا إثبات منطقي أوعقلي يقول أنّ هناك رياح سُرعتها 40 عقدة تحوّل مسار ناقلة حاويات بهذا الحجم، ولو أقررنا جزافا بذلك فلماذا لم تغيّر الرياح مسار الحاويات المُصطفّة خلف ايفر غيفن؟ ثم أين طاقم الإرشاد الذّي يُبحر وراء كل حاوية وأمامها وعلى جانبيها؟

(5) عربي 21، "إيفر غيفن تتجاهل مطالب مصر للتحقيق: هل يتم التحفظ عليها؟"، 31 مارس 2021، arabi21.www.com

هذا كلّ ما لدينا بخُصوص مُلابسات الواقعة التّي حدثت في قناة السويس، وبناء عليه فإنّ هذه الواقعة ليست طبيعية وأنّ ورائها أهداف أخرى، تقف خلفها أطراف مستفيدة من تعطيل هذه القناة.

3ـ المستفيدون من تعطيل قناة السويس:

فعلا صدق مثل «مصائب قوم عند قوم فوائد»، فقد انتهت أزمة قناة السويس بتعويم السفينة العملاقة ايفرغيفن التّي سدّت المجرى الملاحي لحوالي 6 أيام (29/23 مارس)، لكن لم تنته دول عديدة في أن تُروّج لبدائل عن قناة السويس.

لعلّ مُحاولة البحث عن بدائل لقناة السويس هي مسألة قديمة تقريبا منذ إتمام حفر القناة وبدأ الملاحة فيها سنة 1869، إذ كان هناك بديل واحد جاد عن قناة السويس وهو «رأس الرجاء الصالح» يعني الطريق البحري التقليدي المعروف، حيث تأتي السفن من آسيا وتعبر حول افريقيا في المحيط الهندي وصولا إلى البحر المتوسط عن طريق جبل طارق، أو أن تُكمل السفر نحو أمريكا عبر المحيط الأطلنطي، ولكن هذا البديل متعب للسفن حيث يزيد المسافة بحوالي 10 أيام مُقارنة بمُدةّ الإبحار في قناة السويس.

أـ البديل الروسي:

يقولون أنّ هناك بدائل أخرى كثيرة ـ وتم استعمال لفظ بدائل لأنها محدودة الأثر ـ أهمّ هذه البدائل هي البديل الروسي وهو بديل يربط آسيا بأوروبا أيضا، ولكن ليس عبر قناة السويس بل عن طريق القطب الشمالي، «ويسعى القائمون من

خلاله على ربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلنطي انطلاقا من السواحل الروسية الواقعة في المحيط القطبي، وبالتالي سيخلق في هذه المنطقة أقصر طريق لربط آسيا بأوروبا (وهو أقصر بحوالي 30 أو 40 بالمئة من حيث المسافة مُقارنة بطريق قناة السويس)».[6]

طريق المحيط القطبي موجود منذ القدم منذ القرن ،16 وأوّل سفرة من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلنطي تمّت من حوالي 90 سنة تقريبا (1930)، ولسائل أن يسأل لماذا عاد الاهتمام بهذا الطريق اليوم؟

هُناك أمران يجعلان من هذا الطريق أكثر جاذبية اليوم:

1ـ التطوّر التكنولوجي الذّي سهّل التعامل مع هذا الطريق الصعب والوعر، وتتمثل صعوبته في كمية الثلوج التّي تُغطّي هذا الممر الملاحي مُعظم شهور السّنة، والتطور التكنولوجي الذّي نقصده هنا يتمثّل في ظهور كاسحات الجليد العملاقة.

تدعّم هذا الأمر بطموحات دولتان كبيرتان، الدولة الأولى وهي صاحبة هذا الممر روسيا، والدولة الثانية هي الصين المُهتمّة بهذا الطريق نظرا لكونه أقربا لأوروبا لها، ولأنها أيضا مهتمة بكل البدائل (للصين شغف واهتمام كبير بالبحث عن الطرق التجارية البديلة في ظلّ مشروعها العملاق حزام الطريق).

2ـ العامل الثاني هو التغيير المناخي الذي أدّى إلى ذوبان الجليد بشكل مُتزايد في هذه المنطقة القطبية، لذلك تُريد روسيا اليوم تطوير وتحديث هذا الطريق ليُصبح الممر المائي الأهمّ في العالم، «وقد أوردت شركة الطاقة النووية الحكومية الروسية «روساتوم» صاحبة مشروع تطوير الممر الروسي البديل في تغريدة لها على موقع تويتر، أسباب اختيار الطريق الروسي كبديل قابل للتطبيق، تتمثّل في وجود كاسحات جليد عملاقة لكسر الجليد الزائد متى اقتضى الأمر ذلك، وتم أيضا تجهيز الممر الروسي بأحدث البيانات حول فعاليات الطقس والتيارات الهوائية وحركة الجليد وغيرها من المعلومات المُهمّة»[7].

ويسمح هذا الطريق بمرور 40 مليون طنّ في السنة، ومُعظم شحناته من الغاز الطبيعي الروسي، والسؤال البديهي هنا هل هذا الممر البحري قادر على منافسة قناة السويس التي يعبر منها أكثر من مليار طنّ سنويا؟

ربما لا وجه للمقارنة بينهما إطلاقا الآن ولكن هذا البديل الروسي قابل لأن يكون منافسا على المدى البعيد قليلا، أي سنة 2049 تاريخ سرعة ذوبان الثلوج لتصبح المياه صالحة للملاحة في هذا الممر لفترة أطول، ومن ثمّ سيصبح حينها ممرا جادا لينافس قناة السويس باعتبار ان الدول الواقعة شرق تايلند (الصين /اليابان/ كوريا

(6) the moscow times **"russia floats artic shipping route as « viable » suez canal altternative ".** 25 march 2021 .www. the moscow-times.com

(7) المصدر نفسه

الجنوبية) ترى من مصلحتها عبور هذا الممر، لأنّه الأقرب والأرخص.

ب ـ البديل الإيراني:

إيران ثاني دولة تروّج لبديل طموح جدا عن قناة السويس، وقد بدأت القصة من حوالي 20 سنة وكان ورائها الروس أيضا، أيام كانت التجارة نشطة بين الموانئ الهندية والموانئ الروسية، والتّي تمرّ عبر المياه الإيرانية.

وتقول إيران أنّ هذا الطريق يستطيع أن يُوفّر40 بالمئة من المسافة و30 بالمائة من التكلفة مقارنة بقناة السويس، وتروّج إيران لهذا المشروع مدعومة من الهند وطبعا روسيا راعية المشروع، ولها طموح كبير في أن تشاركها دول أخرى من آسيا الوسطى إضافة إلى تركيا وبلغاريا. وتعتقد أنّ هذا الممر البحري يمكن أن يتشعّب ويتوسّع ليصبح بديلا جاد لقناة السويس.

وهو شبكة مُتعدّدة الأنماط من طرق بحرية وسكك حديدية تربط المحيط الهندي بالخليج الفارسي عبر إيران وروسيا وشمال أوروبا

سيعمل هذا الخط على ربط ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب (INSTC)، وهو شبكة مُتعدّدة الأنماط من طرق بحرية وسكك حديدية تربط المحيط الهندي بالخليج الفارسي عبر إيران وروسيا وشمال أوروبا، «وبحسب وسائل إعلام إيرانية وروسية، فإنّ الخط يبدأ من الهند وصولا إلى ميناء «جابهار» الواقع جنوب إيران على المحيط الهندي، ثم شحن البضائع برّا وصولا إلى ميناء «بندر إيزلي» شمال إيران على ساحل بحر قزوين. يتبع ذلك، نقل السلع بحرا إلى أستراخان غرب روسيا، ومنها إلى شمال روسيا أو إلى دول أوروبا عبر خطوط السكك الحديدية»[8]

(8) وكالة الأناضول، "سفير إيران يقترح تفعيل خط ملاحي بديل لقناة السويس"، 28 مارس 2021، tr.com.aa.www

وتتأتّى أهمّية هذا المشروع من مبادرة الحزام والطريق الصينية التّي تبلغ كلفتها عدّة تريليونات من الدولارات وتمّر بشكل أساسي عبر الأراضي الإيرانية.

تُغازل نيودلهي طهران كثيرا نظرا للأهمية القصوى التّي تُوليها للطريق، وبمُجرّد أن يشتغل الممرّ ستعمل الهند على إرسال بضائعها من بومباي إلى الموانئ الإيرانية وخاصّة ميناء بندر عباس، ومنها إلى بحر قزوين عن طريق البرّ، وبعد ذلك يتم شحنها إلى أستراخان في روسيا ومنها إلى أوروبا عن طريق السكك الحديدية.

نظريا إنجاز هذا المشروع مُمكن على الورق، لكن يصعب تحقيقه على أرض الواقع بسبب تكلفته الضخمة والمسارات السياسية الطويلة جدا التي من الممكن أن يستغرقها، يضاف إلى ذلك الوقت الطويل الذي تطلّبه عملية تهيئة الموانئ الهندية، «زد على ذلك الضغوط الاقتصادية الأمريكية على إيران والعقوبات الأمريكية على روسيا وتخوّف دول الخليج من أن تصبح إيران في قلب التجارة العالمية وأهم دولة

في الشرق الأوسط جغرافيا».[9]

عموما هذا المشروع جيّد وواعد ولكنّه لايزال في بداياته، ومن المُبكّر جدّا أن ينافس قناة السويس في الوقت الحاضر، فضلا عن كونه مرتبط هو الآخر بتهيئة وتطوير الممر الملاحي الروسي الذّي كنا نتحدث عنه.

(9) **International north-south transport ; india, iran and russia push alternative to suez canal**,2 nov 2018, www.freshplaza.com

ج ـ البديل التركي:

قناة إسطنبول المائية هو أحد أكبر المشاريع من نوعه في العالم شقها في الجانب الأوروبي من المدينة، وقد أملته الضرورة الاستراتيجية بعد أن تحوّل مضيق البوسفور إلى أحد أكثر المضائق البحرية حساسية بالنسبة لسفن شحن البضائع، نتيجة الازدحام فيه.

يهدف المشروع إلى انشاء ممر مائي غرب مطار إسطنبول الجديد بموازاة مضيق البوسفور، ويربط بحر مرمرة جنوبا والبحر الأسود شمالا. وتُقسّم القناة الجزء الأوروبي من إسطنبول إلى قسمين وتجعل من الجزء الشرقي من القسم الأوروبي جزيرة وسط قارتي آسيا وأوروبا.

و»ستكون قناة إسطنبول المائية بطول 45 كلم وبعرض 150 مترا وبعُمق يتراوح بين 20 و25 مترا، وأيضا ستقام فوق القناة 8 جسور لربط الجزأين المُنقسمين ببعضهما، تسمح هذه الأبعاد بمُرور أكبر السفن والغواصات، ويعتبر قادة السياسة التركية ذلك المشروع أكثر أهمية مستقبلا من قناة السويس وقناة بنما. وتهدف لتقليل حركة الملاحة في الممر القديم والحدّ من المخاطر البيئية خاصة مرور ناقلات النفط، حيث تمر سنويا عبر مضيق إسطنبول 56 ألف سفينة من بينها 10 آلاف ناقلة تحمل 145 مليون طن من النفط الخام. وستبلغ قيمة المشروع ما يقارب 25 مليار دولار»[10]

(10) ترك برس، **"أردوغان يكشف تفاصيل حول قناة إسطنبول المائية"**، 7أبريل 2021، www.turkpress.com.

كما يؤكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على إسهام المشروع الجديد في زيادة جمال إسطنبول وإزالة المخاطر البيئية من مضيق البسفور، وضرب على وتر الوطنية لدى شعبه حين ذكرهم ب»اتفاقية مونترو» الجائرة التّي لا تعترف بحق تركيا في المضائق، وأنّ السفن تعبر كما تريد ولا يمكن للأتراك القيام بأي شيئ حيال ذلك. في مقابل أن تنفيذ مشروع القناة الجديدة يُتيح لتركيا امتلاك حقوق مماثلة للدول التي تمتلك قنوات مثل قناة السويس في مصر. إضافة إلى أنّ الدراسات التّي أجرتها وزارة النقل والبُنى التحتية التركية ما بين عامي 2011 و2019 تؤكد إيجابية تقييم الأثر البيئي للمشروع، مع إقرار 57 منظمة ومؤسسة تركية بذلك.

إذن «فإن الأهمية الاقتصادية الأولى لقناة إسطنبول تتمثّل في الرسوم التي ستُحصّلها الدولة التركية والتّي ستدرّ عليها مداخيل جديدة لم تقدر على تحصيلها

من مضيق البوسفور، أما الفائدة الثانية فتتمثل في زيادة فرص الاستثمار وجلب المشاريع التي ستكون على ضفاف قناة إسطنبول (الأبنية، المولات، المطاعم والمقاهي والفنادق). ويقول خبراء حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم إنّ حركة المرور عبر القناة ستُوفّر لتركيا عشرات المليارات من الدولارات سنويًا، إضافة إلى عشرات الآلاف من وظائف التصنيع والخدمات الجديدة في الشركات الناشئة على طول القناة»[11]

(11) ماهر لطيف، "**مشروع قناة إسطنبول المائية بين إصرار أردوغـان ورفـض المعارضة**"، صحيفة رأي اليـوم، 19أبريل 2021، com.railyoum.www

رفض المعارضة التركية:

يُعرف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشغفه الكبير بمشاريع البناء الضخمة (كمطار جديد وأكبر مسجد في تركيا ومدينة طبية أو نفق يمر تحت البوسفور)، وقد حقّق هذه المشاريع في وقت وجيز، لكن تلك المشاريع رفيعة المُستوى لا تساوي شيئا أمام مشروع بنائه الجديد قناة إسطنبول.

يُواجه هذا المشروع الضخم صعوبات عدّة فميزان القُوى في مدينة البوسفور إسطنبول تغيّر في حزيران 2020، بتولّي الاشتراكي الديمقراطي عضو حزب الشعب الجمهوري المعارض «أكرم إمام أوغلو» منصب رئيس بلدية إسطنبول، بعد أن هزم السياسي المخضرم «بن علي يلدرم» وهو أول رئيس بلدية منذ 25 عاما لا ينتمي لحزب أردوغان (العدالة والتنمية)، وهو يعارض البناء المرتقب باعتباره المُتحكّم في صندوق المدينة.

وصف إمام أوغلو المشروع بأنه «خيانة لإسطنبول» لأنه سيؤدي لخسارة إسطنبول التاريخية كما سيؤثر بشكل سلبي على البحيرات والأحواض المائية والمناطق الزراعية ونظام النقل في المدينة، فضلا عن تشكيل جزيرة جديدة بين مضيق البسفور والقناة الجديدة مما يُعرّض 8 ملايين نسمة لخطر الزلازل.

كما هاجم زعيم المعارضة التركية ورئيس حزب الشعب الجمهوري «»كمال كليجدار أوغلو» الحكومة التركية، مُوجها دفة الانتباه إلى حلّ جميع مشاكل المدينة التاريخية ووقف الإساءة إليها.

«ورغم أن حزبي «الشعب الجمهوري» و»الشعوب الديمقراطي» المؤيد للأكراد، وهُما ثاني وثالث أكبر حزبين مُعارضين لأردوغان، يرفضان مشروع القناة المائية إلاّ أنّ الرئيس التركي أردوغان يتجاوز انتقاداتهما ويستمرّ في التخطيط لمشروعه الضخم. كما أنّه لم يولِ أي أهمية لبيان العشرات من ضباط البحرية التركية المتقاعدين الذين يخشون انسحاب بلادهم من اتفاقية مونترو الدولية».[12]

(12) جـوان سـوز، "**لـمـاذا تتحفظ موسكو على شق قناة إسطنبول**"؟، العربية نت، 14 أبريل 2021، alarabiya.www.net

ونستطيع أن نتفهّم موقف المعارضة باعتبار أنّ وظيفتها الطبيعية والدائمة هي البحث عن النقاط السلبية وزعزعة ثقة الناس بالمشاريع التي تنجزها الحكومة، إذ أنّ مثل هذه المشاريع ستزيد من شعبية أردوغان، وستُوفّر له دعم شعبي كبير قبل الانتخابات القادمة.

قلق دبي وموسكو:

تبلورت معالم التنافس الشرس بين تركيا والإمارات لتوسيع نفوذهما وتعميقه عبر الموانئ في الشرق الأوسط وإفريقيا، بعد أن أخذت كل دولة مسارا واضحا لتحقيق ذلك سياسيا وعسكريا واقتصاديا، لكنّ مشروع قناة إسطنبول الجديدة سيُضيف شكلا مختلفا للصراع، إذ أنّ المنافسة الحقيقية هنا ستكون عمليا بين قناة إسطنبول وموانئ الإمارات لأنّ الممر الجديد يستهدف نقل التجارة بين الصين وأوروبا من المحور الجنوبي، حيث النفوذ الإماراتي على موانئ عدن وبربرة وعصب في باب المندب إلى محور الشمال والبحر الأسود حيث تركيا.

مشروع ضخم يزيد من قدرة تركيا على المنافسة الاقتصادية والاستقطاب التجاري خصوصا مع الانتهاء من مشروع طريق الحرير، وهو ما يعني فعليا تحويل مدينة إسطنبول إلى مركز عالمي للتجارة الدولية مقابل أفول نجم دبي كمركز مالي إقليمي، هذا يعني أن الصراع بين الدولتين سيتعاظم إلى درجات بالغة في ظلّ توترات قائمة بالفعل، خاصة وأن المشروع أصبح مشروعا قوميا للأمة التركية وله أبعاد قديمة.

وليست الإمارات وحدها المتخوفة من هذا المشروع بل روسيا أيضا، فالقلق الروسي من قناة إسطنبول الجديدة يكمن في أنه قد يساهم في منح أنقرة الفرصة للانسحاب والالتفاف على اتفاقية مونترو (1936) ولو على المدى البعيد. وتتمسك موسكو بهذه الاتفاقية لكونها تحدّ من وجود قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في البحر الأسود.

«وسيؤدي انسحاب أنقرة من هذه الاتفاقية إلى تسريع دخول أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو وفي هذه الحالة، سيتحول البحر الأسود إلى بحيرة تابعة لحلف الناتو، وهو ما ترفضه موسكو وتعتبره أمرا غير مقبول».[13]

باختصار، إنّ مشروع قناة إسطنبول، الذّي يتبناه الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» هو سبيل تركيا لترويض أوروبا وروسيا وأمريكا في آن واحد.

وقد ظلّ الاتحاد الأوروبي يناقش لأكثر من 6 أشهر كيفية الردّ على تنقيب تركيا عن النفط والغاز في مياه البحر المتوسط التي تدعي اليونان ملكيتها، لكن التحذيرات والتهديدات ذهبت سدى ـ رغم تنصيب رئيس أمريكي جديد يدعم مطالب أوروباـ

(13) صحيفة الخليج الجديد، **"قناة إسطنبول: مشروع أردوغان لترويض أوروبا وروسيا وأمريكا"**، 18 أبريل 2021، the-.www news.newkhalij

بسبب الخشية من أن يرد «أردوغان» على أي عقوبات عبر إغراق أوروبا باللاجئين.

ومن شأن إتمام مشروع قناة إسطنبول أن يُعزّز نفوذ تركيا في البحر المتوسط ويدعم مكانتها في مجال النقل والشحن البحري، الأمر الذي يُقوّي موقفها إزاء المعارضة الأوروبية.

كما تحتاج تركيا أيضا إلى ورقة ضغط إضافية في علاقاتها مع روسيا، بخلاف احتضانها لأوكرانيا، وهنا يأتي دور قناة إسطنبول، التي تربط البحر الأسود ببحر مرمرة.

«وبينما يُعد هذا التطور ظاهريًا أخبارًا جيدة للولايات المتحدة، إذ ستكون قادرة، مقابل السعر المناسب، على إرسال سفنها الحربية إلى البحر الأسود في صورة اندلاع حرب مع روسيا، إلا أنها ليست أخبارا جيدة في المطلق، إذ ستضطر واشنطن في المقابل إلى تقديم تنازلات كبيرة لتركيا، مثل التخلي عن حملتها ضد استحواذ أنقرة على أنظمة «إس-400» المضادة للطائرات من موسكو».[14]

(14) المصدر نفسه

كما هو معلوم سيكون لتركيا وزن ونفوذ كبيرين مع إتمام مشروع قناة إسطنبول الجديدة، وستناطح بذلك الدول الكبيرة، وكلّ ما زاد النفوذ التركي زاد القلق الإسرائيلي والإماراتي واليوناني والروسي والغربي الذين لن يسمحوا بنفوذ تركي يوازي أو يقترب من نفوذهم خاصة وإن كانت الدولة تتمتع بموقع استراتيجي هام.

د ـ البديل الإماراتي ـ الإسرائيلي:

البديل الرابع والأخطر من كلّ البدائل الأخرى هو البديل الإسرائيلي، لأنه بديل يُشكّل خطرا على قناة السويس على المدى القريب جدا، طبعا الإسرائيليون لهم قصة طويلة مع قناة السويس وذلك منذ قيام الكيان الصهيوني، وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في 11 أوت 1956 وثيقة تحدّثت فيها عن رغبة إسرائيلية ـأمريكية في حفر قناة بديلة عقب عملية تأميم قناة السويس، تصل خليج العقبة بالبحر الأبيض المتوسط عبر صحراء النقب.

تدعّم هذا الخبر بوثيقة أخرى سرّبها الأمريكان سنة 1996 مفادها أنّ هيئات أمريكية في ستينيات القرن الماضي رغبت في حفر قناة ليس بالطريقة التقليدية المكلفة جدا بل عبر استعمال قنابل نووية، وبلغ عدد القنابل النووية المطلوبة 520 قنبلة نووية، ويتمثل المشروع باختصار في إنشاء قناة على مستوى البحر بطول يبلغ 160 ميلا من إسرائيل وتربط البحر الأبيض المتوسط بخليج العقبة وبالتالي البحر الأحمر والمحيط الهندي)، «وستكون هذه القناة بديلا استراتيجيا ذا قيمة

لقناة السويس الحالية، ومن المحتمل أن تُساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للمنطقة المحيطة بها، ويمكن أيضا استخدام الفرق في الارتفاع بين مستوى سطح البحر والبحر الميت (على بعد 30 ميلا وبعمق 1286 قدما تحت مستوى سطح البحر لتوليد الطاقة الكهرومائية».[15]

«وكما نعلم أن التنقيب بالطرق التقليدية باهض التكلفة، وفي هذه الحالة يعدّ استخدام المتفجرات النووية مربحا جدا»[16]، ولكن لم تتحقق هذه العملية لاعتبارات عديدة منها اعتبارات بيئية واقتصادية وسياسية مع رفض عربي كبير كان له تأثير في ذلك الوقت.

تحدث رئيس الـوزراء الإسرائيلي نتنياهو قبل 8 سنوات في اجتماع وزاري وبالتفصيل عن نيّة إسرائيل انشاء قناة بن غريون، وهي قناة السويس الإسرائيلية (من ايلات إلى أسدود مباشرة) وهي أعمق وأكبر من قناة السويس بطول يتجاوز 320 كلم قابلة للتطوير أكثر، مع انجاز مشاريع استثمارية ضخمة على ضفتي القناة. ولكن المشروع لم ينجز بسبب التكلفة الضخمة.

فاختارت إسرائيل أن تنتهي أولا من عقد اتفاقات التطبيع مع دول الخليج بشكل كامل ثم تنجز القناة، «وقد سهّل النظام المصري العملية بالتنازل عن جزيرتيه «تيران وصنافر» للسعودية، فأمّن بذلك لإسرائيل وحلفائها الخليجيين الطريق البحري والمياه الدولية ولن يوقفهم بعد ذلك شيء، الخطير في هذا الأمر لا يتوقف فقط عند مُميّزات قناة «بن غريون» المزمع إنجازها (التطور/ السعة/ العمق) بل أن تكلفة المرور منها ستكون أقل بكثير من تكلفة المرور من قناة السويس».[17]

دخلت الإمارات بعد اتفاق التطبيع في شراكة مع إسرائيل، وهي مُستعدة لفعل ما لا تتخيلونه مع نظام السيسي لتدمير قناة السويس، حتى وإن لزم الأمر أن تدفع ربع دخلها من أجل ذلك، وسيتساءل البعض لماذا؟

الأمر بمنتهى البساطة، لو قامت الدولة المصرية بإنجاز مشروع استثماري ضخم على قناة السويس كحال ميناء جبل علي في الإمارات، فسيختنق أهم شرايينها الحيوية وسيضعف دور مينائها في المنطقة والعالم بأكمله، وسيتراجع بذلك نفوذها الاستراتيجي، ذلك الميناء الذي يسع لحوالي 22 مليون حاوية والذي تحوّل مع الزمن إلى مدينة صناعية كبيرة ومنطقة تبادل حرة جعلت من الإمارات إمارات اليوم، وهي حتما لن تسمح بإنشاء ميناء ينافس مينائها.

قام عبد الفتاح السيسي بإنشاء مزارع سمك لتعطيل قيام مشروع كبير على قناة السويس، وخرج للرأي العام مُتغنّيا بالإنجازات الوهمية التّي حققها والمتمثلة في

(15) Marlanne guenot, **''Us had a plan in the 1960s to blast an alternativesuez canal though Israel using 520 nuclear bombs''**, busines insider, 25 mar 2021, www.businessinsider.co.za.

(16) Dr maccabee **'' use of nuclear explosives for excavation of a sea – level canal across the negev desert in Israel, connecting the Mediterranean with the gulf of Aqaba"**, 1/7/1965, www.osti.gov

(17) Vanand Meliksetian, **''UAE and Israel look to forge energy tiesthough new pipeline''**, oil price, 9mar 2021, www.oilprice.com

انشاء أكبر مزارع سمك في العالم عوضا عن توسعة وتعميق القناة. «فما الذي تحقق وبما استفادت مصر من كل ذلك؟ لا شيء سوى مزيد من النفقات والديون التّي عوضا أن تصرف في مكانها ذهبت لمشاريع لا تغن ولا تسمن الشعب المصري من جوع، في وقت تملك فيه الدولة المصرية 3500 كلم شواطئ يمكن لها أن تستخدمها كلّها في صيد السمك أو على الأقل كان بالإمكان أن تُنشأ مزارع سمكية أمام تلك الشواطئ دون تكلفة أو ديون تثقل كاهل الخزينة المتعبة أصلا».[18]

ولسائل أن يسأل لماذا حدث جنوح السفينة في هذا الوقت بالذات؟ باختصار شديد لأنّ الإمارات بدأت بتنفيذ ما أُتفق عليه مع الكيان الصهيوني بمقتضى اتفاق التطبيع، والذّي بناء عليه تُسيطر الإمارات على موانئ اليمن والقرن الإفريقي بُغية تأمين طريق الملاحة بينها وبين إسرائيل من خلال خليج العقبة، وهذا المشروع لم يكن له أن يرى النور قبل تقديم نظام السيسي جزيرتي «تيران وصنافير» للسعودية، وقد فتحت الخطوة التي قام بها السيسي مجرى ملاحي دولي، وهي أولى الخُطوات ضمن مشروع متكامل يقوم على إضعاف دور قناة السويس.

وتشعر الإمارات بقلق دائم يقظّ مضاجع حكامها، فلو سقط نظام السيسي وظهرت حكومة وطنية مصرية تريد تنمية مصر، وتجعل تنمية محور قناة السويس وبناء منطقة حرة صناعية تجارية حولها من أوكد أولوياتها، حينها سيُهمّش دور الإمارات، وستفقد أحد أهمّ عوامل قوتها ألا وهو ميناء جبل علي، وسيسقط المشروع الذّي تعمل عليه منذ القديم، والذي كان من ضمنه احتلال اليمن والتوسع في القارة الإفريقية، لأنها تعلم كما يعلم غيرها أنّ من يُسيطر على المضائق والقنوات المائية اليوم سيتحكم في العالم غدا.

وبالتزامن مع ذلك أعلن آفي سمحون رئيس المجلس الاقتصادي في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنّ خطّ السكة الحديدية الذّي تدرس تل أبيب وأبو ظبي تدشينه يُفترض أن يمرّ عبر الأردن والسعودية، «وفي مقابلة مع صحيفة معاريف نشرها موقعها السبت الماضي أوضح سمحون أن ما يعزز فرص تنفيذ المشروع حقيقة أن معظم هذا الخط قائم حاليا وينقصه فقط تدشين 200ـ 300 كلم في الأردن، مُشدّدا على أن انجاز هذا المشروع سيسمح بنقل البضائع من إسرائيل إلى الإمارات في غضون يوم أو يومين، وذلك يُخفّف النقل عبر الحاويات الذي يستغرق 12 يوما في العادة.»[19]

قديما كانت السفن تُبحر من الصين وتعبر قناة السويس، وكانت البضائع ومخزونات البترول والغاز تُشحن من دول الخليج وتمرّ عبر مضيق هرمز لتعبر قناة

(18) ايـرو نيوز عربي، **"مصر تفتتح أكبر مشروع للأسماك في الوطن العربي"**، 23 جانفي 2021، com.euronews.arabic.www

(19) محمد مهدي **"مسؤول إسرائيلي يكشف النقاب عن إقامة خط سكة حديدية تربط الإمارات بميناء حيفا مـــرورا بـــالأردن والسعودية"**، القدس اليومية، 21 مارس 2021.

السويس نحو البحر الأبيض المتوسط، أما اليوم فيُوجد مشروعان بديلان عن كل ذلك:

ـ «المشروع الأول ينطلق من الإمارات إلى السعودية مرورا بميناء العقبة، مع خطّ أنابيب آخر قديم من إيلات إلى عسقلان.

ـ المشروع الثاني فيتمثل في إنشاء خط غاز ينطلق من الإمارات مرورا بالسعودية ويصل مباشرة إلى ميناء حيفا».[20]

(20) Paul wallace, ‘’ **UAE an Israel open talks on once-secret crude oil pipeline”,** world oil, 21/10/2020, www.worldoil.com

4ـ حُروب الناقلات واقتصاد الموانئ:

أـ اقتصاد الموانئ:

ذكرت صحيفة dw الألمانية في مقال لها سنة 2017 أنّ دولة الإمارات بدأت قبل عدّة سنوات مشروعا سياسيا استراتيجيا تجاوز حدود الطموح الاقتصادي بكثير وإن كان الاقتصاد جزءا لا يتجزّأ منه، حيث تعلم الإمارات علم اليقين أن مخزونها من النفط والغاز الطبيعي لن يستمرّ إلى الأبد، ولا بُدّ من أعمدة أخرى قويّة يرتكز عليها الاقتصاد الإماراتي مستقبلا.

وأدركت الإمارات أهمية الموانئ البحرية في الاقتصاد العالمي، فأقامت شركة «موانئ دبي»، وبعد أن أصبحت رقما صعبا في محيطها الإقليمي بدأت بالتوسّع خارج حدودها.

و»الناظر إلى خريطة الملاحة والموانئ في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي سيُلاحظ امتدادا جيوـ استراتيجيا اماراتيا توزّع ما بين اليمن والقرن الإفريقي ومصر على استحياء بعيدا عن مناطق نفوذ السعودية، التّي تركت لها الإمارات قيادة الخليج والعالم الإسلامي لتخلق لنفسها دورا أشد أهمية وتأثيرا خارج محيطها الإقليمي الخليجي المليء بالنزاعات ومُحاولات السيطرة». [21]

(21) محمد مهدي، المصدر نفسه

منح الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح شركة موانئ دبي العالمية عام 2008 حق إدارة ميناء عدن، فضلا عن موانئ يمنية أخرى لمئة عام قادمة، لكن بعد سقوط النظام اليمني وقيام الثورة قرّر مجلس مُؤسسّة خليج عدن الغاء الاتفاقية باعتبارها مُجحفة راعت المصالح السياسية الضيقة للنظام على حساب المصالح الاقتصادية للشعب اليمني، ولكن الإمارات لم تقبل ذلك فعادت تحت غطاء إعادة الشرعية وها هي اليوم تُسيطر عبر وكلائها على موانئ جنوب اليمن، من المُكلاّ شرقا حتى عدن غربا وصولا إلى الموانئ الغربية للبلاد فيما تستمرّ مساعيها وبخطى حثيثة للسيطرة على مينائي «المُخا» و «الحُديدة».

«وعملت الإمارات على السيطرة على ميناء جيبوتي بتوقيع اتفاقية تستمرّ 11 عاما،

لكنّ الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر فسخ التعاقد من جانب واحد، كما تسلمّت موانئ دبي العالمية إدارة ميناء «بربرة» الصومالي الذّي يقع على ممر بحري هو الأكثر استخداما عالميا ويربط بين قناة السويس والمحيط الهندي، وهو قريب من أثيوبيا التي لا تملك منفذا بحريا.»[22]

(22) صحيفة dw الألمانية، **"سيطرة الإمـارات على موانئ القرن الإفريقي: طموح اقتصادي أم مشروع سياسي؟"**، 6 سبتمبر 2017 com.dw.www

وتتمتع الإمارات بعلاقات جيّدة جدا مع النظام المصري، إذ أنّها الدولة الوحيدة التّي لم تقطع علاقتها مع مصر بعد توقيع «اتفاقية كامب ديفد»، ومكّنتها هذه العلاقات من الفوز بمشروع «العين السُخنة» في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، قبل أن يُسحب منها عند قيام الثورة المصرية بتهمة وجود فساد في بنوده، لتتأزم بعد ذلك علاقتها مع نظام محمد مرسي، وسرعان ما عادت العلاقات أقوى مما كانت عليه وتصبح الإمارات أكبر الحلفاء الاستراتيجيين لنظام عبد الفتاح السيسي.

كما وقعت الإمارات اتفاقا مع اريتريا تستخدم بموجبه ميناء ومطار «عصب» على البحر الأحمر لمدّة 30 عاما، «وينُصّ الاتفاق على أن تدفع مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحُرّة في دبي مقابلا سنويا للسلطات الارترية، فضلا عن 30 بالمئة من دخل الموانئ بعد تشغيلها، ومع الميناء حصلت الإمارات على مطار يحتوي على مدرج بطول 3500 متر، يمكن لطائرات النقل الكبيرة استخدامه في الإقلاع والهبوط، وقد استغلت الإمارات والسعودية ميناء وقاعدة عصب بشكل فعال للغاية في عملية السهم الذهبي عام 2015».[23]

(23) ـ المصدر نفسه

وتسعى الإمـارات من خلال التمدّد لتحجيم دور الموانئ التّي تسيطر عليها

وتسعى الإمارات من خلال التمدّد لتحجيم دور الموانئ التّي تسيطر عليها ولإبقاء ميناء دبي في الصدارة بعيدا عن منافستهم كمركز أساسي ودائم للتجارة وإدارة الأعمال، وهي تريد أيضا توفير حصانة سياسية بمشروعات عملاقة ونفوذ مالي واقتصادي كبير ومؤثّر في العالم. وهذه ليست سياسة إماراتية فقط إنما هي سياسة تتبعها الدول النفطية الأخرى كالسعودية وقطر وغيرهما.

كلّ التصريحات التي ذكرناها كانت يوم 20مارس 2021، وقد حصل جنوح السفينة ايفر غيفن في قناة السويس يوم الثلاثاء الذي يليه مباشرة والموافق ليوم 23 مارس 2021، وذلك لإيصال رسالة للرأي العام العالمي مفادها أن طريق الملاحة في قناة السويس غير آمن، وأنّ هذا الجنوح قد يحصل في أي وقت، وأنّ البديل جاهز (خط سكة حديدية وخط أنابيب قديم رابط بين ايلات وعسقلان)

«وقد تم تجهيز طريق ملاحي ثاني غير طريق السويس، وهنا وصلنا مُباشرة للمستفيد من اغلاق قناة السويس بهذا الشكل وهما الإمارات وإسرائيل، لأنهما

أصحاب المشروع البديل ولا يوجد وضوح أكثر من هذا، والرسالة التّي وصلت للعالم كله أن القناة غير مؤهلة وغير آمنة لأن تكون المعبر الأوحد والرئيس لطريق التجارة والملاحة الدولية».[24]

(24) المصدر نفسه

صفوة القول لا تكمن أهمية قناة السويس في عائداتها المالية (5 مليارات مداخيل القناة كل سنة) بل إن أهمية قناة السويس استراتيجية بحتة، أهمية تُعلي من قيمة مصر ومن مكانتها في العالم، تُوسّع القاهرة من خلالها مجال نفوذها وتأثيرها على القارة الإفريقية وعلى الأمة العربية، ولا يمكن لإسرائيل والإمارات أن تتغاضى عن الدور المصري المتزايد أو أن تسمح لها بإحداث مشاريع تنموية عملاقة أو بتطوير موانئها ومطاراتها، وخاصّة قناة السويس، لأنّ ذلك يمثل تهديدا مباشرا لهما.

ولقد بدأت تتوضح أهداف التطبيع الإماراتي ـ الإسرائيلي شيئا فشيئا، والأشغال على قدم وساق لكسر العزلة عن إسرائيل وتهيئتها لتسلم القيادة في الشرق الأوسط، عبر تفعيل موانئها ومطاراتها وضخ المليارات في اقتصادها الذّي يعاني من ركود، وتهيئة بنيتها التحتية بجعل مدن كعسقلان وايلات وحيفا مراكز تجارية عالمية تستقطب الاستثمارات الضخمة، ففي 20 أكتوبر 2020، «وقعت شركة خطوط الأنابيب الأوروبية الآسيوية المملوكة للدولة الإسرائيلية (EAPC) وشركة MED-RED Land Bridge ومقرّها الإمارات العربية المتحدة اتفاقية تاريخية. تنوي الشركتان استخدام خط أنابيب إيلات ـ عسقلان لنقل النفط من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من أن القاهرة تتمتع بعلاقات جيدة مع إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، إلا أن الاتفاقية قد تحرمها من رسوم عبور قناة السويس.»[25]

(25) Andrew Jose, " **the case for an Israeli suez canal alternative",** the times of israel, 6/11/2020, www.blogs.timesofisrael.com

يمكن لخطوط الأنابيب أن تنقل 400 ألف برميل يوميًا إلى إيلات، و1.2 مليون برميل في الاتجاه الآخر إلى عسقلان. «كما تبلغ سعة تخزين محطات النفط على الجانبين 3.7 مليون متر مكعب. علاوة على ذلك، يمكن للأنابيب الصغيرة نقل النفط نحو مصفاتي التكرير الرئيسيتين في البلاد في أسدود وحيفا»[26] وبالمناسبة يجري الآن انشاء ميناء كبير في عسقلان ليستوعب السفن وناقلات الحاويات الضخمة، والتي ستبحر عبر البحر الأبيض المتوسط دون أن تتأثر بتعطيل قناة أو جنوح سفينة، ومن ثم انتقال الأهمية الاستراتيجية في الشرق الأوسط من مصر إلى إسرائيل.

(26) Vanand meliksetian, **" UAE and Israel look to forge energy ties though new pipeline**9 **,"** mar 2021 , www.oilprice.com

ب ـ حرب الناقلات:

يمكن لنا أن نضع حادثة جنوح السفينة ايفر غيفن في قناة السويس ضمن حرب

الناقلات والموانئ والمضائق البحرية نظرا إلى الملابسات الغامضة التّي تحُفّ بهذه المسألة، والتي تثير فينا كثيرا من الشك والريبة.

ويعود مُصطلح حرب الناقلات إلى أيام الحرب العراقية ـ الإيرانية عندما استهدفت كلّ من العراق وإيران الناقلات في مياه الخليج، «فخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية في ثمانينات القرن الماضي حاول الرئيس صدام حسين منع إيران من تصدير النفط عن طريق قيام قواته الجوية بضرب الموانئ والسفن الإيرانية في الخليج، بدورها ردّت إيران بضرب سفن خليجية على أساس أن دول الخليج تدعم صدام حسين ضدّ طهران»[27]

(27) صحيفة dw الألمانية، "**حـرب الـنـاقـلات**"، بتاريخ 2019/08/19.

عادت حرب الناقلات إلى الواجهة مع الحرب اليمنية وزيادة التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، بعد تعرّض العديد من السفن وناقلات النفط التّي تمرّ من الخليج إلى عمليات تخريبية مع تفاقم التوتر في المنطقة، اذ اعترض التحالف الخليجي سفنا إيرانية كانت تمدّ الحوثيين بالأسلحة وردّت إيران عبر وكلائها بتخريب ميناء الفُجيرة الإماراتي.

عـادت حـرب الـنـاقـلات إلـى الواجهة مع الحرب اليمنية وزيـادة الـتـوتـر بـيـن إيـران والولايات المتحدة الأمريكية

وسجّلت المنطقة حوادث إضافية مُرتبطة بهذه المواجهات نذكر منها:

ـ «احتجاز سفينة «سي شارك» الإماراتية في مصر عام 2018، ونزع العلم عنها عندما كانت تنقل النفط من إيران باتجاه سوريا.

ـ جُنوح السفينة الإيرانية «تور 2» في يناير 2019 لأسباب مجهولة عندما كانت تفرغ حمولتها في ميناء اللاذقية

ـ تعرّض خطوط أنابيب النفط السورية تحت الماء لأعمال تخريبية في يونيو 2019.

ـ احتجاز بريطانيا الناقلة «غريس 1» في جبل طارق في يوليو 2019.

ـ شنّ هجمات الكترونية على مرفق بندر عباس في أيار 2020، ويُنظر لتلك الهجمات على أنّها ردّ إسرائيلي على الهجمات الإلكترونية الإيرانية على شبكات المياه الإسرائيلية».[28]

(28) فروين نديمي، «**حرب إيران وإسرائيل غير المعلنة في البحر (الـجـزء 2): احتمال التصعيد الـعـسـكـري**»، معهد واشنطن لـدراسـة السياسات، بتاريخ 16أبريل 2021.

وتصاعدت حدة هذه الهجمات المتبادلة بين إيران وإسرائيل في المُدّة الأخيرة من خلال ضرب السفينة الإيرانية «سافيز» الراسية في مياه البحر الأحمر قبالة السواحل اليمنية، ويعد الهجوم على سفينة «سافيز» أحدث صراع مُحتدم في المنطقة الرمادية بين إسرائيل وإيران، وتعرف المنطقة الرمادية بأنّها حالة ما بين الحرب والسلام، وتتحوّل في بعض الأحيان إلى حرب دون استخدام أسلحة، حيث تقوم الجهات الفاعلة ـ من أجل تعزيز مصالح الأمن على حساب المنافس ـ بأنشطة كجمع

المعلومات دون الحاجة إلى نشاط عسكري مكثف أو مستدام.

ويعدّ نهج المنطقة الرمادية عنصرا أساسيا في استراتيجية الأمن القومي الإيراني، وتوفر هذه الأنواع من العمليات مزايا ومستوى أمان لا تُوفّره المواجهات القتالية المباشرة، خاصة بعد تزايد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على النظام الإيراني، ومحاولة إيـران البحث عن مسارات تمويل جديدة تخفف عليها وطأة هذه العقوبات، من خلال زيادة تهريب النفط الإيراني الغير مشروع، بهدف تمويل حزب الله اللبناني، وتسهيل العمليات الخارجية لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي الإيراني، ودعم نظام الأسد في سوريا، و»بالطبع استخدمت إيران السفن لإرسال أسلحة وذخيرة إلى جماعات مثل مليشيا الحوثي وحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي.

واختارت إيران التعويل على المسالك البحرية بعد أن نفذت القوات الجوية الإسرائيلية أكثر من 1000 غارة جوية ما بين 2017 و2020، مستهدفة شبكات نقل الأسلحة والأموال المتجهة من طهران إلى عناصر حزب الله ونظام الأسد»[29].

أما عن استخدام المنطقة الرمادية من جانب إسرائيل، فذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن إسرائيل استهدفت ما لا يقل عن12 سفينة متجهة إلى سوريا في أواخر 2019، ـ معظمها تنقل النفط الإيراني ـ بألغام وأسلحة أخرى.

على أية حال، الردع ليس هدفا سهلا تحقيقه في منطقة خليج عمان فإسرائيل لا تمتلك القدرات الكافية لإبراز قوتها هناك مع تعاظم النفوذ الإيراني، «ولا يمكن لإسرائيل أن تضع جنودها على متن سفينة مدنية إسرائيلية في الخليج العربي، حيث يمكن أن يتم أسرهم من قبل إيران بسهولة، لذلك فإن أكثر السبل المناسبة لإسرائيل هو السعي للحصول على نوع من الضمانات الأمنية من قبل الولايات المتحدة ودول الخليج العربي لحماية الشحن الإسرائيلي، وبالفعل جاء قرار البنتاجون في يناير الماضي بضمّ إسرائيل إلى قيادتها المركزية ممّا يُسهّل على إسرائيل العمل بشكل وثيق مع الأسطول الخامس الأمريكي وشركائها العرب.»[30]

وسيزداد التواجد الإسرائيلي بشكل كبير في منطقة البحر الأحمر بعد ازدهار العلاقات التجارية مع دول الخليج وخاصة بعد توقيع اتفاق التطبيع إبراهام، وستعمل إسرائيل على نقل مركز نشاطها إليه كبديل عن البحر الأبيض المتوسط.

بقي النزاع البحري الإسرائيلي حتى الآن عند مُستوى منخفض الكثافة للمنطقة الرمادية، بدرجة أدنى من عتبة الأعمال العدائية المُعلنة، حيث يسعى كلا الجانبين إلى تجنب التصعيد الذي قد يُعطّل ممرات الشحن والاقتصادات الخاصّة بها.

(29) ماثيو ليفيت، "**حرب إيران وإسرائيل غير المعلنة في البحر (الجزء الأول)، مخططات لتمويل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله**" معهد واشنطن للدراسات، 7أبريل 2021.

(30) ياسمين عبد اللطيف، "**بعد الهجوم على سفينة سافيز الإيرانية: كيف تعزز إسـرائيـل قدراتها أمام إيران في البحر الأحمر؟**"، صحيفة الشروق، 16 أبريل 2021، com.shourouknews.www

«ومع ذلك، يتمتع كلا البلدين بقدرات وخبرات حربية بحرية مميزة، لذلك من غير المرجح أن يقبل أي منهما بأقل من التفوق البحري. وقد زادت وتيرة هجماتهما بالفعل ويمكن توقع تسارعها بصورة أكبر، مع توسع المنطقة الجغرافية، وربما سيتمّ استخدام أنظمة وتكتيكات إضافية (على سبيل المثال، الغواصات، السفن الأم المستخدمة كمراكز إطلاق، طائرات بدون طيار طويلة المدى، وسفن الهجوم السريع)». [31]

(31) فرزين نديمي، مصدر سابق.

خاتمة:

كما هو معلوم لن يكون لمصر أي وزن أو نفوذ دون قناة السويس، وستصبح مثل أي دولة افريقية أخرى، وكلما زاد النفوذ المصري زاد القلق الإسرائيلي الذي لن يسمح بنفوذ عربي يوازي أو يقترب من نفوذه خاصة وإن كانت الدولة على حدودها المباشرة.

وتقوم الصراعات الدولية على 3 أشياء، مصادر المياه ومصادر الطاقة (الموارد) وطرق التجارة الدولية، ومصر تمتلكها الثلاثة، إذ أنها تمتلك ـ موارد مياه متمثلة في النيل ـ ولكن للأسف الشديد بعد اتفاقية 2015 صار النيل مهددا من أثيوبيا وتمتلك موارد كثيرة (ذهب، معادن، وكل الموارد الطبيعية موجودة فيها) يتم هدرها هنا وهناك، وتمتلك طرق التجارة وقناة السويس أهم معبر دولي في العالم كلّه.

الخطر الذي يواجه قناة السويس لا يتأتّى من الإمارات وإسرائيل فقط، بل الخطر يتأتى أيضا من روسيا التّي تطرح طريق الممر الشمالي كبديل عن قناة السويس ويتأتى من إيران والصين وتركيا أيضا. وإن لم تسارع مصر بتطوير قناة السويس وببناء منطقة تبادل تجاري حولها فإنها مهدّدة بأن تفقد أهميتها الاستراتيجية التي تتفوق بها على جيرانها وخصومها، خصوصا وأن الحرب القادمة لن تكون من أجل النفط أو الغاز بل من أجل السيطرة على المضائق والقنوات والممرات البحرية، ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم بأكمله.

إن مستقبل قناة السويس مرتبط بالمشاريع العالمية الأخرى في المناطق المحيطة، بعضها سيكون لصالح الملاحة في القناة وبعضها مصمم لمنافسة القناة، والبعض قد يكون فقاعة إعلامية أو للاستهلاك السياسي الداخلي، والبعض الآخر سيكون في شكل تحديات أمنية ومناخية، ويتوجب على إدارة القناة أن تقوي تعاملاتها وشبكة علاقاتها العالمية، وتدخل في شراكات مع دول كهولندا والنرويج وفنلندا والسويد، إضافة إلى جيرانها لجذب مزيد من خطوط التجارة البحرية المارة بها، مع ضرورة العمل في الآن ذاته على توسعة وتطوير القناة وإنجاز مشاريع ضخمة

على ضفافها، حتى يتسنى لها ريادة طرق التجارة العالمية، وإلا فستجد نفسها تغرد وحيدة خارج السرب.

قائمة المصادر والمراجع:

- **مراجع باللغة العربية:**

1ـ جوان سوز، «**لماذا تتحفظ موسكو على شق قناة إسطنبول**»؟، العربية نت، 14 أبريل 2021، www.alarabiya.net

2ـ فروين نديمي، «**حرب إيران وإسرائيل غير المعلنة في البحر (الجزء 2): احتمال التصعيد العسكري**»، معهد واشنطن لدراسة السياسات، بتاريخ 16أبريل 2021.

3ـ ماثيو ليفيت، «**حرب إيران وإسرائيل غير المعلنة في البحر (الجزء الأول)، مخططات لتمويل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله**» معهد واشنطن للدراسات، 7أبريل 2021

4ـ ماهر لطيف، «**مشروع قناة إسطنبول المائية بين إصرار أردوغان ورفض المعارضة**»، صحيفة رأي اليوم، 19أبريل 2021، www.railyoum.com

5ـ مهدي محمد «مسؤول إسرائيلي يكشف النقاب عن إقامة خط سكة حديدية تربط الإمارات بميناء حيفا مرورا بالأردن والسعودية»، القدس اليومية، 21 مارس 2021، www. Qudsdai-lynews.com

6ـ ياسمين عبد اللطيف، «**بعد الهجوم على سفينة سافيز الإيرانية: كيف تعزز إسرائيل قدراتها أمام إيران في البحر الأحمر؟**»، صحيفة الشروق، 16 أبريل 2021، www.shourouknews.com

7ـ صحيفة dw الألمانية: «سيطرة الإمارات على موانئ القرن الإفريقي: طموح اقتصادي أم مشروع سياسي؟»، 6 سبتمبر 2017 www.dw.com

8ـ صحيفة dw، «**السفينة الجانحة: عملاق من العولمة وسط مشهد ريفي بالسويس**»، 29 مارس 2021.

9ـ صحيفة dw الألمانية، «**حرب الناقلات**»، بتاريخ 2019/08/19.

10ـ Bbc عربي، «**قناة السويس: تعليق الملاحة في الممر المائي والشركة المالكة للسفينة الجانحة تعتذر بسبب تعطيل حركة التجارة**»، 25 مارس 2021، www.bbc.com

11ـ عربي 21، «**إيفر غيفن تتجاهل مطالب مصر للتحقيق: هل يتم التحفظ عليها؟**»، 31 مارس

2021، www.arabi21.com

12ـ صحيفة الخليج الجديد، «**قناة إسطنبول: مشروع أردوغـان لترويض أوروبا وروسيا وأمريكا**»، 18 أبريل 2021، www.thenewkhalij.news

13ـ ايرو نيوز عربي، «**مصر تفتتح أكبر مشروع للأسماك في الوطن العربي**»، 23 جانفي 2021، www.arabic.euronews.com

14ـ ترك برس، «**أردوغان يكشف تفاصيل حول قناة إسطنبول المائية**»، 7أبريل 2021، www.turkpress.com

15ـ وكالة الأناضول، «**سفير إيران يقترح تفعيل خط ملاحي بديل لقناة السويس**»، 28 مارس 2021، www.aa.com.tr

- **مراجع بلغات أجنبية:**

1- Andrew Jose, **'' the case for an Israeli suez canal alternative«,** the times of israel, 6/11/2020, www.blogs.timesofisrael.com

2- Karin kloosterman,« secret oil pipeline deal revealed between Israel and the Emirates, posted on 21 october2020, in Energy www.greenprophet.com

-3 -Marlanne guenot, **''Us had a plan in the 1960s to blast an alternativesuez canal though Israel using 520 nuclear bombs ''** , busines insider, 25 mar 2021, www.businessinsider.co.za

4- Dr maccabee « use of nuclear explosives for excavation of a sea – level canal across the negev desert in Israel, connecting the Mediterranean with the gulf of Aqaba, 1/7/1965, www.osti.gov

5- Paul wallace, **'' UAE an Israel open talks on once-secret crude oil pipeline",** world oil, 21/10/2020, www.worldoil.com

6- Vanand meliksetian, « UAE and Israel look to forge energy ties though new pipeline, 9 mar 2021 , www.oilprice.com

7- International north- south transport ; india, iran and russia push alternative to suez canal,2 nov 2018, www.freshplaza.com

8- the moscow times »russia floats artic shipping route as « viable » suez canal altternative “. 25 march 2021 .www. the moscowtimes.com

المركز القانوني لمدير الظل في قانون الشركات الانكليزي - دراسة مقارنة مع قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1977)

أ.د. عقيل مجيد كاظم *
باحث من العراق

م.م. حيدر داود سلمان **
باحث من العراق

* كلية القانون / جامعة كربلاء

** محاضر في كلية الآمال الجامعة
hyderalzubaidy@gmail.com

الملخص :

يتم إدارة الشركة من حيث الاصل من قبل المدير الذي يتم تعيينه من قبل مجلس الادارة بتخويل من الهيئة العامة للشركة، الا انه ثمة من يقوم بإدارة الشركة في الظل من دون المرور بإجراءات التعيين الاصولية للمدراء وفقا لقانون الشركات، إذ تسعى هذه الدراسة الى الكشف عن قصور قانون الشركات العراقي عن تنظيم الاحكام القانونية لمدراء الظل من خلال عرضٍ كامل للمركز القانوني لهؤلاء المدراء في قانون الشركات الانكليزي بدءاً من بيان مفهومهم وخصائصهم ووصولا لأهم واجباتهم تجاه الشركة.

كلمات مفتاحية: مدير الظل ، الواجب الائتماني لمدير الظل ، مصلحة الشركة

The legal status of the Director of the shadow in the Companies Law England

Abstract

The company is managed in principle by the director who is appointed by the board of directors with authorization from the general assembly of the company. On the failure of the Iraqi Companies Law to regulate the legal provisions of shadow managers through a complete presentation of the legal status of these managers in the English corporate law, starting from explaining their concept and characteristics and ending with their most important duties towards the company.

KEY WORDS: shadow manager, shadow manager fiduciary duty, company interest

المقدمة

تعد ادارة الشركة المحرك الاساس لنشاطها وفاعليتها تحقيقاً للغرض المنشود في عقد الشركة ، وقد نص قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 (المعدل) بصورة مباشرة نوع واحد من المديرين وهم المدراء الذين يتم اعتمادهم من قبل مجلس ادارة الشركة [1] وقد اعتمد على مجلس الادارة كأحد السلطات التنفيذية التي تعلو سلطة مدير الشركة المفوض ، الا ان قانون الشركات الانكليزي لسنة 2006 قد اعترف بمجموعة من المديرين الذين لم نجد لهم تنظيما في قانون الشركات العراقي ، إذ نظم قانون الشركات الإنكليزي ثلاث فئات أساسية من المديرين وهم: المديرون الشرعيون الذين تم تعيينهم بشكل صحيح ، والمديرون الفعليون الذين يعملون كمديرون على الرغم من عدم تعيينهم ، اضافة الى مديري الظل ، الذين يمارسون سيطرة غير مباشرة على الشركة من خلال إصدار تعليمات إلى المديرين المطيعين بحكم القانون.

(1) وهو ما نصت عليه المادة 117 / 1 من قانون الشركات العراقي التي جاء فيها : ((يتولى مجلس الادارة المهام الادارية والمالية والتخطيطية والتنظيمية والفنية اللازمة لسير نشاط الشركة عدا ما كان منها داخلاً في اختصاصات الهيئة العامة، وبوجه خـاص تكون لـه الاختصاصات الآتية:أولاً – تعيين المدير المفوض وتحديد أجوره ومكافآته واختصاصه وصلاحياته والإشـراف على أعماله وتوجيهه، واعفاءه.)) .

ولقد أدرك القانون الانكليزي منذ فترة طويلة– كما سوف نرى- أن الاشخاص الذين يصدرون تعليمات إلى مديري الشركة ، ويمارسون بالنتيجة «تأثيرًا حقيقيًا» على شؤونها يجب أن يتحملوا مستوى معينًا من المسؤولية تجاه الشركة الذين تدخلوا في ادارتها بشكل غر مباشر؛ على الرغم ان هؤلاء الاشخاص لم يتم تعيينهم كمدراء للشركة الا ان مثل هذه الواجبات تعد –موجب- القانون الانكليزي نتيجة طبيعية لسيطرتهم غير المباشرة على شؤون الشركة في «الظل».

أهمية ومشكلة الدراسة :

تكمن اهمية دراسة مدراء الظل بكونها سوف تسهم في معالجة المركز القانوني للأشخاص الذين يمارسون سيطرة غير مباشرة على الشركة ، من خلال تسليط الضوء على المفهوم القانوني لهؤلاء الاشخاص وبيان التزاماتهم القانونية ومسؤوليتهم تجاه الشركة ، وستكشف الدراسة ان المشرع الانكليزي قد عالج مشكلة قيام هؤلاء الاشخاص بالإدارة الخفية للشركة من خلال بيان مركزهم القانوني ، وستبين التطبيقات القضائية الانكليزية أهمية وجود تنظيم قانوني لعمل مدراء الظل الذين قد تستعين بهم كثيراً من الشركات لإدارة شؤونها بطريقة غير مباشرة .

وتتمثل مشكلة الدراسة في ان قانون الشركات العراقي النافذ يخلو من وجود قواعد قانونية تنظم عمل هؤلاء المديرون ، ويشكل ذلك الفراغ –حسب رأينا - خطراً محدقاً بمصلحة الشركة مما يتطلب وجود معالجات حقيقية لتحقيق التكامل التشريعي لعمل مديري الشركات في القانون العراقي.

ان عدم اعتراف المشرع العراقي بواجبات مباشرة لمدير الظل في الشركات سيؤدي الى نتائج سلبية كثيرة ، منها أن مدير الظل قادر على التأثير في قرارات إدارة الشركة إلى حد كبير مع كونه لا يعد مديراً شرعياً ، وقد يكون مدير الظل سبباً في إلحاق خسائر بالشركة ، الا ان ذلك لا يكون موجباً لتحقيق مسؤوليتهم بموجب القانون العراقي ، ونتيجة لذلك ستكشف هذه الدراسة ضرورة تنظيم احكام قانونية لهؤلاء بغية تحقيق ضمان كاف لمصلحة الشركة ؛ إذ ان عدم وجود مثل هذه الاحكام قد تفلت مدير الظل من المسؤولية .

منهجية وخطة الدراسة

تقتضي دراسة « المركز القانوني لمديري الظل في شركة المساهمة « ان تؤطر بالمنهج العلمي الوصفي المقارن ، من خلال تسليط الضوء على اهم القواعد القانونية لمدراء الظل في قانون الشركات الانكليزي والتأكيد على أهمية اقتفاء مشرعنا العراقي أثر المشرع الانكليزي في تنظيمه لتلك الاحكام .

وعلى اساس ما تقدم سيتم دراسة الموضوع سابق الذكر على مطلبين نخصص المطلب الاول لبيان مفهوم مدير الظل ونخصص المطلب الثاني لدراسة واجبات مديري الظل ثم نختم الدراسة ببعض أهم النتائج والتوصيات التي ندعو المشرع العراقي فيها الى معالجة اهم اوجه الفراغ التشريعي لموضوع هذه الدراسة .

المطلب الاول: مفهوم مدير الظل

ان الاحاطة بمفهوم مدير الظل في القانون الانكليزي تستدعي ان نقسم دراسته الى فرعين، نخصص الفرع الاول لتعريف مدير الظل ، ونبين في الفرع الثاني أساسه وشروطه القانونية كما يأتي :

الفرع الاول

تعريف مدير الظل وخصائصه

يفرض النظام القانوني الانكليزي على المديرين عددًا من الواجبات والقواعد تضع حدودًا لأفعالهم وتصرفاتهم كمدراء للشركة ، وتنظم التضارب بين مصالحهم الشخصية ومصالح الشركات التي يديرونها، ويواجه أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية الشخصية عن خسائر الشركة في حال خرق احد هذه الواجبات ، وتنطبق هذه القواعد بشكل أساسي على مديري الشركة المعينين بشكل صحيح (المديرون بحكم القانون)؛ وقد توسع المشرع الانكليزي في فرض مثل هذه الواجبات على اشخاص اخرين لم يتم تعيينهم كمدراء بشكل مباشر، بسبب ممارستهم بعض الوظائف التي تكون عادةً ضمن اختصاص المديرين أو مجلس الإدارة .

لهذا السبب فقد اعتمد قانون الشركات الانكليزي منذ فترة طويلة تعريفًا موسعًا للمديرين في المادة 250 من قانون الشركات النافذ، والذي يشمل أولئك الذين يؤثرون ويتحكمون في تصرفات المديرين الآخرين والذي اطلق عليهم تسمية (مديرو الظل) ، وكان تعريفه وبيان العناصر المكونة له وتطبيقاته ضمن تعليقات وأبحاث واسعة النطاق فضلاً عن عدد متزايد من القضايا البارزة أمام المحاكم الإنكليزية [2] .

ويعرف مدير الظل بأنه: الشخص الذي اعتاد مديرو الشركة على التصرف وفقًا لنصائحه وارشاداته أو تعليماته ، ويستثنى من هذا الوصف المحامي او المستشار من أن يُنظر إليه «كمدير ظل» [3] ويلتزم مديرو الظل وفقا للقانون الانكليزي ببعض مسؤوليات المديرين الحقيقيين، لمجرد أن المديرين عادة ما يتصرفون بناء على نصيحته ، وقد عرف قانون الشركات الانكليزي لسنة 2006 مدير الظل بأنه : ((الشخص الذي اعتاد مديرو الشركة على التصرف وفقاً لتعليماته وتوجيهاته)) [4] .

الا انه من المهم الاشارة هنا الى انه ((لا يعد الشخص مديراً في الظل لمجرد أن المديرون قد تصرفوا بناءً على المشورة التي يقدمها لهم بصفته المهنية))[5] كمشورة المستشار او المحامي .

وقبل ختام هذه الفقرة من المهم ان نتساءل هنا عن مدى وجود مفهوم قانوني لمدير الظل ضمن احكام قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 (المعدل) ؟

لم يجد الباحث ضمن قانون الشركات العراقي والتشريعات الملحقة به ما يشير الى مدير الظل .

ومن نافلة القول ان القضاء العراقي لا يمكنه ان يأخذ بتوسيع النصوص المتعلقة بمدراء الشركات عن طريق مفهوم الموافقة وتوسيع النصوص القانونية بالتفسير لان النصوص القانونية المرتبطة بالمسؤولين عن ادارة الشركة صريحة بوجود مدير حقيقي يعين من قبل مجلس الادارة كما ذكرنا ذلك سابقاً ، وعلى اساس ما تقدم نقترح اضافة ما يشير الى حالة وجود مدير افتراضي غير حقيقي ، يجب عليه الالتزام بمجموعة من الواجبات اذا ما وجد في الحالة التي يمكن ان يعتبره القاضي فيها مديراً للشركة في الظل ؛ طالما كانت قرارات ومقترحات «مدير الظل» محل اهتمام دائم من قبل المسؤولين عن ادارة الشركة في اصدار القرارات .

أولئك الذين يؤثرون ويتحكمون في تصرفات المديرين الآخرين والذي اطلق عليهم تسمية (مديرو الظل)

ومن خلال ما تقدم يمكن للباحث ان يجد في مفهوم مدير الظل خصائص عدة تبرز من خلال بيان مفهومه القانوني المتقدم ، أهمها :

(2) IDENSOHN, Kathy. The regulation of shadow directors. SA Mercantile Law Journal, 2010, 22.3: p.328

(3) IDENSOHN, Kathy. op.cit, , p 326

(4) See : Article 251 than Companies Act 2006 Which states: "Shadow director" (1) In the Companies Acts "shadow director", in relation to a company, means a person in accordance with whose directions or instructions the directors of the company are accustomed to act.

(5) See : Article 251/2 than Companies Act 2006 Which states: (2) A person is not to be regarded as a shadow director by reason only that the directors act on advice given by him in a professional capacity."

وصفه بالمدير لا يعدو كونه افتراض قانوني لعدم افلاته من واجبات المدير ؛ حماية لمصلحة الشركة.

ان مدير الظل يصدر تعليمات للمدراء الشرعيين للشركة ، إذ قد يُتوقع من مدير الظل أن يمارس تأثيرًا بموجب تلك التعليمات على مجلس إدارة الشركة إلى الحد الذي يتم فيه عادة اتباع توجيهاته وتعليماته ، فهو أي شخص يمارس تأثيرًا مهيمنًا ومسيطرًا على المسؤولين عن ادارة الشركة وتوجيه نشاطها .

يذهب الفقه الانكليزي الى ان وصف مدير الظل يتغير الى (رأي استشاري)

يعمل مدير الظل بصفة خفية غير ظاهرة ويوجه ويتحكم في أنشطة الشركة من خلال المسؤولين عن ادارتها

يذهب الفقه الانكليزي الى ان وصف مدير الظل يتغير الى (رأي استشاري) في حال اعتقد المدراء الشرعيون بعدم إلزامية اراء مدير الظل [6] فمن المهم ان يعقد المدراء بأهمية إلزامية توجيهات مدير الظل للشركة اضافة الى اعتياد المدراء الشرعيين اتباع مثل هذه التوجيهات .

(6) GRIFFIN, Stephen. Problems in the Identification of a Company Director. N. Ir. Legal Q., 2003, 54: p.50

يلتزم مدراء الظل بذات واجبات المدراء الحقيقيين بحدود الاعمال التي قاموا بها .

الفرع الثاني: الاساس القانوني لمدير الظل وشروطه القانونية

مدير الظل ملزم ببعض الواجبات القانونية تجاه الشركة

من الواضح في القانون الانكليزي أن مدير الظل ملزم ببعض الواجبات القانونية تجاه الشركة ، كما هو موضح في المطلب الثاني من هذا البحث ، ومع ذلك فإن نطاق واجبات مديرو الظل وتطبيقها كانت مثار للجدل القضائي من حيث اساسها القانوني ، وخصوصاً ان المادة 5/170 من قانون الشركات الانكليزي أطّرت تلك الواجبات بحدود مقتضيات العدالة والانصاف وبما تمليه قواعد القانون العام الانكليزي[7] ، أي ان اساس تلك الواجبات وان كان بموجب القانون الا انها ليست واجبات مطلقة ؛ بل مقيدة وللقاضي سلطة تقديرية واسعة لاثبات مدى ونطاق تلك الواجبات حسب مقتضيات العدالة والانصاف وبما تمليه قواعد القانون العام الانكليزي.

(7) See : Article 170/5 than Companies Act 2006 Which states: (((5) The general duties apply to shadow directors where, and to the extent that, the corresponding common law rules or equitable principles so apply.))

الا انه يمكن القول في وحسب نصوص قانون الشركات الانكليزي -المشار اليها سابقا- أن تطبيق واجبات أعضاء مجلس الإدارة على مديري الظل تتسع على مجمل الاعمال المكلفين بها في الشركة حماية لمصلحتها؛ بالنظر الى طبيعة أو خطورة الاعمال التي يؤديها هؤلاء المديرون وأثرها على نشاط الشركة .

وإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما الاساس القانوني لتنظيم احكام مدير الظل في القانون الانكليزي؟

يذهب الباحثون في قانون الشركات الانكليزي[8] الى ان التأصيل القانوني لتنظيم الاحكام القانونية لمدراء الظل ترجع الى المركز القانوني الذي يقف فيه هؤلاء الاشخاص ولاسيما بوصفهم مؤتمنين عند مدراء الشركة ، فاساس التزام هؤلاء ببعض التزامات المدراء الشركة هو ذاته الذي التزم بموجبه مدراء الشركة الذي تم تعيينهم بطريقة قانونية ، فغاية تنظيم الواجبات على جميع المدراء هو حسن تنفيذ واجباتهم وعدم تضارب المصالح لتحقيق مصلحة الشركة لا غير [9].

ومن بين أهم القضايا التي تبين دور مدير الظل في توجيه عمل الشركة ومدى أهمية ان تفرض عليه واجبات ائتمانية فيما يتعلق في قضية Secretary of State for Trade and Industry v Deverell [2001]) وقد ادعى فيها مصفي احد المصارف بأن احد الاشخاص تصرف (كمدير ظل) في ادارة المصرف (موضوع الدعوى) ، فذهبت المحكمة الى ان مدير الظل هو من يتخذ القرارات المهمة للشركة في الظل من دون ان يظهر لأحد انه مصدر تلك القرارات ويتستر وراء المدراء الاصليين في اصدار قرارات الشركة[10] .

وتتعلق القضية – اعلاه- بطلب قدمه صاحب مصلحة لحذف أهلية (D) و (H) ودُفع بأن كلاهما كان بمثابة مديرين ظل لشركة E Ltd، وقد دفع (D و (H بأن مشاركتهما في شؤون شركة (E Ltd) كانت كمستشارين إداريين وليس كمديرين في الظل كما ادعى صاحب المصلحة، وكانت أدلة الاثبات لدى المحكمة تشير الى مشاركة (H) وتأثيره غير الرسمي في قضايا إدارة الشركة بصورة كبيرة، لا سيما في سياق تقديم المشورة للشركة بشأن اتجاهها المستقبلي، وعلى سبيل المثال أصدر «H» تعليماته إلى المديرين الشرعيين للشركة بمواصلة التداول، وهي التعليمات التي تم الامتثال لها من قبل المديرين الشرعيين [11] .

أهم القضايا التي تبين دور مدير الظل في توجيه عمل الشركة ومدى أهمية ان تفرض عليه واجبات ائتمانية

الا ان المحكمة رأت أنه لا يمكن تفسير تصرفات أي من (D & H) بوصفهما مديرين في الظل فقد ذهبت المحكمة الانكليزية العليا الى ان تقديم المشورة لن يندرج ضمن التعريف القانوني لمدير الظل ما لم يتم قبولها والتصرف بموجبها بطريقة تتفق مع التوجيه أو التعليمات وأن مجلس إدارة الشركة قد احتفظ بالقدرة على التصرف بشكل مستقل عن رأي (D&H) وبإمكانه رفض مشورتهما ولذلك لم تنطبق شروط مدير الظل الخاصة بشعور مدراء الشركة الشرعيين بإلزامية قرارات مدير الظل [12] ، وكان على المدعي ان يثبت أن المدعى عليه وجه هؤلاء المديرين إلى كيفية التصرف فيما يتعلق بالشركة أو أنه كان أحد الأشخاص الذين فعلوا ذلك،

(8) See: MARKS, Jonathan H. The Environmental Liability of Lenders in England: Is the Tide Coming in. NCJ Int'l L. & Com. Reg., 2001, 27: p.7-8 .

(9) Seen case : Robinson v Randfontein Estates Gold Mining Co Ltd 1921 ; NDEBELE, Innocent. "No conflict" duty of company directors. 2014. PhD Thesis. University of Pretoria p. 14-15 .

(10) BARBER, Matthew. Boxing Shadows: Secretary of State for Trade and Industry V Deverell and Limits on the Definition of Shadow Directors. Available at SSRN 1873168, 2011.p.3

(11) WITNEY, Simon. Duties owed by shadow directors: closing in on the puppet masters?. Journal of Business Law, 2016, 4: 312-313 ; MOORE, Colin R. Obligations in the shade: the application of fiduciary directors' duties to shadow directors. Legal Studies, Kent Law School, University of Kent , 2016, 36.2: 324-326 .

(12) GRIFFIN, Stephen. Op.cit , p.50 -51 .

وأن هؤلاء المديرين تصرفوا وفقًا لهذه التوجيهات وأنهم اعتادوا على التصرف بموجب توجيهات مدير الظل، وهو ما لم يتم اثباته[13] .

وعلى اساس ما تقدم يمكن القول بأن الاساس القانوني لتنظيم بعض الواجبات القانونية للاشخاص الذين قاموا بتوجيه مديري شركة معينة لاتخاذ قرار معين مع اعتياد هؤلاء المدراء بالالتزام بتوجيهاتهم، هو ذات الاساس الذي من اجله نظم القانون واجبات على المدراء القانونيين الذي أسس على الامانة والثقة وحسن النية التي اولاها لهم الشركاء في تحقيق مصلحة الشركة، اضافة الى الثقة التي اولاها المدراء القانونيون لهؤلاء الاشخاص، فضلاً عن رغبة المشرع من عدم افلات اي شخص من المسؤولية المترتبة على الاضرار بمصلحة الشركة .

ومن خلال دراسة الاساس القانوني لمدراء الظل في القانون الانكليزي نستشف بعض الشروط التي يجب ان تتوفر في هؤلاء المدراء ، فقد نظرت المحاكم الانكليزية في خصوص الضوابط القانونية التي يجب ان تتوفر في من يدعى بشأنه انه مدير في الظل اثناء حكمها في قضية:[14]([1994] Re Hydrodan (Corby) Ltd

ويذهب القرار الى ان هناك أربع شروط يجب توافرها لإثبات أن شخصًا ما كان مدير ظل وهي كما يأتي:

يجب على القاضي تحديد هوية المديرين الحقيقيين أصولياً .

يجب على القاضي أن يثبت أن مدير الظل المزعوم وجه هؤلاء المديرين إلى أفعالهم فيما يتعلق بالشركة.

يجب التأكد من أن المديرين اتبعوا هذه التوجيهات .

يجب التأكد من أن المديرين اعتادوا على اتباع التوجيهات من مدير الظل المزعوم[15]

واذا ثبت لدى المحكمة هذه الامور الاربعة فإن المدعى عليه يثبت كونه مديراً في الظل ويلتزم بالواجبات المنصوص عليها في قانون الشركات الانكليزي ، أي أن مديري الظل يجب أن يدينوا بكامل نطاق واجبات المديرين للشركة بسبب سعة نطاق المسؤولية التي توفرها هذه الواجبات [16] .

وبناءً على الشروط القانونية الوارد ذكرها في القرار المذكور أعلاه فأن مدير الظل يختلف عن المدير الشرعي في أن الاخير يتم تعيينه بشكل قانوني من قبل مجلس ادارة الشركة بتخويل من الهيئة العامة لها ويمارس صلاحياته بشكل معلن امام الشركاء والقانون ، اضافة الى ذلك فأن مدير الظل يختلف عن مدير الأمر الواقع (أو المدير الفعلي) ، في ان الثاني عبارة عن أي شخص يعمل كمدير دون تعيين من

(13) BARBER, Matthew. Op.cit . p.4 .

(14) للمزيد من القرارات القضائية التي تتبلور فيها ماهية «مدير الظل» ينظر :
RAMSAY, Ian. Corporate governance and the duties of company directors , CENTRE FOR CORPORATE LAW AND SECURITIES REGULATION FACULTY OF LAW THE UNIVERSITY OF MELBOURNE 1997. Available at SSRN 924312, 1997.p162-178 .

(15) DINE, Janet; KOUTSIAS, Marios. Company law. Macmillan International Higher Education, 2009.p212

(16) MOORE, Colin R. , op.cit, p 326

قبل مجلس الادارة وتخويل الهيئة العامة بشكل أصولي .

ويذهب الباحثون في القانون الانكليزي أن مدير الظل لا يجب أن ينزل إلى الظل حرفياً ، بل يمكنه التصرف بطرق متعددة توحي للقاضي انه كان مدير في الظل ، ومن قبيل ذلك ان يصدر تعليمات يتبعها أغلبية أعضاء مجلس الإدارة ، ومن دون الدخول في أي عملية مباشرة لصنع قرارات هؤلاء ، ويجب في المقابل ان يتبع اعضاء مجلس الادارة تلك التعليمات بطريقة طوعية شعورا منهم ان توجيهات مدير الظل سوف تحقق مصلحة الشركة[17] .

ومن قبيل ذلك أيضا إذا ما شارك مدير الظل في مراقبة الشركة مراقبةً واسعة النطاق ، والتي يمكن أن تحدث بطرق متنوعة ، وقد يشارك مدير الظل في تعيين الموظفين والمديرين ، بل ويمكن للشركة نفسها أن تتصرف كمدير ظل لأي شركة أخرى، ولا يكفي أن يطلب المديرون المشورة من شخص لكي يعتبر مدير ظل ؛ بل يجب أن يتصرفوا وفقًا «لتوجيهاتهم أو تعليماتهم»، ولا يكفي أن يفعلوا ذلك مرة واحدة فقط ، أو حتى في بعض الأحيان ؛ بل يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة «معتادين» على التصرف وفقًا لهذه التوجيهات أو التعليمات [18].

المطلب الثاني: واجبات مديري الظل في القانون الانكليزي

سنحاول في هذا المطلب الاجابة عن مدى امكانية التزام مدير الظل بالواجبات المفروضة على المدراء الشرعيين المعينين بصورة قانونية في قانون الشركات الانكليزي؟

إذ نصت المادة (5/170) من قانون الشركات الانكليزي النافذ على انه : ((تنطبق الواجبات العامة –الخاصة بالمدراء- على مديري الظل إلى الحد الذي تنطبق عليه قواعد القانون العام أو مبادئ الإنصاف)) [19] ، وعلى اساس ما تقدم يلتزم مديري الظل بموجب القانون الانكليزي بمجموعة من الواجبات أهمها هو (واجبهم الائتماني) ، وتتفرع عن الواجب الائتماني مجموعة من الواجبات التي يجب على « مدير الظل» ان يلتزم بها لكي يحافظ على تحقيق مصلحة الشركة وعدم الوقوع في مشكلة تضارب المصالح ومن أهم هذه الواجبات التي تكبح سلوك «مدير الظل» هو حسن نيته عند ابداء توجيهاته للمسؤولين عن ادارتها من جهة والتزامه لتحقيق مصلحة الشركة ، ويرتبط واجب تحقيق مصلحة الشركة بحسن نية «مدير الظل» بشكل مباشر في ولائه لتحقيق هذه المصلحة العليا دون المصالح الفئوية الاخرى؛ إذ ان حسن النية يمثل العنصر المعنوي للواجب الائتماني، ويمثل واجب تحقيق مصلحة الشركة العنصر المادي للواجب المتمثل بسلوك مدير الظل ، ويجد الباحث

(17) ينظر في ذلك قضية: ((Lord (Liquidator of Rosshill Properties Ltd) v Sinai Securities Ltd 2005])) مشار اليها في : IDENSOHN, Kathy. The regulation of shadow directors. SA Mercantile Law Journal, 2010, 22.3:p.329 ؛ ALBRAHIM, Mohammed. The enforcement of directors' duties in the context of shareholders' rights protection. 2016. PhD Thesis. Lancaster University. p54

(18) WITNEY, Simon. Duties owed by shadow directors: closing in on the puppet masters?. Journal of Business Law, 2016, 4: 312-313 .

(19) Article 170 than Companies in UK Act 2006 Which states (((5) The general duties apply to shadow directors where, and to the extent that, the corresponding common law rules or equitable principles so apply))

ان أهم ما يجب ان يتقيد به مديرو الظل هو مبدأ حسن النية .

ويجب على مدير الظل ان يلتزم بحسن النية في جميع الواجبات التي يفرضها القانون على المدراء الشرعيون بحدود ما يقوم به من توجيهات الى هؤلاء ومنها على سبيل المثال لا الحصر واجباته الائتمانية كـ(السرية ، وواجب عدم تضارب المصالح ، وواجب الافصاح) .

من نافلة القول أن نشير الى وجود اختلاف في رؤية كل من الفقه والتشريعات المتأثرة بالفقه اللاتيني والفقه والقانون الانكليزي عن طبيعة حسن النية ؛ إذ ان القانون الانكليزي يرفض فكرة «المبدأ» كطبيعة لحسن النية ويرى أن الاخير واجب مستقل يُنظم وفقاً للقانون العام الانكليزي ويرفض اعتباره قاعدة عامة تطبق على جميع الواجبات [20] ، في حين نجد ان الفقه والقوانين المتأثرة بالفقه اللاتيني ترى خلاف ذلك ، وتذهب الى ان (حسن النية) مبدأ أولي وقاعدة عامة تطبق في ظلها جميع الواجبات [21] ، ويمكن القول ان ما ذهب اليه الفقه اللاتيني ارجح مما ذهب اليه الفقه الانكليزي؛ لأن حسن النية لا يقتصر على واجب دون غيره وليس بحاجة الى النص عليه بشكل مباشر في جميع القوانين الفرعية باعتباره واجباً مستقلاً ؛ بل يكفي ان ينص عليه على سبيل المثال كما يأتي « يمارس الاشخاص المخاطبون بأحكام هذا القانون لواجباتهم وفقاً لمبدأ حسن النية « .

ان حسن النية يمثل العنصر المعنوي للواجب الائتماني

وعوداً على بدء فإن من أهم تطورات قانون الشركات الانكليزي لسنة 2006 هو الاعتراف الصريح بأن «مدير الظل» في الشركة مدين بواجب حسن النية بالإضافة إلى واجبه في الولاء لها[22]، ويذهب الفقه الانكليزي ابتداءً الى ان «حسن النية» واجباً ائتمانيا مستقلاً بذاته لتعزيز نجاح الشركة كما هو حال الواجبات التي يتضمنها واجب الولاء لتحقيق مصلحة الشركة [23] ؛ ويعد وسيلة قانونية تمنع «مدير الظل» من تضارب المصالح [24]، ويذهب أحد الباحثين الى انه يمكن تعريف حسن النية من خلال بيان مضمونه الذي يحتوي بعض الموضوعات المشتركة ، مثل المطالبة بالصدق ، ونقص النوايا السيئة ، والإنصاف، والمحاولات الصادقة للوفاء بالالتزام إضافة إلى عدم وجود نية لإلحاق الأذى بصاحب المصلحة» ، ويتضمن حسن النية في هذه السياقات الالتزام بحماية مصالح الشخص الذي يتم خدمته واستخدام كل «القوة والتأثير والمهارة» لخدمة اصحاب المصالح في الشركة والتركيز على الصدق ، وبناءً على ذلك يمكن تعريف حسن النية على انه: ((حالة ذهنية تتكون من الأمانة في المعتقد أو الغرض، والإخلاص لواجب أو التزام الفرد، ومراعاة

(20) ينظر في تفصيل ذلك وفي كثير من القرارات الانكليزية التي تؤسس القواعد اعـلاه : د. شيرزاد عزيز سليمان ، حسن النية في ابرام العقود ، دراسة في ضوء القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية، دار دجلة ، المملكة الاردنية الهاشمية ، ط1، 2008 ، ص54 .

(21) د. عبد الحليم عبد اللطيف القوفي : حسن النية وأثـره في التصرفات فـي الفقه الاسلامي والقانون المدني ، دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية ، ص25-28؛ عبد المنعم موسى ابراهيم : حسن النية في العقود –دراسـة مقارنة- منشورات زين الحقوقية ، بيروت-2006 ، ص26 وما بعدها

(22) See : Article 172 than Companies Act 2006 Which states:» Duty to promote the success of the company: (1) A director of a company must act in the way he considers, in good faith, would be most likely to promote the success of the company for the benefit of its members as a whole, and in doing so have regard (amongst other matters) to—(a) the likely consequences of any decision in the long term, (b) the interests of the company's employees, (c) the need to foster the company's business relationships with suppliers, customers and others, (d) the impact of the company's operations on the community and the environment, (e) the desirability of the company maintaining a reputation for high standards of business conduct, and (f) the need to act fairly as between members of the company "

(23) KERR, Janet E. Devel-

المعايير التجارية المعقولة للتعامل العادل في التجارة أو الأعمال التجارية ، وعدم وجود نية للاحتيال أو السعي وراء ميزة غير معقولة. - ويُطلق على ذلك أيضًا بالنوايا الحسنة)).[25]

ويمكن القول بأن حسن النية في اطار الواجب الائتماني: مبدأ عام، يلتزم به مدير الظل بأن ينصرف تفكيره الى تحقيق مصلحة الشركة من خلال مجموعة من المعايير القانونية القائمة على الامانة والثقة والصدق الذي يعاصر ذهنياً أي تصرف او عمل قانوني من قبل الائتماني .

ومن المهم ان نشير أخيراً بعدم محاولة القوانين وضع تعريف محدد لحسن النية في هذا الاطار؛ للابتعاد عن ركود وجمود مضمونها الذي يمكن للقضاء من توسيعه حسب التطورات القانونية والوقائع المختلفة المعروضة عليه .

وقد وضع قانون الشركات الانكليزي لسنة 2006 عدة واجبات تقع على جميع المدراء وبضمنهم «مدير الظل» في اطار تقيده بحسن النية في اطار ممارستهم للمهام المكلفين بها ، فقد جاء في المادة 172 منه على انه: ((يجب أن يتصرف مدير الشركة بطريقة تعبر عن حسن النية والعمل على تعزيز نجاح الشركة لصالح أعضائها ككل وعند القيام بذلك يجب مراعاة مجموعة من الامور من بينها : العواقب المحتملة لأي قرار على المدى الطويل ، ومصالح موظفي الشركة ، والحاجة إلى تعزيز العلاقات التجارية للشركة مع الموردين والعملاء وغيرهم ، وتأثير عمليات الشركة على المجتمع والبيئة ، واستصواب احتفاظ الشركة بسمعة طيبة فيما يتعلق بالمعايير العالية لسلوك العمل ، والحاجة إلى التصرف بنزاهة بين أعضاء الشركة)) [26].

وفي الوقت الذي تعبر فيه جميع هذه الواجبات عن حسن نية «مدير الظل» في اداءه للاعمال المكلف بها، الا ان الباحث يرى ان يبقى مفهوم حسن النية مرناً بالشكل الذي لا يحصر ذهن القضاء بتطبيقات معينة؛ بل من المهم ان يبقى مفهومه واسعا ليفتح المجال امام القضاء للبحث في مدى التزام مدير الظل بهذا المبدأ من عدمه ، بل ومن المهم ان لا يتصف حسن النية « بالواجب « بقدر ما نراه يشكل مبدئاً عاماً يلامس ضمير الشخص ونيته الباطنة[27]، والذي تخضع له جميع الواجبات القانونية للائتماني وتحتكم بأمره .

وعلى كل حال فإن ما يمكن فهمه من نص المادة 172 من قانون الشركات الانكليزي ان (مدير الظل) لن ينظر لتصرفاته بـحسن نية إلا إذا أخذ في الحسبان المسائل المحددة اعلاه ، وأي أمور أخرى قد تكون ذات صلة بها بشكل مباشر او

opments in Corporate Governance: The Duty of Good Faith and Its Impact on Director Conduct. Geo. Mason L. Rev., 2004, 13: 1040-1049 .

(24) BISHOP, Carter G. A good faith revival of duty of care liability in business organization law. Tulsa L. Rev., 2005, 41:p. 477-480 .

(25) NOWICKI, Elizabeth A. Not in Good Faith. SMUL Rev., 2007, 60: 441-441

(26) See : Article 172 than Companies Act 2006 in UK .

(27) ومن نافلة القول نشير الى الرأي الفلسفي القانوني للفرق بين المبدأ الباطني المرتبط بأخلاق الانسان وضميره وبين الافعال الخارجية للانسان ، إذ يقول الفيلسوف «كانت» : انه ليس صحيحاً ان الاخلاق تنفرد بتنظيم البواعث والنوايا وما يسمى بالتفكير الباطني ، وليس صحيحاً ايضاً بأن القانون يقتصر على تنظيم الاعمال الخارجية ؛ لأن الاخلاق تنهي عن الكذب والفسوق وإن لم يحرمها القانون مع انها من الاعمال الخارجية ، وفي الوقت ذاته يقول كانت : ان القانون لم يلفظ مراعاته للاعمال الباطنية ، بل جعل لها اثرا كبيراً في تقدير الاعمال الخارجية ، فهو مثلاً يقيم وزناً لحسن النية ونية التملك وسبق الاصرار مع انها امور باطنية ، ويرتب عليها اثـرا قانونيا مباشرا في التصرفات الخارجية ، الا ان هذه النوايا ليس لها أثر الا اذا ارتبطت بأعمال خارجية معينة ، للمزيد : ينظر لطفاً ، د. سليمان مرقس : فلسفة القانون – دراسة مقارنة ، جميع الحقوق محفوظة للناشر ، توزيع مكتبة صادر ناشرون ، بيروت – لبنان ، 1999 ، ص 172 – 173 .

غير مباشر .

ويمكن القول ان هنالك صفات ومعايير تلازم تصرفات مدير الظل التي تعبر عن حسن نيته تجاه المدراء الشرعيون بشكل خاص والى الشركة بشكل عام ، احدهما شخصي والاخر موضوعي ، وسنرى ان القضاء الانكليزي قد اعتمد بشكل أساسي في تحديد سلوك «مدير الظل» الموافق لحسن او سوء النية على المعيار الشخصي.

ويرتبط المعيار الشخصي لحسن النية بالوضع او الحالة الباطنية للشخص الصادق والامين التي تعني تمتع مدير الظل بنزاهة التصرف والثقة، وعادةً ما يصاحب تلك الحالة مجموعة من الخصال الحميدة ، وأضدادهما عدم الأمانة وعدم الثقة ، والخداع والاحتيال التي تشير الى الفساد والغش والازدواج في التصرفات تجاه الآخرين ، وتنبني الثقة دائماً على إيمان او اعتقاد الآخرين بصدق تصرفات غيرهم ، في حين أن عدم الثقة وعدم الامانة يمثلان عكس ذلك [28] .

ومن هنا يمكن القول ان للصدق مفهوم باطني مرتبط بضمير «مدير الظل» والتصرفات الخارجية تدل على مقداره ودرجته ، فمن حسن النية افصاح مدير الظل للمسؤولين عن ادارة الشركة عن ارتباط احد اقربائهم او اصدقائهم بصفقة مالية أدلى مدير الظل فيها توجيها للمدراء الشرعيين، وإذا كان ذلك الافصاح من قبيل حسن النية ، فإن من اهم صفاته الأولية هو: «الصدق في التعامل الذي ولد الثقة لدى مدراء الشركة الشرعيين « ، وقد توصل البحث سابقا الى ان «حسن النية « ليس واجباً ائتمانيا مستقلاً بذاته بقدر كونه مبدئاً عاماً أولياً يضفي بظلاله على حسن تنفيذ جميع الواجبات الائتمانية .

ان للصدق مفهوم باطني مرتبط بضمير «مدير الظل»

ويذهب رأي من الباحثين الى ان ما ورد في المادة 172 من قانون الشركات الانكليزي ما هو سوى اختبار حقيقي وشخصي لصدق المدير ، وهو الطريق المناسب للكشف عن حسن نية مديري الظل ، لأن حسن النية أمر باطني يجب ان يقاس تبعاً للحالة الذهنية او النفسية لهؤلاء ويسمى ذلك «بالمعيار الشخصي او الذاتي» لتحديد حسن نية «مدير الظل» الذي يتطلب تحليل نفسية الشخص اثناء قيامه بأي تصرف قانوني للحكم عليه بحسن او سوء النية [29] .

ومن المهم القول ان موقف القضاء الانكليزي ثابت من الاخذ بالمعيار الشخصي لاختبار حسن نية «المدراء» منذ قضية (Smith v. Fawcett 1942) وما لحقها من تطبيقات قضائية[30]، التي أوجبت أن يبحث القاضي بالظروف الشخصية التي ترافق سلوك «المدير» في خصوص اخلاله بأحد واجباته .

(28) FRANKEL, Tamar. Trust and honesty: America's business culture at a crossroad. Oxford University Press, 2005.p.2 .

(29) EDIAGBONYA, Victor. The Scope of Director's Duties Under the Provision of Section 172 of the Companies Act of United Kingdom. Available at SSRN 2982033, 2017.p.1-6 https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2982033 14/8/2020
REISBERG, A. H., et al. Directors' duties under Companies Act 2006 and the impact of the company's operations on the environment. 2010. p.7 .

(30) ينظر لطفاً في المعيار الشخصي لاختبار حسن النية وتطبيقات القضاء الانكليزي في ذلك كل من :
TSAGAS, Georgina : op.cit , p34-36 . and Raad Hashim Ameen Al-Temimi: Companies' directors in Iraqi law and their divided loyalty: lessons drawn from English law. 2015. PhD Thesis. Prifysgol Bangor University.p.131 and ; BROWN JR, J. Robert. Disloyalty without Limits: Independent Directors and the Elimination of the Duty of Loyalty. Ky. LJ, 2006 p.86, ; EISENBERG, Melvin A. The duty of good faith in corporate law. Del. J. Corp. L., 2006, 31:p. 21-22,25.; STRINE JR, Leo E., et al. Loyalty's Core Demand: The Defining Role of Good Faith in Corporation Law. Geo. LJ, 2009, 98: p.629-631 . and ,NOWICKI, Elizabeth : op.cit .p. 456 .

خلاصة الامر هنا هو كل ما كان «مدير الظل» صادقاً كان «حَسُن النية» تجاه الشركة ، وكيفية الوصول الى تحديد حسن او سوء النية مرهون بتطبيق معيار أو اختبار شخصي لبحث مدى تقيده بالمبدأ المذكور ، وذلك من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع حسب ظروف كل قضية على حدة وهي من دون شك اقرب لتطبيق العدالة من ان يطبق القاضي (معياراً موضوعياً) يتمثل بتصرف الرجل المعتاد فيما لو واجه الحالة ذاتها على مسألة باطنية ونفسية لا يمكن ان تتشابه مع جميع الاشخاص والظروف .

ومن المهم بعد بيان موقف المشرع الانكليزي من حسن النية ان نبين موقف المشرع العراقي منها ، فقد نظم القانون المدني العراقي « حسن النية « كمبدأ وإطار عام تنفذ في ظله جميع العقود ، إذ تنص المادة 150 من القانون المدني العراقي على انه : ((1 – يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية 2 – ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه، ولكن يتناول ايضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام.)) وإذا كان القانون المدني الشريعة العامة للعقود سواء المدنية او التجارية بدلالة الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 التي تنص ((ثانيا: يسري القانون المدني على جميع المسائل التي لم يرد بشأنها حكم خاص في هذا القانون او اي قانون خاص اخر)) ، ولذلك فإن جميع تعاملات «المؤتمن» في شركة المساهمة محكومة بهذا المبدأ وللقاضي سلطة تقديرية واسعة في اثبات توفره من عدمه في تعاملات المدير .

وإذا كان الامر كذلك بالنسبة للقواعد العامة في القانون المدني، فإن قانون التجارة العراقي لم يكن بعيداً عن هذا المبدأ لأن جميع التعاملات التجارية محكومة به [31]، اذ تنص المادة الثالثة من قانون التجارة العراقي لسنة 1984 (النافذ) على انه: ((التجارة نشاط اقتصادي يجب ان يقوم على اساس من الثقة والامانة والالتزام الدقيق بقواعد القانون، ومن لا يلتزم بذلك يكون معرضا للمسؤوليتين المدنية والجزائية)) ، وللنص المتقدم اشارة مهمة للمبادئ التي يقوم عليها قانون التجارة عموماً ولاسيما (الثقة والامانة) التي رأينا سابقا انها من اهم مضامين الواجب الائتماني الذي يعد اسلوباً خاصاً من اساليب معالجة تضارب المصالح في شركة المساهمة.

اما في خصوص قانون الشركات العراقي لسنة 1997 (المعدل) فقد نصت المادة 120 على انه : ((على رئيس وأعضاء مجلس الادارة أن يبذلوا من العناية في

(31) د. سميحة القليوبي : الوسيط في شرح قانون التجارة المصري ، ج1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط6 ، 2013، ص61.

تدبير مصالح الشركة ما يبذلونه في تدبير مصالحهم الخاصة وادارتها إدارة سليمة وقانونية، ..)) ، وإذا كان النص المتقدم لا يشير الى حسن النية بشكل مباشر، الا انه يمكن ان يفهم من الزام المسؤولين عن ادارة الشركة بذل عناية مماثلة للعناية التي يبذلونها في ادارة مصالحهم الشخصية من باب حسن النية وهو قريب من المعيار الشخصي الذي تبناه القضاء الانكليزي في تحديد حسن النية ؛ ومع ذلك فإن ذلك لا يغني عن عدم التصريح بالواجب الائتماني من جهة، وبحسن النية كمبدأ عام يحكم وجبات المسؤولين عن ادارة الشركة[32] في اداء واجباتهم الايجابية والسلبية ولا سيما بالنسبة لمشكلة تضارب مصالحهم او مصالح الغير مع مصلحة الشركة .

ان المشرع العراقي هنا قد اعتمد على المعيار الموضوعي

وفي السياق ذاته تنص المادة 6/17 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 على انه: ((يعمل اعضاء مجلس ادارة المصرف بأمانة وبحسن نية ولتحقيق افضل المصالح للمصرف وعند قيامهم بوظائفهم فانهم يمارسون الدقة والخبرة والمثابرة التي يمارسها الشخص الطبيعي في ظروف مشابهة))، ومن دون شك فإن النص المتقدم قد اشار بصورة غير مباشرة للواجب الائتماني من جهة والنص بصورة مباشرة على الزام المسؤولين عن ادارة الشركة بالعمل بحسن نية، الا ان ما يمكن التدقيق فيه هو ان المشرع العراقي هنا قد اعتمد على المعيار الموضوعي كمحدد لحسن نية هؤلاء بعكس ما رأيناه في المادة 120 من قانون الشركات العراقي آنفة الذكر، ومن المهم هنا الاشارة الى اننا رأينا سابقا ان القضاء الانكليزي قد اعتمد على المعيار (الاختبار)[33] الشخصي لتحديد حسن نية «المؤتمن في الشركة – سواء كان مدير الظل او غيره من المديرين « بصورة مباشرة، ويستعملون المعيار الموضوعي بصورة غير مباشرة عند عدم الوصول الى نتيجة اذا ما استعملوا المعيار الشخصي، وقد أشار قانون المصارف - المشار اليه– في فقرات متعددة الى واجب العمل بحسن النية، ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة (35 / 2) التي اعتبرت افشاء المعلومات بحسن نية قرينة قاطعة على عدم تعمد المصرف في خرق السرية المصرفية .

وخلاصة البحث في حسن النية كمبدأ اساس تستظل به جميع الواجبات الائتمانية فأنه يمكن القول بأن تنظيم هذا المبدأ بشكل مباشر في قانون الشركات العراقي ضمن تطبيق احكامه سوف يؤدي دوراً مهما في الحد من مشكلة تضارب المصالح في شركة المساهمة ؛ اضافة الى ان معاييره سوف تشير القاضي الى النوايا الداخلية للائتماني ودوافعه في القيام بأي سلوك مريب تجاه اصحاب المصلحة في الشركة، بل وسوف يكون له دور في تحديد أسباب تضارب المصالح في الشركة من

(32) ويفهم ذلك من نص المادة 51 من قانون المصارف العراقي الصادر بأمر سلطة الائتلاف رقم 94 لسنة 2004 التي تنص على انه : ((لا تنطبق احكام المادة (49) والمادة (50) من هذا القانون على افشاء المعلومات في الحالات التالية:ج – الاجراءات المتخذة بحسن نية في سياق اداء الواجبات او المسؤوليات التي يفرضها هذا القانون او تنفيذ اجـراءات لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهـاب بموجب انظمة البنك المركزي العراقي .)) ، وهنا نجد ان حسن النية مبدأ عام يحكم أداء واجبات المسؤولين عن ادارة الشركة .

(33) من نافلة القول ان القانون الانكليزي لا يطلق لفظ المعيار هنا بل مصطلح الاختبار لأن القضاء الانكليزي يرى بأن مصطلح المعيار مقيد وغير مرن ولا يستجيب الى المتغيرات التي تطرأ بصورة مستمرة على خلاف مصطلح الاختبار

حيث كونها ناشئة عن دوافع غير لائقة او نوايا شخصية يؤثر الائتماني فيها بمصلحة الشركة لحسابه الشخصي ، ومن دون شك ان هذه الاسباب لا يمكن ان تتجلى للقاضي من دون معرفة نوايا الائتماني الداخلية .

وفي ختام هذا المطلب ، نقترح على المشرع العراقي في قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 ان يحذو حذو قانون الشركات الانكليزي في تنظيمه للاحكام القانونية لمدراء الظل في شركات المساهمة ولا سيما بخصوص تنظيم قاعدة عامة تتضمن الواجبات وتحديد نطاق تطبيقها الشخصي والموضوعي ، وتنظيم المسؤولية المترتبة على مخالفتها واليات الاعفاء منها .

الخاتمة :

ان موضوع مدير الظل يحظى بأهمية قانونية كبيرة ولا سيما بخصوص دراسته في قانون الشركات لما لعدم تنظيمه من آثار سلبية قد تؤثر على مصلحة الشركة ، وقد توصل البحث في ((المركز القانوني لمدير الظل في قانون الشركات الانكليزي)) الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نعرضها بالشكل الاتي :

أولا – النتائج

مدير الظل : هو الشخص الذي اعتاد مديرو الشركة على التصرف وفقاً لتعليماته وتوجيهاته قبل اتخاذ القرارات التنفيذية الخاصة بالشركة .

يقف مديرو الظل في ذات المركز القانوني الخاص بمدراء الشركة الشرعيون في حدود الواجبات والالتزامات الملقاة عليهم من قبل مدراء الشركة .

أن الاساس القانوني لتنظيم بعض الواجبات القانونية لمدراء الظل هو لذات الاساس الذي من اجله نظم القانون واجبات على المدراء الشرعيين الذي أسس على الامانة والثقة وحسن النية التي اولاها لهم الشركاء في تحقيق مصلحة الشركة، اضافة الى الثقة التي اولاها المدراء القانونيون لهؤلاء الاشخاص ، فضلاً عن رغبة المشرع من عدم افلات اي شخص من المسؤولية المترتبة على الاضرار بمصلحة الشركة .

لم ينظم المشرع العراقي واجبات مباشرة على المدراء الشرعيون ومن باب اولى لم ينظم واجبات على مدراء الظل كما انه لم يورد فيهم اية أحكام قانونية .

ثانياً- التوصيات

نوصي المشرع العراقي بتنظيم احكام قانونية مباشرة لمديري الظل في قانون الشركات النافذ وان يتضمن في طياته تنظيم عملهم والواجبات الملقاة عليهم تجاه الشركة ومدى مسؤولياتهم تجاهها؛ بغية عدم افلات أي شخص من المسؤولية

وحماية اصحاب المصلحة في الشركة .

Conclusion :

The research in ((Shadow Director Legal Center in English Corporate Law)) reached a set of results and recommendations that we present as follows:

First - the results

1. Shadow Manager: He is the person whose company managers are accustomed to behaving according to his instructions and directives before making executive decisions related to the company.
2. Shadow managers stand in the same legal position as the legitimate directors of the company within the limits of the duties and obligations placed on them by the company's managers.
3. The legal basis for organizing some of the legal duties of shadow managers is the same basis for which the law regulated the duties of legitimate directors, which are based on honesty, trust and goodwill that the partners assigned to them in achieving the interest of the company, in addition to the trust that the legal directors have placed on these people, please On the desire of the legislator that no one should escape the responsibility for damaging the interest of the company.
4. The Iraqi legislator did not regulate direct duties on the legitimate directors, and a fortiori it did not regulate the duties of shadow managers, nor did it stipulate any legal provisions in them.

Second - Recommendations

We recommend the Iraqi legislature to regulate direct legal provisions for shadow managers in the applicable corporate law and to include within it the regulation of their work and their duties towards the company and the extent of their responsibilities towards it. In order not to avoid anyone from responsibility and protect the stakeholders of the company.

قائمة المصادر:

اولاً: القوانين

1. القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951
2. قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 (المعدل)
3. قانون المصارف العراقي الصادر بأمر سلطة الائتلاف رقم 94 لسنة 2004

ثانياً: الكتب العربية

1. د. سليمان مرقس : فلسفة القانون – دراسة مقارنة ، جميع الحقوق محفوظة للناشر ، توزيع مكتبة صادر ناشرون ، بيروت – لبنان ، 1999

2. د. سميحة القليوبي : الوسيط في شرح قانون التجارة المصري ، ج1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط6 ، 2013،.

3. . د. شيرزاد عزيز سليمان ، حسن النية في ابرام العقود ، دراسة في ضوء القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية، دار دجلة ، المملكة الاردنية الهاشمية ، ط1، 2008

4. د. عبد الحليم عبد اللطيف القوفي : حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الاسلامي والقانون المدني ، دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية

5. عبد المنعم موسى ابراهيم : حسن النية في العقود –دراسة مقارنة- منشورات زين الحقوقية ، بيروت-2006.

Second - English References:

1. IDENSOHN, Kathy. The regulation of shadow directors. *SA Mercantile Law Journal*, 2010, 22.3.

2 . GRIFFIN, Stephen. Problems in the Identification of a Company Director. N. Ir. Legal Q., 2003, 54: p.

3. MARKS, Jonathan H. The Environmental Liability of Lenders in England: Is the Tide Coming in. NCJ Int'l L. & Com. Reg., 2001, 27.

4.NDEBELE, Innocent. "No conflict" duty of company directors. 2014. PhD Thesis. University of Pretoria .

5. BARBER, Matthew. Boxing Shadows: Secretary of State for Trade and Industry V Deverell and Limits on the Definition of Shadow Directors. Available at SSRN 1873168, 2011.

7. WITNEY, Simon. Duties owed by shadow directors: closing in on the puppet masters?. Journal of Business Law, 2016, 4

8.MOORE, Colin R. Obligations in the shade: the application of fiduciary directors' duties to shadow directors. *Legal Studies*, Kent Law School, University of Kent , 2016, 36.2.

9. RAMSAY, Ian. Corporate governance and the duties of company directors , CENTRE FOR CORPORATE LAW AND SECURITIES REGULATION FACULTY OF LAW THE UNIVERSITY OF MELBOURNE 1997. *Available at SSRN 924312*, 1997.

10.DINE, Janet; KOUTSIAS, Marios. *Company law*. Macmillan International Higher Education, 2009.

12. IDENSOHN, Kathy. The regulation of shadow directors. SA Mercantile Law Journal, 2010, 22.3

13. ALBRAHIM, Mohammed. The enforcement of directors' duties in the context of shareholders' rights protection. 2016. PhD Thesis. Lancaster University.

14. WITNEY, Simon. Duties owed by shadow directors: closing in on the puppet masters?. Journal of Business Law, 2016, 4: 312-313 .

15. KERR, Janet E. Developments in Corporate Governance: The Duty of Good Faith and Its Impact on Director Conduct. Geo. Mason L. Rev., 2004, 13: .

16. BISHOP, Carter G. A good faith revival of duty of care liability in business organization law. Tulsa L. Rev., 2005, 41:p. 477-480 .

17. NOWICKI, Elizabeth A. Not in Good Faith. SMUL Rev., 2007, 60

18. FRANKEL, Tamar. Trust and honesty: America's business culture at a crossroad. Oxford University Press, 2005..

19. EDIAGBONYA, Victor. The Scope of Director's Duties Under the Provision of Section 172 of the Companies Act of United Kingdom. Available at SSRN 2982033, 2017.

20. REISBERG, A. H., et al. Directors' duties under Companies Act 2006 and the impact of the company's operations on the environ-

ment. 2010..

21. Raad Hashim Ameen Al-Temimi: Companies' directors in Iraqi law and their divided loyalty: lessons drawn from English law. 2015. PhD Thesis. Prifysgol Bangor University.

22. BROWN JR, J. Robert. Disloyalty without Limits: Independent Directors and the Elimination of the Duty of Loyalty. Ky. LJ, 2006

23. EISENBERG, Melvin A. The duty of good faith in corporate law. Del. J. Corp. L., 2006,

24. STRINE JR, Leo E., et al. Loyalty's Core Demand: The Defining Role of Good Faith in Corporation Law. Geo. LJ, 2009, 98

تفعيل دور الحَوكمة في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط ودور تركيا فيها

(دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)

م. د بشرى عبد الكاظم عبيد *

باحثة من العراق

* وزارة التربية / مركز البحوث والدراسات التربوية
alalkhfajidrbushra @gmail.com

ملخص :

تسعى هذه الدراسة الى تفعيل دور الحوكمة والحل السلمي في فض النزاعات الاقليمية التي تشهدها منطقة شرق البحر المتوسط حول مكامن الغاز الطبيعي حتى بات البحر المتوسط ساحة واسعة للصراع الاقليمي والدولي ، ويمكن ان يتطور أذا لم تحدث وساطة دولية وتوافق أقليمي حكيم على استغلال ثروة الغاز الجديدة لوضع هو الاشد من نوعه منذ صراع حربي الخليج الاولى والثانية. عرضت الدراسة اسباب وعوامل الصراع وتداعياته على دول المنطقة عموما ، فضلا عن تحديد دور وموقف تركيا من تلك النزاعات ، وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان كل اطراف النزاع تسعى الى مد نفوذها في شرق المتوسط بشتى الطرق والوسائل، كما ترصد هذه الدراسة وتوضح خريطة التحالفات المعلنة والتناقضات في المواقف السياسية في نفس المنطقة والاحتمالات الواردة لتطور النزاع من نزاع تنافسي سلمي الى نزاع صفري عسكري.

كما اوصت الدراسة بأعتماد الحل السلمي عبر التحكيم الدولي كوسيلة فاعلة في حل النزاعات بين الدول حفاظا على الأمن والسلم الدوليين، وتعزيز ثقافة السلام لدى الحكومات ودفعها في نزاعاتها الحدودية للعمل السلمي والتحكيم القانوني بالطرق المعروفة وضرورة اللجوء للتحكيم كخيار حضاري لحل النزاعات الدولية والاقليمية على وجه الخصوص تجنبا للحروب التي تستنزف موارد الدول وتضعف قدراتها وتهدد كيانها .

كلمات مفتاحية : تفعيل، الحَوكمة ، فض النزاعات الإقليمية، شرق البحر المتوسط

Activating the role of governance in resolving regional conflicts around the eastern Mediterranean, and the role of Turky in it

(Analytical Study in Political Geography)

Abstract

This study seeks to activating the role of governance and a peaceful solution in resolving regional conflicts in the eastern Mediterranean region over natural gas deposits ,so that Mediterranean in general, has become a vast arena. For regional and international conflict, and it could develop if no international mediation and a wise regional agreement take place to exploit the new gas wealth for a situation that is the most severe of its kind since the first and second Gulf wars. The study presented the causess and factors of the conflict and its repercussions on the countries of the region in general, as well as defining Turkeys role and position on those conflicts. The study reached a conclusion that all parties to the conflict seek to extend their influence in the eastern Mediterranean by various ways and means . This study also monitors and illustrates the map of declared alliancces tendeeers in political positions in the same region and the celebrations received for evolution of the conflict from a competitive conflict to a zero-sum military conflict.

The study also recommended the adoption of a peaceful solution through international arbitration as an effective means in resolving disputes between states in order to preserve international peace and security, promoting a culture of peace among governments and pushing them in their border disputes for peaceful action and legal arbitration by well-known methods and the necessity of resorting to arbitration as a civilized option to resolve international and regional disputes in particular to avoid wars. Which drains states' resources, weakens their capabilities, and threatens their existence.

KEY WORDS: activation, governance, regional conflict resolution, eastern Mediterranean.

مقدمة

تعد الدولة (القومية) هي وحدة أساسية في النظام الدولي، ويفترض هذا وجود سيادة إقليمية فعالة، واحتكار الدولة لاستعمال القوة المنظمة، واتخاذ قرارات مركزية وسلطة لحكومة متماسكة، وهوية «وطنية» متماسكة بشكل معقول ، مع الأخذ في الاعتبار القضية الحرجة المتمثلة في هشاشة الدولة، يمكن فهم أزمة الحوكمة في دول شرق البحر المتوسط على أنها تنطوي على «شد الحبل» بين ديناميات التحول الديمقراطي، وإدامة الأشكال «القديمة» للديكتاتورية العربية، وظهور «جديد»، في المقام الأول الإسلامية .[1]

ووفقا لذلك تعرف الحَوكمة أو الحكم الرشيد بأنه: «نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الأمة، والذي يعّد السلطة والقيادة وظيفة في الخدمة العامة، ويتخذ منها منصة لإثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق متطلبات الشعوب وحاجاتها، وسياستها بالعدل والمساواة، وأن يتصف بالقدرة على دمج المجتمع المتعدد في السلطة والحكم والمشاركة، وأن يتمتع باستمرار بشرعية شعبية أساسها الانتخاب الشعبي النزيه والعام[2] .

فالتحول السياسي في دول الشرق الاوسط عموما يعّد جزءًا من التحول العالمي الأوسع

أذن فبحسب رأي الباحثة فالتحكيم يقصد به طريقة لفض المنازعات بين الدول بوساطة قضاة من أختيارها على أساس احترام الحق والقانون .

لذلك فالمتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها منطقة الدراسة أوجدت مجالا جيوسياسيا معقدا ومتشابكا، تضيق في أطاره أهتمامات الانظمة السياسية الى حدود جغرافيتها الطبيعية في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها . ولكن بنفس الوقت حتمت متطلبات الأمن والدور والمكانة على تلك الانظمة ، التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من أعتبارات تاريخية تصب في صلب العقيدة السياسية والامنية لهذه النظم السياسية ، الإمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع او نمط من إنماطه ذو طبيعة خاصة ومميزة [3].

فالتحول السياسي في دول الشرق الاوسط عموما يعّد جزءًا من التحول العالمي الأوسع نحو عالم متعدد الأقطاب، كانت تركيا على سبيل المثال تنتهج سياسة خارجية متعددة الأبعاد على وجه التحديد؛ لأنها ترى أن النظام العالمي قد أعيد تشكيله في أعقاب الحرب الباردة، وبشكل أكثر تحديدًا بالنسبة لدول شرق المتوسط، وتستعد كلٌّ من مصر وتركيا أن يصبحا لاعبين رئيسيين في هذا

(1) Marc A.& Anita Abramowe itz, The Crisis of Governance in the Middle East: Implications for Democracy, Development & Security, Edited by Amichai Magen, International Institute for Counter Terrorism (ICT), (2013), p 18.

(2) جواد الحمد، «الحكم الرشيد»، صحيفة العرب اليوم، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الأردن، 2012/5/21، على الموقع الإلكتروني: http://mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html

(3) محمد ماهر وآيرينا تسوكرمان، «تصاعد التوترات بين مصر وتركيا»، مبادرة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بتاريخ 17 تموز (2018)، على الموقع الإلكتروني:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/tensions-between-egypt-and-turkey-are-on-the-rise

النظام الجديد، سيكونان متنافسين وكذلك متعاونين، بالنظر إلى ميزاتهم وقدراتهم التنافسية والتكميلية[4].

وخلال الفوضى العارمة التي اجتاحت الشرق الأوسط عموما ، بالتزامن مع موجات الربيع العربي، تصاعدت وتيرة التوتر بين بعض دول المنطقة لاسيما (مصر وتركيا) وأثر ذلك بدوره على الأوضاع في ليبيا، وسوريا، فضلا عن تهديده أيضًا الاستقرار الهش في دول شرق البحر المتوسط، مما يوحي بأن هناك حاجة إلى وسيط خارجي لحل هذه القضية الشائكة[5].

فالآمن والسلم الدوليين هما الركيزتان الاساسيتان لوجود مجتمع دولي معاصر ترتفع به راية العدالة بين الدول والشعوب ولإنجاز هذه المهمة الزدوجة يجب توافر الارادة الاساسية اللازمة لدى الاطراف المتنازعة ، وكذلك الالتزام بما جاء في ميثاق الامم المتحدة والقاضي بضرورة فض النزاعات الاقليمية والدولية بالطرق السلمية وبالحوكمة الرشيدة [6].

مشكلة الدراسة :

سياقا لما تقدم نجد أن تداعيات التوتر والصراع السياسي الذي تشهده دول حوض المتوسط بسبب موارادها الغازية والنفطية ستكون سيئة على دول المنطقة ، وستحول دول المنطقة عامة ودول الحراك الشعبي خاصة، إلى ساحة من الصراعات، هكذا سوف تتحول المنطقة إلى ملعب دول تتنافس إقليميًّا على المنطقة، فسوف يكون أثر ذلك كارثيًّا على المنطقة، ويصب في مصلحة دول أخرى؛ مثل: إسرائيل، وايران، واللاعب الأساسي الولايات المتحدة الأمريكية.

مما دفع الباحثة إلى التساؤل الآتي، إلى أي مدى يمكن أن تسهِم الحَوكمة في فض النزاعات الإقليمية في منطقة شرق البحر المتوسط ؟ وما هو الدور الذي تمارسه تركيا في ذلك ؟

في حين تؤكد فرضية الدراسة بأن هناك ازدواجية في المعايير عند الالتزام بفض النزاعات بالنظر الى المصالح والضغوطات التي تمارسها الدول الكبرى في مراكز اتخاذ القرار الدولي .

فضلا عن تأثير الوسائل السلمية والحوكمة الرشيدة في تسوية المنازعات الاقليمية بمصالح وتوجهات الدول الاستعمارية الكبرى .

(4) محمد ماهر وآيرينا تسوكرمان، «تصاعد التوترات بين مصر وتركيا»، مصدر سابق.

(5) يوسف العدوان، «الاستراتيجية الإقليمية لكلٍّ من تركيا وإيران نحو الشرق الاوسـط»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسـط، الأردن، (2013)، ص 23.

(6) أحمد داوود أوغلو، «العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورهـا في الساحة الدولية»، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطـارق عبد الجليل، مركز الجزيرة الدراسات، بيروت، الناشرون: الدار العربية للعلوم، ط 2، (2011)، ص 13.

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في محاولة التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به الحوكمة والحكم الرشيد في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط، مع التركيز على الصراع بين دول الحوض عموما لإثبات نفوذهما في هذه المنطقة.

المحورالاول : أزمة الحكم الرشيد في دول شرق البحر المتوسط:

يتفق الكثير من الباحثين على أن من أهم أسس الحكم الرشيد؛ المشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، وترتبط جميعها بممارسة الشعوب للحريات العامة في مختلف نواحي الحياة، وثمة أهمية كبيرة لممارسات الحكم الرشيد وتحقيق دوره في تعزيز التنمية البشرية، وقدرته على تدعيم الممارسات الديمقراطية، وتحسين فعالية المؤسسات، وتحقيق سيادة القانون والعدالة، ويستهدف خدمة مصالح الأمة العليا[7].

فمفهوم «الحكم» يهدف إلى النظر إلى ما وراء «الحكومة» التقليدية، وبتضمين مجموعة أوسع من الطرق لتنظيم وإدارة الحياة السياسية، باتباع العلماء مثل Risse وLehmkuhl، يمكننا أن نفهم الحوكمة على أنها تعني: «جميع الأنماط الموجودة للتنظيم الجماعي للمسائل الاجتماعية[8]، ويشمل ذلك العمل السيادي من جانب الدولة العاملة «الحكم من قبل الحكومة»، والحَوكمة عن طريق شبكات من الجهات الفاعلة العامة والخاصة «الحكم مع الحكومة»، ولكن أيضًا ممارسة السلطة من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية، والشبكات عبر الوطنية، واللاعبين الخارجيين «الحكم بدون حكومة»[9].

ومن ثم تعاني الكثير من دول شرق البحر المتوسط ، إن لم يكن كلها، إلى حد أو آخر، من مجموعة من نقاط ضعف الحوكمة المتشابهة إلى حدٍّ كبير، وفي بعض الحالات بالفشل التام، مما يهدد بإعاقة التنمية السياسية الإيجابية في المنطقة بشكل خطير [10].

تخلق أزمة الحوكمة في منطقة الدراسة أيضًا تحديات خطيرة لسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، فإن الحفاظ على عناصر النظام السياسي هذه والنهوض بها أمران حاسمان؛ لأنه لكي تقف التنمية الديمقراطية والاقتصادية أمام أي فرص واقعية للتقدم الحقيقي في دول شرق البحر المتوسط ؛ يجب ألا تعني الديمقراطية

(7) جواد الحمد، «الحكم الرشيد»، صحيفة العرب اليوم، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الأردن، 2012/5/21، على الموقع الإلكتروني: http://mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html

(8) Thomas Risse and Ursula Lehmkuhl, "Governance in Areas of Limited Statehood- New Modes of Governance?" SFB-Governance Working Paper Series No. 1 (2006) p. 7.

(9): Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010). P16.

(10) Max Weber, Wirtschaft und Gesellschaft (Mohr, (1972), p. 821–2.

مجرد إجراء انتخابات، يجب ألا يعني فقط الإجراء الديمقراطي، ولكن المضمون الديمقراطي؛ قبل كل شيء سيادة القانون، وحماية الحقوق الأساسية، ومساءلة الحكومة[11] وفيما يأتي توضيح لإهم تلك التحديات :

(11) Robert P. Beschel Jr., Governance Challenges in MENA, The View from the World Bank World Bank, Public Sector Specialist Middle East North Africa Region Middle East North Africa Region, December (2007), p43.

التحديات القانونية الرئيسة:

للحرب في مناطق السيادة إشكالية تتعلق بقدرة الحكومات الضعيفة أو عدمها على الوفاء بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي لمنع استعمال أراضيها من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول (الجماعات المسلحة غير الحكومية)، لشن هجمات مسلحة ضد دول أخرى، والصعوبة الكبيرة في التعامل مع المتطرفين من الجماعات المسلحة غير الحكومية الذين ينتهكون بشكل روتيني ومنهجي قوانين الحرب، سواء في حالات النزاعات الداخلية (كما حدث مؤخرًا في الجزائر والعراق ولبنان وليبيا ومالي وسوريا واليمن) ودولية؛ (مثل اشتباكات إسرائيل المتكررة مع حزب الله في لبنان وحماس والجهاد الإسلامي في غزة)[12].

(12): Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010). P23.

من الأمثلة التوضيحية للتحديات القانونية الجديدة الناشئة عن تجزئة السلطة في دول شرق البحر المتوسط مسألة مدى مسؤولية الدولة عن هجوم مسلح ينطلق من أراضيها ضد دولة أخرى، عندما يتم تنفيذ الهجوم المسلح من قبل القوات المسلحة للدولة، يقدم القانون الدولي إجابة واضحة بشأن المسؤولية -الدولة المهاجمة هي المسؤولة- ولكن مَن المسؤول عندما تبدأ جماعة من غير الدول، وهي ليست رسميًّا من أعضاء الدولة، بالهجوم؟ عندما يمكن إثبات أن الجماعة المسلحة قد أرسلتها الدولة، أو أنها تتصرف تحت إشرافها بكونها تابعة كاملة للدولة؛ فإن الإجابة، مرة أخرى، مباشرة: الدولة مسؤولة[13].

(13) Marc A.& Anita Abramowitz, The Crisis of Governance in the Middle East: Implications for Democracy, op. cit., p 29-31.

ومع ذلك، يظهر التعقيد الحقيقي في الحالات الواقعة في مكان ما بين القطبين؛ إذ إنها من ناحية، لم تأمر الدولة الإقليمية التي نشأت منها الهجمات بالهجوم، ولكن من ناحية أخرى، لم تتخذ الدولة جميع التدابير الممكنة لقمع عمل الجماعة المسلحة في أراضيها.

وهو ما يتضح على سبيل المثال في حالة حزب الله في لبنان يمكن أن توجد مجموعة من العلاقات المختلفة بين الدولة والجماعة المسلحة، قد تكون الدولة ضد الجماعة المسلحة، لكنها تفشل في التصرف ضدها بيقظة، من ناحية أخرى، قد تدعم الدولة الجماعة المسلحة بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة: إيواء قواعدها ومقاتليها في أراضيها، وتقديم الدعم المالي أو الاستخباراتي أو الأيديولوجي،

والسماح للجماعة المسلحة بالوصول إلى الموارد المالية عن طريق أشكال مختلفة من الأعمال غير المشروعة، التجارة (في المخدرات والماس والأسلحة والمستحضرات الصيدلانية)، والتسامح مع التطرف أو حتى المساعدة عليه والتجنيد، وغض الطرف عن تهريب الأسلحة عبر حدودها ومطاراتها وموانئها، وما إلى ذلك[14].

«الربيع العربي» كصدمة اقتصادية:

توضح تجربة دول شرق البحر المتوسط على مدى السنوات العديدة الماضية العلاقة المعقدة بين الأمن والظروف السياسية من ناحية، والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، في المجال الاقتصادي، كما في السياسة، تبرز بين الدول المصدرة للنفط في المنطقة والمستوردة للنفط[15]، وفي حين أن الأولى قد نجت بشكل عام من الاضطرابات الإقليمية بشكل جيد - الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو-؛ فقد عانت الأخرى –لا سيما سوريا- في عامي (2011 و2012) مزيجًا من معدلات النمو المنخفضة أو السلبية، والتضخم، وتدهور ميزان الحساب الجاري.

وتشترك هذه الدول التي تأثرت بشكل مباشر بالاضطرابات الاقتصادية الخطيرة، في انها تمكنت من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ولكنها تعاني من تدهور الموازين المالية والخارجية وسوء الظروف مع عدم اليقين بشأن أجندات السياسات متوسطة الأجل في العديد من الدول، ويتراجع المستثمرون المحليون، كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل حاد[16]، في غضون ذلك استمرت أسعار الغذاء والوقود الدولية في الارتفاع، وتدهور النشاط الاقتصادي للشركاء التجاريين -لا سيما في أوروبا- التي يرتبط بها العديد من مستوردي النفط بصلات اقتصادية مهمة.

واستجابة للمطالب الاجتماعية وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، سعت حكومات هذه الدول بشكل كبير الإنفاق على الإعانات، كما تراجعت إيرادات الميزانية، مما أدى إلى تدهور الأرصدة المالية في جميع أنحاء المنطقة بنسبة تراكمية بلغت 2.25٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العامين الماضيين، على الرغم من أن السياسات المالية التوسعية قد ساعدت في التخفيف من الانكماش الاقتصادي؛ إلا أنها لم يكن لها سوى تأثير متواضع على النشاط الاقتصادي، فقد تم تعويض الزيادة الكبيرة في الإعانات والأجور المعممة جزئيًّا بانخفاض في الاستثمار العام، ومن ثم تقليل الأثر الإيجابي للتحفيز[17].

(14) G. John Ikenberry and Anne- Marie Slaughter, "Forging a World of Liberty Under Law" The Princeton Project Papers (2006).

(15) Robert P. Beschel Jr., Governance Challenges in MENA, op. cit., p32.

(16) Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010). P6.

(17) Arch Puddington, "Freedom in the World (2012): The Arab Uprising and Their Global Repercussions", available at:

http://www.freedomhouse.org/sites/ default/files/FIW%202012%20Booklet_0.pdf.

ومثلت سوريا حالة الانهيار الاقتصادي الأكثر إلحاحًا في المنطقة، وهو تحذير صارخ من الآثار الاقتصادية للحرب الأهلية على الدول المجاورة أيضًا، على الرغم من أن النزاع السوري كان في البداية «ثورة فلاحية» تركزت في المناطق الريفية المتأثرة بالجفاف الشديد؛ إلا أنها امتدت منذ أواخر عام (2011) إلى المناطق الحضرية، بما في ذلك المراكز التجارية الرئيسة في المنطقة، أدت الحرب الأهلية إلى جانب العقوبات الواسعة النطاق التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، إلى تباطؤ شديد في البناء والتجارة والسياحة والاستثمار الخاص وتدمير البنية التحتية، مما أدى إلى شلل فعال في الاقتصاد، وفي عام (2011) وحده انخفض مؤشر البورصة السورية بنسبة ٪60 تقريبًا وتأثر القطاع المصرفي السوري بشدة، مع إحجام البنوك الأجنبية بشكل متزايد عن توافر التمويل التجاري لسوريا[18].

ومثلت سوريا حالة الانهيار الاقتصادي الأكثر إلحاحًا في المنطقة

تحالفات جديدة في دول شرق البحر المتوسط:

يمثل تشكيل تحالفات ديناميكية جديدة، رسمية وغير رسمية، مع الدول والمنظمات المعادية للغرب، بُعدًا رئيسًا آخر في البيئة الأمنية المتغيرة في منطقة الدراسة ، وهنا يمثل «المحور الراديكالي» بين إيران وسوريا وحزب الله وحماس مثالاً بارزًا واحدًا فقط [19].

كما أن سعي الدول المتحاربة للتحالف مع جهات فاعلة مسلحة من غير الدول سعيًا وراء مصالحها في حد ذاتها ليس ظاهرة جديدة، ومع ذلك فإننا نلاحظ الابتكار النوعي في طبيعة التحالفات عبر الوطنية، إن التطورات السريعة في الاتصالات، والنقل، وانتشار الأسلحة، لا تعمل فقط على تمكين شبكات الجماعات المسلحة من غير الدول والشبكات الإرهابية الفضفاضة؛ ولكنها تسهل أيضًا عمليات النقل والتعاون والتعلم عبر الحدود كما لم يحدث من قبل[20].

ولقد قامت الجيوش التقليدية وجماعات التمرد في العصر الكلاسيكي، أي الجماعات الثورية التي خاضت ما يسمى بحروب التحرير الوطني من عام (1944) إلى حوالي (1980)، بنَسْخ تكتيكات بعضها البعض، لكن كل واحدة تعمل داخل حدودها الخاصة، وعادة ما تتم المحاكاة بعد الحدث، وكان التعاون المباشر بين الحركات نـادرًا[21]، وفي المقابل نلاحظ التعلم في الوقت الفعلي، والمحاكاة، والاستجابة، والتلقيح المتبادل - لا سيما بين الجماعات الإسلامية والدول الراعية- تعمل عبر الدول، وحتى المناطق الشاسعة تظهر الصواريخ الإيرانية، والتكنولوجيا

(18)Look: International Monetary Fund (IMF), "Regional Economic OutMiddle East and Central Asia" (November (2012) (available at:

http:// www.imfbookstore.org/ProdDetails.asp?ID=1475559917&PG=1&Type=BL

(19) : Keith A. Petty, "Veiled Impunity: Iran's Use of Non-State Armed Groups", op. cit., p. 191.

(20) David Kilcullen, "Counter-Insurgency Redux", vol 48, No 4, Survival (winter (2006-2007) p. 111-114.

(21) Amichai Magen, "Land of the Clenched Fist", Hoover Digest (Summer (2009), p. 93-101.

المتفجرة المرتجلة، وتكتيكات القيادة والسيطرة، والاستخبارات بشكل شبه فوري في العراق وأفغانستان ولبنان وغزة وسيناء، تتعلم حماس من مجموعة واسعة من القدرات التخطيطية والعملياتية والاستخبارية التي طورها حزب الله أو اكتسبتها من سوريا وإيران[22].

(22) Marc A. & Anita Abramowitz, The Crisis of Governance in the Middle East: Implications for Democracy, op. cit., p 29-31.

الآثار المدمرة والتراكمية لضعف الدولة على الأمن الإقليمي:

في الواقع، تغمر دول شرق البحر المتوسط بشكل متزايد بالأسلحة المتطورة (بما في ذلك الصواريخ متوسطة المدى أرض - أرض، والصواريخ المضادة للدبابات، والمضادة للطائرات)، هذه تشكل تهديدًا أكبر بكثير للحياة المدنية والبنية التحتية والأصول العسكرية من الأسلحة الأخف وزنًا والأكثر أساسية التي كانت متاحة للإرهابيين في الماضي.

وتجد الأسلحة الجديدة طريقها إلى الجماعات المسلحة عن طريق مجموعة متنامية من قنوات الإمداد، بدءًا من عمليات النقل الحكومية المباشرة (لا سيما نقل الأسلحة الإيرانية عبر السودان إلى مجموعات مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين)، إلى تجارة السوق السوداء المتنامية الناشئة عن مناطق خارجة عن القانون مثل أجزاء من سوريا واليمن وليبيا، إن حجم وطبيعة وانتشار تدفقات الأسلحة يعني أن وكالات الاستخبارات الغربية مجبرة على تخصيص جزء متزايد من مواردها للتتبع والمراقبة، وأحيانًا استهداف مقالب الأسلحة والقوافل، بدلاً من التركيز على المسلحين الفعليين[23].

وتظهر سيناء بسرعة كمصدر للقلق المتعدد لقادة الأمن الإقليميين

(23) Ehud Yaari, "Sinai: A New Front" Washington Institute for Near East Policy Studies (2012), available at:

http://www.washingtoninstitute. org/policy-analysis/view/sinai-a-new-front

وتظهر سيناء بسرعة كمصدر للقلق المتعدد لقادة الأمن الإقليميين، مع التدفقات الهائلة للأسلحة المتطورة بشكل متزايد إلى سيناء وغزة، يصل هؤلاء بشكل رئيس من إيران عبر السودان الذي مزقته الحرب، والآن بشكل متزايد من ليبيا الفوضوية، في ظل عدم وجود حكام مسؤولين في جوارها، تشعر إسرائيل بقلق متزايد من أن تصبح سيناء وغزة ساحة واحدة على وشك الانفجار.

إن إضعاف سلطة الدولة أو الانقسام إلى مناطق مختلفة من السيطرة -عمليات تقدمت كثيرًا في الكثير من منطقة الساحل وغزة ولبنان وسوريا واليمن وما وراءها- يقلل بشكل أكبر من قدرة الدول الاستعمارية على ردع خصومها أو إلزامهم ببيان أعمال العنف التي تنطلق من داخل حدودها

لا يعتمد الردع الفعال على امتلاك الخصم لأصول قيِّمة قابلة للتدمير (وتميل الحكومات الضعيفة والفاشلة إلى امتلاك عدد قليل نسبيًّا من تلك الأصول في البداية)، بل يعتمد أيضًا على وجود سلطة مركزية على نطاق واسع مهتمة بالحفاظ على تلك الأصول وقادرة على فرض الانضباط في داخل أراضيها[24].

(24) Ehud Yaari, "Sinai: A New Front" Washington Institute for Near East Policy Studies (2012), available at:

http://www.washingtoninstitute. org/policy-analysis/view/sinai-a-new-front.

المحور الثاني : العوامل والاسباب التي أسهمت في تإجيج الصراع بين دول شرق المتوسط :

تمتلك منطقة الدراسة اهمية جيوبولتيكية كبيرة كونها تتمتع بموقع استراتيجي مهم في منطقة الشرق الاوسط ، وهي أحد أكثر المناطق إستراتيجية في العالم ، فهي تشكل حقلا مهما للنقل التجاري يؤمن الانتقال الى المحيط الهندي عبر قناة السويس موفرا الوقت والطاقة ، لهذا السبب عيون العالم كلها تتجه نحو تلك المنطقة بحثا عن موارد جديدة ، مما يعزز ذلك الوضع الى تفاقم وتصاعد حدة الصراعات بين القوى الدولية والأقليمية [25]، كما تعّد مجالا للتجارة البحرية بنسبة 30% ، ومن ابرز نقاط عبور النفط والغاز الطبيعي من الشرق الاوسط الى دول الاتحاد الاوربي بواقع يقدر ب(35) من الغاز و(50%) من النفط ، وتمثل المنطقة أيضا مركزا للدعم الأمني فهي تعّد بمثابة عازل يقي أوربا من التهديدات الإرهابية، ويعمل عمل السد الطبيعي المنيع الذي يقف في وجه التوسع الجغرافي للمجموعات الإرهابية في المنطقة، ومن ثم يؤثر في نتائج عدم الأستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط لانها تحقق ترابط الطرق التجارية المهمة في المنطقة، ومن ثم فإن السيطرة على شرق البحر الابيض المتوسط بالنسبة للقوى العالمية تؤمن الاستحواذ على دول الشرق الاوسط والإفادة من مواردها الاقتصادية لهذا السبب تسعى القوى العالمية لتحقيق هدف أساسي يتمثل في السيطرة على هذا الحوض، وهو الذي جعل منطقة الدراسة تبقى مسرحا لصراعات لاتنتهي من اجل الاستحواذ والتحكم بها، وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع أسيا واوربا وإفريقيا، وكذلك اتصالها بطرق التجارة العالمية عبر مضائق البسفور وجبل طارق والسويس، تلك الميزات صارت سببا في اندلاع صراعات بين لاعبين مختلفين ، والدول التي تحاول بسط نفوذها على هذه المنطقة تريد ان تستفيد من مواردها الطبيعية الغنية، الى جانب موقعها الاستراتيجي[26]، ومع تصاعد كشوفات الغاز في منطقة الدراسة أزداد النزاع والصراع الإقليمي على هذه الثروات بكونها عامل تهديد للإستقرار بدلا من أن تتحول إلى عنصر أستقرار في منطقة الدراسة ، مما ينذر بتحفيز الصراعات وتجددها كالصراع التركي - القبرصي والاسرائيلي – اللبناني ،هذا المشهد التنافسي

(25)علي حسين باكير ، كنز في ماء المتوسط ، من يربح حرب الغاز القادمة ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ،2018 ص42.

(26)احمد الصباغ ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي (خريطة الصراع بشرق المتوسط ، مجلة مركز الفكر الأستراتيجي للدراسات ، العدد (48) القاهرة ،2019 ،ص22.

بات من أكثر الشواهد تعبيرا عن خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة في منطقة الدراسة وصراع المراكز الإقليمية على هذه الثروة النفطية الضخمة التي قد تفوق في إنتاجها مستويات الإنتاج الروسي والخليجي معا . وفيما يأتي عرض موجز لأهم تلك الصراعات .

صراع تركيا –قبرص - يونان : تتسم المشكلة بين تركيا واليونان ببعدين الاول يرتبط بالدولتين مباشرة، والثاني يرتبط بالعلاقة بين قبرص التركية وقبرص اليونانية ، فالأكتشاف الغازي في المياه القبرصية لم يكن نذير خير لطرفي الصراع ، وسبب ذلك يعود لتباعد وجهات النظر السياسية منذ مسألة تقسيم الجزيرة القبرصية عام 1974 الى قسمين شمالي بإدارة حكومة القبارصة الاتراك وهو لم يحظى بقبول دولي حتى وقتنا الراهن ، وقسم جنوبي بإدارة قبارصة اليونان وهو نال اعتراف دولي كحكومة شرعية[27]، و هو ما ترفضه تركيا، وقد تواصلت المفاوضات طيلة الاعوام الماضية بهدف توحيد الجزيرة ولكن دون جدوى إذ فشلت كل مساعي التوحيد، ومع اعلان قبرص الكشف عن حقل كاليبسو الغازي عام 2018، ارتفعت حدة التوترات والمهاترات بين الطرفين ، بسبب توقيع الطرف الاول اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل ومصر ولبنان، مما دفع انقرة للمطالبة بحصتها من الثروات المكتشفة التي تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للقبارصة الاتراك في جنوب جزيرة قبرص، فضلا عن تتداخلها مع الجرف القاري التركي، وتنطلق تركيا من كون أن الثروات المكتشفة في الجزيرة هي ملك للجميع[28] ، ولايجوز لأحد الاستحواذ عليها والانتفاع بثرواتها بشكل أحادي، وعلى أثر ذلك طالبت بتنفيذ تقسيم نهائي للجزيرة بهدف منح القبارصة الاتراك الأفادة من حقل أفروديت المتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص اليونانية، واستنادا الى هذه المطالب ، تجاهلت تركيا كل الاتفاقات التي أقامتها قبرص اليونلنية لترسيم منطقتها الخالصة مع كل من الدول التي سبق ذكرها مسبقا ، وترى ان ارساء المناقصات على الشركات الاجنبية للبحث والتنقيب على الغاز في هذه المنطقة غير قانوني لانه ينتهك حقوق انقرة .

تعددت أبعاد الصراع بين إسرائيل ولبنان بسبب عدم ترسيم الحدود البحرية بينهما

صراع إسرائيل – لبنان : تعددت أبعاد الصراع بين إسرائيل ولبنان بسبب عدم ترسيم الحدود البحرية بينهما، فضلا عن ذلك إن إسرائيل غير موقعة على معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار ، وهي تعّد أن هناك رقعة تابعة لها ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي رسمتها لبنان ، تبلغ مساحة هذه الرقعة المتنازع عليها 860

(27)c.j. schenk et al., Assessment of undiscovered oil and Gas Resources of the levant Basin province, Eastern Mediterranean,U.S. Geological survey, 12 March 2010.p.2.

(28)vogler,sara and others,Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean; Implications for Regional Maritime security,GMF,policy, brief,March 15.p.3.

كيلو متر مربع ، وتضم موارد طبيعية هائلة من الغاز والنفط ، بالمقابل رفضت لبنان كل المزاعم الإسرائيلية ، وتعد ان استناد اسرائيل الى الخط الازرق البري في رسم حدود بحرية غير قانوني، ولايعول عليه، الى جانب رفضها اتفاق الترسيم الذي تم بين قبرص وبين إسرائيل[29]، رغم ذلك تجاهلت اسرائيل كل المطالب اللبنانية ، وأقدمت على قضم مساحة مائية في المنطقة المتنازع عليها ، وفي ظل الخلاف المتصاعد تدخلت قبرص والولايات المتحدة كوسيط لحل الخلاف، وقدمت عدة طروحات لتوزيع الحصص، إلا أن لبنان رفضتها كاملة معتبرة أن المنطقة بكاملها هي ضمن المياه الإقليمية اللبنانية. وبعد فشل المفاوضات أقدمت لبنان في التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحله، ووقعت في 9 شباط 2018 أتفاقا مع ائتلاف شركات دولية هي "توتال" الفرنسية و"إيني" الإيطالية و "نوفاتيك" الروسية للتنقيب عن النفط والغاز في المجمعين بمياهها الإقليمية مما أثار غضب إسرائيل، إذ وصفت الأمر بأنه خطوة "استفزازية، وطالبت الشركات الدولية عدم المشاركة في مسائل التنقيب. وفي عام 2017 اتفقت إيطاليا واليونان وقبرص وإسرائيل على بناء خط لنقل الغاز تحت الماء من الحقول المنتجة في شرق المتوسط إلى أوروبا ، إذ قدرت حصة لبنان من الغاز الطبيعي الذي يحتضنه هذا الجزء من البحر المتوسط بنحو 96 تريليون قدم مكعب، وهذه ثروة يمكن أن تساعد لبنان على خفض حجم دينها العام الذي بلغ وفقًا لأخر إحصائية رسمية 85.25 مليار دولار، وفي عام 2018 قامت الولايات المتحدة بالوساطة مجددًا بين لبنان وإسرائيل في ملفي الحدود البحرية والبرية عبر "ديفد ساترفيلد" مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى. وطرح "ساترفيلد" مقترحات تعود لعام 2012 لرسم الحدود البحرية بين الطرفين، غير أن لبنان رفضت المقترح، وأصرت على موقفها لجهة ترسيم الحدود البحرية عبر اللجنة الثلاثية المنبثقة عن تفاهم نيسان عام 1996 التي تضم لبنان وإسرائيل والامم المتحدة[30].

فضلا عن حالات الصراع المذكورة اعلاه ، كانت هناك مشكلات أخرى بين إسرائيل وقطاع غزة ، وبين إسرائيل ومصر ، وبين مصر واليونان وبين قبرص اليونانية ، وبين لبنان وسوريا ، لكن هذه المشكلات أصبحت أقل حدة خلال الاعوام الماضية ، كما ان بعضها تلاشى ولم يعّد موجودا وذلك لغايات سياسية واقتصادية مارستها النظم العربية في تلك الدول التي تم ذكرها مسبقا ، فعلى سبيل المثال الصراع بين مصر وكل من إسرائيل واليونان وقبرص اليونانية تلاشى تماما بسبب التنازلات التي قدمتها القاهرة وذلك لغايات سياسية تتعلق بالنظام المصري ،

(29)علي وهب ، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الاوسط ، التآمر الامريكي الصهيوني ، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2015،ص67.

(30)احمد الصباغ ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي (خريطة الصراع بشرق المتوسط ، مجلة مركز الفكر الأستراتيجي للدراسات ، العدد (48) القاهرة ،2019،ص23.

فضلا عن صراع قطاع غزة وإسرائيل الذي أختفى بسبب منع إسرائيل الفلسطيين من أستغلال ثرواتهم بشكل كامل لإسباب سياسية وأقتصادية، فضلا عن الخلل في ميزان القوى والتشرذم الداخلي، الذي منعهم من فعل الكثير لتغيير هذا الواقع. سياقا لذلك نجد ان الحسابات السياسية للدول المنخرطة في الصراع على الغاز في منطقة الدراسة تختلف باختلاف دوافعها وأولوياتها، وشكلت الفروقات بين طموحات إسرائيل من جهة ومصر وطموحات لبنان المتواضعة تلاقي المصالح بين بعض الفرقاء والحلفاء، بهدف تحقيق إفادة كلية محصورة ببعض الدول التي لا تلقِ أهمية للتعامل مع دولة الاحتلال، من أجل انتزاع بعض المكاسب في مناطقها الاقتصادية الخالصة، والمتنازع عليها مع بعض الدول كتركيا. ومع تطلّع تل أبيب ونيقوسيا للأفادة من قدرات مصر لتصدير ثرواتهم الغازية، تم الإعلان عن تشكيل تكتل تحالفي مصلحي للافادة من الطاقة في شرق المتوسط، ظهرت ملامح هذا التحالف عام 2013، مع إقدام مصر وقبرص على ترسيم الحدود البحرية بينهما رغم اعتراض تركيا، وتبلور التحالف بشكل أوضح في عام 2014 مع عقد القمة المصرية اليونانية القبرصية الأولى في القاهرة[31]، التي طوّرت خلال اجتماعاتها ما يشبه تحالفا للأمن والطاقة الاقتصادية، وأخذت الأمور منحى أكثر وضوحا في عام 2019، مع إضافة لاعبين جدد لما بات يعرف بمنتدى الشرق الأوسط للغاز في القاهرة وأصبح يضم كلاًّ من (إسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين وقبرص واليونان والأردن)، وأصبح التحالف خطوة أولى في سبيل الجمع بين مصدري الغاز في شرق المتوسط، وبين مستوردي الغاز المحتملين في أوربا.

(31)المصدر نفسه ، ص24.

المحور الثالث : تداعيات الصراع على الاطراف الاقليمية :

بالتوازي مع هذه الأكتشافات النفطية تزايدت التعقيدات السياسية بالدول المعنية وما يتعلق بها من خلافات ومشكلات حول الحدود البحرية لكل دول، ومن ثم حصة كل دولة من هذه الاكتشافات، وما قد تمثله من فرص للتعاون الاقتصادي والسياسي الى تهديدات عسكرية . اي بمعنى أن هذه الاهمية المتزايدة لتلك الحقول ولتلك الإكتشافات التي قد يواجهها الكثير من المؤثرات العكسية وبعض التداعيات على دول المنطقة عموما يمكن أدراجها كالآتي :

أن معظم دول شرق البحر المتوسط لم تكن جاهزة من ناحية البيئة القانونية المناسبة لإستثمار الثروات قبالة سواحلها ، وكذلك لايضمن أكتشاف الغاز بحد نفسه للدول صاحبة الحق الإفادة منه داخليا او لغرض تصديره ، بل يجب أن يكون الاكتشاف مجديا ، وتدخل عوامل متعددة في هذه المعادلة أهمها وجود سوق

للأستهلاك وتوافر بنية تحتية مناسبة ، فضلا عن وجود طلب عليه وطرق نقل متطورة لغرض أيصاله الى الاسواق الخارجية في حال كانت الكميات المكتشفة تفوق حاجة الأستهلاك المحلي، ناهيك عن عدم قدرة بعض اللاعبين الذين يتطلعون الى التصدير الاعتماد على أنفسهم مباشرة ، وذلك بسبب الافتقار الى البنية التحتية اللازمة للتصدير أو لأرتفاع التكاليف المتعلقة بالأكتشافات .

وعلى خلفية هذه التحالفات فإن التنافس والصراع قد يتطور ليشكل نواة نزاع جديدة بمحددات جيوسياسية واستراتيجية مختلفة عن ما سبق لاسيما في ظل حالة التعقيد الذي تحيط بالتطلعات السياسية والاقتصادية لتلك الدول للحصول على مميزات المركز الإقليمي للطاقة في تلك المنطقة الحيوية التي تتشابك فيها الحدود المائية والمصالح الخاصة بالطاقة ، إذ سعت مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لتحويل وجهة مجريات هذه القضية وفقا لما يناسب مصالحها وأضحى يعتمد كمؤثر أساسي لاسيما فيما يتعلق بحقول الغاز المكتشفة حديثا[32]

(32)غـاز المتوسط ، صراع أقليمي ووسيلة لتصفية الحسابات السياسية ، جريدة العرب اللندنية، 8/25/ 2015.

ومما زاد من حساسية الموقع الجيوستراتيجي لمنطقة الغاز المكتشفة في منطقة الدراسة هو أحتوائها على شبكة واسعة وكثيفة _ تحديدا في جزئها الجنوبي والشرقي _ من خطوط نقل أنابيب النفط والغازالطبيعي القادمة من الجزء الآسيوي من الوطن العربي وشمال أفريقيا متجهة الى السوق الاوربية وميزة هذه الأكتشافات التي ضاعفت تلك الأهمية هو وجودها بالقرب من موانئ التصدير عن طريق البحر المتوسط والمتمركزة في قلب العالم القديم الذي يشكل أداة الوصل بين الشرق والغرب سواء في اوقات الحرب أو السلم، تلك الاحتياطات النفطية والغازية في منطقة الدراسة من الممكن أن تكون سببا هاما لفتنة جيوسياسية عظيمة في المنطقة، إذ بدء التوتر ينشأ بين الدول التي تحيط بمياه الشرق المتوسط، وهي من الجنوب ليبيا ومصر وغزة ومن الشرق دولة اسرائيل ولبنان وسوريا، وفي الشمال تركيا واليونان، وفي المنتصف قبرص التي تنقسم الى جزأيين، الجزء الشمالي ويسيطر عليه القبارصة الاتراك، والجزء الجنوبي يسيطر عليه القبارصة اليونانيون كما سبق الذكر، ينظر خريطة رقم(1).

وعلى ضوء تلك الموارد النفطية التي احتوتها منطقة الدراسة تصاعدت حدة الصراعات بين دول المنطقة وانحصر النزاع بين تركيا ومصر وقبرص واليونان واسرائيل على وجه التحديد وبشكل أقل فلسطين وسوريا ولبنان، وهي الدول التي يمكن أن تعّد دولا جائعة للطاقة لقلة مواردها النفطية مقارنة بدول الخليج العربي، وكذلك لأحتياجاتها الاقتصادية الملحة لاسيما مع الإزمات الشديدة التي تعاني

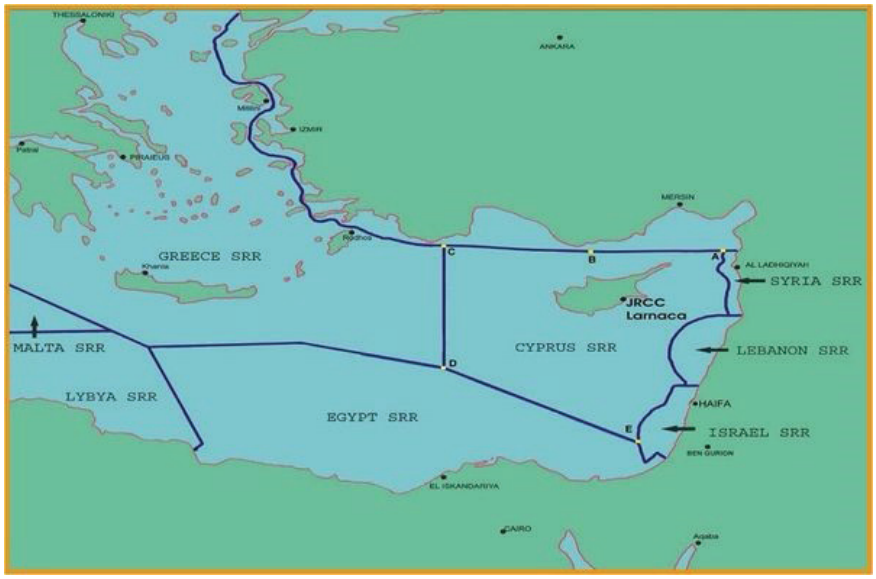

خريطة رقم (1) توزيع الحقول الغازية في شرق البحر المتوسط

المصدر: عدنان عبد الرزاق ، جيهان عبد الغني ، خريطة جديدة لغاز المتوسط ، .. تصاعد صراع صراع تركيا وقبرص ومصر ، 2019 . ينظر الرابط http;//cut.us/ eacxu.

منها هذه الدول أقتصاديا، فعلى سبيل المثال تستورد تركيا أغلب منتجاتها النفطية من الخارج ، واليونان تعاني من أزمة أقتصادية خانقة منذ اكثر من قرن ونصف، وجمهورية مصر العربية ترغب في الدخول الى نادي الدول الغنية بالنفط وتحذو حذو جيرانها في ذلك، وقبرص اليونانية تدعي بأن هذه الثروة من حقها، وإسرائيل وجدت في ظهور الغاز الطبيعي بالبحر المتوسط فرصتها لزيادة مواردها، وأستغلال قوتها العسكرية وعلاقاتها الدولية لأخذ أكبر قدر ممكن من ثروة الغاز الطبيعي المتواجد في احواض منطقة الدراسة .

وعلى وفق تلك الظروف سارعت الدول السالف ذكرها إلى ترسيم حدودها البحرية مع جيرانها، رغبة في ترسيخ وضع جغرافي شرعي جديد يقلل من حدة هذا الصراع من ناحية، ويعطيها الشرعية الدولية في أخذ حقوقها من الثروة الغازية بمنطقة الدراسة من ناحية أخرى، تلك الاتفاقية التي جرت بين مصر واليونان وقبرص والكيان الإسرائيلي فجرت أزمة سياسية، أذ ضمنت لكل دولة حقا في الحصول على جزء من حقول الغاز الطبيعي، في حين أستبعدت تركيا التي لاتتمتع بعلاقات جيدة مع اليونان ومصر وقبرص لأسباب سياسية وتاريخية مختلفة، ثم ردت بعدها تركيا باتفاقية عسكرية موازية مع دولة ليبيا لغرض ترسيم الحدود بينهما من جهة والاتفاق من جهة أخرى على نقل الغاز الطبيعي الموجود في الجزء الجنوبي عبر

طرابلس في أنابيب تحت عمق البحر المتوسط للجانب التركي، تلك الاتفاقيتان فجرت الوضع في منطقة الدراسة وأحدثت توترا كبيرا بين بقية دول حوض المتوسط ، بل حتى الدول الاوربية كفرنسا وايطاليا ودول مثل روسيا، ومن الجدير ذكره ان التحرك التركي يعّد بادرة صراع سياسي كبير قد يتحول لصراع عسكري في منطقة الدراسة، إذا لم تتدخل القوى الدولية الكبرى بايجاد حل سلمي وحكيم لحل تلك التجاذبات والنزاعات بين الدول الاقليمية، لان تلك الدول يهمها في النهاية عدم أمتداد النزاع في منطقة جيوستراتيجية مهمة من ناحية، واهمية التدخل للحفاظ على شبكة النقل الدولية للنفط والغاز المنساب من احواض المتوسط لإوربا، كل بحسب وجة نظره ومصالحه، وتإثير وجود هذه الثروة الجديدة عللى القطاع النفطي العالمي .

تأسيسا لما تقدم يتضح أن منطقة الدراسة تتمتع بإهمية أستثنائية جعلتها محط أنظار القوى الكبرى الإقليمية، ومحل تنافس وصراع وتحقيق التوازنات بين القوى العظمى، والسعي للحصول على مناطق نفوذ في الدول المطلة عليها، أي بمعنى أن تلك الاكتشافات يمكن أن تشكل إحدى أهم الاسباب في أحداث تغيرات جذرية في موازين القوى على المستويين الدولي والاقليمي، وقد تتغير التوجهات العامة للسياسات الدولية على خلفية التحول الذي قد ينتج من التفاعلات الاقتصادية الدولية في الشرق الاوسط عموما وشرق المتوسط الرامية الى تحييد تركيا وسوريا كدول متحكمة في نقل وتوريد الغاز الى أوربا، ومع تسارع عمليات التنقيب في شرق المتوسط يتضح أن الشركات المنقبة تتبع معظمها لدول أوربا وأمريكا وإسرائيل ، نظرا للحاجة المتزايدة لتلك الدول لتنويع مصادرها الاقتصادية، ومحاولتها تقليل اعتمادها على النفط ، مقابل زيادة الاعتماد على الغاز، وقد تدخل اعتبارات حفظ الامن البيئي وتقليل التكاليف الاقتصادية وزيادة مصادر الطاقة ضمن أولويات المحددات الهامة في السياسات الخارجية لتلك الدول، سيما أن البعض منها قد ينجح مع الوقت في التحول من دولة مستهلكة للغاز الى دولة مصّدرة .

أن منطقة الدراسة تتمتع بإهمية أستثنائية جعلتها محط أنظار القوى الكبرى الإقليمية

المحور الرابع : دور تركيا وموقفها من نزاعات دول شرق البحر المتوسط :

في الاعوام الأخيرة، تجاوزت تركيا سياستها الخارجية التقليدية وزادت من وجودها السياسي والثقافي والاقتصادي في منطقة الدراسة ، وفي مجالات الدبلوماسية والوساطة وحل النزاعات الإقليمية، ذهبت تركيا إلى أبعد من موقفها ودورها التقليديين من أجل زيادة الاستقرار والازدهار في المنطقة، من ناحية أخرى،

جذبت عملية التحول الديمقراطي في تركيا وصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة اهتمامًا كبيرًا[33]، ومع ذلك فإن هناك ثلاث نتائج جديرة بالملاحظة في هذه المرحلة[34]:

أولًا: كان الدعم لدور تركيا في حل النزاع مرتفعًا بين المشاركين.

ثانيًا: أن أهم مشكلة لشعوب المنطقة لم تكن -كما افترضنا- مشكلة فلسطين، بل الاقتصاد.

ثالثًا: هو أن علاقات تركيا مع حروب دول شرق البحر المتوسط لا يُنظر إليها على أنها عائق أمام عضوية الاتحاد الأوروبي، على العكس من ذلك، أيدت الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط عضوية تركيا.

ونلاحظ أن عملية صنع السياسة وإعلام الرأي العام بتداعيات سياسة تركيا في دول شرق البحر المتوسط، حتى وقت قريب، كانت تدور حول شعور بالتناقض المتبادل، اختارت تركيا ألا تكون طرفًا في مشكلات المنطقة، ورأت ذلك عن طريق إطار التوتر بين الشرق والغرب ورغبتها المعلنة في الارتباط بالغرب، ينطبق الشيء نفسه أيضًا على دول شرق البحر المتوسط، كان لتركيا تأثير ضئيل على أي دولة، وببساطة ظلت العلاقات خلال الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات بعيدة كل البعد عن الحميمية[35].

وبدأ التغيير عندما سعت تركيا للحصول على دعم لسياستها تجاه قبرص في المنطقة، كما أدت الأزمة الإنسانية التي أعقبت ذلك في آذار (1991)، والتي أدت إلى تدفق آلاف اللاجئين عبر حدود تركيا، ثم الاعتقاد بإمكانية إيجاد حل لمشكلة فلسطين في مؤتمرَي مدريد وأوسلو للسلام، مما أدى إلى تسريع رؤية تركيا المتغيرة للمنطقة، مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، اكتسب هذا التغيير والتقارب السرعة والرؤية كما لم يحدث من قبل، فضلا عن توتر الاوضاع الداخلية في سوريا وليبيا[36].

وبدأ التغيير عندما سعت تركيا للحصول على دعم لسياستها تجاه قبرص في المنطقة.

أدى تبني الرأي القائل بالحفاظ على النفوذ السياسي لتركيا في المنطقة إلى زيادة نوعية في العلاقات مع المنطقة؛ بدأت نخبة السياسة الخارجية في تركيا تنظر إلى الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط بشكل مختلف، وهكذا تكثفت العلاقات وتعمقت وأصبحت قريبة بشكل متزايد، في الوقت نفسه أظهرت الدول الملاصقة لمنطقة الدراسة أيضًا

(33): Sabiha Senyücel, Gündo□ar Gökçe perçino□lu & Mensur Akgün, the perception of turkey in the middle east, foreign policy analysis series. issue: 10 ,turkey, (2009), p 9-12.

(34) أحمد سليمان سالم الرحاحلة، «الـدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، الفرص والتحديات»، مذكرة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الاوسـط، (2014م)، ص 16.

(35) عبد المجيد، وحيد، «الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق»، مجلة المستقبل العربي، العدد: 365، (2009)، ص ٩.

(36) حسام مطر، «تركيا في الشرق الاوسط: بين الطموح وقيود النفوذ»، مجلة شؤون الأوسط، العدد: ١٤٤، (٢٠١٣)، ص ١٤.

اهتمامًا كبيرًا بتجربة تركيا الديمقراطية الأخيرة[37].

توقفت تركيا عن التركيز على المشكلات وبدأت تتحدث عن حلول لم يسبق لها مثيل، عن طريق التوسط بين أسرائيل وسوريا، تحاول تركيا دعم الحلول السلمية، وبالمثل أدت دور الوسيط في حل أزمة لبنان عام (2008) والتدخل الإسرائيلي في غزة، على هذا النحو أدت تركيا دورًا على كل من المستويين الأعلى والأساسي[38].

والجدير بالذكر أنه عند وجود مشكلات اقتصادية في منطقة الدراسة ، يجب على صانعي السياسة في تركيا أن يأخذوا في الاعتبار حقيقة أنه حتى ٪32 من الفلسطينيين أعطوا الأولوية للمشكلات الاقتصادية، وحتى في دولة غنية بالنفط مثل المملكة العربية السعودية، أخذ ٪39 من الناس المشكلات الاقتصادية على محمل الجد، وعند مقارنتها بـ ٪72 لديهم آراء متشابهة حول مصر، غالبًا ما تعّد الزعيم السياسي للعالم العربي[39].

وعند الأخذ في الاعتبار دعم الشعب الفلسطيني، يعّد الدعم التركي هو الأكثر أهمية، قد يبدو هذا منخفضًا عند النظر إليه في تركيا، ولكن قد لا يكون الوضع رهيبًا للغاية؛ المسألة ليست مفتوحة فحسب، بل كانت تركيا أيضًا الدولة الوحيدة خارج الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط التي كان يُعتقد أنها تحمي فلسطين، أما سبب هذا فيحتاج إلى مزيد من التحقيق، هي أن الدول الملاصقة لمنطقة الدراسة تريد مساعدة تركيا في إيجاد حل للمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية، أو بالأحرى يريدها أن تقوم بدور الوسيط، ومن ثم لا يعتقد أن تركيا يجب أن تكون أكثر اهتمامًا بقضية فلسطين، بل يجب أن تؤدي أيضًا دورًا أكبر في الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط[40].

وعند الأخذ في الاعتبار دعم الشعب الفلسطيني، يعّد الدعم التركي هو الأكثر أهمية

خلافًا للاعتقاد السائد بأن أهم قضية تواجه المنطقة هي مشكلة إسرائيل وفلسطين، تتحدد المخاوف الاقتصادية بكونها أكثر أهمية (البطالة والفقر ومستويات المعيشة)، وفي الواقع نرى أن المشكلات الاقتصادية تأتي في المرتبة الأولى في كل دول الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط باستثناء فلسطين، إذ يُنظر إلى المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية على أنها المشكلة الأكثر أهمية[41].

وحول مدى إمكان أن تمتلك تركيا تأثير إيجابي على السلام في الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط، تم الجمع بين «الأثر الإيجابي الكبير» و«التأثير الإيجابي المعتدل»، وذلك وفقًا لرأي المنظمات والدول التي تريد أن يكون لها

(37) Sabiha Senyücel, Gündo□ar Gökçe perçino□lu & Mensur Akgün, the perception of turkey in the middle east, op. cit., p 9-12.

(38) بولنت أراس، «داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا»، ترجمة: الطاهر بوساحية، (٢٠٠٩)، ص ١٢.

(39) Sabiha Senyücel, Gündo□ar Gökçe perçino□lu & Mensur Akgün, the perception of turkey in the middle east, op. cit., p 9-12.

(40) بولنت أراس، «داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا»، مصدر سابق، ص ١٢.

(41) عصام ملكاوي، «تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة»، مصدر سابق، ص ١٩.

رأي في دول شرق البحر المتوسط بعين الاعتبار، فعندما يصمم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي سياساتهما الإقليمية، يجب أن تكون مزايا المشاركة التركية واضحة للغاية[42].

(42) إبراهيم غالي، «حدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الاوسـط»، مجلة القدس، العدد: 74، مصر، (٢٠٠٥)، ص ٣٦.

وبذلك نرى أن الدبلوماسية النشطة التي اتبعتها تركيا لقيت استحسانًا عبر دول شرق البحر المتوسط، وتبرز تركيا كجهة فاعلة في المنطقة، ولا يُنظر إلى تركيا على أنها جهة فاعلة غير مهيمنة في المنطقة أو كتهديد، على العكس من ذلك، فإن شعوب المنطقة تدعم سياسة تركيا الخارجية النشطة بشكل متزايد والتي تسعى إلى جعل المنطقة حلاً للمشكلات ، كما أن تركيا تحافظ على صورتها الإيجابية الجديدة طالما أنها تقدم المساعدة في حل المشكلات الإقليمية وتدعم التحول الديمقراطي، فضلاً عن ذلك، الدور الإيجابي الذي تؤديه تركيا في دعم السلام في المنطقة.

نرى أن الدبلوماسية النشطة التي اتبعتها تركيا لقيت استحسانًا عبر دول شرق البحر المتوسط

إن سياسة تركيا الخارجية احتوت دائمًا على ازدواجية، فهي متورطة في النظام الغربي للدول، وفي الوقت نفسه تعكس حقيقة أن تركيا سواء أحبت ذلك أم لا، لديها تراث إسلامي وهي جزء من دول شرق البحر المتوسط، اعترفت أنقرة بإسرائيل وشاركت في حلف بغداد إلى حدٍّ كبير لإرضاء الغرب، ومع ذلك، كان حظر الأسلحة الذي فرضه الغرب في منتصف السبعينيات بمثابة صدمة كبيرة لتركيا،[43].

(43) : Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East, CERI strategy papers, No 10- Rencontre Stratégique du, 6 juin (2011), p24.

في الوقت نفسه، بينما كان انخراط تركيا في تعاون اقتصادي أكبر مع دول شرق البحر المتوسط، يجعلها أكبر شركائها التجاريين هم الدول الغربية، وعمومًا، على الرغم من الاتجاه السائد في الغرب للمبالغة في دور تركيا في دول شرق البحر المتوسط - تمامًا كما تم تضخيم دورها في جمهوريات آسيا الوسطى قبل ثلاث سنوات عندما نالت استقلالها- ستظل هذه المشاركة محدودة في المستقبل المنظور.

فالأهتمام الأكبر الذي تولِيه تركيا للعلاقات مع دول منطقة الدراسة لا ينتج فقط عن تغيير السياسة العالمية، ولكن أيضًا من عوامل مثل اتفاقيات ترسيم الحدود بين مصر واليونان، اتفاقيات ترسيم الحدود مع ليبيا، النزاع على المياه مع سوريا، واتفاقات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، توقيع منظمة التحرير الفلسطينية في أيلول (1993)، وعلى الرغم من العلاقات الموسعة مع دول شرق البحر المتوسط؛ إلا أن العلاقة السياسية الأهم لتركيا ستظل مع الغرب، وكذلك

علاقاتها التجارية الرئيسة[44].

وفقًا لعلاقات تركيا مع اللاعبين في عملية السلام لسنوات عديدة، سيدعو المسؤولون العرب أو الإسرائيليون أنقرة للانخراط بشكل أكبر في عملية السلام في المنطقة، وأن المشاركة الأكبر كوسيط في عملية السلام لم تكن أبدًا هدف تركيا، ولم تكن مرغوبة حقًّا من قبل أي من اللاعبين الآخرين، تسعى تركيا إلى المشاركة في العملية فقط بقدر ما يمكنها جني منافع اقتصادية أو مكانة عالمية، أو المساهمة في الاستقرار الإقليمي دون المخاطرة بها، وهو ما وُضع أمام العرب الذين أنشؤوا في الستينيات عدة مهام: أولاً وقبل كل شيء، تحرير فلسطين، ولكن هناك أيضًا مهام أخرى؛ مثل استعادة «عربستان» (منطقة في إيران يسكنها العرب)، كما أن هذه الأمور كانت جزءًا من تكوينهم الاجتماعي، وجزءًا من تعليمهم، بالمقارنة مع قضية فلسطين، ولم تكن تركيا ببساطة ذات أهمية كبيرة للعرب[45].

في المقابل فإن العرب يتحدثون عن اعتماد تركيا على الغرب، لا سيما الولايات المتحدة، كما لو أن العديد من دولهم لا تعتمد بشكل متساوٍ على الولايات المتحدة، بل إن بعضها أكثر من ذلك، قد يأتي جزء من انتقادهم لتركيا من حقيقة أنهم لا يحصلون على النوع نفسه من الدعم في واشنطن الذي تتمتع به تركيا، ومع ذلك هناك العديد من التوصيفات للدور التركي المحتمل في المنطقة، هناك على سبيل المثال، نموذج تركيا بصفتها راعية إقليمية، على الرغم من أنه من المشكوك فيه أن تركيا يمكنها أو ستستعمل القوة اللازمة لتؤدي مثل هذا الدور في مواجهة أي تهديد خطير للمنطقة، أو حرب إقليمية[46].

وتعليقًا على علاقات تركيا مع دول شرق البحر المتوسط، نجد أنه على الرغم من أن الأتراك وهذه الدول يعيشون في الجوار نفسه، فقد تمنى كلاهما في كثير من الأحيان أن يكون للجيران قوانين ومناطق حدودية مختلفة، سمح كلٌّ من الأتراك والعرب من دول المنطقة لأنفسهم بأن يظلوا أسرى الماضي،لاسيما العرب (العرب السوريين)، الغاضبين من قسوة الجغرافيا، وعلى الرغم من وجود العديد من المواقف المختلفة بين العرب حول تركيا؛ إلا أن هناك قاعدة عامة: كلما اقتربت الدولة جغرافيًّا من تركيا، كانت العلاقة أكثر إشكالية، إذ ينظر العرب عمومًا إلى مؤسس تركيا الحديثة «أتاتورك»، على أنه معادٍ للمسلمين ومعادٍ للعرب[47].

وتخضع السياسة الخارجية لتركيا لعملية إعادة تقييم عامة، والتي تضمنت تطوير العلاقات مع الشعوب التركية خارج تركيا, (وهو شيء تم تجاهله من قبل مؤسسة

(44) عصام ملكاوي، «تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة»، مصدر سابق، ص 27.

(45) Burhan Koroglu, Turkey's Position Towards the popular Arab Revolutions, Afro- Middle East Center, (2011): http://amec.org.za/articles-presentations/71-turkey/225-turkeyspo-sition-towards-the-popular-arab-revolutions

(46) Henri J. BARKEY, "Iran and Turkey", in Robin Wright (ed.), The Iran Primer: Power, Politics and U.S. Policy, (Washington, DC: USIP, (2010), "Turkey's Moment of Inflection", Survival, Vol. 52, No. 3 (June-July (2010) ,p13-15.

(47) Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East, op. cit., p31.

السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية) وزوال العدو الأساسي للأمة، الاتحاد السوفياتي، الآن بدلاً من جار واحد معادٍ في الشمال، فإن تركيا محاطة بدول أصغر وغير مستقرة، لم تعد الفئات الإقليميّة القديمة التي حددت السياسة الخارجية لتركيا سارية، قد يسمح هذا الوضع لتركيا بالنظر إلى الفرص والتحديات من دول شرق البحر المتوسط من منظور جديد[48]

وبالنظر إلى السياسة الخارجية لتركيا ومكانتها في العالم، هناك عدة سيناريوهات، في محيطها التركي تحاول بشكل سلس، دعم العلاقات بين علاقات العرب في محيط البحر المتوسط مع العالم، وليس العلاقة المتبادلة، لم يتم تقديمها كاحتمالات، ولكن كغذاء للفكر في مناقشة حول دور تركيا التنموي في العالم، احدها سيناريو «الخط المستقيم» الذي ستستمر بموجبه تركيا في التحالف بشكل صارم دول شرق البحر المتوسط، وفقًا لهذا السيناريو كانت العلاقات مع إسرائيل أقل من ذلك، كان الاقتصاد التركي الخارجي كما هو متبع في السياسة الخارجية الأمريكية العامة واضحًا إلى حدٍّ ما في خط سياستها في شرق المتوسط [49].

سيناريو اخر، أن دول شرق البحر المتوسط يتضمن الحماس الكبير من السكان الأتراك لتركيا بطرق لم تكن هي الحال بالنسبة للشعوب العربية؛ لأن قضيتين حاسمتين لمستقبل تركيا وهما الاقتصاد التركي المتدهور[50]، والمأزق في دول شرق البحر المتوسط بشأن مشكلة الحصول على الغاز.

تم تحليل قدرة تركيا على تشكيل دور جديد لنفسها في دول شرق البحر المتوسط في سياق مختلف، على أن يبقى محدودًا، إذ إنه في مناطق أخرى من العالم، تؤدي تركيا دورًا نشطًا ورائعًا، ولكن في دول شرق البحر المتوسط، على العكس من ذلك، كانت السياسات التركية تفاعلية وحذرة وتجريبية، ومهما كانت عيوبها، فإن هذه الحكمة توفر كبحًا لما يمكن أن يكون تصرفات متهورة من جانب الحكومة التركية، ومع ذلك هناك خمسة عوامل تعوق قدرة تركيا النهائية على القيام بدور أكثر نشاطًا في دول شرق البحر المتوسط، هي كالأتي [51]:

أولًا: تتمتع تركيا بثقافة سياسية مختلفة عن معظم دول شرق البحر المتوسط، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن العملية السياسية على مدى العقود أصبحت أكثر رسمية في تركيا منها في أي مكان آخر في المنطقة، أصبحت السياسة في تركيا مؤسسية إلى درجة غير موجودة في معظم دول شرق البحر المتوسط الأخرى.

ثانيًا: حقيقة التهميش الجغرافي لتركيا، خلاصة القول هي أن تركيا تقع على حافة

(48): زيد كريم عزيز & زيد علي الخفاجي، «القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط (دراسة في الجغرافيا السياسية)»، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد: 28، العدد: 2، (2020)، ص 197-201.

(49) Tucci Natalie, The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, the United Arab Emirates, No. 109, (2013), p 23.

(50) حسام مطر، «تركيا في الشرق الاوسط: بين الطموح وقيود النفوذ»، مصدر سابق، ص ١٤.

(51) Jean Kurds, (2010), Turkish Role in the Middle East State of Succession to the Interior Minister Dawood Oglu. Journal of Civilized Dialogue, Studies and Research in the History and Heritage, No 3044, p36.

دول شرق البحر المتوسط.

ثالثًا: رسم أجندة السياسة الخارجية المتنافسة، دول شرق البحر المتوسط ليس مهمًّا لتركيا مثل مناطق أخرى مثل البلقان والاتحاد السوفيتي السابق وقبرص.

رابعا: الذي يعوق دور تركيا في دول شرق البحر المتوسط هو تناقضات السياسة الخارجية لتركيا[52].

خامسا : الذي يمنع دورًا تركيًّا أكبر في سياسات دول شرق البحر المتوسط هو عدم القدرة على التنبؤ وأهمية روسيا وطبيعة علاقاتها مع تركيا، في الآونة الأخيرة على سبيل المثال، تركت تركيا لروسيا اليد العليا في المفاوضات بشأن الصراع في سوريا، على الرغم من المصالح التركية الشديدة هناك، كما أنهم بدؤوا يشعرون بضغط كبير من روسيا بشأن مسألة الدخول عبر المضائق، كل هذه مؤشرات على أن تركيا لا تزال شديدة التأثر بالسياسات الخارجية الروسية التي قد تتعارض مع مصالح تركيا الخاصة[53].

(52) عمر خضيرات، «العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية»، مجلة المنارة، المجلد: 22، العدد: 4، كلية إربد الجامعية، (٢٠١٦)، ص 24.

(53) : Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East, op. cit., p26.

خاتمة ونتائج:

يتضح في خاتمة هذه الدراسة وعن طريق ماتم عرضه حول آليات تسوية وفض النزاعات الاقليمية في شرق المتوسط بالحوكمة والطرق السلمية بالشكل الذي يضمن حقوق ومصالح الدول المتنازعة جميعا،

فعند التفكير في دور تركيا في منطقة شرق البحر المتوسط وتوقعاتها بالنسبة للمنطقة، يمكن للمرء أن يجادل بأنه سيكون من الأفضل الحفاظ على الهندسة الحالية للاعتماد المتبادل المتماثل بين تركيا والمنطقة وتعميقها لضمان مشاركتها المستمرة مع المنطقة، لكن بعد مشاهدة كيفية تطور الديناميكيات الداخلية والخارجية بينما تتشابك تركيا مع المنطقة، لا يتوقع أن هذا البديل سوف يخدم الغرض، إذ إن الاعتماد الإقليمي ببساطة يقيد ويشوه ويثقل كاهل النظرة التركية، وفيما يأتي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

من المرجح أن تكون الهندسة التي يكون فيها توجه تركيا ومصالحها الاقتصادية عالمية، بمثابة إطار عمل أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط والتكامل الاقتصادي مع العالم، لا يمكن لأي لاعب إقليمي ينجذب هيكليًّا إلى التوترات الإقليمية المستعصية والحسابات أن يكون بمثابة قوة للتغيير البناء.

يبدو أن الطلب على معايير حياة أفضل في المنطقة هو الواقع الجديد في دول شرق البحر المتوسط، فإن تركيا لديها رؤية إقليمية إيجابية للاقليم، لكنها فوجئت بعد أن أساءت مع آخرين تقدير التوقيت وعدم اليقين لتغيير المشاركة الأمريكية وتطور الأزمات، إذا أردنا أن يكون لتركيا دور جوهري في تحقيق الاستقرار ودمج هذه المنطقة مع العالم، فيجب أن تكون خالية من الآمال والمخاوف المقيدة إقليميًّا، سيكون لتركيا ذات التوجه العالمي يد أكثر هدوءًا وأكثر حرية في التعامل مع مشاكل المنطقة.

أصبح سد الفجوات الأمنية الإقليمية أكثر صعوبة في دول شرق البحر المتوسط بسبب افتقارها الفريد إلى المؤسسات الإقليمية الفعالة، إن منتدى شرق التوسط في حالة عدم الصمود، يبرز دول شرق البحر المتوسط بشكل ضعيف كمنطقة تفتقر إلى الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية الإقليمية الهادفة التي يمكن أن تساعد في توحيد الدول العربية.

أنه إذا كان على لتركيا أن تؤدي دورًا في استقرار هذه المنطقة وتقدمها الاقتصادي، فإن كيفية صياغة توجهها التجاري والاعتماد على الطاقة سيكون أمرًا بالغ الأهمية.

من منظور استراتيجي، يتوقع أنه لكي تصبح تركيا لاعبًا رئيسا في تحقيق الاستقرار ودمج هذه المنطقة مع العالم، يجب أن تكون تركيا أقل موقعًا إقليميًّا وأكثر توجهًا نحو العالم.

يتضح أن التحولات الجيوسياسية فرضت نفسها على الساحة لاسيما في منطقة الدراسة فلم يعّد الفصل قائما بين الأبعاد الأقتصادية لإكتشافات الغاز من جانب ، وبين الأبعاد السياسية الداخلية والخارجية من جانب آخر ، وهو ماجعل القضية أكثر تعقيدا وتشابكا مما أفرز حزمة من الصراعات الدولية والأقليمية .

أن بوجود الفوضى العارمة التي اجتاحت دول شرق البحر المتوسط، بالتزامن مع موجات الربيع العربي؛ تصاعدت وتيرة الصراعات بين دول شرق المتوسط مما يوحي بأن هناك حاجة إلى وسيط خارجي لحل هذه القضية الشائكة بمبدأ الحوكمة والطرق السلمية والتي تعّد أحدى مبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا حتى الآن رغم محدودية وطبيعة تنفيذها ، إذ لايزال العنف وأستعمال القوة هما السائدين في فض تلك النزاعات ، وما يحدث في الشرق الاوسط عموما ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص خير دليل على ذلك .

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1. إبراهيم غالي، «حدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط»، مجلة القدس، العدد: 74، مصر، (٢٠٠٥).
2. احمد الصباغ ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي (خريطة الصراع بشرق المتوسط ، مجلة مركز الفكر الأستراتيجي للدراسات ، العدد (48) القاهرة ،2019 .
3. أحمد داوود أغلو، «العمق الاستراتيجي, موقع تركيا على الساحة الدولية»، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كورغلو، مركز دراسات الجزيرة، قطر، والدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, الطبعة الثانية, (2011).
4. ـــ ، «العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة الدراسات، بيروت، الناشرون: الدار العربية للعلوم، ط 2، (2011).
5. احمد زكريا الباسوسي ، تسييس الطاقة ، التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية على الرابط //;http rawabetcenter.com/archives/11432
6. أحمد سليمان سالم الرحاحلة، «الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، الفرص والتحديات»، مذكرة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الاوسط، (2014م).
7. أحمد يوسف، نيفين مسعد، «حالة الأمة العربية (2012-2013م): مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر دائمة»، مجلة المستقبل العربي، العدد: 414، آب (٢٠١٣).
8. إيمان دنى، «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة», الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1 , (2014).
9. باكينام الشرقاوي، «الانطلاقة الإقليمية التركية.. لماذا؟ وكيف؟»، مجلة شؤون الأوسط، العدد: 99، (2012).
10. بولنت أراس، «داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا»، ترجمة: الطاهر بوساحية، (٢٠٠٩).
11. توفيق المديني, «العرب وتحديات الشرق الاوسط الكبير», اتحاد الكتاب العرب, سلسلة الدراسات: 13، (2010م)، المطبوعات الجامعية.
12. جواد الحمد، «الحكم الرشيد»، صحيفة العرب اليوم، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الأردن، 2012/5/21، على الموقع الإلكتروني: http://mesc.com.jo/Our-

Vision/2012/1.html

13. جيم زانوتي، «التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة توقعات وتحديات»، ترجمة وإصـدار: (مركز الباحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية)، بيروت، (٢٠١٢).
14. حسام مطر، «تركيا في الشرق الاوسط: بين الطموح وقيود النفوذ»، مجلة شؤون الأوسط، العدد: ١٤٤، (٢٠١٣).
15. رانج علاء الدين، «تشكيل النظام السياسي في الشرق الاوسط: الأزمة والفرص»، مؤسسة الدراسات الأوروبية، المركز الكردي للدراسات، ترجمة: يوسف سامي مصري، أيار (2019).
16. رنا مولود شاكر، «العلاقات الأمريكية - التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد: 12، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة صلاح الدين ، (2018).
17. رنا مولود شاكر، «العلاقات الأمريكية - التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد: 12، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، (2018).
18. زيد كريم عزيز و زيد علي الخفاجي، «القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط (دراسة في الجغرافيا السياسية)»، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد: 28، العدد: 2، (2020).
19. سعيد الحاج، «محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر»، بحوث مجلة إدراك للدراسات والاستشارات، سوريا، 1 نيسان (2016)، على الموقع الإلكتروني: https:// idraksy.net/turkey-foriegn-policy-egypt
20. شحادة محمد غريب، «تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورة (2007- 2016)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا- جامعة الخليل، (2018).
21. عبد المجيد، وحيد، «الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق»، مجلة المستقبل العربي، العدد: 365، (2009).
22. عقيل سعيد محفوض، «سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل»، مركز دراسات الوحدة العربية، 45، بيروت، (2005).
23. علي حسين باكير ، كنز في ماء المتوسط ، من يربح حرب الغاز القادمة ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ،2018
24. عمر خضيرات، «العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة

العربية»، مجلة المنارة، المجلد: 22، العدد: 4، كلية إربد الجامعية، (٢٠١٦).

25. فاتن علي محمد إبراهيم، «علاقة السياسة الخارجية التركية تجاه مصر بصورة تركيا في خطاب الصحافة المصرية بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو: دراسة تحليلية خلال المدة من يناير (2011)، إلى ديسمبر (2014)، رسالة (ماجستير)، جامعة القاهرة- كلية الإعلام، قسم الصحافة، (2017).
26. محمد بوبوش، «التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية»، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة: 15، العدد: 55، ربيع، (٢٠١١).
27. محمد خليل يوسف القدرة، «تطور العلاقات السياسية التركية - السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (2007-2012)، أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الأدب والعلوم الإنسانية، (2013).
28. محمد عبد القادر خليل، «مصر وتركيا.. من التحالف إلى المواجهة»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 11 أيلول (2013)، على الموقع الإلكتروني: http://acpss.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=139
29. محمد ماهر وآيرينا تسوكرمان، «تصاعد التوترات بين مصر وتركيا»، مبادرة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بتاريخ 17 تموز (2018)، على الموقع الإلكتروني:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/tensions-between-egypt-and-turkey-are-on-the-rise

30. مصطفى صلاح ، تعضيد الجهود .. ميدوزا -9 وأمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، 2019 .
31. هاني نسيرة، «تركيا أم إيران؟ النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في مصر وتونس»، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد: 189، تموز (2012)
32. يوسف العدوان، «الاستراتيجية الإقليمية لكلٍّ من تركيا وإيران نحو الشرق الاوسط»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، (2013).

ثانيًا: المصادر باللغة الأجنبية:

1. American Academy of Arts & Sciences, Middle East Regional Security Challenges: The View from Turkey, WINTER (2014) BULLETIN, avaliable at: https://www.amacad.org/news/middle-east-regional-security-challenges-view-turkey
2. American Academy of Arts & Sciences, Middle East Region-

al Security Challenges: The View from Turkey, WINTER 2014 BULLETIN, avaliable at: https://www.amacad.org/news/middle-east-regional-security-challenges-view-turkey

3. Amichai Magen, "Land of the Clenched Fist", Hoover Digest (Summer (2009).
4. Arch Puddington, "Freedom in the World (2012): The Arab Uprising and Their Global Repercussions", available at: http://www.freedomhouse.org/sites/ default/files/FIW%202012%20Booklet_0.pdf.
5. Burhan Koroglu, Turkey's Position Towards the popular Arab Revolutions, Afro- Middle East Center, (2011): http://amec.org.za/articles-presentations/71-turkey/225-turkeysposition-towards-the-popular-arab-revolutions
6. Charles T. Call, "Beyond the 'failed state': Towards conceptual alternatives" XX(X) European Journal of International Relations (2010).
7. David Kilcullen, "Counter-Insurgency Redux", vol 48, No 4, Survival (winter (2006-2007).
8. Ehud Yaari, "Sinai: A New Front" Washington Institute for Near East Policy Studies (2012), available at: http://www.washingtoninstitute. org/policy-analysis/view/sinai-a-new-front
9. Ehud Yaari, "Sinai: A New Front" Washington Institute for Near East Policy Studies (2012), available at: http://www.washingtoninstitute. org/policy-analysis/view/sinai-a-new-front.
10. Fuad Ajami, "Demise of the Dictators: The Arab Revolutions of (2011)", Newsweek (February 14, (2011) .
11. G. John Ikenberry and Anne- Marie Slaughter, "Forging a World of Liberty Under Law" The Princeton Project Papers (2006).
12. Henri J. BARKEY, "Iran and Turkey", in Robin Wright (ed.), The Iran Primer: Power, Politics and U.S. Policy, (Washington, DC: USIP, (2010), "Turkey's Moment of Inflection", Survival,

Vol. 52, No. 3 (June- July (2010).

13. Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East, CERI strategy papers, No 10- Rencontre Stratégique du, 6 juin (2011), p24.
14. International Herald Tribune, "Local militias in Libya balk at giving up their arms" (November 2, (2011).
15. International Monetary Fund (IMF), "Regional Economic OutMiddle East and Central Asia" (November (2012) (available at: http:// www.imfbookstore.org/ProdDetails.asp?ID=1475559917&PG=1&Type=BL
16. Jean Kurds, (2010), Turkish Role in the Middle East State of Succession to the Interior Minister Dawood Oglu. Journal of Civilized Dialogue, Studies and Research in the History and Heritage, No 3044.
17. Keith A. Petty, "Veiled Impunity: Iran's Use of Non- State Armed Groups", 36 Denver Journal of International Law & Policy (2008) .
18. Keith Krause and Jennifer Milliken, "Introduction: The Challenge of Non-State Armed Groups" 30/2 Contemporary Security Policy (2009).
19. Marc A.& Anita Abramowitz, The Crisis of Governance in the Middle East: Implications for Democracy, Development & Security, Edited by Amichai Magen, International Institute for Counter Terrorism (ICT), (2013).
20. Max Weber, Wirtschaft und Gesellschaft (Mohr, (1972),

p. 821–2.

21. Memduh Karakullukçu speech, President and Vice Chair of the Global Relations Forum in Istanbul, "Middle East Regional Security Challenges: The View from Turkey", the Academy's Distinguished Speaker meeting and Roundtable Discussion, Turkey, November 13, (2013).

22. Memduh Karakullukçu speech, President and Vice Chair of the Global Relations Forum in
23. Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010).
24. Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010). P23.
25. Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010).
26. Paul Collier, Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places (Harper Collins, (2009).
27. Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution (Sage, (2007).
28. Robert P. Beschel Jr., Governance Challenges in MENA, The View from the World Bank World Bank, Public Sector Specialist Middle East North Africa Region Middle East North Africa Region, December (2007).
29. Robert Rotberg (Ed.), When States Fail: Causes and Consequences (Princeton University Press, (2004).
30. Sabiha Senyücel, Gündoğar Gökçe perçinoğlu & Mensur Akgün, the perception of turkey in the middle east, foreign policy analysis series. issue: 10 ,turkey, (2009).
31. Sabiha Senyücel, Gündoğar Gökçe perçinoğlu & Mensur Akgün, the perception of turkey in
32. soner cagaptay and Marc J. sievers : Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East. The Washington institute for Near East policy. 4/4/2017.
33. Stefan Wolff, "The regional dimensions of state failure", 37 Review of International Studies (2011).

34. Thomas Risse and Ursula Lehmkuhl, "Governance in Areas of Limited Statehood- New Modes of Governance?" SFB- Governance Working Paper Series No. 1 (2006).

35. Tucci Natalie, The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, the United Arab Emirates, No. 109, (2013).

36. Ziya őniş, Turkey and the ArabSpring: Between Ethics and self-Interset, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 14, No. 3, (2012).

أثر الصياغة التشريعية في تحقيق العدالة الانتخابية (دراسة تحليلية مقارنة في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2019)

أ.م.د. مصدق عادل طالب*
باحث من العراق

* كلية القانون- جامعة بغداد
Musadaq111@yahoo.com

الملخص :

يعالـــج هذا البحث أثر الصياغة التشريعية في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2019 ومقارنته مع قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 (المُلغى)، وبيان دور الصياغة في تحقيق العدالة الانتخابية، كما يهدف في الوقت ذاته إلى استعراض مدى تكامل صياغة قانون انتخابات مجلس النواب النافذ مع الأنظمة والتعليمات الصادرة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فضلاً عن تحديد ملامح ومعايير ومقومات العدالة الانتخابية المنشود تحقيقها في العراق في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005 وبالاستناد إلى تحليل معايير الصياغة التشريعية التي اعتنقها المشرع العراقي ومدى انسجامها مع المعايير الدولية في آن واحد.

كلمات مفتاحية: انتخاب، تشريع، عدالة، صياغة، مجلس نواب

(The impact of legislative drafting on the achievement of electoral justice)

(Analytical study in the law of the elections of the Iraqi Council of Representatives for the year 2019)

Ass.Prof.Dr. Musadaq Adel Talib

Ass.Prof of constitutional law and Judicial constitution

University of Baghdad/ College of law

Abstract

This Research Deals with The Impact of legislative Drafting in the Iraqi Elections Law for the year 2019 and compare it with the Iraqi

election law No. (45) For the year 2013, and it's Role in Achieving Electoral Justice. It Aims to Review the Integration of The Drafting of The elections law with the Regulations and Instructions Issued by the Independent Electoral Commission, The Research also Seek at the same time To Constitute the Criteria And Elements of Electoral Justice Sought in Iraq In the light of legislative Drafting Standards And the light of International Standards.

KEY WORDS: Election, Legislation, Justice - Drafting, House of Representatives

المقدمة

تكاد تجمع تشريعات الدول المقارنة على تدوين وصياغة الأحكام القانونية المنظمة للانتخابات النيابية أو التشريعية في بودقة تشريع واحد ينظم أحكام الانتخابات كافة ويلم شتاتها، تسهيلاً للإدارة الانتخابية في تحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة الانتخابية المنشودة، فضلاً عن تسهيل مهمة اطلاع الناخب والمرشح على الاحكام المتعلقة بممارسة حقوقهم.

وعلى الرغم من اتفاق غالبية التشريعات على ضرورة تدوين هذه الأحكام، غير أنها اختلفت فيما بينها بشأن الآلية أو الكيفية التي يُصار بموجبها إلى تحقيق العدالة الانتخابية المنشودة، وذلك باختلاف الفكرة القانونية السائدة، وتبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل دولة على حدة.

ويعد العراق من أهم الدول التي تنبهت لهذه المشكلة، إذ حاولت السلطة المختصة بالتشريع الانتخابي - الأصلي أو الفرعي - الوصول إلى تحقيق العدالة الانتخابية، يستوي في ذلك أنْ تكون هذه السلطة ممثلة بمجلس النواب فيما يتعلق بقانون انتخابات مجلس النواب، أو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فيما يتعلق بإصدار الأنظمة والتعليمات الانتخابية المُنظمة للعملية الانتخابية بمراحلها المتعددة، غير أنَّ الواقع العملي قد اظهر لنا نجاح هذه الجهود التشريعية في الوصول إلى الغاية المنشودة تارة، فيما نجدها تارة أخرى قد أخفقت في تحقيق العدالة الانتخابية.

أولاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية دراسة موضوع **(أثر الصياغة التشريعية في تحقيق العدالة الانتخابية)** في العديد من النواحي النظرية والعملية، إذ تتمثل النواحي النظرية في الوقوف على معايير الصياغة التشريعية السليمة التي اتبعها المشرع العراقي في قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 ومقارنته مع قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45)

لسنة 2013 (المُلغى)، فعلى الرغم من إصدار قانون جديد وموحد ينظم كل مراحل العملية الانتخابية وأحكامها على مستوى الانتخابات النيابية في العراق غير أنه مما يُلاحظ بهذا الصدد عدم وجود دراسات أو بحوث فقهية متخصصة ومعمقة في بيان وتحليل مدى نجاعة الصياغة التشريعية في تحقيق العدالة الانتخابية في ظل القانونين المذكورين أعلاه، فيما تتمثل ثاني صور الأهمية في ضرورة استعراض الأسباب والعيوب التشريعية التي أحاطت بالصياغة التشريعية لنصوص قانون الانتخابات النيابية والتي حالت دون الوصول بالنظام الانتخابي إلى تحقيق العدالة الانتخابية المنشودة.

أما من الناحية العملية فتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في قيام المشرع العراقي بإصدار قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 دون أنْ يحقق العدالة الانتخابية، لأسباب عديدة ومتنوعة سنتناولها بالتحليل والتأصيل في هذه الدراسة، فضلاً عن ضرورة التعريف بمواطن الضعف والقوة التي احاطت بصياغة القانون المنظم للعملية الانتخابية والنظام الانتخابي في إطار تحقيق العدالة الانتخابية المنشودة، مع بيان اثر ذلك على استقرار الأوضاع القانونية، وانسجامها مع الواقع العملي لممارسة الانتخابات النيابية في العراق في ظل التطبيقات القضائية المتعددة التي أصدرتها المحكمة الاتحادية العليا بشان نصوص قانون الانتخابات.

ثانياً: إشكالية البحث:

تتجسد إشكالية البحث في الإجابة على تساؤل مهم هو مدى نجاعة الصياغة التشريعية لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2019؟

وهل حقق المشرع في هذا القانون الهدف الذي يصبو إليه وهو تحقيق العدالة الانتخابية في العراق؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات أو فرضيات يمكن إجمالها بالآتي:

هل اعتنق المشرع معايير الصياغة التشريعية السليمة في صياغة القانون الانتخابي العادل في العراق؟

وهل يوجد معيار موحد لتحقيق العدالة الانتخابية في التشريعات الانتخابية في العراق أو الدول الأخرى؟

وهل يُعدّ قانون انتخابات مجلس النواب الحالي أفضل من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 (المُلغى)؟

وهل ساهم القضاء العراقي ممثلاً بالمحكمة الاتحادية العليا في إرساء مفهوم محدد وواضح للعدالة الانتخابية في ضوء الفكرة القانونية السائدة في دستور جمهورية العراق لعام 2005؟

ثالثاً: أهداف البحث:

توجد العديد من الأهداف التي يرمي البحث إلى تحقيقها، ويمكن إجمالها بالآتي:

مدى تكامل التشريع الأصلي الصادر من مجلس النواب (قانون انتخابات مجلس النواب) مع التشريعات الفرعية (الأنظمة والتعليمات) الصادرة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

ايراد تعريف محدد للعدالة الانتخابية، كونها من المعايير العامة التي تستعصي على التحديد.

تحديد مقومات العدالة الانتخابية، ومدى اعتناقها من قبل المشرع العراقي في ضوء المعايير الدولية.

رابعاً: منهجية الدراسة:

من أجل الوصول بالدراسة إلى تحقيق غاياتها العلمية المتجسدة في تقويم الصياغة التشريعية ومدى تحقيقها للعدالة الانتخابية فقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي بصورة أساسية، مع الاستعانة بالمنهج المقارن تارة والمنهج التاريخي تارة أخرى.

خامساً: خطة الدراسة:

لغرض الوقوف على الأحكام المذكورة أعلاه فقد آثرنا تقسيم البحث وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم العدالة الانتخابية وتأصيلها ومقوماتها.

المطلب الأول: تعريف العدالة الانتخابية ومقوماتها.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعدالة الانتخابية.

الفرع الثاني: عناصر ومقومات العدالة الانتخابية.

المطلب الثاني: التأصيل الدستوري للعدالة الانتخابية في دستور جمهورية العراق لعام 2005.

المبحث الثاني: مدى نجاعة قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 في تحقيق العدالة الانتخابية.

المطلب الأول: مدى نجاعة الصياغة التشريعية في قانون انتخابات مجلس النواب.

المطلب الثاني: دور الصياغة التشريعية في تحقيق العدالة الانتخابية.

ثم أنهينا بحثنا بخاتمة وتوصيات تمثل مسك الختام لما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات نرى أنها جديرة بالوصول بالنظام الانتخابي العراقي إلى غايته المنشودة

في التعبير عن الإرادة الشعبية وتحقيق العدالة الانتخابية المنشودة في العراق.

المبحث الأول: مفهوم العدالة الانتخابية وتأصيلها ومقوماتها

تتنوع مفاهيم العدالة الانتخابية من تشريع دولة إلى تشريع دولة أخرى، كما يتنوع هذا المفهوم داخل نطاق الدولة الواحدة باختلاف مراحل التطور التشريعي للنصوص الدستورية والقانونية المنظمة للانتخابات، والسبب في ذلك يمكن في أنَّ العدالة الانتخابية تتصف بالعديد من الخصائص والمقومات، ولعل من أهمها الصفة النسبية، وارتباطها بالنظام الانتخابي المُطبق في الدولة، الذي يلقي بظلاله على معالم العدالة الانتخابية المنشودة، فضلاً عن مدى جودة الصياغة التشريعية المتبعة في صياغة قانون الانتخابات.

ولغرض الإحاطة بمفهوم العدالة الانتخابية ومقوماتها واستعراض التأصيل الدستوري لها لذا سنقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف العدالة الانتخابية ومقوماتها.

المطلب الثاني: التأصيل الدستوري للعدالة الانتخابية في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005.

المطلب الأول: تعريف العدالة الانتخابية ومقوماتها

من أجل الإحاطة بتعريف العدالة الانتخابية وخصائصها ومقوماتها لذا سنتناول ذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول

التعريف اللغوي والاصطلاحي

العدالة الانتخابية مصطلح مشتق من كلمتين منفصلتين (العدالة) و(انتخابية)، إذ إنَّ العَدَالَة: مصدر الفعل (عَدَلَ)[1]، ولها استعمالات متعددة فيقال طَرِيد العدالة: أي الخارج على القانون، كما تأتي العدالة باستخدامات متعددة، إذ يقال في القانون (محكمة العدالة المطلقة) التي ينصرف مفهومها إلى تلك المحكمة التي لا تتقيَّد بحرفيَّة نصوص القانون العامّ، بل تُبنى أحكامها على مبادئ الإنصاف وقواعد العدالة الطليقة من القيود.

وفضلاً عن ذلك تأتي العدالة مصدر (عدُلَ) من الفعل عدُلَ يَعدُل، عدالةً وعُدولةً، فهو عَدْل وعادل، فيقال عدُل القاضي كان مُنصفاً، مُتجنِّباً للظُّلم والجور، مرضيَّ الحُكْم، عكْسهَ ظلَم: عدُل الأبُ بين أبنائه، إمام عادلٌ، العدالة الإلهيَّة[2].

أما من الناحية الفلسفية فإنَّ مفهوم العدالة يختلف وفق رؤية أنصار مدرسة القانون الطبيعي عن غيرهم[3]، إذ إنهم ينطلقون من مفهوم طبيعة الانسان ومحاولة استنتاج

(1) فيما ينصرف المعنى اللغوي للعدل بانه لغة الانصاف التي تتحقق بإعطاء كل شخص حقه وأخذ ما عليه، كما يعرف بأنه الاعتدال والاستقامة والميل إلى الحق. د. مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء، القاهرة، 1998، ص 113. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، تصدير دكتور إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، 1994، ص 409.

(2) معجم اللغة العربية المعاصر منشور على الموقع الالكتروني www.almaany.com

(3) للمزيد من التفصيلات حول تعريف العدالة لدى السفسطائيون وسقراط وافلاطون ينظر د. محمد ممدوح علي، العدالة من المفهوم إلى الاجراء(دراسة في النجز الفلسفي من السوفسطائيويي حتى شيشرون، المكتبة العصرية، مصر، 2015، ص 33 وما بعدها.

قواعد صحيحة وعادلة منها، فيما يبحث فلاسفة القانون (الفقهاء) عن مفهوم العدالة من خلال القيم التي يحميها القانون فعلياً في مختلف الأنظمة القانونية[4].

وبناءً على ما تقدم نجد أنه في الوقت الذي ينصرف فيه مفهوم العدل إلى المساواة المجردة، أي مجرد تطبيق النص القانوني على الواقعة المعروضة، نجد بالمقابل أنَّ مصطلح العدالة ينطوي على معنى الانصاف، بمعنى مراعاة الظروف التي رافقت تطبيق النص، ومن ثم فإنَّ العدالة (تعني الشعور بالإنصاف، الذي يعد شعوراً كامناً في النفس يمليه الضمير النقي والعقل السليم ويوحي بحلول تسري على الأشخاص والحالات مراعية دقائق الظروف والجزيئات هادفة إلى ايفاء كل ذي حق حقه، وهذا الشعور يتأثر بمجموعة قواعد تُعرف باسم (قواعد العدالة) تصدر عن مثل أعلى يهدف إلى خير الإنسانية وحسن التنظيم الاجتماعي وعليه فإنَّ العدالة تعني الشعور بالإنصاف شعوراً تمليه قواعد العدالة)[5].

عُرفت العدالة بأنها التعبير عن الشعور بالمساواة الواقعية

كما عُرفت العدالة بأنها التعبير عن الشعور بالمساواة الواقعية، وليست المساواة المجردة، وهي بهذا المعنى ينصرف مفهومها إلى المساواة القائمة على مراعاة الظروف والجزئيات في كل حالة وبالنسبة لكل شخص على حدة،[6] وهو ما يُفهم منه وضع الحلول لسريانها على الأشخاص ولتطبيقها على الحالات، مع الأخذ بنظر الاعتبار البواعث الخاصة والاهتمام بدقائق الظروف وجزيئات المسائل[7].

وبالمقابل تتنوع تعريفات الانتخاب، إذ يعرفه البعض بأنه (اختيار الشعب للأفراد الذين يباشرون السلطة باسمه ونيابة عنه)[8]، فيما يعرفه آخرون بأنه (الإجراء الذي بمقتضاه يقوم افراد الشعب الذين تتوافر لديهم الشروط القانونية التي حددها الدستور والقانون في كل دولة تبعاً لظروفها الخاصة والاتجاهات الدستورية والسياسية السائدة فيها باختيار ممثلين عنهم، ممن تكون أعمالهم وأهدافهم متوافقة مع رغبات الشعب، حيث يباشر هؤلاء النواب السلطة العامة نيابة عنهم)[9]، كما عُرف بأنه (الوسيلة الأساسية لإسناد وتداول السلطة في الديمقراطية النيابية بقيام الناخبين بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم في المؤسسات الحاكمة للدولة)[10]، فيما اكتفى آخرون بتوصيف الانتخاب دون تعريفه بأنه (وسيلة الديمقراطية النيابية فعن طريقه يختار الشعب نوابه الذين يمثلونه ويعبرون عن إرادته)[11].

ونعرف الانتخاب من جانبنا بأنه ذلك الحق المكفول دستورياً وقانونياً، والذي يتولى بموجبه الشعب السياسي (الناخب) اختيار من ينوب عنه في ممارسة السلطة والسيادة.

وبجمع المصطلحين المذكورين أعلاه نستطيع تعريف العدالة الانتخابية من جانبنا بأنها (جميع الاليات والإجراءات والنظم التي تهدف إلى تحقيق المساواة الواقعية بين المواطنين في تطبيق القانون الانتخابي عليهم، وذلك بانصراف إرادة

(4) ميشيل تروبير، فلسفة القانون، ترجمة جـورج سعد، دار الانـوار، بيروت، 2004، ص 16.

(5) د. عبد الباقي البكري، المدرس زهير البشير، المدخل لدراسة القانون، مكتبة السنهوري، بغداد، دون سنة النشر، ص 68.

(6) د. عبد الباقي البكري، المدخل لدراسة القانون والشريعة الاسلامية، مطبعة الآداب، بغداد، 1972، ص 184.

(7) د عبد الباقي البكري، المدرس زهير البشير، مصدر سابق، ص 41.

(8) د. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي فـي الـعـراق، مكتبة السنهوري، بيروت، 2012، ص 58، وقريب من هذا د. السيد خليل هيكل، الأنظمة السياسية التقليدية والنظام الإسلامي، مصر، بلا تاريخ، ص 154.

(9) د.عفيفي كـامـل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية (دراسة مقارنة)، دار الجامعيين، مصر، 2002، ص448.

(10) سعد مظلوم العبدلي، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات (دراسة مقارنة)، مكتبة السنهوري، بيروت، 2018، ص 23.

(11) د. جورجي شفيقي ساري، النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 7.

المشرع إلى تجسيد السيادة الشعبية للمواطن أو الشعب - بمفهومه السياسي- عند صياغة قانون الانتخابات وتطبيقاته المتنوعة كالنظام الانتخابي وتقسيم الدوائر الانتخابية في ضوء الفكرة القانونية السائدة في الدستور).

الفرع الثاني

عناصر ومقومات العدالة الانتخابية

يقصد بعناصر ومقومات العدالة الانتخابية بأنها المعيار التي يتوجب توافرها للقول بتحقيق القانون الانتخابي لغايته المنشودة، والتي تتحقق من خلال قياس المقومات الواجب توافرها في الانتخابات النزيهة مع النصوص الواردة في قانون الانتخابات والتشريعات الفرعية الأخرى.

وتتمثل مقومات العدالة الانتخابية في توافر المعايير الدولية الكفيلة بتحقيق الانتخابات النزيهة، والتي تتجسد بالآتي:

ضرورة أنْ تكون الانتخابات مرآة حقيقية لإرادة الشعب.

اعتناق الاقتراع العام، والتصويت السري والمباشر[12].

المساواة بين الرجل والمرأة في الانتخابات والترشيح على حد سواء.

دورية الانتخاب وتأقيت مدة الدورة الانتخابية.

نزاهة الانتخاب، والتي تتحقق بوسائل عديدة لعل من أهمها حيادية الإدارة الانتخابية واستقلالها.

رقابة القضاء على الانتخابات[13].

وعلى الرغم مما يتراءى لنا لأول وهلة أنَّ النظام الانتخابي والعدالة الانتخابية وجهان لعملة واحدة، إلا أنَّ هذا القول غير صحيح على إطلاقه، وذلك لأنَّ النظام الانتخابي لا يعدو عن كونه أداة من أدوات تحقيق العدالة الانتخابية، فضلاً عن اعتبار اهم الخيارات السياسية التي يتوجب تمكين المواطن من خلاله في التعبير عن رأيه، والمدخل الحقيقي لقيام نظام نيابي تمثيلي من خلال ممثلين يختارهم الشعب لممارسة السلطة بالنيابة عنه[14].

وبالنظر لوجود العديد من أوجه الاختلاف فيما بينهما لذا سنجملها بالآتي:

أولاً: أوجه التشابه:

يمكن إجمال أوجه التشابه بين العدالة الانتخابية والنظام الانتخابي بالعديد من الصور الآتية:

من حيث الهدف: نجد أنَّ كلاً من العدالة الانتخابية والنظام الانتخابي يصبان في اتجاه تحقيق هدف واحد، ألا وهو تمكين المواطن من اختيار من يراه مناسباً بطريقة حرة ومختارة، وبالشكل الذي يُعبر عن سيادته في تولي السلطة نيابة عنه.

(12) تنص المادة (4) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 على أنْ (السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية).

(13) للمزيد من التفصيلات يُنظر: د.مصدق عادل طالب، شرح قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2018، مكتبة السنهوري، بيروت، 2018، ص 80 وما بعدها.

(14) د. عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخابات مجلس النواب العراقي بعد عـام 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013، ص 10.

من حيث الأساس القانوني: إنَّ العدالة الانتخابية والنظام الانتخابي يعدان تعبيراً عن حق المشاركة السياسية المنصوص عليه في المادة (20) من دستور العراق لسنة 2005، كما أنهما يتماثلان في الأساس القانوني المتجسد في نصوص قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

يمكن إجمال أوجه الاختلاف بين الانتخاب والنظام الانتخابي بالآتي:

من حيث التعريف: في الوقت الذي انتهينا فيه إلى تعريف العدالة الانتخابية بأنها تلك العدالة التي تهدف إلى تحقيق المساواة الواقعية بين المواطنين في تطبيق القانون الانتخابي عليهم، وذلك بانصراف إرادة المشرع إلى تجسيد السيادة الشعبية للمواطن عند صياغة قانون الانتخابات في ضوء الفكرة القانونية السائدة في الدستور. نجد بالمقابل تنوع التعريفات التي أُطلقت على النظام الانتخابية، إذ يعرفها البعض بأنها (الآليات المتبعة لتحويل أصوات الناخبين إلى ما يقابلها من المقاعد في الهيئات المنتخبة عبر اتباع طرق حسابية معينة، متأثرة في ذلك بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلد)[15].

من حيث الأنواع: لا توجد أنواع محددة للعدالة الانتخابية، كونها تجسد السلوك أو الممارسة العملية لنصوص قانون الانتخابات في دولة معينة، ومن ثم تختلف مفاهيمها باختلاف المذهب الفلسفي أو الفكري الذي ينتهل منه المشرع منابعه، إذ نجد أنَّ هناك العدالة الانتخابية المطلقة، والعدالة الانتخابية النسبية، خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة إلى النظم الانتخابية التي تكون متنوعة هي الأخرى، إذ تشير الاحصائيات إلى وجود (211) نظاماً انتخابياً مطبقاً في دول العالم وموزعة على ثلاثة أنظمة رئيسية هي نظام الأغلبية والنظام النسبي والنظام المختلط[16].

من حيث الطبيعة القانونية: نجد أنَّ طبيعة العدالة النسبية تختلف من دولة إلى أخرى، فلا تتسم بالثبات، بل تتصف بالصفة المتغيرة، خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة إلى النظم الانتخابية، التي تتسم بوجود ملامح عامة تشكل قواسم مشتركة في الدول التي تعتنق النظام الانتخابي ذاته، مع الإقرار بوجود بعض الاختلافات من وقت إلى وقت آخر داخل نطاق الدولة الواحدة.

لا توجد أنواع محددة للعدالة الانتخابية، كونها تجسد السلوك أو الممارسة العملية لنصوص قانون الانتخابات في دولة معينة

من حيث الأثر القانوني: في الوقت الذي يمكن تكييف الأثر المترتب على مخالفة النظام الانتخابي بأنه انتهاك دستوري وقانوني في حالة مساس ذلك بحق الانتخاب، ومن ثم تتنوع الجزاءات المفروضة، والتي قد تصل إلى الحكم بعدم دستورية بعض النصوص المتعلقة بالنظم الانتخابي في حالة مصادرة حق الناخب مثلاً أو تحويل إرادته إلى غير الوجهة التي قصدها كما في نظام الصوت الواحد

(15) حيدر فاضل فيصل، النظم الانتخابية وانتخابات مجالس المحافظات في العراق عام 2005-2009، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، 2017- ص 45. سعد مظلوم العبدلي، مصدر سابق، ص 61.

(16) كما تجدر الإشارة إلى تنوع الأنظمة الانتخابية المطبقة في العراق بعد عام 2003، اذ تمثل النظام الانتخابي في انتخابات الجمعية الوطنية بتاريخ 2005/1/30 وفقاً لأمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (96) لسنة 2004 باعتناق نظام التمثيل النسبي ذي الدوائر المغلقة واعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة، أما في انتخابات مجلس النواب بتاريخ 2005/12/15 فلقد تم اعتناق نظام التمثيل النسبي ذي الدوائر المتعددة وفقاً لقانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005، فيما اعتنق المشرع العراقي في انتخابات مجلس النواب بتاريخ 2010/3/7 نظام التمثيل النسبي ذي القائمة المفتوحة (المقيدة) وفقاً للقانون رقم (26) لسنة 2009، واستمر المشرع العراقي باعتناق نظام التمثيل النسبي ذي القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة في انتخابات مجلس النواب بتاريخ 2014/4/30 و2018/5/12 وفقاً لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013. للمزيد ينظر: د.عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سابق، ص 89 وما بعدها.

المتحول، بالمقابل نجد أنَّ مخالفة العدالة الانتخابي لا تصنف على أنها مخالفة دستورية، وإنما تشكل مخالفة أدبية قد تتخذ شكل الاستهجان في بعض الأحيان، كما في حالة اعتناق قانون انتخابي معين نظام التمثيل النسبي دون اعتناقه نظام الأغلبية، إذ قد يتمثل الجزاء في المقاطعة الانتخابية[17].

5- **من حيث الأهمية:** على الرغم من أهمية العدالة الانتخابية، إلا أننا نرى أنَّ أهمية تحديد النظام الانتخابي تفوق أهمية العدالة، إذ يعد النظام الانتخابي ضرورة ماسة لفرز وتحديد النواب المنتخبين، ومن ثم فإنَّ النص على النظام الانتخابي يستلزم النص على آليات توزيع المقاعد النيابية بعد تحديد الفائز[18]، ولعلنا لا نغالي في القول إذا ما وصفنا النظام الانتخابي بانه جوهر العدالة الانتخابية، ويجسد التطبيق العملي له، مع التأكيد على أنَّ النظام الانتخابي يعد جزءً من العدالة الانتخابية ولا يستغرقها.

6- **من حيث العناصر المكونة:** تتكون العدالة الانتخابية من العديد من المقومات التي نجدها تارة تتعلق بحق الترشيح وحق الانتخاب، ومن ثم يتوجب توافر (ثلاثة) عناصر في العدالة الانتخابية وهي المرشح والنائب والأدوات الانتخابية بضمنها النظام الانتخابي، خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة إلى النظام الانتخابي الذي يتكون من عدة عناصر هي الصيغة الانتخابية وبنية ورقة الاقتراع وحجم الدائرة الانتخابية[19].

7- **من حيث العلاقة بالعملية بالانتخابية:** في الوقت الذي نجد فيه أنَّ العدالة الانتخابية تعد سابقة في التنظيم على إجراء العملية الانتخابية بصورة عامة ونظم الانتخاب بصورة خاصة، نجد بالمقابل أنَّ النظام الانتخابي يُعد معاصراً للعملية الانتخابية وحق التصويت، على أساس أنَّ العدالة الانتخابية تشكل المبادئ الأساسية المستقرة في الضمير الإنساني بشأن التعبير عن السيادة الشعبية والتداول السلمي للسلطة.

المطلب الثاني: التأصيل الدستوري للعدالة الانتخابية في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005

سنتناول بيان الأساس الدستوري والقانوني للعدالة الانتخابية وذلك بتقسيم هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول: الأساس الدستوري للعدالة الانتخابية في دستور 2005.

الفرع الثاني: الأساس القانوني للعدالة الانتخابية في قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019.

الفرع الأول: الأساس الدستوري للعدالة الانتخابية في دستور 2005

بالرجوع إلى الدستور العراقي لسنة 2005 نجد تنوع الأسس الدستورية المتعلقة

(17) ومثال ذلـك ما حصل في انتخابات مجلس النواب العراقي التي أجريت بتاريخ 12 أيار 2018، إذ كشفت النتائج النهائية للانتخابات النيابية عن وصول نسبة المشاركة الشعبية (44.52%)، وتُعدّ أدنى نسبة مشاركة انتخابية يسجلها العراق بعد عام 2003.

(18) يُطلق على آليـات توزيع المقاعد النيابية مصطلح (نظام توزيع المقاعد النيابية)، وبالرجوع إلى قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 نجد أنّه تم اعتماد توزيع المقاعد التعويضية الوطنية المتبقية بعد استخراج القاسم الانتخابي باعتماد طريقة الباقي من خلال قسمة مجموع الأصـوات الحاصل عليها الكيان على مستوى العراق على المعدل الوطني وطبقت في انتخابات مجلس النواب بتاريخ 2005/12/15، اما في انتخابات مجلس النواب 2010/3/7 فلقد تم توزيع المقاعد الشاغرة من خلال ضرب مجموع أصوات الكيان في عدد المقاعد الشاغرة مقسوماً على مجموع أصـوات الكيان غير المستنفذة في الدائرة، فيما تم توزيع المقاعد الوطنية من خلال قسمة عدد المقاعد للكيان على المستوى الوطني على عدد المقاعد البالغة (310) مضروباً في (7)، وتخصص لأكبر كسر عشري، فيما تم اعتماد طريقة سانت ليغو العراقية المعدلة في الانتخابات النيابية اللاحقة بنسبة (1.6). د.عبد العزيز عليوي، النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي، الطبعة الثانية، مطبعة اوفيست الكتاب، بغداد، 2017، ص 120 و170 و181.

(19) د. مصدق عادل، مصدر سابق، ص 34.

بحق الانتخاب بصورة عامة، والعدالة الانتخابية بصورة خاصة، إذ يتجسد أولها في مبدأ المساواة الذي نصت عليه المادة (20) من الدستور بأنَّ (للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح).

كما يتمثل الأساس الدستوري الثاني للعدالة الانتخابية في المادة (49) من الدستور التي توجب في انتخاب أعضاء مجلس النواب تمثيل الشعب العراقي بأكمله بصورة عامة ومراعاة تمثيل سائر مكونات الشعب فيه بصورة خاصة، كما أوجبت في الوقت ذاته في قانون الانتخابات وجوب تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن (25%) من عدد أعضاء مجلس النواب الكلي البالغ (329) نائباً.

وبهذا يتضح أنَّ المشرع الدستوري العراقي حاول إرساء عدالة انتخابية توافقية، تقوم على أساس مراعاة كل مكونات واطياف الشعب العراقي، وبضمنها التمثيل العادل للنساء من خلال اعتناق الكوتا المحددة.

ونرى من جانبنا أنَّ العدالة الانتخابية لم تتحقق من خلال الكوتا النسائية، كون المشرع الدستوري في الوقت الذي كفل فيه حقوق النساء بضمان حد التمثيل الأدنى بأنْ لا تتجاوز (25%) من عدد أعضاء مجلس النواب الكلي، إلا أنه وقع في شبهة انتهاك مبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة (14) من دستور جمهورية العراق لعام 2005، وهو الأمر الذي يمكن معه القول بعدم اجادة المشرع الدستوري في تحقيق العدالة الانتخابية المتعلق بتمثيل النساء، كونها لم تنسجم إلى تحقيق المساواة الواقعية القائمة على أساس النسبة الحقيقية للنساء في المجتمع.

يتضح أنَّ المشرع الدستوري العراقي حاول إرساء عدالة انتخابية توافقية

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه عند إجراء موائمة بين النص الدستوري الذي كفل حق الترشيح ونص المادة (16) من قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 نجد أنه تجسدت مواطن الخلل الانتخابي في العديد من المظاهر لعل من أهمها: وجوب أنْ يكون الاسم الرابع في القائمة الانتخابية يعود لامرأة تطبيقاً للكوتا النسائية، والزام مجلس المفوضين بإصدار نظام يحقق النسبة أعلاه[20].

وهو الأمر الذي يظهر لنا وجود موائمة بين النص الدستوري والعديد من النصوص الواردة في قانون انتخابات مجلس النواب فيما يتعلق بالكوتا النسائية التي تخل بمبدأ المساواة بين الناخبين على أساس الجنس.

الفرع الثاني

الأساس القانوني للعدالة الانتخابية في قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019

على الرغم من عدم تطرق غالبية القوانين الانتخابية المقارنة إلى مصطلح العدالة الانتخابية بصورة صريحة، غير أننا نجد بالمقابل إجماع القوانين الانتخابية العراقية

(20) اقتبس المشرع العراقي الحكم المذكور أعلاه من المادة (13) من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 (الملغى) التي نصت على انه (أولاً: يجب أنْ لا يقل عدد النساء المرشحات عن (25%) في القائمة وأنْ لا تقل نسبة تمثيل النساء في المجلس عن (25%). ثانياً: يشترط عند تقديم القائمة أنْ يراعى تسلسل النساء بنسبة امـرأة بعد كل (ثلاثة) رجال).

على إقرار تحقيق العدالة كهدف رئيس من الأهداف التي يسعى القانون إلى تحقيقها.

فبالرجوع إلى قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 نجد أنَّ المادة (2) منه تنص على أنه (يهدف هذا القانون إلى ما يأتي: رابعاً: ضمان عدالة الانتخابات وحريتها ونزاهتها).

ويلاحظ أنَّ هذا النص مقتبس كلياً وحرفياً من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 (الملغى)[21].

(21) ينظر المادة (2/رابعاً) من القانون رقم (45) لسنة 2013 (الملغى).

وعلى الرغم مما يتراءى لنا من عدم قيام المشرع بتحديد مفهوم العدالة الانتخابية وصورها، غير أنه يفهم من صياغة المادة أعلاه أنها تختلف عن حرية الانتخابات ونزاهتها، أي: إنَّ للعدالة ذاتيتها المتميزة، والتي تتمثل احد صورها في إقرار المساواة في المشاركة الانتخابية كما نصت عليه المادة (2/ثانياً) من القانون.

نخلص مما تقدم إلى أنَّ المشرع العراقي قد نص صراحة على مبدأ (العدالة الانتخابية) وبهذا يسجل مسلكه تفوقاً على المشرع الدستوري الذي لم يستخدم هذا المصطلح بصورة صريحة على الرغم من استخدامه مصطلحات أخرى تتعلق بالعدالة الاجتماعية.

المبحث الثاني

مدى نجاعة قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 في تحقيق العدالة الانتخابية

بعد أنْ بينا الملامح الدستورية والنظرية الرئيسية الحاكمة للعدالة الانتخابية في العراق صار لزاماً علينا التطرق إلى الملامح العملية الخاصة بمدى تحقيق قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 ومقارنته بتلك الملامح المنصوص عليها في القانون رقم (45) لسنة 2013 المعدل عام 2018 في ظل مدى استجابتها مع متطلبات الصياغة التشريعية السليمة، وتحقيقاً لهذا الغرض سنقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

إنَّ للعدالة ذاتيتها المتميزة، والتي تتمثل احد صورها في إقرار المساواة في المشاركة الانتخابية

المطلب الأول: مدى نجاعة الصياغة التشريعية في قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019.

المطلب الثاني: دور الصياغة التشريعية في تحقيق العدالة الانتخابية.

المطلب الأول: مدى نجاعة الصياغة التشريعية في قانون انتخابات مجلس النواب

احتوى قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2019 على (50) مادة موزعة على (8) فصول، ومن استقراء هذا التقسيم يتضح أنه في الوقت الذي يتشابه فيه مع قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 (الملغى) في العديد من

الاوجه[22]، غير أنه يختلف عنه في العديد من الأوجه الأخرى[23]، فضلاً عن اختلافه عن قوانين الانتخابات العراقية السابقة على عام 2003، وبضمنها قانون الانتخابات الصادر بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (96) لسنة 2004 (المُلغى)، وقانون الانتخابات العراقي رقم (16) لسنة 2005 (المُلغى).

وعلى الرغم من الاقتباس شبه التام للتقسيم المعتنق في قانون الانتخابات النافذ من التقسيم المتبع في قانون الانتخابات الملغى لسنة 2013، وقانون انتخابات مجلس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (36) لسنة 2008(المُلغى)[24]، إلا أنَّ المشرع العراقي بهذا التقسيم المذكور حاول أنْ يضفي نوعاً من الخصوصية على قانون الانتخابات النيابية العراقي في ضوء تدرج القواعد المنظمة لعملها كما سنرى لاحقاً.

كما يُلاحظ على تسمية القانون بـ(قانون انتخابات مجلس النواب) أنها جاءت غير دقيقة، وفيها تزيد لا مبرر له، إذ كان يتوجب استبدال هذه التسمية لتصبح (قانون انتخاب مجلس النواب)، إذ إنَّ قواعد وأصول الصياغة التشريعية تقضي بوجوب استخدام صيغة المفرد المذكر وليس صيغة الجمع.

كما يُلاحظ أنَّ ديباجة هذا القانون أو الأسباب الموجبة له لم تشرْ من قريب أو بعيد إلى السند الدستوري لإصدار هذا القانون، ألا وهو نص المادتين (20) و(49) من دستور جمهورية العراق لعام 2005، وتم الاكتفاء بالاستناد إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (61) والبند (ثالثاً) من المادة (73) من الدستور، إذ إنَّ معايير الصياغة التشريعية السليمة تقضي بذكر الأساس الدستوري الذي يقرر حق الانتخاب، لذا يتوجب تصحيح ذلك ببيان يُنشر في جريدة الوقائع العراقية.

وفضلاً عن ذلك يُلاحظ أنَّ المشرع في هذا القانون قد وقع في تكرار لا مبرر له في العديد من المواد، ومنها المادة (1) المتعلقة بتعريف الناخب، وهو الأمر الذي يُؤشر وجود عيب من عيوب الصياغة ألا وهو التكرار.

ناهيك عن احتواء القانون على العديد من الأخطاء القانونية الموضوعية، واستخدام المصطلحات بصورة غير دقيقة، إذ إنَّ المشرع في هذا القانون يستعمل مصطلح (التصويت) كمصطلح مرادف لمصطلح (الانتخاب) تارة، ومصطلح (الترشيح) تارة أخرى، ومن ثم فلا يفرق المشرع بين التصويت والانتخاب وكأنهما وجهان لعملة واحدة.

أما العيب الأخير الذي اتسمت به نصوص هذا القانون فتمثلت باحتوائه على العديد من الأحكام والعبارات المكررة وفي مواضع مختلفة، وهو الأمر الذي يعد عيباً من عيوب الصياغة التشريعية السليمة، كما لم يُشر القانون إلى تعريف (عراقيو الخارج) في المادة الأولى التعريفية وانما استخدم مصطلح (الناخب المهجر)،

(22) تتمثل أوجه التشابه في اعتناق عدد الفصول ذاتها في القانونين، اذ حددت بـ (8) فصول.

(23) تتمثل أوجه الاختلاف في عدد أعضاء مجلس النواب، ففي الوقت الذي اعتنق فيه قانون 2019 تقليل عدد أعضاء المجلس ليصبح (251) نائباً، نجد بالمقابل أنَّ عدد أعضاء المجلس وفق قانون 2013 تمثل بـــ(329) نائباً، فضلاً عن اختلاف النظام الانتخابي، اذ اعتنق القانون الحالي نظام الانتخاب الفردي بأعلى الأصـوات، خلافاً لقانون انتخابات 2013 الذي اعتمد نظام الانتخاب النسبي بطريقة سانت ليغو المعدلة بقاسم يبدأ بـ (1.6)، فيما تتمثل قالق أوجه الاختلاف في تقسيم الدوائر الانتخابية، ففي الوقت الذي نجد فيه اعتناق القانون السابق تقسيم كل محافظة إلى دائرة انتخابية واحدة، نجد بالمقابل ان القانون النافذ قد اعتنق نظام الدوائر المتعددة داخل كل محافظة.

(24) أُلغي هـذا القانون وذلك بموجب قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4494 في 2018/6/4.

على الرغم من إقراره إمكانية الانتخاب خارج العراق.

فضلاً عن إغفال هذا القانون الإشارة بصورة صريحة إلى تأثير إصدار قرار بانسحاب الكتلة البرلمانية من مجلس النواب (المقاطعة السياسية)، على الرغم من أنَّ الأصل العام يتمثل باستمرار النائب بالعمل النيابي طالما لم يرد نص قانوني يمنعه من مزاولة عمله.

وبعبارة أخرى تتمثل الملاحظات العامة على قانون انتخابات مجلس النواب في احتوائه على العديد من الأمور التي تستوجب الوقوف عليها، ومنها عدم تحديد الدوائر الانتخابية المتعددة بصورة صريحة ضمن نصوص القانون وانما أحالها إلى الجدول الملحق بالقانون على الرغم من عدم التصويت عليه، فضلاً عن اعتناقه نظام الانتخاب الفردي بأعلى الأصوات دون وجود تعداد سكاني، مما سيساهم في تعزيز نسبة الأصوات المهدورة[25].

ومن إجراء مقارنة بين العدد الكلي لنفوس العراق وعدد أعضاء مجلس النواب فإنه على الرغم مما يتراءى لنا لأول وهلة وجود تماثل عددي بين عدد السكان الحقيقي والمقعد الانتخابي، إلا أنَّ هذا القول غير على اطلاقه، إذ إنَّ العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب والذي تم تحديده بـ(251) نائباً يعد مغالى في تقديره، ولا ينسجم مع المطالب الشعبية للمتظاهرين بتخفيض عدد أعضاء مجلس النواب إلى نصف العدد الحالي[26]، ومن ثم يتوجب تخفيضه إلى حد معقول لحين إجراء الإحصاء والتعداد السكاني، إذ لا يجوز كأصل عام الاستناد إلى الافتراض عند تحديد عدد أعضاء مجلس النواب بالاستناد إلى عدد الناخبين التخميني المعتمد في سجل الناخبين لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

الناخب أنَّ المشرع العراقي وقع في غلط بين وواضح بخصوص عدم استخدامه صيغ العموم والخصوص استخداماً سليماً

وفضلاً عما تقدم فإنه من استقراء المادة (1) من قانون انتخابات مجلس النواب نجد أنها احتوت على العديد من الملاحظات الشكلية، مما أشر وجود بعض الأخطاء الشكلية في عملية الصياغة التشريعية لهذه المادة، فبالرجوع إلى تعريف الناخب نجد أنه كان الأجدر توحيد الصياغة المستخدمة مع الصياغة المستخدمة في تعريف المرشح، فإما أنْ يقول النص كل (عراقي) أو (العراقي)، وذلك منعاً لاختلاف تعابير الصياغة المستخدمة عن المعنى المقصود منها.

كما يُلاحظ على تعريف الناخب أنَّ المشرع العراقي وقع في غلط بين وواضح بخصوص عدم استخدامه صيغ العموم والخصوص استخداماً سليماً، إذ إنَّ الأهلية تصنف على أنها من الشروط القانونية للانتخاب والترشيح، لذا كان الأجدر أنْ لا يقوم المشرع بذكر مصطلح (الأهلية) بعد عبارة (الشروط القانونية)، كون الأهلية تدخل ضمن الشروط القانونية.

(25) تجدر الإشارة إلى عدم اعتناق القانون النافذ رجعية القانون، خلافاً لما هو عليه الحال في قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2013، اذ تنص المادة (7) من قانون التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (1) لسنة 2018 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4481 في 2018/2/19 على أنه (ينفذ هذا القانون من تاريخ إقـراره في مجلس النواب بتاريخ 2018/1/22)، فيما تنص المادة (2) من قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (2) لسنة 2018 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4483 في 2018/3/12على أنه (ينفذ هذا القانون من تاريخ اقراره في مجلس النواب في 2018/2/11 وينشر بالجريدة الرسمية)، اما المادة (8) من قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (15) لسنة 2018 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4506 في 2018/9/17 فتنص على أنه (ينفذ هذا القانون من تاريخ التصويت عليه) وهو 2018/6/6، أي بعد موعد الانتخابات النيابية في 2018/5/18.

وبهذا فإنَّ اعتناق القانون الملغى للأثر الرجعي لنفاذه في قوانين التعديل الأول والثاني والثالث يشكل مخالفة صريحة لأحكام المادة (19/تاسعاً) من دستور جمهورية العراق لعام 2005، وهو الامر الذي تجنبه القانون النافذ.

(26) تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أنَّه سبق وأنْ طرح البعض ضرورة قيام لجنة التعديلات الدستورية بتخفيض العدد الكلي لعدد أعضاء مجلس النواب ليصبح نائب واحد عن كل (مائتين الف) نسمة ليصبح العدد الكلي (165) نائباً، غير أنَّ لجنة التعديلات الدستورية في رئاسة

كما يُلاحظ على تعريف الناخب المهجر أنها ابتدأت بكلمة (العراقي)، وكان الأجدر توحيد الصياغات بأنْ يقول (كل عراقي)، كما أنَّ اقتصار الناخب المهجر على من تم تهجيره قسراً يعد محل نظر، وكان الأجدر السماح لكل مواطن مغترب أنْ يشارك في الانتخابات على أساس التمتع بالجنسية العراقية.

وعلى الرغم مما تقدم يُلاحظ أنَّ المشرع لم يضع لنا معياراً واضحاً وتحديداً صريحاً للتهجير القسري في نص هذا القانون، ونرى من جانبنا عدم إطلاق التحديد الزمني للتهجير القسري بعد 3003/4/9، وذلك لوجود العديد من فئات الناخبين المهجرين قسراً قبل 2003/4/9 ممن أُسقطت عنهم الجنسية العراقية بسبب التبعية الإيرانية وغيرهم.

أما فيما يتعلق بتعريف الدائرة الانتخابية فيُلاحظ اتسام مسلك المشرع العراقي بالغموض في تعريفها[27]، فلم يحدد لنا معيار المنطقة المحددة، فهل أنَّ الدائرة الانتخابية محددة على أساس جغرافي أو إداري، وكان الأجدر تحديدها بصورة واضحة ودقيقة، لا أنْ يتركها سائبة دون تحديد، ويساير الأعراف الانتخابية السابقة.

أما فيما يتعلق بتعريف القائمة المنفردة فكان الأجدر استبدال لفظ (فرد واحد) بـ(عراقي) أو (مواطن)، كون مصطلح الفرد يعد مصطلحاً غامضاً، ويشير إلى (العراقي) و(غير العراقي) على حد سواء، كما يُلاحظ وجود خلل بين وواضح في استعمال حروف الجر، إذ استخدم الصائغ في المادة الأولى عبارة (الطعن فيه)، والاصح (الطعن به)، كما يُلاحظ وجود تكرار غير مبرر في العديد من مواد هذا القانون كما هو الحال في المادة (2) منه التي كررت عبارة (المشاركة الانتخابية) في ثلاث بنود منها[28].

كما يُلاحظ التكرار في المادة (4/ثانياً) من القانون، إذ يستخدم الصائغ العبارات في غير معناها الاصطلاحي، ففي الوقت الذي أقر فيه في البند (أولاً) منه (حق الانتخاب)، نجده يقر في البند (ثانياً) منها (حق التصويت للانتخاب)، والذي يعد الانتخاب جزءً منه، وكان الأجدر على المشرع استخدام مصطلح (الانتخاب) بدل (التصويت)، وذلك لاختلاف المعنى الاصطلاحي المقصود، وهو الأمر الذي يدلل على عدم الدراية بالعلوم المنطقية ودلالات النصوص التشريعية.

ومن استقراء المادة (5) نجد أنَّ البند (ثانياً) منها قد جاء مكرراً مع البند (ثالثاً) منها، ففي الوقت الذي اشترطت فيه هذه المادة في البند (ثانياً) منها إكمال الأهلية عادت لتقرر في البند (ثالثاً) منها (اتم الثامنة عشر من عمره).

أما المادة (13) من القانون فيُلاحظ وجود أخطاء في الصياغة الاملائية والنحوية للجمل، إذ يتوجب توحيد الأساليب اللغوية المستخدمة، فالمشرع يستخدم عبارة (للمسيحين والصابئة المندائيين)، والاصح (للمسيحين والصابئيين المندائيين)، إذ

الجمهورية قد زيدت هذه النسبة لتصبح (مئتان وخمسون الف نسمة)، ومن ثم يبلغ عدد النواب (162) نائباً مع مراعاة نسبة الزيادة السكانية. للمزيد ينظر: د. مصدق عادل، تعديل دستور جمهورية العراق لسنة 2005بين مطرقة المطالب الشعبية وسندان الضغوط الحزبية والسياسية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2020، ص 17 وما بعدها.

(27) تعرف المادة (1) من قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 الدائرة الانتخابية بانها (كل منطقة محددة خُصص لها عدد من المقاعد وفقاً لأحكام هذا القانون).

(28) ينظر البنود (اولاً) و(ثانياً) و(ثالثاً) من المادة (2) من قانون الانتخابات لسنة 2019، وكذلك البنود (اولاً) و(ثانياً) و(ثالثاً) من قانون الانتخابات لسنة 2013 (المُلغى).

كان الأجدر استخدام أما صيغة المفرد أو صيغة الجمع، خلافاً لما هو عليه النص الحالي، فيما جاءت المادة (22) من القانون بعبارات زائدة كما في عبارة (الحرة) الواردة في عبارة (الدعاية الانتخابية الحرة).

أما المادة (29) من القانون فجاءت باستخدام غير دقيق ومكرر فيما يتعلق بعبارة من (من المال العام) أو من (موازنة الوزارة). كما يُلاحظ وجود مصطلحات غامضة في القانون كما في عبارة (عراقيو الخارج) الواردة في المادة (40/رابعاً) منه، كما يُلاحظ أنَّ المادة (44) من القانون التي تلزم مجلس الوزراء ووزارة المالية بصرف الأموال المخصصة لإجراء الانتخابات تعد زائدة ولا مبرر لها، ونرى أنه يتوجب حذفها، كونها من البديهيات.

نخلص مما تقدم إلى احتواء قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 على العديد من الأخطاء الشكلية التي اعترت الصياغة التشريعية، بالشكل الذي نستطيع معه القول بوجود العديد من عيوب الصياغة التشريعية الشكلية.

وعلى الرغم من قيام المشرع بالتصويت على هذا القانون بتاريخ 2019/11/26، غير أنه لم يتم تدارك هذه الأخطاء الشكلية والموضوعية، وبالأخص تحديد عدد الدوائر الانتخابية الملحقة بالقانون لمدة تزيد على (4) اشهر، وهو الامر الذي له تأثيراتٌ كبيرة في تحقيق العدالة الانتخابية المنشودة، لذا ندعو المشرع إلى إعادة النظر في القانون الانتخابي بالشكل الذي يراعي فيه كل متطلبات ومعايير الصياغة التشريعية السليمة، وإعادة دراسة مدى انسجام الاخذ بنظام الانتخاب الفردي بأعلى الأصوات مع نصوص الدستور، وبالأخص المادة (76/اولاً) من الدستور في ظل علاقتها بالنظام البرلماني ذي الأغلبية وتشكيل الكتلة الانتخابية الأكثر عدداً، كما يتوجب في الوقت نفسه أنْ يراعي الإرادة الشعبية وفق المادة (4) من الدستور التي تقول بأنَّ الشعب مصدر السيادة.

المطلب الثاني: دور الصياغة التشريعية في تحقيق العدالة الانتخابية

بالرجوع إلى المادة (2) من قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 نجد أنها حددت أهداف القانون بالنص على أنْ (يهدف هذا القانون إلى ما يأتي :

أولاً: مشاركة الناخبين في اختيار ممثليهم في مجلس النواب العراقي.

ثانياً: المساواة في المشاركة الانتخابية.

ثالثاً: ضمان حقوق الناخب والمرشح في المشاركة الانتخابية.

رابعاً: ضمان عدالة الانتخابات وحريتها ونزاهتها.

خامساً: توفير الحماية القانونية لمراحل وإجراءات العملية الانتخابية).

فيتضح من النص استخدام المشرع أو الصائغ أسلوب الجمع بدل صيغة المفرد، على الرغم من أنَّ قواعد وأصول الصياغة التشريعية السليمة تقضي خلاف ذلك،

وبهذا يتوجب استبدال مصطلح (مشاركة الناخب) بدل (مشاركة الناخبين)، وفضلاً عن ذلك فإنه يتوجب استبدال مصطلح (ممثليهم) بـمصطلح (نوابهم)، كما يُلاحظ وجود تزيد لا مبرر له، إذ يتوجب حذف عبارة (العراقي) كونها من البديهيات التي تنتفي الحاجة للنص عليها على أساس انَّ المخاطبين بنصوص القانون هي من حاملي الجنسية العراقية.

أما فيما يتعلق بالبند (ثانياً) من هذه المادة فيُلاحظ أنَّ المشرع العراقي لم يفرق بين وسائل تحقيق أهداف القانون وبين أهدافه، إذ إنَّ (المساواة في المشاركة الانتخابية) تعد وسيلة من وسائل قانون الانتخابات في تحقيق العدالة الانتخابية وليس غاية نهائية، خلافاً لما ذهب إليه المشرع.

وبهذا الهدف المعلن أعلاه فإنه يُلاحظ أنَّ المشرع وقع في تناقض بيّن وواضح بين مبدأ (المساواة) من جهة وبين (مبدأ المشاركة الانتخابية) من جهة أخرى، ففي الوقت الذي أقر فيه المساواة إلا أنَّ هذه المساواة تعد مساواة نظرية وغير متحققة في ظل نصوص هذا القانون، إذ إنَّ صياغة نصوص القانون الانتخابي العراقي المتعلقة بالمساواة والعدالة الانتخابية جاءت متناقضة في فحواها ومتباينة في مبناها، وما اشتراط (الكوتا النسائية) و(كوتا المكونات) إلا وصمة عار في جبين المساواة والعدالة الانتخابية التي نادى بها مشرع هذا القانون.

فما يُعد عدالة في نظام معين قد لا يعد عادلاً في نظام آخر

أما فيما يتعلق بضمان حقوق المرشح والناخب في المشاركة الانتخابية فيُلاحظ تكرار المشرع والصائغ عبارة (المشاركة الانتخابية) لثلاث مرات في هذه المادة، مما يؤشر وجود تكرار.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ المشرع بإيراده هذا الهدف فإنه يُلاحظ اتسامهُ بالعمومية وعدم التحديد، فما هي حقوق الناخب والمرشح؟ وما هي آليات ضمان هذه الحقوق؟ وهل أنَّ المنطق القانوني يقضي بالمساواة بين الناخب والمرشح، إذا ما عملنا اختلاف المراكز القانونية لأي منهما في ضوء الغرض والهدف النهائي الذي يسعى كل منهما إلى تحقيقه؟

أما فيما يتعلق بضمان عدالة الانتخابات وحريتها ونزاهتها فتعد من المعايير الفضفاضة والمسائل النسبية التي تختلف من شخص إلى آخر، ومن نظام انتخابي إلى نظام انتخابي آخر، فلا يوجد معيار ثابت وواضح للعدالة الانتخابية، فما يُعد عدالة في نظام معين قد لا يعد عادلاً في نظام آخر، وبناءً على ما تقدم يثار التساؤل عن نوع العدالة الانتخابية التي اعتنقها المشرع العراقي في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي؟

وفضلاً عما تقدم فإنَّ يُلاحظ التباس الاستخدام الاصطلاحي للمشرع الانتخابي فيما يتعلق بنزاهة الانتخابات التي تعد من وسائل تحقيق العدالة الانتخابية، وليس

من أهداف الانتخابات، وبهذا يتضح الخلط الواضح بين الوسائل والأهداف.

وعلى الرغم من هذا الهدف الواضح إلا أنَّ امعان النظر في نصوص قانون انتخابات مجلس النواب يظهر لنا بما لا يقبل الشك أو التأويل وجود بون شاسع بين هذا الهدف ونصوص القانون، إذ إنَّ اللجوء إلى القرعة في حالة تساوي أصوات المرشحين للحصول على المقعد الأخير لا يحقق هذا الهدف، كما أنَّ تخصيص مقعد مخصص لكيان سياسي آخر في حالة استنفاذ مرشحيها يخل أيضاً بالعدالة الانتخابية.

أما فيما يتعلق بالهدف الأخير لقانون الانتخابات وهو توفير الحماية القانونية لمراحل وإجراءات العملية الانتخابية فيُلاحظ بهذا الصدد أنَّ هذا الهدف يعد من الأهداف العامة، ونرى من جانبنا أنَّ هذا الهدف يتماشى مع التحديد الوارد في الجرائم المحددة في هذا القانون.

وعلى الرغم مما يتراءى لنا لأول وهلة أنَّ اعتناق المساواة المطلقة وفق المادة (4) من قانون انتخابات مجلس النواب يحقق العدالة الانتخابية المنشودة، ويضفي الشفافية على العملية الانتخابية بجميع عملياتها ومراحلها المتنوعة، إلا أنَّ واقع الحال يرينا عكس ذلك، إذ إنَّ المشرع العراقي قد ناقض هذه المساواة وانتهكها في اكثر من موضع من نصوص قانون انتخابات مجلس النواب، وقد تجلى ذلك واضحاً في الكوتا النسائية بنسبة (25%)، وكذلك كوتا المكونات (8 مقاعد نيابية محجوزة)، مما يعني اعتناق المشرع المساواة من الناحية النظرية المجردة فقط، إذ إنَّ الواقع العملي والتطبيقي يشير خلاف ذلك، وهو الأمر الذي يجعل المساواة التي اعتنقها المشرع مجرد حبر على ورقة أو (مساواة نظرية مجردة).

كما تجدر الإشارة إلى أنَّ قيام المشرع العراقي في المادة (15) منه باعتناق نظام الانتخاب الفردي بأعلى الأصوات، وهجر نظام التمثيل النسبي التقريبي وطريقة سانت ليغو العراقية المعدلة[29]، لم يحقق العدالة الانتخابية لعدة أسباب أهمها: أنَّ نظام الانتخاب الفردي يتطلب تقسيم الدوائر الانتخابية[30] إلى دوائر انتخابية صغيرة مساوية لعدد أعضاء مجلس النواب، وعلى الرغم من تحديد هذا القانون عدد النواب بـ(251) نائب، غير أنه لم يحدد دوائر انتخابية مساوية لهذا العدد، مما يعني صورية نظام الانتخاب الفردي وعدم عدالته، مما يعني عدم مراعاة عدالة تقسيم الدوائر الانتخابية[31]، وبالأخص بعد هجر اعتبار المبدأ الذي كان يسير عليه المشرع في قانون الانتخابات لسنة 2013 (الملغى) باعتبار كل محافظة دائرة انتخابية واحدة.

وفضلاً عن ذلك فمن المعلوم أنَّ جميع القوانين الانتخابية تهدف إلى تخفيض نسبة الهدر الانتخابي في عدد الأصوات الانتخابية الصحيحة، وذلك بضمان تمثيل غالبية الناخبين ومنحهم مقاعد تتناسب مع الثقل الجماهيري أو التمثيلي لهم، غير

(29) اعتنق قانون الانتخابات لسنة 2013 (الملغى) التمثيل النسبي التقريبي واستخدام طريقة سانت ليغو العراقية بنسبتها المعدلة وهي (1.7) ولقد ساهمت بصورة كبيرة في عدم تحقيق العدالة الانتخابية المنشودة، إذ إنَّ استخدام هذه النسبة حمل بين طياته العديد من انتهاكات مبدأ المساواة، وأهمها مضاعفة فرصة فوز الأحـزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة، نتيجة لانخفاض وزن وعدد الأصوات الانتخابية للكتل السياسية الكبيرة اللازمة لغرض فوز المرشح بعضوية مقعد من مقاعد مجلس النواب عند مقارنته بعدد الأصوات الانتخابية الواجب توافرها للكتل السياسية الصغيرة.أي: إنَّ الأصـوات الواجب الحصول عليها من المرشح ذي القائمة الانتخابية ذات الجماهيرية العالية من أجل الفوز بالمقعد النيابي هي غير الأصوات الواجب استحصالها من المرشح ذي القائمة الانتخابية ذات الجماهيرية المنخفضة، مما يعني مضاعفة فرصة فـوز المرشح فـي القوائم الكبيرة بنسب متضاعفة ومتزايدة مع تزايد الجماهير الانتخابية للقائمة، وبالمقابل تقليل نسبة فوز المرشح في القائمة الانتخابية الصغيرة بنسبة عدد المشاركة الجماهيرية محسوبة على أساس القائمة الانتخابية ذات الجماهيرية الواسعة. د. مصدق عادل، شرح قانون انتخابات مجلس النواب، مصدر سابق، ص 67.

(30) يقصد بتقسيم الدوائر الانتخابية بانها تجزئة إقليم الإقليم إلى وحدات جغرافية لأغراض انتخابية. حسن لقمان عجاج القيسي، دور النصوص التشريعية في بيان فاعلية النظام الانتخابي (دراسـة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، 2019، ص 139 وما بعدها.

(31) تجدر الإشارة إلى وجوب توافر عدة ضمانات أساسية لعدالة تقسيم الدوائر الانتخابية والتي تتمثل بمراعاة الحجم المناسب للدائرة الانتخابية، واعتماد المساواة في الوزن النسبي لأصـوات جميع الناخبين، واناطة مهمة التقسيم بالسلطة التشريعية، ومن

أنَّ اعتناق القانون الجديد مبدأ الأغلبية البسيطة (اعلى الأصوات) للفوز بالمقعد النيابي يفهم منه ضياع اكثر (49%) من نسبة الناخبين المشاركين في الانتخابات، وعدم وجود تمثيل لهم في مجلس النواب، اذ سيصل إلى مجلس النواب الأشخاص الفائزين بأصوات متقاربة مع منافسيهم الخاسرين، مما سيجعل للمال السياسي دوراً كبيراً في الوصول إلى قبة مجلس النواب، وهو الامر الذي نرى أنه سيؤدي إلى عدم تحقيق العدالة الانتخابية.

كما أنَّ اعتناق نظام الانتخاب الفردي له تاثيرات كبيرة على مستقبل وشكل النظام السياسي، اذا ما علمنا أنه لم يحتوِ قانون الانتخابات لسنة 2019 على نص يجيز الائتلافات الانتخابية بعد إعلان نتائج الانتخابات، مما يعني أنَّ المادة (76/اولاً) من الدستور التي تتحدث عن مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً وفق تفسير المحكمة الاتحادية العليا أصبحت مفرغة من المضمون، وبالتالي فإنَّ الانتخاب الفردي يتعارض مع مفهوم (الكتلة النيابية الأكثر عدداً)، كما يتعارض في الوقت ذاته مع طبيعة النظام البرلماني ذي الأغلبية الذي اعتنقه الدستور في المادة (1) منه، وهو ما يجعل من مبدأ العدالة الانتخابية غاية تسعى إلى تحقيقها الكتل الانتخابية الصغيرة، وكذلك الحال بالنسبة إلى الكيان الفرد المرشح للانتخابات على حساب الأحزاب والكتل السياسية.

أنَّ اعتناق نظام الانتخاب الفردي له تاثيرات كبيرة على مستقبل وشكل النظام السياسي

وبهذا يُلاحظ أنَّه في الوقت الذي أدى فيه اعتناق قانون الانتخابات (الملغى) نظام التمثيل النسبي إلى عدم تحقيق العدالة الانتخابية التي ينشدها المواطن العراقي وفقاً لمبدأ السيادة الشعبية، وكذلك الحال بالنسبة إلى نظام الانتخاب الفردي بأعلى الأصوات (اغلبية بسيطة) وفق قانون الانتخابات لسنة 2019، لذا نرى من جانبنا وجوب العدول عنه واعتناق نظام التمثيل المختلط بأنْ يصار إلى اعتناق نظام الأغلبية المطلقة لنصف الدوائر الانتخابية وبنسبة مساوية لـ(50%) من عدد أعضاء مجلس النواب، مع اعتناق نظام الأغلبية النسبية لنصف الدوائر الانتخابية المتبقية وعلى غرار ما هو مطبق حالياً في النظام الانتخابي الالماني[32].

وفضلاً عما تقدم يُلاحظ أنَّ اشتراط المشرع العراقي تخفيض سن المرشح للانتخابات ليصبح (25) سنة يحقق العدالة في المنافسة الانتخابية، إذا ما علمنا أنَّ المشرع العراقي سبق له اعتناق السن المذكور أعلاه فيما يتعلق برئيس الحزب السياسي أو مؤسسه وفقاً لقانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015.

وعلى الرغم من البادرة الجيدة للمشرع في القانون الجديد غير انه يؤخذ عليه أنَّ قيامه باشتراط وجوب حصول المرشح على شهادة البكالوريوس يعد اخلالاً بمبدأ العدالة الانتخابية، إذ إنَّ من شان بقاء هذا الشرط حرمان شرائح عديدة من المجتمع من الترشيح لعضوية مجلس النواب، ويخالف المعايير الدولية التي لم تشترط مثل

ثم تتمثل المبادئ الدستورية الأساسية لتقسيم الدوائر في إطار تحقيق العدالة الانتخابية بضرورة تحديد وزن المقعد النيابي من عدد السكان، وتحديد عدد أعضاء النواب، ومراعاة التمثيل العادل للسكان والتمثيل المتكافئ والمتساوي للناخبين. اقبال عبد الله امين، التنظيم القانوني للدوائر الانتخابية وضمانات عدالة تقسيمها (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2019، ص 108 وما بعدها.

(32) تجدر الإشارة إلى اعتناق مشروع قانون انتخابات مجلس النواب المرسل من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب للنظام الانتخابي المختلط في المادة (15) منه، غير أنَّ مجلس النواب قام بتعديل النص واعتنق النظام الفردي.

هكذا شروط تخل بمبدأ المساواة[33].

ومن المثالب الأخرى التي ستساهم في عدم تحقيق العدالة الانتخابية المنشودة هو نص المادة (22) من القانون التي كفلت الدعاية الحرة بموجب احكام هذا القانون التي لم تقرر المساواة بين المرشحين وقوائم المرشحين بشأن الدعاية الانتخابية، وكذلك عدم النص على الرقابة على صحة الوسائل المستخدمة في الدعاية[34]، فضلاً عن ذلك فإنَّ المشرع لم يحدد السقف الأعلى لمقدار المبالغ التي بالإمكان استخدامها في الحملة الانتخابية للمرشح، مما سيؤدي بالنتيجة إلى تقليل فرص فوز المرشح المستقل أو المرشح الذي لا تتوافر لديه الإمكانات المادية اللازمة للانفاق على الدعاية الانتخابية.

فيما تتكمل الصور الأخرى لفقدان العدالة الانتخابية المنشودة في عدم وجود سياسة جنائية واضحة ومناسبة للجرائم الانتخابية[35] المنصوص عليها في المواد (31-37) من قانون الانتخابات لسنة 2019، إذ يلاحظ عدم تناسب هذه العقوبات مع نظرياتها من العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969، فضلاً عن قلة مبالغ الغرامات بالنسبة إلى بعض الجرائم، لذا فإننا ندعو مجلس النواب إلى تعديل هذا القانون وتشديد بعض العقوبات المقررة للجرائم الانتخابية ومنها جريمة التزوير والرشوة الانتخابية.

وفضلاً عن ذلك فإنه على الرغم من الطعون العديدة التي أطلقت حول شبهات التزوير التي طالت الانتخابات النيابية التي اجريت عام 2018 في ظل قانون الانتخابات المُلغى بسبب اعتماد نظام تسريع النتائج الالكتروني، غير أنَّ قانون الانتخابات الجديد أجاز في المادة (43) منه جواز اعتماد التصويت الالكتروني بتعليمات تصدرها المفوضية لإجراء عملية الاقتراع والعد والفرز، وهو الامر الذي من شانه زعزعة مبدأ الشرعية الشعبية، واستمرار فقدان ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ونزاهتها، لذا فإنه يتوجب تعديل هذه المادة بالاعتماد على العد والفرز اليدوي وليس الالكتروني.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المشرع قد حاول إرساء العدالة الانتخابية وذلك من خلال النص في المادة (47) منه بالزام المرشح الفائز بأداء اليمين الدستورية خلال (شهر) من تاريخ الجلسة الأولى، وبخلافه يكون بديله المرشح الخاسر الحاصل على اعلى الأصوات من قائمته في دائرته الانتخابية، أو اعلى الخاسرين في دائرته الانتخابية اذا كان ترشيحه فردياً.

وبهذا الحكم يتضح إقرار المساواة والعدالة الانتخابية بين رئيس القائمة أو الكتلة النيابية وبين أعضاء القائمة أو الكتلة، إذ قطع دابر الطريق على كل فائز بانتخابات المجلس يستمر في حجز مقعده النيابي دون قيامه بأداء اليمين الدستورية مستغلاً عدم وجود نص قانوني يحكم هذا الفراغ القانوني، وهو بادرة جيدة تسجل للمشرع

(33) سبق وان قام مجلس النواب العراقي باشتراط هذا الشرط في قانون التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2013 (الملغى)، ولهذا تطرقت المحكمة الاتحادية العليا لهذا الشرط صراحة في قرارها المُرقم 15/اتحادية/2018وموحداتها 16و17و18و19و20/اتحادية/2018 الصادر في 2018/1/29 الذي جاء فيه (وتجد المحكمة الاتحادية العليا بصدد هذا الطعن أنَّ المواد الدستورية التي استند الطعن اليها لا تصلح سنداً للحكم بعدم دستورية النص موضوع الطعن ... فلا يجوز أنْ يكون عضو مجلس النواب في تحصيله العلمي دون تحصيل الوزير ما دامـا في مركز واحـد فلا يفرد المرشح في عضوية مجلس النواب عن الوزير في الحكم... لذا يكون الطعن بعدم دستورية البند (رابعاً) من المادة (2) من قانون تعديل قانون انتخابات مجلس النواب لا سند له من الدستور). وعلى الرغم من محاولة مجلس النواب تصحيح هذا الانتهاك باشتراطه حصول (20%) من مرشحي أعضاء مجلس النواب على شهادة الإعدادية، إلا أنه وقع في خانة عدم الدستورية، وذلك نتيجة قيام المحكمة الاتحادية العليا بإصدار قرارها بدستورية مواد قانون التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب بالاستناد إلى السلطة التقديرية الممنوحة لمجلس الـنـواب وفق المادة (61) من الدستور، وباستخدام مصطلح (الخيار التشريعي)، اذ لا تمارس المحكمة الاتحادية العليا رقابة على الملائمة أو التناسب لأنَّ المحكمة الاتحادية العليا وفق نص المادة (93/اولاً) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 هي رقابة مشروعية دستورية وليست رقابة ملائمة أو تناسب.

(34) علاء كامل محسن الخريفاوي، الرقابة على دستورية الانتخابات النيابية (دراسة مقارنة)، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 126 وما بعدها.

(35) للمزيد من التفصيلات حول ذلك ينظر د. احمد فنر العبيدي، الحماية الجنائية للانتخابات

العراقي.

وبهذا الصدد يثار التساؤل هل ساهمت المحكمة الاتحادية العليا في إرساء العدالة الانتخابية المنشودة؟

لقد تجلى ذلك صراحة في قانون الانتخابات الملغى فقط دون وجود تطبيقات قضائية للمحكمة في القانون الجديد، اذ جاء في قرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر في 2018/6/21 (... وأنَّ الإلغاء هذا الذي جاءت به المادة (3) موضوع الطعن للأصوات التي جاءت بشكل سليم وموافق للقانون سواء داخل العراق أو خارجه يشكل هدراً لهذه الأصوات ومصادرة لإرادة الناخبين في تلك المناطق، وهذا يتعارض مع أحكام المواد (14) و(20) و(38/أولاً) من الدستور التي كفلت للمواطن حقه بالمساواة وحقه بالتصويت والانتخابات والترشيح وبإبداء الراي في الأمور العامة وفي مقدمتها حرية الراي في انتخاب من يمثله في مجلس النواب. أما بالنسبة للنتائج التي شابتها المخالفات كالتزوير وغيره والتي رفعت بشأنها الشكاوى إلى المفوضية وفق أحكام المادة (8) من قانون المفوضية أو تلك المخالفات التي وردت في التقارير الرسمية والتي تستند على أدلة قانونية معتبرة، فيمكن إرجاء إعلان نتائجها لحين البت فيها سلباً أو ايجاباً وذلك بهدف السير ببقية مراحل العملية الانتخابية بشكل قانوني وشفاف وإعلان النتائج النهائية وارسالها إلى المحكمة الاتحادية العليا للمصادقة عليها بعد التحقق ووفق اختصاصها المنصوص عليه في المادة (93/سابعاً) من الدستور. هذا من جانب وفي جانب آخر جاء صدر المادة (3) من القانون باستثناء أصوات الأقليات المشمولة بنظام الكوتا من الإلغاء الذي أوردته المادة المذكورة وذلك بشكل مطلق ايضاً، وهذا الاستثناء من الإلغاء دون تمييز بين الأصوات السليمة والأصوات التي شابتها المخالفات يخالف أحكام المادة (14) من الدستور التي تنص على مساواة العراقيين أمام القانون ودون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الراي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. لذا فإنَّ الاستثناء لأصوات الأقليات المشمولة بنظام الكوتا من الإلغاء وإنْ شابتها شائبة المخالفات بكل مسمياتها وصورها سواء تحصلت داخل العراق أو خارجه يخالف المبدأ الدستوري الذي جاءت به المادة (14) من الدستور، وفي ضوء ما تقدم فإنَّ ما جاءت به المادة (3) موضوع الطعن من قانون التعديل الثالث مخالف بالكامل لأحكام الدستور)[36].

يتضح من القرار أعلاه أنه في الوقت الذي اكدت فيه المحكمة على مبدأ السلطة التقديرية لمجلس النواب في اصدار التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب بعد قيام الناخبين بالإدلاء بأصواتهم بتاريخ 12 أيار 2018، إلا أنها أقرت مبادئ عامة للعدالة الانتخابية وبالشكل الذي راعى الحفاظ على مبدأ المساواة والشفافية والاستحقاق الانتخابي للمراكز غير المطعون بها بشائبة التزوير، لانطواء

البرلمانية، دار وائل للنشر، عمان،2018، ص 65 وما بعدها.

(36) يُنظر: قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 99و104و106/ اتحادية/2018 الصادر في 2018/6/21.

ذلك على تغيير لإرادة الناخب العراقي.

نخلص مما تقدم إلى وجود تخبط واضح في الصياغة التشريعية لقانون انتخابات مجلس النواب الجديد.

كما يُلاحظ في الوقت ذاته إحجام المحكمة الاتحادية العليا عن تحقيق العدالة الانتخابية في بعض القرارات الصادرة منها في ظل مدة نفاذ وسريان قانون الانتخابات السابق (الملغى)، وبالأخص عند الحكم بحرمانها العديد من المرشحين ممن لم يحصلوا على الشهادة الجامعية من حق الترشيح تطبيقاً لنصوص قانون التعديل الأول لقانون الانتخابات (الملغى)، غير أنَّ المحكمة ارست عدالة انتخابية نسبية من خلال إقرارها عدم دستورية المادة (3) من قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات وذلك بالاستناد إلى مخالفة معايير ومقومات العدالة وهي المساواة والشفافية وتغيير إرادة الناخب.

نخلص مما تقدم إلى وجود تخبط واضح في الصياغة التشريعية لقانون انتخابات مجلس النواب الجديد

الخاتمة

بعد أنْ انتهينا من دراسة بحثنا فقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها بالآتي:

أولاً: النتائج:

إنَّ قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2019 يعد مثالاً سيئاً للصياغة التشريعية في العديد من نصوصه، فعلى الرغم من اعتناق نظام الانتخاب الفردي، غير أنه لم يحقق العدالة الانتخابية المنشودة في العديد من الوجوه أولها: أنَّ النظام الانتخابي المطبق حالياً لا يعدو عن كونه نظاماً انتخاباً مشوهاً، فلم يصار إلى تقسيم الدوائر الانتخابية الصغيرة إلى عدد مساوٍ لعدد أعضاء مجلس النواب الكلي، وهو الامر الذي يمكن معه القول بعدم تحقيق الموائمة التامة بين النصوص القانونية وبين مبدأ السيادة الشعبية المتجسد بمطالب المتظاهرين والمختصين بشأن إجراء الانتخاب الفردي بطريقة تقسيم العراق إلى دوائر انتخابية صغيرة مساوية لعدد النواب الواجب انتخابهم من قبل الشعب.

فيما تتمثل ثاني مظاهر سوء الصياغة التشريعية في أخطاء الصياغة التشريعية الجوهرية الواردة في قانون الانتخابات لسنة 2019، وكذلك إقرار التحول إلى العد والفرز الالكتروني، مما يمكن معه القول بعدم تحقيق القانون النافذ للعدالة الانتخابية الناجزة في العراق.

إنَّ من اهم الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق العدالة الانتخابية هو عدم الاستقرار في تبني نظام انتخابي ثابت لا يتغير مع قرب موعد اجراء الانتخابات النيابية، إذ تواتر مجلس النواب العراقي على إصدار قانون انتخابي جديد أو تعديل قانون الانتخابات النافذ مع نهاية كل دورة انتخابية، وهو الامر الذي يفهم منه أنَّ

عدم ثبات تطبيق قانون الانتخابات هو احد الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق العدالة الانتخابية.

على الرغم مما يتراءى لنا من اعتناق المعايير الدولية للانتخابات في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي الحالي إلا أنَّ العدالة الانتخابية المطبقة في العراق حالياً تعد فكرة مغيبة وغير متحققة في هذا القانون، إذ إنَّ اعتناق الدوائر الانتخابية المتعددة باعلى الأصوات قد جسدت فقط إرادة وهيمنة النخبة السياسية القابضة على دفة الحكم، والرغبة في توجيه القانون الانتخابي بما يحقق مكاسب انتخابية بحتة للكتلة الانتخابية الكبيرة أو ذات الجماهيرية الواسعة.

اتضح لنا أنَّ المشرع العراقي في قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 قد اقتبس العديد من أحكامه من نصوص قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 وكذلك قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (36) لسنة 2008، وبالأخص مسالة الجرائم الانتخابية، وهو الأمر الذي يدلل على عدم نجاعة الصياغة التشريعية لنصوص هذا القانون في العديد من النواحي، مما يمكن معه القول بعدم موائمة العدالة الانتخابية المتعلقة بتحديد عقوبات الجرائم الانتخابية مع أهمية وطبيعة الانتخابات النيابية، والتي تفوق أهمية وجسامة العقوبات المفروضة على جرائم الانتخابات المحلية، وهو الامر الذي يمكن معه القول بتراجع السياسة الجنائية التي سار عليها المشرع فيما يتعلق بالعقوبات الواجب فرضها على مرتكبي الجرائم الانتخابية عن مستوى الحماية القانونية المقررة في قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969، مما يعني عدم تحقيق العدالة الانتخابية الناجزة فيما يتعلق بمستوى الحماية الواجب توفيره لضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية القائمة في العراق.

اتضح لنا أنَّ المشرع في قانون انتخابات مجلس النواب الحالي قد أخل بمبدأ المساواة من خلال الإبقاء على الكوتا النسائية وكوتا الأقليات، مما يتعارض مع المادة (2) من القانون التي اقرت المساواة في المشاركة الانتخابية.

اتضح لنا أنَّ المحكمة الاتحادية العليا حكمت بعدم دستورية المادة (3) من قانون الانتخابات الملغى في إطار ممارسة دورها في إرساء العدالة الانتخابية التي غابت عن المشرع العراقي في هذا القانون، وفي القوت ذاته سارت على قاعدة مؤداها تأييد السلطة التقديرية المطلقة لمجلس النواب في تشريع قانون انتخابات مجلس النواب دون أنْ تعير أي اهتماماً للشعب بوصفه صاحب السيادة، وتجلى ذلك في القرار المتعلق بدستورية اشتراط شهادة البكالوريوس بالنسبة إلى عضو مجلس النواب في قانون التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب، غير أنَّ الاجتهاد الدستوري للمحكمة الاتحادية قد تغير بصدور قانون التعديل الثالث، إذ ارست المحكمة معايير عدالة انتخابية متكاملة منعت بموجبها مجلس النواب من الغاء

نتائج الانتخابات لبعض المكونات على حساب المكونات الأخرى، وبهذا القرار حاولت المحكمة إرساء مفاهيم جديدة في العدالة الانتخابية يتوجب على المشرع العراقي أنْ يسير عليها مستقبلاً وتتجسد بمراعاة المساواة والشفافية والمحافظة على إرادة الناخب.

ثانياً: التوصيات:

ندعو مجلس النواب إلى تعديل قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019 وتحديد معالم وملامح النظام الانتخابي الذي يرغب الشعب العراقي في تطبيقه عن طريق اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، مع تحديد الطريقة المتبعة لاحتساب الأصوات، من أجل أنْ يجيئ القانون الانتخابي في العراق مرآة عاكسة لإرادة الشعب بوصفه صاحب السيادة وفق المادة (5) من الدستور، وبالشكل الذي يضمن عدم هيمنة الأحزاب والكتل السياسية القابعة في دفة الحكم على القرار الوطني الانتخابي.

ندعو مجلس النواب إلى تحديد ملامح النظام الانتخابي المراد تطبيقه في العراق من خلال النص عليه في تعديلات دستور جمهورية العراق لسنة 2005، وذلك من أجل تحقيق الثبات والاستقرار التشريعي في النظام الانتخابي المطبق في العراق.

نرى وجوب تعديل النظام الانتخابي الحالي (نظام الانتخاب الفردي بأعلى الأصوات) واعتناق النظام المختلط (نظام الأغلبية المطلقة ونظام التمثيل النسبي في آن واحد) وبالشكل الذي يجمع مزايا الأنظمة الانتخابية الرصينة وعلى غرار النظام الانتخابي المطبق في المانيا.

ندعو إلى تعديل المادة (8/اولاً) من القانون بالشكل الذي يوجب ترشيح العراقي من ابوين عراقيين لعضوية مجلس النواب، مع اشتراط إقامة المرشح في الدائرة الانتخابية التي يروم الترشيح عنها بمدة تتراوح بين (5-10) سنوات كي نضمن اندماجه في الدائرة الانتخابية التي يرشح عنها، فضلاً عن التأكد من مصداقية تمثيله للناخبين وخدمتهم.

ندعو إلى وجوب مراعاة التدرج في العقوبات المقررة للجرائم الانتخابية، واعتناق عقوبات تنسجم مع المصلحة المحمية في قانون انتخابات مجلس النواب، وبعيداً عن الاقتباس الحرفي من قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية.

ندعو مجلس النواب إلى إصدار قانون جديد يحل محل قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (30) لسنة 2005 وبالشكل الذي يقر للمحكمة الاتحادية العليا بالسلطة الكاملة في الرقابة على السلطة التقديرية لمجلس النواب، وإقرار رقابة التصدي للمحكمة في ضوء الفكرة القانونية السائدة في دستور جمهورية العراق لعام 2005 وبالشكل الذي يحقق العدالة الدستورية والانتخابية المنشودة في العراق.

ندعو مجلس النواب إلى الإسراع في استكمال الدوائر الانتخابية الملحق بجدول القانون، وارسال هذا القانون إلى رئيس الجمهورية من اجل نشره في الجريدة الرسمية وبدء تنفيذه.

تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2019 وبالشكل الذي يلغي مبدأ القرعة في اختيار القضاة وعضوي مجلس الدولة لعضوية مجلس المفوضين، مع تقليل مدة الولاية والانتداب لتصبح سنة واحدة ينتدب فيها القاضي للعمل قبل (6) أشهر من موعد اجراء الانتخابات النيابية وتنتهي عضويته بانتهاء السنة الأشهر الأولى من مدة ولاية مجلس النواب.

ندعو مجلس النواب إلى تعديل قانون الانتخابات الجديد والنص على آلية لتشكيل الائتلافات الانتخابية، يستوي في ذلك بعد إعلان النتائج الانتخابية أو في الجلسة الأولى لمجلس النواب، وذلك من أجل تشكيل الكتلة الانتخابية التي يحق لها ترشيح مرشحها لرئاسة مجلس الوزراء وتشكيل الوزارة.

ندعو لجنة التعديلات الدستورية في كل من مجلس النواب ورئاسة الجمهورية إلى استكمال التعديلات الدستورية المنشودة وذلك بحذف الكوتا النسائية وكوتا المكونات، وتخفيض عدد أعضاء مجلس النواب إلى (50%) من العدد الحالي البالغ (329) نائباً، مع تعديل المادة (76/اولاً) من الدستور باستبدال عبارة (مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً) لتصبح (مرشح الكتلة الانتخابية الفائزة بأعلى المقاعد النيابية).

ندعو مجلس النواب إلى الإسراع في تشريع قانون المحكمة الاتحادية العليا من اجل ضمان تحقيق العدالة الانتخابية، يستوي في ذلك بالنسبة إلى ممارسة اختصاصاتها المتعلقة بالمصادقة على النتائج النهائية للانتخابات، أو الفصل في صحة عضوية النائب.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب:

د. جورجي شفيقي ساري، النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2005.

د. محمد ممدوح علي، العدالة من المفهوم إلى الاجراء (دراسة في المنجز الفلسفي من السوفسطائيون حتى شيشرون)، المكتبة العصرية، مصر، 2015.

د. احمد فنر العبيدي، الحماية الجنائية للانتخابات البرلمانية، دار وائل للنشر، عمان،2018.

د. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة

السنهوري، بيروت، 2012.

حيدر فاضل فيصل، النظم الانتخابية وانتخابات مجالس المحافظات في العراق عام 2009،2005، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، 2017.

سعد مظلوم العبدلي، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات (دراسة مقارنة) – مكتبة السنهوري، بيروت، 2018.

د.السيد خليل هيكل، الأنظمة السياسية التقليدية والنظام الإسلامي، مصر، دون سنة النشر.

د. عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخابات مجلس النواب العراقي بعد عام 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013.

د.عبد العزيز عليوي، النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي، مطبعة اوفسيت الكتاب، بغداد،2017.

د.عبد الباقي البكري، المدخل لدراسة القانون والشريعة الإسلامية، مطبعة الآداب، بغداد، 1972.

د. عبد الباقي البكري، زهير البشير، المدخل لدراسة القانون، مكتبة السنهوري، بيروت، دون سنة النشر.

د. عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية (دراسة مقارنة)، دار الجامعيين، مصر، 2002.

علاء كامل محسن الخريفاوي، الرقابة على دستورية الانتخابات النيابية (دراسة مقارنة)، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

د. مصدق عادل طالب، شرح قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2018، مكتبة السنهوري، بيروت، 2018.

د. مصدق عادل، تعديل دستور جمهورية العراق لسنة 2005بين مطرقة المطالب الشعبية وسندان الضغوط الحزبية والسياسية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2020

ميشيل تروبير، فلسفة القانون، ترجمة جورج سعد، دار الأنوار، بيروت، 2004.

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

1. حسن لقمان عجاج القيسي، دور النصوص التشريعية في بيان فاعلية النظام الانتخابي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، 2019.

2. اقبال عبد الله امين، التنظيم القانوني للدوائر الانتخابية وضمانات عدالة تقسيمها (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2019.

ثالثاً: التشريعات:

دستور جمهورية العراق لعام 2005.

قانون انتخابات مجلس النواب لسنة 2019.

قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 (المُلغى).

قانون التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (1) لعام 2018 (المُلغى).

قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (2) لعام 2018(المُلغى).

قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (15) لسنة 2018 (المُلغى).

قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (36) لسنة 2008 (المُلغى).

قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018 (المُعدل).

ثالثاً: قرارات المحكمة الاتحادية العليا:

القرار رقم 15/اتحادية/2018 وموحداتها 16و17و18و19و20/اتحادية/2018 الصادر في 2018/1/29.

القرار رقم 99و104و106/اتحادية/2018 الصادر في 2018/6/21.

أمن الطاقة في العلاقات الروسية النرويجية

م.م محمد عيسى العيبي*
باحث من العراق

أ.م.د مهندعبد الواحد النداوي**
باحث من العراق

* mohammed.aleabe@gmail.com
** a_muhand55@yahoo.com
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

ملخص :

يرتكـــز امن الطاقة على افتراض ان الدول التي تمتلك موارد الطاقة بوصفها دول مصدرة لتلك الموارد يكونوا فاعلين على المستوى الاقليمي والدولي، نتيجةٍ توظيف امكانيتها في مجال موارد الطاقة على المستوى السياسي، فضلاً عن امتلاك البنى التحتية والقدرات التكنولوجية التي ساعدت على استثمار العديد من مشاريع الطاقة في اوروبا. وفي المقابل جاء التنافس بين روسيا الاتحادية والنرويج في عملية تصدير موارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، مما دفع الدول الاوروبية التنسيق مع بعضهم بقصد تجنب المخاطر والتحديات لأمن الطاقة. كما وظفت روسيا الاتحادية بعض الاساسيات المشتركة في مجال الطاقة، لكي تؤثر على بعض المواقف السياسية المتزامنة مع التوجة الاوروبي، وسيما مع وجود المنافسة في عملية انتاج الغاز الطبيعي، وتصدير إلى اوروبا الذي اقترن مع ارتفاع استهلاك الدول الاوروبية من موارد الطاقة. دفع ذلك إلى وجود التنازع حول الحدود البحرية بين كل من روسيا الاتحادية والنرويج بسبب الاحتياطات الكبيرة من مصادر الطاقة في منطقة بحر (بارنتس)، وهذه المكانة التي حصلت عليها النرويج في مجال تصدير موارد الطاقة (النفط ، الغاز الطبيعي)، اعطى دافع كبير لوجود التنافس مع روسيا الاتحادية كونها صاحبة اكبر نسبة تصدير من الغاز الطبيعي إلى اوروبا.

كلمات مفتاحية : روسيا الاتحادية ، النرويج ، امن الطاقة، شمال اوربا.

Energy security in Russian-Norwegian relations

. Mohammed Issa Alibi

Ass.Prof. Muhannad Abd Al-Wahed Al-Nadawi

Abstract

Energy security is based on the assumption that countries that possess energy resources, as exporting countries of those resources, are effective at the regional and international level, as a result of employing their potential in the field of energy resources at the political level, as well as possessing the infrastructure and technological capabilities that have helped invest in many energy projects in Europe. On the other hand, the competition between the Russian Federation and Norway came in the process of exporting energy resources (oil and natural gas), prompting European countries to coordinate with each other in order to avoid the risks and challenges of energy security. The Russian Federation also employed some common foundations in the field of energy, in order to influence some political stances that coincide with the European trend, especially with the presence of competition in the process of producing natural gas and exporting to Europe, which was associated with the high consumption of European countries of energy resources. This prompted the existence of conflict over the maritime borders between Russia and Norway due to the large reserves of energy resources in the Barents Sea area, and this position that Norway obtained in the field of exporting energy resources (oil, natural gas) gave a great impetus to the existence of competition. With the Russian Federation being the largest exporter of natural gas to Europe.

KEY WORDS: Russian Federation, Norway, energy security, Northern Europe.

المقدمة

تقود روسيا والنرويج ثورة إنتاج موارد الطاقة في منطقة القطب الشمالي، مما ساهم في العديد من الدخول في قضايا مشتركة بين البلدين لاسيما بعد زيادة الاكتشافات في مجال النفط والغاز الطبيعي، على الرغم من وجود تحديات رئيسية تحاول دون أن تصبح هذه المنطقة بقعة نفطية لامعة، ومن ابرز هذه التحديات التي واجهت الدولتيين، القدرات التكنولوجية، الا ان الامكانيات المتقدمة التي تمتلكها روسيا الاتحادية في مجال انتاج موارد الطاقة اهلتها بأن تكون اكثر فاعلية في عملية الاكتشاف والانتاج.

أهمية البحث :

في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تشهدها منطقة القطب الشمالي عموماً، والخلافات الحدودية بين روسيا والنرويج من اجل عملية البحث واكتشافات موارد الطاقة ، فضلاً عن عملية التنافس في كميات موارد الطاقة المصدرة الى الدول الاوروبية .

فرضية البحث :

تنطلق فرضية الدراسة من رؤيه مفادها أن ارتفاع استهلاك موارد الطاقة من قبل الدول الاوروبية، زاد من عملية استيراد موارد الطاقة الروسية والنرويجية، وعلى هذا الاساس جاء التنافس بين الدولتيين في عملية تصدير موارد الطاقة، ومحاولة روسيا الحد من الزيادة الحاصلة للصادرات النرويجية اتجاة اوروبا.

منهجية البحث :

بغية الوصول نتائج البحث تم الاعتماد على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج التي يتوخاها البحث .

هيكلية البحث :

اقتضى موضوع الدراسة تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة:

وقد قسم البحث على ثلاثة محاور :

المحور الاول : العلاقات الروسية النرويجية بعد الحرب الباردة.

المحور الثاني: اهمية موارد الطاقة في العلاقات الروسية النرويجية.

المحور الثالث: الخلافات الحدودية بين روسيا الاتحادية والنرويج.

المحور الرابع: العلاقات التجارية بين روسيا الاتحادية والنرويج.

المحور الخامس: التنافس الروسي النرويجي في عملية تصدير موارد الطاقة.

المحور السادس: مستقبل امن الطاقة في العلاقات الروسية النرويجية.

المحور الاول: العلاقات الروسية النرويجية بعد الحرب الباردة

شهدت العلاقات الروسية مع النرويج منذ بداية القرن العشرين بعض المواقف المختلفة حول التغيرات التي حدثت انذاك داخل روسيا اي قبل انشاء الاتحاد السوفيتي، ففي مرحلة تشكل الاتحاد السوفيتي ووصول لينين للسطلة بعد الثورة الروسية في 1917، قوبل هذا بحماس كبير من قبل الحركة العمالية النرويجية. مما انعكس ايجابيا في طبيعة اندفاع بعض الاحزاب السياسية إلى الاتحاد السوفيتي، على الرغم من وجود التوجة الغربي داخل النرويج(*). [1]

(1) للمزيد حول تاريخ العلاقات الروسية النرويجية انظر:
Ivar Libæk, Øyvind Stenersen, Asle Sveen, History of Norway from 1814, Font Forlag AS publishing, Norway,2012, p : 80.
(*) وفي شهر آب \ أغسطس من عام1945 ، قام زعيم النرويج في زمن الحرب العالمية الثانية ، Vidkun Quisling)) (فيدكون كفيشلينغ)، الذي كان رئيس للحكومة النرويجية بعد ان احتلتها المانيا النازية، التأيد في التايد للحكومة السوفيتية، واستمرت هذه العلاقة الشبة متقاربة إلى ان تم اكشاف النفط والغاز الطبيعي، بدأت الخلافات فيما بينهم. للمزيد انظر :
John Laughland, A History of Political Trials: From Charles I to Saddam Hussein, Peter Lang Oxford publishing, London _ UK, 2008, p: 91. And : Willy Østreng, National Security and International Environmental Cooperation in the Arctic — the Case of the Northern Sea Route, Springer Science & Business Media, USA, 1999. And Jens Nielsen, Tatjana Jackson, Russia and Norway. Physical and Symbolic Borders, Moscow_ Russia, 2017.

مع نهاية الحرب الباردة ، سعت النرويج إلى تعزيز التعددية في الهياكل المؤسسية شمالي اوربا، بما في ذلك الأنظمة القانونية الدولية و تعزيز التفاعل مع روسيا في هذه الالتزامات والتحولات المحتملة الهياكل المؤسسية، كان ذلك خلال الجهد النرويجي الرئيسي في عملية التعاون من خلال المجلس الأوروبـي - القطب الشمالي في عام 1993، كل ذلك تركز من اجل العمل على التخفيف من أهمية الأمن، و حدة التوترات العسكرية، وتعزيز الثقة من خلالها يتم التعاون في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والبيئية، والصحية، والتعليمية. (2)

إذ اخذت الدولتين البحث والاكتشاف حول مصادر الطاقة في المناطق التي تتواجد فيها من اجل السيطرة عليها، على الرغم من الفارق الكبير في مجال الامكانيات التكنولوجية لصالح روسيا الاتحادية لما تمتلكة من بنى تحتية في العديد من الشركات.

وجاء تاثير الطاقة في العلاقة السياسية بين النرويج و روسيا الاتحادية على استغلال وتطوير نفط وغاز بحر بارنتس(*)، إذ تؤدي روسيا الاتحادية دورًا حاسمًا في كل من أجزاء البحر النرويجية والروسية، من خلال الضرائب و شركات النفط والغاز الوطنية، كما هو الحال مع شركة (غازبروم، روسنفت ، وستات أويل)، وبالتالي، دفع النرويج إلى ان تعمل على زيادة التقارب مع روسيا الاتحادية، من اجل التنسيق والبحث عن التكامل في مجال تطوير البحث والاكتشافات لمصادر الطاقة، وكذلك من اجل التخفيف من القضايا التي تنشأ نتيجة الاختلافات، والحفاظ على المصالح الاقتصادية، نظرًا لارتفاع تكلفة إنتاج النفط والغاز في منطقة القطب الشمالي، مما ينعكس سلباً على واقع عمل حقول النفط والغاز الطبيعي نتيجة التكلفة المالية على الاستثمارات الاجنبية في حقول النفط والغاز الطبيعي. (3)

المحور الثاني : اهمية موارد الطاقة في العلاقات الروسية النرويجية

وظفت روسيا الاتحادية بعض الاساسيات المشتركة في مجال الطاقة، لكي تؤثر على بعض المواقف السياسية المتزامنة مع التوجة الاوروبي، وسيما مع وجود المنافسة في عملية انتاج الغاز الطبيعي، وتصدير إلى اوروبا، وذلك من خلال حقول بحر الشمال والبحر النرويجي التي ترتبط بشبكة من خطوط الأنابيب إلى المحطات الطرفية في النرويج التي امتلكت الدور الكبير في عملية توصيل الغاز الطبيعي الذي يمر عبرخطوط انابيبEuropipe)) من منصة في (بحر الشمال) إلى دورنوم الالمانية، وفي الجانب الاخر في مجال استغلال موارد الطاقة تحركت

(2) Julie Wilhelmsen, and Kristian Lundby Gjerde, Norway and Russia in The Arctic: New cold War Contamination?, journal of Arctic Review on Law and Politics, Vol, Norwegian, September, 2018, p : 387.

(*)بحر بارنتس : هو احد البحار الهامشية التي تتفرع من المحيط الشمالي المتجمد ، (بحر كار ، بحر لابتيف ، بحر شرق سيبيريا ، بحر تشوكوتكا) ، ويقع قبالة السواحل الشمالية للنرويج وروسيا مقسومًا بين المياه الإقليمية النرويجية والروسية. وجاءت تسميته على اسم المستكشف الجغرافي الهولندي عام 1594 . للمزيد انظر : قاسم دحمان ، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز ، إي – كتب ، لندن _ المملكة المتحدة ، 2016 ، ص 55 ، وكذلك انظر : عزيزه فوال بابيتي ، موسوعة الأعـلام (العرب والمسلمين والعالميين) ، الجزء الاول ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، 2009 ، ص 269 .

(3) Aslaug Mikkelsen, Oluf Langhelle , Arctic Oil and Gas: Sustainability at Risk? , Routledge , London _ UK , 2008 , p : 234 .

النرويج بحذر تجاه مشاريع التنقيب والإنتاج الجديدة القريبة من الحدود الروسية النرويج لحماية بحر بارنتس من سياسة الاكتشافات النفطية المتبعة من قبل روسيا الاتحادية. [4] كما قامت شركات الطاقة الروسية والنرويجية سباق التنقيب في المناطق القطبية قبالة سواحلها من الشمال، ومن بين الشركات العاملة في هذه المناطق (غازبروم، وروسنفت، ونوفاتك، ولوك أويل، من روسيا الاتحادية، وإكوينور النرويجية بالإضافة إلى شركات اخرى ليست روسية او نرويجية، مثل كونوكوفيليبس الامريكية، وجودة هذه الشركات بالتنسيق مع النرويج لاسيما الامريكية.

(4) Toyin Falola, Ann Genova , The Politics of the Global Oil Industry: An Introduction , Greenwood Publishing Group , London _ UK, 2005 , p : 208 .

وقد فرض هذا الواقع بأن يدفع النرويج للمزيد من المشاريع مع الدول الاوروبية بقطاع الطاقة، مما انعكس سلباً على العلاقة بين روسيا الاتحادية والنرويج، حتى وصل التنافس الى المناطق التي توجد فيها مصادر الطاقة من خلال الحدود التي تفصل بينهما في منطقة القطب الشمالي، من اجل استثمار مصادر الطاقة، التي تتمتع بها المنطقة سواء النفط او الغاز الطبيعي، وهذا بحد ذاته محفز للعلاقة بين الدولتين اضافة إلى صعوبة هذه الموارد. كما مبين في الخريطة رقم (1). التي

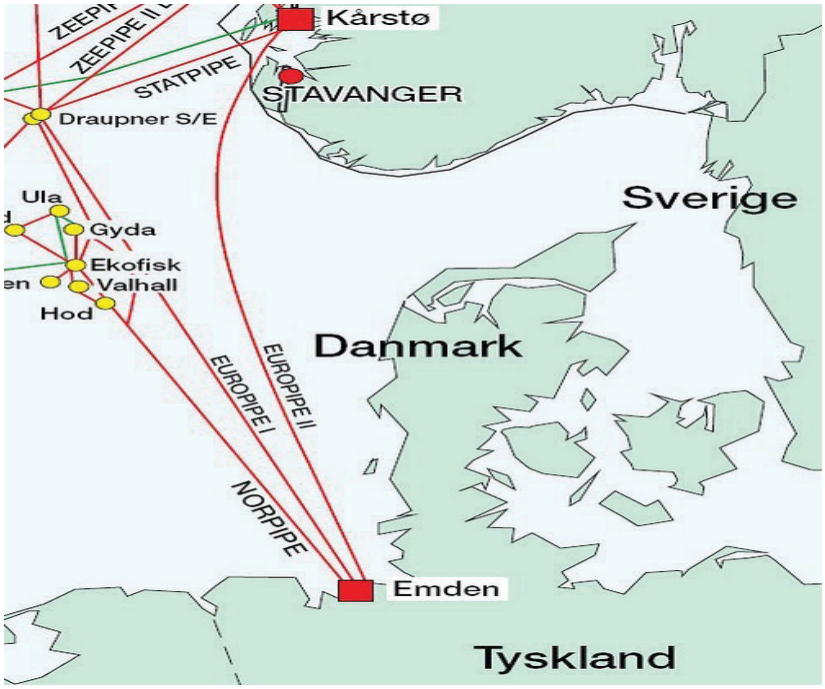

خريطة رقم (١) توضح الموقع الجغرافي لخط انابيب(Europipe)

المصدر : NORSK OLJEMUSEUM, 4\2\2016:
https://www.norskolje.museum.no/en/3305_7f4abf8f-/c1e54187b10821555b5bf286-jpg-2

توضح اهم انابيب نقل موارد الطاقة.

وهكذا توضح الخريطة عملية نقل الغاز الطبيعي من النرويج إلى المانيا الاتحادية، بواسطة انابيب Europipe)) عبر بحر الشمال . وكما اخذت النرويج المكانة المهمة في صادرات الغاز الطبيعي والنفط إلى الدول الاوروبية، كل ذلك نتيجة الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي للنرويج نهاية عام 2018 حسب احصائية شركة (, British Petroleum) قرابة (1.5) (تريليون متر مكعب) اما النفط فبلغ قرابة (8.5) مليار برميل[5]، وكانت نسب الاحتياطي للغاز الطبيعي مقارنة مع الامكانيات للنفط اكبر في النرويج، كذلك مختلفة من سنة إلى اخرى حسب الاكتشافات والتنقيب المستمر. انظر الشكل(1).

(5) BP Statistical Review Of World Energy 2019, op.cit,p: 14 , 32.

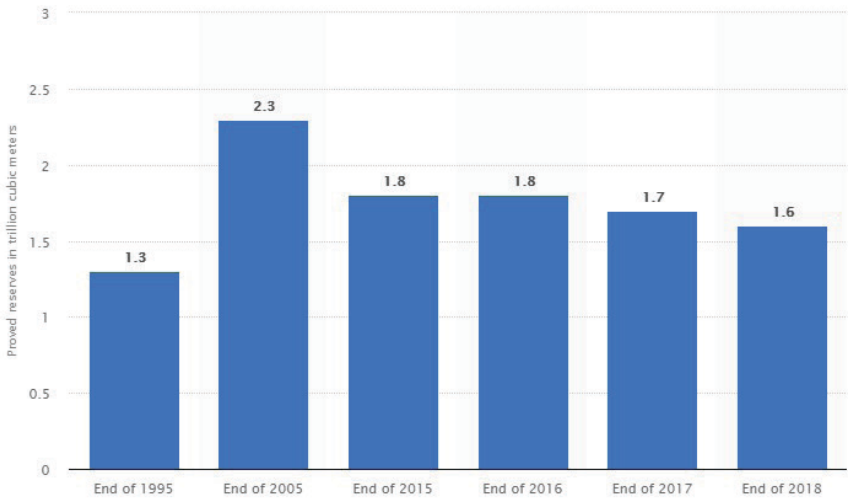

شكل (١) يوضح احتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي في النرويج من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٨. (تريليون متر مكعب).

المصدر:

statista: Proved reserves of natural gas in Norway from 1995 to 2018, pubished, 7\2\2020: https://www.statista.com/statistics/703567/proved-reserves-of-natural-gas-in-norway/

يتضح من الشكل اعلاه، إن الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في النرويج من نهاية عام 1995 إلى نهاية عام 2018، جاءت متفاوتة ففي نهاية عام 2015 ، كان هناك (1.8 تريليون متر مكعب) من احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة في النرويج ، بانخفاض من (2.3 تريليون متر مكعب) قبل عشر سنوات، حتى وصل إلى (1.6 تريليون متر مكعب) في 2018.

هذا يعد عامل مشترك بين روسيا الاتحادية والنرويج في جانب تصدير مصادر الطاقة إلى اغلبية الدول الاوروبية، حتى تصل نسب اعتماد الدول الاوروبية على الغاز الطبيعي النرويجي إلى نسب متقاربة تقريباً مع نسب صادرات روسيا الاتحادية إلى اوروبا، مما شكل التقارب في كميات المصدرة من قبل روسيا الاتحادية والنرويج يمكن يوظف في علاقتهما سواء الجانب زيادة التعاون من اجل التوصل إلى اتفاقيات في عملية كميات المصدرة إلى اوروبا، او العكس من ذلك . انظر الشكل(2).

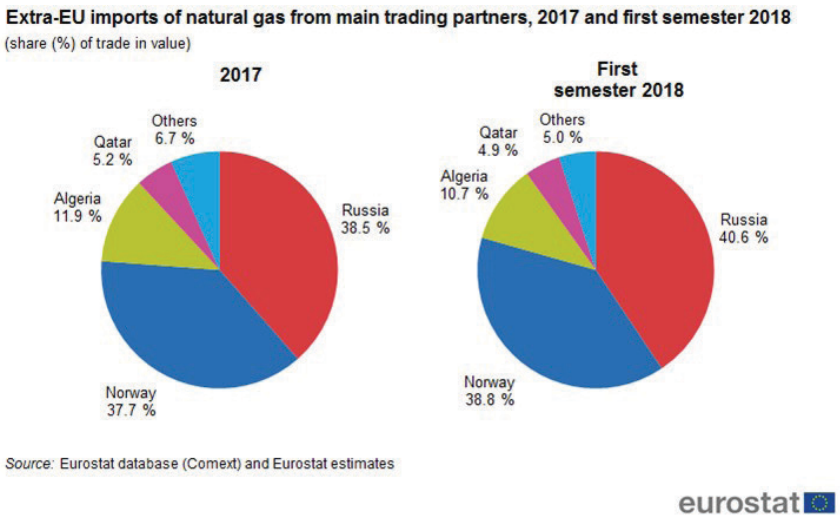

الشكل(٢) يوضح الدول المصدرة للغاز الطبيعي إلى الدول الاوروبية وسيما نسبة كل من روسيا الاتحادية والنرويج ، خلال عام ٢٠١٧ -٢٠١٨ .

المصدر :

eurostat : File:Extra-EU imports of natural gas from main trading partners, 2017 and first semester 2018, published 23\10\2018: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=File:Extra-EU_imports_of_natural_gas_from_main_trading_partners,_2017_and_first_semester_2018_(share_(%25)_of_trade_in_value).png&oldid=410184

يتضح من الشكل اعلاه، مقدار التقارب بين كل من روسيا الاتحادية والنرويج في مجال تصدير الغاز الطبيعي إلى الدول الاوروبية، وكما يتضح ايضا ارتفاع نسب النرويج في عام 2018 بفارق 1.1%، ذلك نتيجة السياسة التي اتبعتها النرويج من اجل زيادة الانتاج، وايضا سعي الدول الاوروبية تحقيق تنوع بعملية الاستيراد. مما دفع، الطرفان الى تحقيق زيادة على الرغم من وجود بعض المعرقلات في عملية التقارب الروسي النرويجي.

المحور الثالث : الخلافات الحدودية بين روسيا الاتحادية والنرويج

ومن اهم هذه المشاكل هي الخلاف حول الحدود في بحر(بارنتس).إذ جاءت تسوية الخلافات من خلال معاهدة تحديد الحدود البحرية في بحر بارنتس(*) بين كل من مملكة النرويج و روسيا الاتحادية، بشأن تعيين الحدود البحرية والتعاون في بحر (بارنتس) والمحيط المتجمد الشمالي، إذ حددت المعاهدة الحدود بين النرويج و روسيا الاتحادية التي تم توقيعها في 15 ايلول\ سبتمبر 2010، مما ساهم هذا الاتفاق القانوني، زيادة القدرة على التنبؤ في منطقة المحيط الشمالي وبحر (بارنتس) ولاسيما الحل المتفق عليه، يتوافق تماما مع القانون الدولي والمبادئ الحديثة لترسيم الحدود البحرية . [6]

جاءت تسوية الخلافات من خلال معاهدة تحديد الحدود البحرية في بحر بارنتس

وجاء التنازع حول الحدود البحرية بين كل من روسيا الاتحادية والنرويج بسبب الاحتياطات الكبيرة من مصادر الطاقة في منطقة بحر (بارنتس)، التي من الممكن ان تكون احد اسباب التباعد السياسي بين روسيا الاتحادية والنرويج، باعتبار ان الدولتين لها اعتماد كبير على موارد الطاقة في الجانب الاقتصادي للدولة، سواء كان هذا التنافس في مجال التصدير إلى الدول الاوروبية او في عملية الاستكشافات المستمرة في القطب الشمالي الذي يُعد من المناطق المهمة التي تحتوي على

خارطة رقم (٢)، توضح الحدود المتنازع عليها بين روسيا الاتحادية والنرويج وكذلك الترسيم الحدود بعد الاتفاقية عام ٢٠١٠ .

المصدر:

Russia and Norway sign maritime border agreement:: BBC News

https://www.bbc.com/news/business-11316430 15\9\2010:

(6) Kristina Schönfeldt , The Arctic in International Law and Policy , Bloomsbury Publishing , London _ UK , 2017 , p : 151 .

(*) تعود بداية المعاهدة المتعلقة بتعيين الحدود البحرية والتعاون في بحر (بارنتس) والمحيط المتجمد الشمالي ، إلى أكثر من 40 عامًا، ففي عام 1967 ، اقترحت النرويج للمرة الأولى على الاتحاد السوفياتي أن يبدأ البلدان مفاوضات بشأن ترسيم حدود الجرف القاري في بحر (بارنتس)، كما عُقد اجتماع غير رسمي في عام 1970، لكن المحادثات على مستوى رسمي رفيع لم تبدأ حتى عام 1974، في حين حدث الاتفاق الرسمي في 27 نيسان \ ابريل 2010 ، بعد ان وقع وزيرا الخارجية النرويجي والروسي بيانًا مشتركًا في أوسلو ، معلنين أن الوفدين المتفاوضين للبلدين توصلوا إلى اتفاق مبدئي بشأن ترسيم الحدود .

للمزيد انظر:

Myron H. Nordquist and others, Challenges of the Changing Arctic: Continental Shelf, Navigation, and Fisheries, birll , Norway , 2016 , p : 439.

احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي. انظر خارطة رقم (2).

يتضح من الخريطة اعلاه، من خلال الخط باللون الاسود الذي حدد بعد الاتفاق بين روسيا الاتحادية والنرويج، وكذلك المساحة التي تمكن الدولتين من البحث والتنقيب عن مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) كون هذه المنطقة لها احتياطات كبيرة. وسيما النرويج إذ يقع الجزء الأكبر من احتياطاتها ضمن سواحل بحر الشمال، وقد تم اكتشاف الباقي في البحر النرويجي وبحر بارنتس.[7] انظر الشكل(3) .

(7) Judy Trinnaman, Alan Clarke, Survey of Energy Resources2004, by the world council Energy , Elsevier published, Amsterdam _ Netherlands, 2004,p: 145.

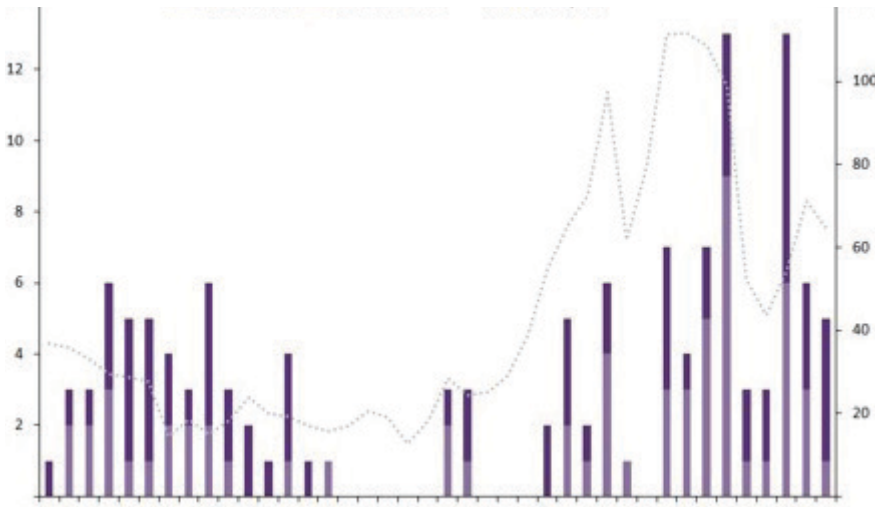

شكل(٣)، يوضح عملية الانتاج واكتشاف مصادر النفط والغاز الطبيعي في بحر (بارنتس) من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٨ .

المصدر : Offshore Technology : Exploration is key to oil and gas outlook for Norwegian Barents Sea : https://www.offshore-technology.com/comment/exploration-is-key-to-oil-and-gas-growth-outlook-for-norwegian-barents-sea/attachment/norwegian-growth-outlook/

يتضح من خلال الشكل اعلاه، بأن عمليات الاكتشاف والانتاج ازدادت بعد عام 2012، مقارنة مع السنوات السابقة، وهذا ما يعطي الاهمية الاستراتيجية للدولتين روسيا الاتحادية والنرويج للمزيد من التنافس والصراع حول مصادر الطاقة بهذه المنطقة .

كما أفادت مديرية البترول النرويجية في عام 2018، إلى أن أكثر من 60 ٪ من موارد النرويج الهيدروكربونية التي لم يتم العثور عليها تقع في حوض بحر (بارنتس)، على الرغم من ذلك ، فإن السنوات الخمس الماضية قبل عام 2018، لم تفضل نهج

الاستكشاف عالي المخاطر والمكافأة العالية ، إذ تم حفر 30 بئر مستكشف منذ عام 2015. [8]

على الرغم من وجود مجلس تعاون (منطقة بارنتس)(*) الذي يشمل المنطقة الشمالية من اوروبا، الذي تأسس من خلال إعلان (كيركينيس) منذ 1993، وكانت البداية وأهميته للتعاون الإقليمي في أقصى شمال أوروبا بين كل من روسيا الاتحادية والنرويج وفنلندا والسويد لكي يحقق تنظيم عملية التجارة واستغلال واستثمار مصادر الطاقة في المنطقة[9] أن إقامة تعاون أوثق بين هذه الدول يخلق إمكانات أفضل لحل المشاكل البيئية بشكل مشترك، كما أوضح إعلان (كيركينز) بشأن منطقة بارنتس الأوروبية القطبية، له دور في تحقيق نوع التفاهم حول حل القضايا العالقة بينهم. وهذا نابع من اهمية منطقة (بارنتس) الغنية بالموارد الطبيعية، وسيما الغابات والمعادن والنفط والغاز الطبيعي والأسماك، كل ذلك يدعي إلى ايجاد نوع من التعاون والتنظيم .

المحور الرابع: العلاقات التجارية بين روسيا الاتحادية والنرويج

جاءت العلاقات التجارية بين كل من روسيا الاتحادية والنرويج تتركز في جوانب

السنة	قيمة الصادرات (مليار دولار)	نسبة النفط الخام % من مجموع الصادرات	نسبة النفط المكرر % من مجموع الصادرات
2000	0.646	9.1	0
2001	0.623	8.7	0.67
2002	0.649	5	2.4
2003	0.699	3.1	1.5
2004	0.954	7.2	4
2005	1.13	14	8.3
2006	1.3	8.2	5.4
2007	1.6	3	7
2008	1.7	12	11
2009	1.01	23	9.6
2010	1.6	29	7.2
2011	1.62	27	12
2012	1.44	35	15
2013	1.3	5.6	28
2014	1.38	6.3	18
2015	1.15	15	30
2016	1.01	6.5	21
2017	1.32	11	11

جدول رقم (1)، يوضح قيمة صادرات روسيا الاتحادية إلى النرويج من عام 200- 2017.

(8) the Ministry of Petroleum and Energy , DISCOVERIES : https://www.norskpetroleum.no/en/facts/discoveries/

(9) (*)(منطقة بارنتس) : يبلغ عدد سكان منطقة بارنتس ما يقرب من ستة ملايين نسمة وتغطي مساحة 1.75 مليون كيلومتر مربع (حوالي خمسة أضعاف مساحة البر الرئيسي للنرويج) ، تتكون منطقة (بارنتس) من ثلاث عشرة مقاطعة وكيانات إقليمية أخرى مختلفة، كما يمثل مجلس بارنتس الإقليمي مدن مختلفة كل من :
1-نـوردلانـد ، ترومس وفينمارك (النرويج)
2-فاستربوتن ونوربوتن (السويد)
3-لابلاند وأولو وكاينو (فنلندا)
- مورمانسك وكاريليا وأرخانجيلسك وكومي ونينيتس (روسيا الاتحادية)4
للمزيد انظر :
Adam Stepien, and others , The Changing Arctic and the European Union: A Book Based on the Report "Strategic Assessment of Development of the Arctic: Assessment Conducted for the European Union" , BRILL publishers , leiden _ Netherlands , 2015 , p : 246 .
Oran R. Young , Creating Regimes: Arctic Accords and International Governance , Cornell University Press, London _ UK , 1998 , p : 86 .

مختلفة من السلع والحاجات، مثل الألمنيوم الخام والنفط الخام والخشب، اضافة الى المواد الاولية التي تدخل في الكثير من الصناعات ، انظر الجدولين رقم (1)، (2).

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد :

The Observatory of Economic Complexity What does Russia export to Norway(2000-2017) : https://oec.world/en/visualize/tree_map/hs92/export/rus/nor/show/2000/

السنة	قيمة الصادرات (مليار دولار)
2000	0.191
2001	0.241
2002	0.336
2003	0.376
2004	0.505
2005	0.817
2006	1.21
2007	1
2008	1.2
2009	1.12
2010	1.44
2011	1.93
2012	1.74
2013	1.72
2014	1.15
2015	0.676
2016	0.372
2017	0.511

جدول رقم (2)، يُبيّن قيمة صادرات النرويج إلى روسيا الاتحادية، عام 2000 – 2017.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد:

The Observatory of Economic Complexity: What does Norway export to Russia 2000-2017 : https://oec.world/en/visualize/tree_map/hs92/export/nor/rus/ /show/2000

ويتبين من خلال الجداول السابقة، ان كل من روسيا الاتحادية والنرويج، لهما كميات مختلفة في عملية التصدير والاستيراد، ولاسيما مصادر الطاقة، إذ اخذت روسيا الاتحادية الدور الابرز في عملية تصدير النفط المكرر، على الرغم من الامكانيات التي تتمتع بها النرويج من مصادر الطاقة، وهذا يعطي امكانية اكبر من حيث التأثير لروسيا الاتحادية في علاقتها مع النرويج .

المحور الخامس: التنافس الروسي النرويجي في عملية تصدير موارد الطاقة

تُعد عملية تصدير الغاز الطبيعي من النرويج إلى اغلب الدول الاوروبية، بطريقة منافسة مع روسيا الاتحادية، من نتيجة الدور الروسي الذي ترغب فيئة كمسيطر على امدادات موارد الطاقة إلى اوروبا ولاسيما الغاز الطبيعي، مما ينعكس سلباً على طبيعة العلاقة فيما بينهم، على الرغم من وجود اتفاقيات رسمية بين النرويج والاتحاد الاوروبي في مجال تصدير موارد الطاقة، وبهذا استغلت النرويج هذا التقارب مع الاتحاد الاوروبي من اجل زيادة مكانتها في اسواق الطاقة الاوروبية.[10] وهذه المكانة التي حصلت عليها النرويج في مجال تصدير موارد الطاقة (النفط ، الغاز الطبيعي)، اعطى دافع كبير لوجود التنافس مع روسيا الاتحادية كونها صاحبة اكبر نسبة تصدير من الغاز الطبيعي إلى اوروبا.

(10) Adam Stepien, and others , The Changing Arctic and the European Union: A Book Based on the Report "Strategic Assessment of Development of the Arctic, op.cit , p : 234 .

إذ يشكل هذا التقارب بين النرويج والاتحاد الاوروبي بالضد من المصالح الروسية في اوروبا، حتى اخذ بُعد اخر ضمن الجانب الامني التي تضمنتها السياسة الامنية لحلف الشمال الاطلسي، وعملية الدفاع عن امن الطاقة الاوروبي منذ بدايات تفكك الاتحاد السوفيتي.

وفيما يخص الجزء الاكبر في عملية التنافس والتأثير في طبيعة العلاقة بين النرويج و روسيا الاتحادية هو منطقة القطب الشمالي من حيث وجود شركات الانتاج النفط والغاز، التي مازالت محل تنافس بين الشركات الروسية والنرويجية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، ولاسيما بعد الاكتشافات الحديثة التي اثبتت الاحتياطيات الكبيرة لمنطقة القطب الشمالي، إذ حفزت هذه الامكانيات، كبرى الشركات الروسية (غازبروم) التي اصبحت من اكبر المنافسين للشركات الاخرى في منطقة القطب الشمالي.[11]

(11) Roger Howard , The Arctic Gold Rush: The New Race for Tomorrow's Natural Resources , Bloomsbury Publishing , UK , 2009 , p : 147 .

كما احتلت شركة (غازبروم) والشركة الفرعية لها (غازبروم نفت) الروسية مكانتها الاولى بين شركات انتاج الغاز الطبيعي والنفط، في منطقة القطب الشمالي، وسيما مع شركات النرويج للإنتاج النفط والغاز الطبيعي . انظر الشكل (4).

يُبيّن الشكل (4) المكانة الكبيرة التي اخذتها شركة (غازبروم) الروسية لإنتاج الغاز الطبيعي مقارنة مع الشركات الاخرى منذ عام 2015 إلى عام 2019 ، وهذا بفارق كبير جداً .

وقد **شهدت منطقة القطب الشمالي، العديد من الاكتشافات والتنقيب الروسية** التي سوف تستمر قرابة 25 عام، حول الاحتياطيات المؤكدة في القطب الشمالي، جاء ذلك سيما بعد ان شهدت تلك المنطقة ارتفاع في درجات الحرارة، بسبب

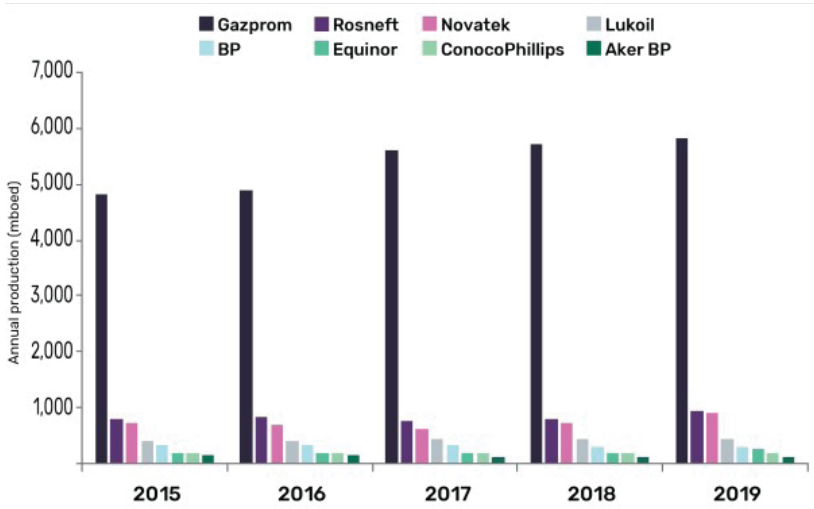

شكل(٤) يوضح اكبر شركات انتاج النفط والغاز الطبيعي في منطقة القطب الشمالي من عام ٢٠١٥ - ٢٠١٩.

المصدر :

Global Data: Russian and Norwegian companies to drive oil and gas industry in the Arctic, says GlobalData : https://www.globaldata.com/russian-and-norwegian-companies-to-drive-oil-and-gas-industry-in-the-arctic-says-globaldata/

الاحتباس الحراري الذي يشهده العالم مؤخراً ، مما ساعد ذلك على تسهيل حركة الاليات التي تعمل في حفر واكتشاف النفط في القطب المتجمد، وضفت روسيا الاتحادية امكانياتها من ادوات التي لها القابلة تحمل الظروف الصعبة في المحيط المتجمد . [12]

(12) انصات قناة RT الروسية، برنامج وثائقي حول اكتشافات جديدة في منطقة القطب الشمالي، بتاريخ 2020/03/23 ، الساعة العاشرة ليلاً .

وهكذا، يتبين ان طبيعة تأثير الطاقة في العلاقات الروسية النرويجية، اخذ ابعاد مختلفة ، ويمكن استنتاج عدة ابعاد التي اثرت في واقع العلاقات :

شهدت منطقة القطب الشمالي، العديد من الاكتشافات والتنقيب الروسية

1- القرب الجغرافي بين النرويج و روسيا الاتحادية في منطقة بحر (بارنتس)، التي تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، ومن هذا المنطلق سعت الدولتين للتقارب فيما بينهما وحل القضايا العالقة بشأن الحدود، لإدراكهما لأهمية الاستثمار في مجال الطاقة وتحسين النمو الاقتصادي لكل منهما في مناطق التي توجد فيها موارد الطاقة .

2- الجانب الامني، بما ان النرويج احد اعضاء حلف الشمال الاطلسي، هذا بحد ذاته يشكل نقطة خلاف وعدم الاطمئنان الكافي من قبل السياسة الروسية، وحسب المعطيات الواقعية للنظام الدولي منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تكون صفة التنافس بين روسيا الاتحادية والدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الامريكية،

هو دافع تأمين امدادات الطاقة، لان على الرغم من امكانية النرويج في انتاج النفط والغاز الطبيعي، الا ان هذا لا يكفي لسد الحاجة لأغلب الدول الاوروبية ، وبهذا وظفت روسيا الاتحادية الطاقة في سياستها الخارجية مع اغلب الدول الاوروبية لاسيما مع النرويج، على الرغم من النرويج بلد مصدر للطاقة وليس مستورد لها .

3- التنافس بين شركات انتاج الطاقة في مناطق التي توجد فيها موارد الطاقة، لاسيما في منطقة المحيط المتجمد، كل ذلك عزز من زيادة وجود لروسيا في عملية انتاج الغاز الطبيعي، من خلال اكبر شركات انتاج الغاز الطبيعي في العالم شركة (غازبروم)، وهذا بحد ذاته يعطي صفة المبادرة لروسيا الاتحادية بعملية استغلال موارد الطاقة .

4 – التبادل التجاري كان له الاثر الابرز بعملية تحقيق نوع من التقارب بين الدولتين على اساس المصالح المتبادلة، وكميات السلع التجارية المصدرة من النرويج إلى روسيا الاتحادية وسيما التقنيات التكنولوجية، وفي المقابل كانت الميزة لروسيا الاتحادية بعملية تصدير النفط الخام والنفط المكرر إلى النرويج، على الرغم من امكانيات موارد الطاقة التي تمتلكها النرويج.

المحور السادس: مستقبل امن الطاقة في العلاقات الروسية النرويجية.

للحديث عن الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية أهمية من خلال عملية تفاعلية تمازجيه بين خبرة الماضي ومعطيات الحاضر، وتأخذ هذه الدراسات احتمالات متعددة حسب طبيعة العلاقات لاسيما اذا كانت علاقات ذات ابعاد معقدة نوعا ما، لأن من البديهيات في العلاقات الدولية هو ان تسعى كل دولة الى تحقيق مصالحها إلى ابعد حد ممكن من أجل الحفاظ في مصالحها الوطنية، وهذه الدافعية تأخذ جوانب مختلفة في واقعها.

ومن أهم هذه الجوانب هو التعاون من أجل إيجاد نوع من الاستقرار بين مصالح الطرفين، ومن أجل تحقيق التعاون المشترك لضمان اهداف الدولة الأساس، في حين جاءت المؤثرات مختلفة في طبيعة العلاقات الدولية ، وهذا التأثير سوف يكون لصالح طرف دون اخر، لأن لو كان التأثير لصالح الطرفين لما تحقق وجوده واستمراره. وتكون طبيعة هذ التأثير ربما عامل واحد او عوامل متعدد، او يأخذ استمرارية لمدة محدده في مدى قريب من الزمن، او يستمر إلى مدة اطول حسب طبيعة هذا العامل.

في ظل هذه الأجواء، أُثير العديد من التساؤلات حول واقع امن الطاقة في العلاقات الروسية- النرويجية ومستقبلها، وما تشهده من حراك ملحوظ في منطقة

القطب الشمالي بسبب العديد من عوامل الشد والجذب، لاسيما في عملية تفعيل المشتركات في جانب الطاقة، فمن ناحية تحتم المصالح الحيوية بين الجانبين التعاون وتطوير العلاقات بينهما. ومن ناحية أخرى، ما زالت التناقضات على مدى واسع حول القضايا الاستراتيجية قائماً بين الجانبين ليظل التوتر والخلاف مؤثر على بعض الجوانب للعلاقات بين موسكو واسلو.

ومن اهم هذه العوامل المؤثرة في المستقبل التي سوف تنعكس سلباً على واقع التعاون بين روسيا الاتحادية والنرويج هو الجانب الامني لاسيما بعد إن انتقدت روسيا مشروع نشر قوات أمريكية في النرويج، معتبرة أن ذلك "لن يؤدي بالتأكيد إلى تحسين الوضع الأمني في شمال أوروبا.

من الممكن ان يكون التوتر قائم في طبيعة العلاقات الروسية النرويجية

وفي المقابل أعلنت النرويج، العضو في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، ، أن نحو 330 من عناصر المارينز الأمريكيين، منتشرين بالتناوب من يناير/كانون الثاني 2017، في مطار فارنس القريب من تروندهايم، لإجراء مزيد من التدريبات والمناورات مع الجيش النرويجي.

هذا يعطي مؤشر مهم في المستقبل من الممكن ان يكون التوتر قائم في طبيعة العلاقات الروسية النرويجية لاسيما ان النرويج التي تعترف بأنها تعول كثيرا على الناتو للدفاع عن أراضيها. وهذا يتعارض مع التوجهات الروسية بشكل عام.

وبما ان ن النرويج كعضو مؤسس في منظمة حلف شمال الأطلسي، تعتبر الولايات المتحدة حليفها الرئيسي. منذ عام 1949، يعد ذلك عنصر فعال يساهم في عملية عرقلة العلاقة بين البلدين على المستوى البعيد. وفي الجانب الاخر من الممكن ان يكون هناك تعاون في مجال الطاقة لكي يحقق الطرفين المكاسب الاقتصادية، على الرغم من بعض الخلافات الامنية.

الخاتمة

من المعلوم إن سمات التفاعل بين روسيا الاتحادية والنرويج اعتمد بشكل كبير على موارد الطاقة من خلال تصدير هذه الموارد اتجاه الدول الاوروبية، مما دفع لوجود التنافس على اسواق الطاقة الاوروبية. ان وجود هذه الموارد لأي دولة ينتج عنه مردودات وفوائد للدولة في الجانب الاقتصادي والعمل على توظيفه اقتصادياً, ولكن من جهة أخرى هذا لا يخلوا من تنافس بين القوى الدولية والاقليمية الكبرى والقوية في حالة تنافس على هذه الموارد لاستثمار مميزاتها الاقتصادية كونها تدخل في مقومات قوتها بما يحقق أهدافها ومصالحها. اثبت الواقع بين كل من روسيا

الاتحادية والنرويج التنافس وزيادة التفاعل بين في منطقة القطب الشمالي بسبب الاحتياطي الكبير لهذه المنطقة من موارد الطاقة لاسيما الغاز الطبيعي، والطابع الجيوستراتيجي لمنطقة القطب الشمالي وقرب الحدود بين الدولتين, السبب الرئيسي للأزمات التي عاشتها روسيا الاتحادية مع النرويج, ولا تزال هذه الازمات تحصل الى يومنا هذا, من خلال اتهام روسيا للنرويج بالحد من انشطتها في سلسلة من الجزر النائية في القطب الشمالي، على الرغم من وجود نقاشاته حول حل هذه المشاكل .كما حدث ذلك في أرخبيل (سفالبارد) الواقع على بعد نحو 850 كيلومترا شمالي النرويج، بعد أن أدى تغير المناخ إلى فتح المنطقة وقيام روسيا بتعزيز وجودها العسكري هناك.

وفيما يخص تحركات النرويج في مجال زيادة استثمارها في مجال مشاريع الطاقة داخل اوروبا دفع روسيا الاتحادية إلى ان تأخذ موقفها السلبي الذي انعكس على العديد من التعاملات فيما بينهم نتيجة زيادة مشاريعها في مجال الطاقة مع غالبية الدول الاوروبية، كما دعت روسيا إلى ايجاد نوع من التواز في عملية استثمار مشاريع جديدة مع الدول الاوروبية.

قائمة المصادر:

اولا:الكتب العربية

1. قاسم دحمان ، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز ، إي – كتب ، لندن _ المملكة المتحدة ، 2016 .
2. عزيزه فوال بابيتي ، موسوعة الأعلام (العرب والمسلمين والعالميين) ، الجزء الاول، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، 2009.
3. تاج الدين جعفر الطائي، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار مؤسسة رسلان ، دمشق _ سوريا ، 2013.

ثانياً: مواقع الانترنت :

the Ministry of Petroleum and Energy , DISCOVERIES : https://www. /norskpetroleum.no/en/facts/discoveries

ثالثاً: البرامج التلفزيونية:

مشاهدة قناة RT الروسية ، برنامج وثائقي حول اكتشافات جديدة في منطقة القطب الشمالي، بتاريخ 2020/03/23 ، الساعة العاشرة ليلاً .

رابعاً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Myron H. Nordquist and others, Challenges of the Changing Arctic: Continental Shelf, Navigation, and Fisheries, birll , Norway , 2016 .

2- Judy Trinnaman, Alan Clarke, Survey of Energy Resources2004, by the world council Energy , Elsevier published, Amsterdam _ Netherlands, 2004.

3- Adam Stepien, and others , The Changing Arctic and the European Union: A Book Based on the Report "Strategic Assessment of Development of the Arctic: Assessment Conducted for the European Union" , BRILL publishers , leiden _ Netherlands , 2015 .

4- Oran R. Young , Creating Regimes: Arctic Accords and International Governance , Cornell University Press, London _ UK , 1998 .

5 - Roger Howard , The Arctic Gold Rush: The New Race for Tomorrow's Natural Resources , Bloomsbury Publishing , UK , 2009 .

6- Kristina Schönfeldt , The Arctic in International Law and Policy , Bloomsbury Publishing , London _ UK , 2017 .

7 Toyin Falola, Ann Genova , The Politics of the Global Oil Industry: An Introduction , Greenwood Publishing Group , London _ UK, 2005 .

8- Aslaug Mikkelsen, Oluf Langhelle , Arctic Oil and Gas: Sustainability at Risk? , Routledge , London _ UK , 2008 .

9- Julie Wilhelmsen, and Kristian Lundby Gjerde, Norway and Russia in The Arctic: New cold War Contamination?, journal of Arctic Review on Law and Politics, Vol, Norwegian, September, 2018.

10- John Laughland, A History of Political Trials: From Charles I to Saddam Hussein, Peter Lang Oxford publishing, London _ UK, 2008, p: 91. And : Willy Østreng, National Security and International Environmental Cooperation in the Arctic — the Case of the Northern Sea Route, Springer Science & Business Media, USA, 1999. And Jens Nielsen, Tatjana Jackson, Russia and Norway. Physical and Symbolic Borders, Moscow_ Russia, 2017.

11- Ivar Libæk, Øyvind Stenersen, Asle Sveen, History of Norway from 1814, Font Forlag AS publishing, Norway,2012.

آراء غربية ومسلمة عن الآخر

د. نزار محمد جودة*
باحث من العراق

* كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

ملخص :

ان ما يميز علاقة الإسلام بالغرب هو التأثير والتأثر الناشئ عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والإثنية المكونة والمؤثرة على كلا الطرفين، ومع اختلاف رؤية الغرب للعالم الإسلامي، والتي تتمحور حول فكرة العدو او المنافس في أحسن الأحوال، ترتكز رؤية الاسلاميين حول تلك العلاقة المبنية على ما يواجهه الإسلام من حرب معلنة أو خفية من القوى الحاكمة والمتحكمة في العالم المعاصر، بما يمتلكه ويسطر عليه الغرب من أدوات سياسية ذات أبعاد عسكرية وأمنية فائقة التطور وأدوات إعلامية وثقافية.

كلمات مفتاحية: الغرب – الاخر- الفكر الإسلامي- الفكر الغربي

Abstract

What distinguishes Islam's relationship with the West is influence and influence, arising from the political, economic, cultural, historical and ethnic dimensions that are formed and influenced on both sides, and with the west's different vision of the Islamic world, which revolves around the idea of the enemy or rival at best, the vision of The Islamists is based on that relationship based on the declared or hidden war faced by Islam from the ruling and controlling forces in the contemporary world, with its political tools of highly sophisticated military and security dimensions and media and cultural tools.

KEY WORDS: The transition, consociational systems, obstacles of participation, Christians and transitional periods.

المقدمة

موضوع العلاقة بين الإسلام والغرب موضوع تكتنفه جوانب متنامية من التأثير المتبادل الناشئ عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والإثنية المكونة والمؤثرة على كلا الطرفين.

فالإسلاميون يرون في تلك العلاقة المبنية على ما يواجهه الإسلام من حرب معلنة أو خفية من القوى الحاكمة والمتحكمة في العالم المعاصر، بما يمتلكه ويسطر عليه الغرب من أدوات سياسية ذات أبعاد عسكرية وأمنية فائقة التطور وأدوات إعلامية وثقافية، التجسيد الواضح للخطر الأكبر الذي يهدد الإسلام والمسلمين، لما تحمله تلك المشاريع الكونية، وهي في عينها اهداف تقضي بمسخ وتذويب الهوية الاسلامية بهوية غربية حداثية تتماهى مع الأفكار والرؤى الغربية الرأسمالية (الليبرالية).

وهذا يستتبع المراحل التي مرت بها علاقة الإسلام بالغرب ممثلةً بالصدام بين العالم الإسلامي (ثقافةً وعقيدةً وشريعة) والعالم الغربي، بأوروبا الصليبية ثم أوربا الاستعمارية فأوروبا الاستعمارية الامبريالية. وما لها من دور في ظهور وفاق قوى الغرب الحضاري التي وضبت لبناء نظام عالمي علماني كيانه ومفرداته غربية حضارية، يرى فيها الاصلاحيون من العالم الإسلامي محطة من أهم محطات الصراع والتحدي المؤدي الى ضرورة استنهاض الروح الدينية العقدية لتبري الى تأسيس نظرية اسلامية قادرة على إيجاد مشروع لانبعاث إسلامي سياسي وتنظيمي يستند الى رؤى وأفكار إصلاحية تختلف في مناهجها أسسها ومبنياتها عن النظرية الغربية، وبالتالي نظرتها وتعاملها مع الغرب العدائي الاستعماري.

فالغرب بالاستناد لهذا النهج الإسلاموي العدائي، يرى في قسمه الأكبر ضرورة تقويض او تصحيح أو السيطرة على النظرية الإسلاموية وفق مضامين سياسية وعسكرية وثقافية تحد من الجوانب التي تحددها في تقييم ما ينسجم او لا ينسجم والابعاد الغربية الحضارية لمجموعة كبيرة من النواحي للتوجه الإسلامي الصحوي والعدائي للغرب، لتنطلق بإعداد أدبي وثقافي وسياسي مخطط ومدروس لعملية تغير واسعة في المنطقة الإسلامية الإرهابية المستبدة التي تهدد أمن واستقرار الغرب المسالم والمتسامح. وهنا تكمن الدراسة التي تحاول الكشف عن مدى انحراف

الرؤى والافكار المؤدية الى ظهور العنف والارهاب بمتبنيات الحركات والمنظمات الاسلامية (الجهادية) من جانب، مع سبغ اغوار الفكر الغربي حول حقيقة الإسلام والمسلمين ضمن طروحاته السياسية والثقافية من جانب آخر، لنعرج الى الدور الذي يجب أن تلعبه الحركات الإسلامية في عملية تغطية التفاعل الحضاري والانساني مع الغرب بعيداً عن حلقات التعصب والعنف التي يتبناها قسم كبير ممن يحسبون على الحركة الاسلامية الاصلاحية في العالم الاسلامي.

اشكالية البحث: عدم الوضوح في الخطاب الاسلامي المعاصر بين فقه الدعوة القائم على اسس دينية، وفقه دولة المواطنة المعاصرة في التعاطي مع الاخر الغربي.

فرضية البحث: العلاقة الصدامية بين الغرب والاسلام في تقديرنا ذات طبيعة سياسية- اقتصادية وليست دينية.

هيكلية البحث:تم تقسم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، ناقش المبحث الأول موضوع تأصيل الحركات الإسلامية ونظرتها الى الأخرى الى الاخر، اما المبحث الثاني فطرح موضوع: الحضارة الغربية والنظرة الى الإسلام، اما المبحث الثالث، طرح موضوع الإسلام الإصلاح والوفاق مع الغرب.

المبحث الأول

تأصيل الحركات الإسلامية ونظرتها إلى الأخر

أن ما يميز المشروع النهضوي العربي هو أن يتقاسمه مشروعان للإصلاح:

الأول: مشروع الاصلاح الديني.

الثاني: مشروع الإصلاح الليبرالي.

إن المشروع الإصلاحي الديني في جذوره الاولى كان يعبر عن رؤية عصرية للدين على يد كل من رفاعة الطهطاوي (1873-1801)م الذي قال: ((ليس هناك فرق كبير بين مبادئ الشرع الإسلامي ومبادئ القانون الطبيعي التي تتركز علية قوانين أوربا الحديثة)). ثم جاء بعده جمال الدين الافغاني (1838 -1897)م الذي قال: ((الغاية من اعمال الانسان ليست خدمة لله وحسب، بل خلق مدنية انسانية مزدهرة في كل نواحي الحياة)). ليسير محمد عبده على نهجه (1849-1905)م الذي أوجز القول: ((لم يدعُ الاسلام الى تعطيل العقل)). وكذا لحال لرشيد رضا الذي سار على هذا النهج ليظهر الإسلام الاصلاحي الصحوي اكثر انفتاحاً وتسامحاً

وقبولاً للأخر* ثقافياً وحضارياً، ليمتد تأثير ذلك الى الربع الأول من القرن العشرين متماهياً مع المضامين الاجتماعية والفقهية لتؤسس لها قاعدة أكثر انفتاحاً وقبولاً في محيطها[1]. وعليه كان لذلك الدور الاكبر في تمهيد الطريق لظهور حركات واحزاب اسلامية اصلاحية كحركة الشبان المسلمين (1927)م، والاخوان المسلمين (1928)م، والشبيبة الاسلامية في بلاد الشام (1933)م، واحياء السنة (1933)م، والجمعية الشرعية (1934)م، لتنشأ لها نواديها الخاصة ومؤسساتها البعيدة عن الغرب وثقافته[2]، كونها محكومة بحالة الحصار الاستعماري الخارجي بأدواته السياسية والثقافية والاعلامية والامنية المباشرة لتجد نفسها امام تياراته جديدة ناقمة من الراديكالية الإسلامية التي اصطدمت افكارها مع قيم النهضة والاصلاح النهضوي لتتخذ لها منهجاً مغايراً في الاصلاح مبني على أسس القطيعة والمقاومة لكل ما هو غربي ومتبنياً لقيم اسلامية لا تتلائم مع متغيرات الواقع بما ينسحب على قيم وطبيعة أرادت مجتمعاتها بشكل أفرز نمطاً أخر من الاستبداد متخفياً وراء ستار الدين[3].

(1) نقلاً عن: اسماعيل نوري الربيعي وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،2005، ص396.

(2) ابراهيم العبادي واخرون، الاسلام المعاصر والديمقراطية، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد ،2004، ص98.

(3) اسماعيل نوري الربيعي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص370.

* نعني بالآخر العالم غير الاسلامي (الغربي على وجه الخصوص).

أن حالة الحصار هذه وما ولدته من أفكار ومشاعر كونت لدى جماعات كثيرة من الحركات الإسلامية مفتاحاً للعنف، ومن ثم طبعت (أسلوب) العمل الذي تمارسه بطابعه العسكري الجهادي المبني على واقصاء الأخر، وكان نتيجة مناخ العنف المحيط بها والذي انطبع في ثنايا تكوينها، أن تحولت الى الواقع المكون لها بهيئة القوى الاجنبية الظاهرة والمستترة وانظمة الحكم والقوى السياسية والمحلية والمجتمع الذي تعيش فيه، وبصيغ الخطاب السياسي والعقائدي الموجه للخارج (كالمستعمر، المستبد، المشرك،...)، والخطاب الموجه إلى الداخل بما يمثله من نظام الحكم العلماني، ليأخذ دوره في الادانة والوعيد بالتغيير والاقصاء[4]، مما كان له تأثيره الكبير لأن يواجه بفواعل الحصار والضغط والقمع المنظم الذي مورس تجاه الحركات الاسلامية من قبل أنظمة الحكم في الدول الاسلامية، لتتوارى تلك الحركات تحت الارض وتؤسس لها قواعد مبنية على ثقافة احادية تعتمد تكفير الآخر، انطلاقاً من نظرتها اللاهوتية كالقول بالحاكمية لله وما عداها مجتمع كافر او وصفه بمجتمع الجاهلية كقول سيد قطب: ((أن المجتمع الجاهلي هو كل مجتمع غير مسلم))،[5] فهي مجتمعات ضالة كافرة وهي دار الحرب التي لا يأتي بعدها الا الكفر والالحاد ، وليس بعد الاسلام الا الجاهلية وليس بعد الحق الا الظلال. [6] وهذا الرؤية ستتحول مع مرور الايام الى ايدولوجيا سياسية عقدية يعتنقها الكثير من المثقفين المتشددين المحسوبين على المنظومة الصحوية الاصلاحية، ليعاد

(4) - محمد مهدي شمس الدين، فقه العنف في الاسلام، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد ،2004، ص ص14-13.

(5) - سيد قطب، معالم في الطريق، ط10، دار الشرق، بيروت ،1983، ص98.

(6) - المصدر السابق، ص161.

انتاجها في نصوصهم وعقائدهم لتصبح الملاذ لجمهور الحانقين متزايد العدد والعدة، مخلفاً تياراً جهادياً لجماعة الاخوان المسلمين[7]، اخذاً اشكالاً من العنف المسلح او التغيير لما سمي بجهاد النفس[8]، الامر الذي جعل العنف الجهادي ينسب الى جماعة الاخوان المسلمين تأسيساً، وإن كان هنالك من الحركات التي لا تنتمي لهذا التيار كالقول بجماعة تنظيم القاعدة التي تكفر ما دونها من المذاهب والحركات الاسلامية التي لا تنتمي الى معتقدها الاصولي السلفي الوهابي[9]، وعلى خلاف ذلك فهنالك من الحركات والتوجيهات الاسلامية الاصلاحية المنفتحة والمتسامحة والاكثر قبولاً بالآخر[10] كرواد الإسلام الإحيائي، لنجد الاسلام اكثر ليبرالية وان تشدد في المرجعية[11] للشريعة الاسلامية[12]، فالإسلاميون على اختلاف تياراتهم ودرجاتهم يتخذون موقفاً معارضاً تجاه حضارة الغرب ومنتجاتها الفكرية والفلسفية على اختلاف درجات هذا التعارض الذي يكون مطلقاً لدى جماعات التكفير والسلفية الجهادية وفي كل المجالات، ونسبياً عند تلك الاحزاب الاسلامية التي تحاول التوفيق بين مرتكزات الاصالة ومتطلبات المعاصرة، فتعارض سياسياً واجتماعياً ولكنها تحاول التوفيق وحتى التلفيق فكرياً وفلسفياً، ومن الناحية الاخلاقية فان الليبرالية تعني فيما تعني لدى الكثير من التيارات الاسلامية الانفكاك من كل قيد سياسي ام اجتماعي بما يتناقض مع مكونات ذات العقيدة بما أسس عليها ذاك التناقض، وهي على نقيض التيارات التي تماهي بين التحررية والفسوق كتيارات السلفية المتأخرة وتيارات سيد قطب وابو الاعلى المودودي لتقديم ايدولوجيتها المبنية على ثنائية التضاد الحتمي[13] بين الخير والشر والصالح والطالح والمسلم والكافر.

الليبرالية تعني الانفكاك من كل قيد سياسي ام اجتماعي بما يتناقض مع مكونات ذات العقيدة

يزداد خطر التحديات الخارجية التي وظفت بشكل كبير ذلك العجز المبني على قواعد وآليات ذاتي

ومنه كان واضحاً ما تعانيه من افتراق وضبابية لتوزعها بين أشكال متباينة «هوية الإسلام السياسي» وطبيعة العلاقة مع الأنظمة العلمانية، لتوزعها بين أشكال علمانية «اشتراكية، شيوعية، ليبرالية، راديكالية»، ودينية «أصولية، سلفية، تقليدية، ليبرالية، حداثية.[14]

وبتوزعها وانقسامها يزداد خطر التحديات الخارجية التي وظفت بشكل كبير ذلك العجز المبني على قواعد وآليات ذاتية تتصف بالانغلاقية في التعامل بشكل عدائي تجاه التنوع الإنساني مما أسهم في إظهار الوجه المتخلف في التعاطي مع المتغيرات الفكرية ذات النسق الاجتماعي المتساوق ضمن الأداء السياسي وفق آليات مهمتها الأساسية ضبط التحرك السياسي تجاه المكونات الحضارية الكبرى.

(7) - من امثال هؤلاء سعيد حوي وفتحي يكن وعبد السلام فرج وعلي بلحاج.
(8) - عبد الاله بلقيزيز، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2004، ص198.
(9) -محمد احمد صالح ابو الطيب، 'قضايا تجديد الفكر المسلمين السياسي 2- الامام حسن البند قراءة في مشروعه السياسي، ط1، مطبعة الرفاه، بغداد ،2006، ص198.
(10) -اقام الاصلاحيون الاحيائيون تواصلا في العقدين الاخيرين مع مجلس الكنائس العالمي والكنيسة الكاثوليكية تحت عنوان الحوار الاسلامي المسيحي.
(11) -يحاول الاحيائيون الاستيلاء على المرجعية عن طريق العودة لآليات الاجتهاد التقليدي شكلاً وظاهراً في عمليا ت انتاج تقا ليد جديدة.
(12) - ابراهيم العبادي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص101.
(13) حسن عز الدين بحر العلوم، جدلية الثيوقراطية والديمقراطية، مقاربة في انظمة الحكم على ضوء الفكر الشيعي الامامي، ط1، دار الرافدين، لندن ،2006، ص247.
(14) - حميد السعدون، العولمة والهوية الثقافية القومية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ع (24)، بغداد، 2004، ص 9

المبحث الثاني: الحضارة الغربية والنظرة الى الإسلام

تختلف الحضارة الغربية اختلافاً جوهرياً عن الحضارة الإسلامية، فهي تجمع عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وتاريخية متمايزة، صيرت الى فصل الدين عن السياسية والاخذ بالجوانب المادية أكثر منها روحية دينية في سبيل اغناء نهجها وتمتين مذاهبها وافكارها في خانة التواصل المتقادم مع طبيعة وروح العملية السياسية والاقتصادية والثقافية النامية في الغرب بعد عصور من الظلام والتخلف قياساً بالمجتمع الاسلامي الذي عرف حضارة اسلامية انسانية شمولية قاعدتها الرسالة المحمدية المتسامحة والتبشيرية الدينية والدنيوية. فالغرب بتياراته المناهضة والمتوافقة مع الاسلام لا ينكر الخلل الواضح في طبيعة وهيكل كلا الحضارتين في رؤيتهما وثوابتهما، مما ادى الى ان تصل حد استخدام العنف بشكل أفضى الى حالة التصادم والصراع المبني على اسس تاريخية ودينية واقتصادية وحتى ثقافية. فالتيار المناهض للإسلام في الغرب يجد وجوب احتواء الحضارة الاسلامية العدائية والجامدة بما يسند الى أقوال وأفكار العديد من مفكريها ورجال دينها وساستها، كالقول بما يراه (بايرن) لما خلفه الاسلام فترة القرن الثامن الميلادي في حوض البحر المتوسط فيما يعتقده الغربيون من وحدة حضارية ثقافية ودينية قائمة على الرسالة المسيحية التوحيدية ليكون للفعل الاسلامي بدخول المنطقة الوازع الاكبر في تحميل العرب وزر الانقسام الديني والسياسي الذي اصاب الامبراطورية الرومانية الى الامبراطورية الرومانية البيزنطية،[15] تلك النظرة الاستعلائية جعلت العداء للإسلام هو السمة الرئيسة التي تميز الموقف الاوربي عبر التنظيرات التي قدمتها الكنيسة الكاثوليكية (الفرع اللاتيني- الجرماني) في الدعوة لاستعادة بيت المقدس من المسلمين من خلال الحروب الصليبية، وان كان ذلك فيما يأخذ جوانب محاولة تغير جهة الصراع القائم بين الدول الاوربية الى عدو خارجي ممثل بالإسلام المدنس لمقدساتها والكافر كقول البابا الذهبي (اربانيوس الثاني) في المؤتمر التحضيري الذي عقده لفرسان الاقطاع الغربيين في كليرمونت بجنوب فرنسا سنة (1995م) الذي جاء فيها:».. أنتم فرسان اقوياء، لكنكم تتناطحون وتتنابذون فيما بينكم...، ولكن تعالوا، وحاربوا الكفار ....».[16] وان كان الفكر السياسي والديني قد كشف عن عداء بين للدين الاسلامي والحضارة الاسلامية فان الفكر الغربي لم يخل هو الاخر من نفس النظرة العدائية للإسلام، بل ويمكن القول انه شكل جزء رئيساً من الاطار الفلسفي النظري للسياسات الغربية تجاه العالم الاسلامي ويتضح هذا الامر في اقوال بيار بيلون وماكيافللي وبوستل الذي حاول فهم الاسلام تمهيداً

(15) - جلال ابراهيم فقيرة، التصور الغربي للحضارة الاسلامية (مقاربة سياسية) مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 20، بغداد ،2003، ص36.

(16) - المصدر السابق، ص38-37

لاستيعابه ضمن المسيحية العالمية.

فالإسلام في نظر البعض يمثل دور الاخر المتخلف الكافر كقول بول سارتر عن الاخر انه الجحيم لدى الكنيسة وبدرجة اقل ابناء النهضة الاوربية[17]. ليؤسس ذلك الى نظرة مقاربة في عصرنا الراهن مبينة على عدم الثقة والقبول بالأخر، لتظهر واضحة في نظرة الساسة والمفكرين الغربيين كنظرة رئيسة وزراء بريطانيا السابقة (مرغريت تاتشر) بقولها:» كان أمام الغرب عدوان اثنان الشيوعية والإسلام، وقد تم القضاء على الأول، ويقف الغرب مع الشرق الأرثودوكسي والكاثوليكي في خندق واحد لمجابهة العدو الباقي وهو الإسلام»[18]

بالرغم من الرؤى الفكرية اليمينية تجاه الحضارة الإسلامية إلا هناك اتجاه آخر يسير نحو الاعتراف بالآخر، مع تحميل الغرب الآثار السلبية عن سياسته الاستعلائية الاحتوائية. كتوماس كاريل الذي يرى اتهام محمد بالتعويل على السيف في نشر دعوته سخف غير مفهوم.[19]

وفي السياق ذاته يؤكد موري إن انتشار الإسلام في أفريقيا يعود الى بساطة العقيدة الإسلامية، كذلك الإسلام ليس فيه طبقات ودرجات، فالزنجي لا يرى نفسه محتقر في الجماعة الإسلامية[20].

او ما يذهب اليه (اسبوزيتو ورايت) الذي يدعو الى استخدام سياسات تعاونية مع حكومات مسلمة صديقة باتباع سياسات منسقة وواضحة في مساعدة الانفتاحات الديمقراطية الحقيقية التي تشمل الاسلاميين.[21] او توجهات (روبربيللترو) الذي وجه انتقادات حادة للإعلام الذي يظهر العالم الاسلامي كالإسلام الاصولي الجهادي[22]. وينضم الى هذا الجانب (جودي ايستيفيا) الذي ألف كتاب (ألف صوت وصورة)، بالقول في مؤلفه، أن اسوء حكم مسبق يملكه الغرب عن الاسلام هو الاعتقاد بان هذا الدين محكوم عليه بالأصولية، وان المفاهيم الفلكلورية الموضوعة في الغرب عن الاسلام ليست امراً حاسماً[23]. هذا من جانب، ومن جانب اخر بما يراه الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش ورئيس الوزراء البريطاني في الدعوة الى العودة الى الاسلام المعتدل او اسلام السواد الاعظم[24].

فالإسلام في نظر البعض يمثل دور الاخر المتخلف الكافر

الا ان الامر بين هذا وذاك لما وصل اليه حالة القطيعة والنظرة المتشككة لكل طرف بالطرف الاخر واعتماد العنف لكل طرف في تبرير حالة الموقف ازاء الاحداث والوقائع الجزئية بين الطرفين والتي رسمت الحدود لحالة الصراع والاقصاء لكل

(17) -المصدر السابق، ص39.

(18) -احمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ع: (11)، بغداد،2001، ص95.

(19) - شهاب الدين الحسيني، مبادئ العلاقات وحقوق الاقليات الدينية، بيروت – دار الهادي، 2003م، ص114.

(20) - المصدر السابق، ص114.

(21) - عبد القادر محمد فهمي، مكانة الاسـلام والمسلمين في الادراك السياسي والاستراتيجي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد- عدد (19)،1999م، ص51. وكذلك للمزيد من التفاصيل حول المدرك الاستراتيجي الامريكي اتجاه الاسلام السياسي وتياراته وفق التصور الغربي انظر حارث محمد حسن، الاسلاموية والتوجه الامريكي، مجلة مع عدد (4) ،2005م، ص35-24.

(22) - عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص57.

(23) - المصدر السابق، ص60.

(24) -ابراهيم العبادي واخـرون، مصدر سبق ذكره، ص108.

طرف على حساب طرف الاخر، مما يستوجب ايجاد الحلول التي تفضي الى حالة الوفاق والتعاون بين الجانبين.

المبحث الثالث: الإسلام الإصلاحي والوفاق مع الغرب

ان من قيم التجارب الإنسانية- دينية ام علمانية- انها تؤسس لجذور فلسفة معرفية تستوعب الضرورات الاجتماعية التي تقضي الى ايجاد قواسم مشتركة تساعد على فهم الآخر او القبول به على قاعدة من الوفاق المؤدي الى بناء حضارة انسانية تسامحية شمولية. فالاديان السماوية اديان خلاصية لا تتميز في ذلك عن الاديان الاخرى غير جوانبها التوحيدية والحصرية والتبشيرية، والواقع ان مبدئي التبشير والحصرية يوازن أحدهما الآخر، اذ المفروض ان الحصرية تقضي ممارسة عنف معنوي او مادي على الاخر الذي يقع خارج الجماعة، لكن التبشير (الدعوة عند المسلمين) وعد بالمساواة ضمن الدين الواحد إذا قرر الآخر الخارجي الانضمام الى الجماعة. فالقول بالحصرية عند المسيح بما يعتقد القول: ((ان من أمن بي فسيحيا)) بحسب قول كلمة المسيح في الانجيل او القول: ((ان عند الله الإسلام)) كما في القرآن الكريم، لا يغني عن استخدام العنف والضغوط بشكليها المعنوي والمادي للوصول الى الهدف المنشود[25]، لنجد في ثنايا ذلك المسوغات التي اعتمدت في تبرير العنف باستخدام الدين والمصالح السياسية والاقتصادية والثقافية تارة اخرى في حدود الجانب الموجه اليه العنف. فالمسلمون يرون في الغرب الحضاري التجسيد العملي للهجمة الاستعمارية الاستغلالية ذات الثقافة الاستعلائية التي تهدف الى اختزال واحتواء الآخر، او ما يدعى غربنة الجانب الاسلامي بالاستناد الى مضامين تاريخية وتوجيهات فكرية متنامية في التهديد والحط من الجوانب الاسلاموية مما يفرض عليها الاعداد المبني على استخدام العنف المسلح للحركات الجهادية الاصولية ضد الهجمة الغربية بشتى اشكالها باعتبار ذلك الخط الجهادي هو الخط الذي سيحافظ على الهوية الاسلامية التي ترى فيها الحركات الاصلاحية مقومات البناء للقاعدة المواجهة للغرب الفاسق المتعالي ، لتزيد بذلك حالة الانشقاق والهواة بين العالم الاسلامي والعالم الغربي الذي وجد في الاسلام الاصولي الحاضنة للعنف والارهاب المستند على اسس دينية اسلاموية، هي في جوهرها الدعامة التي سوف يستند عليها الغرب في دعايته لمقاومة ما يدعى بالمد للخطر الاخضر الذي حل محل الخطر للمد الاحمر الشيوعي بما حمله من

ان مبدئي التبشير والحصرية يوازن أحدهما الآخر

الخط الجهادي هو الخط الذي سيحافظ على الهوية الاسلامية التي ترى فيها الحركات الاصلاحية مقومات البناء للقاعدة المواجهة للغرب الفاسق المتعالي

(25) -رضـوان السيد واخـرون، التسامح وجذور التسامح، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد ،2005، ص153.

تهديد لقيم الغرب الحضارية والثقافية[26]، الامر الذي يستلزم المواجهة للقضاء على تلك الموجة الخطيرة التي ستضرب دول الغرب في عقر دارها.

(26) ابراهيم العبادي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص47.

وبين هذا وذاك، فالإسلام- وان كان الجهاد في جزء من كبير من عقائده- الا ان طلبه لا يتحقق الا ضمن حدود موجبة تحكم الى ضرورة في اغلب مواضعها وضمن حيز محدد من القواعد الشرعية كالقول بالعدوان، فهو ليس باب من ابواب الاظهار والانتصار للدين انما هو باب من ابواب حفظ الدين ورد العدوان، وهذا ما يراه العديد من فقهاء المسلمين ومؤسسي المذاهب الفقهية كابو حنيفة ومالك واحمد بن حنبل، ليروا ان علة مشروعية القتال العدوان او خوفه. الا انفراد الشافعي تلميذ مالك وقوله: ان علة القتال ومشروعيته الكفر، الا انه لا يقر قتال الفجأة او البيات او الاستقتال، فيما يرى سفيان الثوري والفضيل بن عياض ان العبادات الاخرى أفضل من الجهاد[27].

(27) رضوان السيد واخرون، مصدر سبق ذكره، ص155.

او ما ذهب اليه ابو الحسن الاشعري في كتابه (مقالات الاسلاميين) بالقول: ((واختلفوا في انكار المنكر والامر بالمعروف بغير السيف، فقال قائلون تغير بقلبك، فان امكنك فبلسانك، فان امكنك فبيدك، واما السيف فلا يجوز، وقال قائلون يجوز تغير ذلك باللسان والقلب، فأما اليد فلا...))[28]. كما وان علاقة المسلمين بالأجانب في بلادهم، وحسب رأي الفقهاء تستند الى الادلة الخاصة بالقواعد العامة على ان المسلم اذ دخل الى بلاد اهل الحرب بعهد وأمان منهم (ما يعرف حاليا بين الدول بالحصول على التأشيرة للدخول visa التي تعطيها لوافديها) فيجب عليه ان يكون ملتزماً ووفياً لهم في بلادهم، ولا يجوز له ان يغدر بهم بسرقة اموالهم واتلافها، فضلاً عن قتلهم أو جرحهم، وأتلف لهم مالاً أو نفساً فهو ضامن لما أتلفه ويجب أداء حقه إلى أهله.[29] يضاف إلى ذلك ان تقدير الموقف لسياسة الدولة المخالفة للمصلحة الإسلامية وتقدير كيفية الرد على هذه السياسة لا يكفي التشخيص الفردي أو مجموعة وإنما رأي يشترك فيه عامة المسلمين والهيئات والمنظمات التي تمثل غالبية الأمة، بعد التقدير المناسب للموقف من الناحية الشرعية والسياسية[30]، هذا مع وجوب الابتعاد عن التأويلات المستندة إلى الكتاب بالقول بالكفر والزندقة لما يحمله النص الديني من ظاهر وباطن ومحكم ومتشابه، لذا فالقرآن الكريم كما دعا إلى الجهاد دعا إلى الحوار والالتزام بالعهد كقوله تعالى: ((إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ)).(*) أو قوله تعالى: ((وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ))(**)، وغيرها العديد مما يرشد إلى الحوار والحكمة والعدل في التعامل.

(28) محمد مهدي شمس الدين، مصدر سبق ذكره، ص209

(29) المصدر السابق، ص61 0

(30) المصدر السابق، ص62.

(*)-التوبة: من الآية 4

** الحجرات: من الآية 13

الخاتمة

ان الدين الاسلامي يحمل في طياته معطيات فكرية وروحية غاية في السمو والرفعة الانسانية الافتتاحية، لتعترف بالآخر على اختلاف حضاراتهم وثقافاتهم لما يحمله الاسلام من اصالة ومعاصرة (تراث وحداثة) عبرت عن نفسها في الفتوحات الاسلامية لتقدم للشعوب الاخرى العلوم والثقافة دون ان تمسخ او تلغي الثقافات المغايرة لتتجاوب معها بصيغة الحوار المفضي الى بناء الحضاري لكل الاطراف. وهذا ما يستدعي ان تكون الحالة الاسلامية اكثر مرونةً وتجاوباً مع واقعها بالدرجة الاساس مع الاخر بالنتيجة بعيداً عن الازدواجية بين ما هو عصري مستنسخ وما هو تقليدي (اصولي) لما يخلفه من تصادم ينعكس على نمط تفكير وممارسة الافراد والجماعات على نقيض ما يؤديه التوفيق بينهما من ايجاد قواسم تعين على بناء قاعدة متينة للتفاهم والتواصل مع متغيرات الواقع كي نتمكن من بناء ثقافة عربية تقدم النموذج الذي يخرج بحضارة إنسانية بفكرها وقيمها استجلاباً لمنافع النهضة والاصلاح وما يبتغيه في المنطقة الاسلامية على اختلافها.

إن الانفتاح على الآخر يتطلب منهجاً معرفياً واضح المعالم لإيجاد آليات ادارة التنوع على الصعيد الداخلي للدولة للحد من اتساع مديات التدخل الدولي على خلفية توظيف المقدس لأبعاد سياسية، ومن ثم إعادة تسويق الظاهرة إعلاميا برداء الأصولية الدينية «التطرف»

ان العلاقة بين المحافظين والإصلاحين في تحديد مشروعية التعاطي من عدمه مع الغرب يكتنفه استفهامات عدة:

1 – مدى واقعية قدرة الاتجاه الاصلاحي في اثبات فاعلية وجوده المعرفي بموازاة الآخر، أم انها حالة من الانسياق الكامل مع الغرب؟

2 – ماهي السبل الكفيلة وفق رؤى الاتجاه المحافظ لإحداث التوازن بين الخصوصية الثقافية ورهانات العولمة في ظل تباين الخطاب الديني المتموضع حول الذاتية المفرطة؟

لذا نؤكد، ضرورة اعتماد الفعل المعرفي الاجتهادي في إطار مؤسساتي في طرح خطاب يحتضن التنوع، واستثماره في التنمية البشرية التي تعد عماد الانتقال- في المواجهة الحضارية مع الغرب لإثبات الوجود– من فقه الدعوة إلى فقه الدولة.

المصادر:

اولاً- القرآن الكريم

ثانياً- الكتب

1. ابراهيم العبادي واخرون، الاسلام المعاصر والديمقراطية، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد ،2004.
2. اسماعيل نوري الربيعي وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،2005.
3. الامام حسن البنا. قراءة في مشروعه السياسي، ط1، مطبعة الرفاه، بغداد ،2006..
4. حسن عز الدين بحر العلوم، جدلية الثيوقراطية والديمقراطية، مقاربة في انظمة الحكم على ضوء الفكر الشيعي الامامي، ط1، دار الرافدين، لندن، 2006.
5. رضوان السيد واخرون، التسامح وجذور التسامح، ط1, مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2005.
6. سيد قطب، معالم في الطريق، ط10، دار الشرق، بيروت ،1983.
7. شهاب الدين الحسيني، مبادئ العلاقات وحقوق الاقليات الدينية، بيروت- دار الهادي، 2003م.
8. عبد الاله بلقزيز، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2004.
9. محمد مهدي شمس الدين، فقه العنف في الاسلام، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد،2004.
10. ثالثاً- البحوث والدراسات
11. احمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ع، (11)، بغداد،2001.
12. جلال ابراهيم فقيرة، التصور الغربي للحضارة الاسلامية (مقاربة سياسية) مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 20، بغداد ،2003.
13. حارث محمد حسن، الاسلاموية والتوجه الامريكي، مجلة مع عدد (4)، 2005.
14. حميد السعدون، العولمة والهوية الثقافية القومية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ع (24)، بغداد، 2004.
15. عبد القادر محمد فهمي، مكانة الاسلام والمسلمين في الادراك السياسي والاستراتيجي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد- عدد (19)،1999.

Contents

- The political Role of Christians in Iraq
  .....Assistant professor Pd.D Dina Hatif Maki 5- 51
- The Palestinian Fatah Movement: Origin and Political Transformations
  .....Dr. Mona J. Awad / Dr. Ahmed A. Mkhailef 52_ 78
- Legal and political mechanisms to improve the performance of the legislative authority in Iraq.....Dr. Ahmed Hashem Jawad 79_ 96
- Tanker war in light of the Suez Canal accident ..... Mahir Lateef 97_ 118
- The legal status of the Director of the shadow in the Companies Law England ..... Dr. Aqeel Majeed Kazem/ Dr. Haider Daoud Salman 119_ 136
- Activating the role of governance in resolving regional conflicts around the eastern Mediterranean, and the role of Turky in it (Analytical Study in Political Geography) .....Dr. Bushra Abdel Kazem Obaid 137_ 166
- The impact of legislative drafting on the achievement of electoral justice (Analytical study in the law of the elections of the Iraqi Council of Representatives for the year 2019)
  ..... Ass. Prof. Musadaq Adel Talib 167_ 192
- Energy security in Russian-Norwegian relations
  Dr. Muhammad Issa Al-Aibi / Prof. Dr. Muhannad Abdul Wahed Al-Nadawi 193_ 209
- Western and Muslim opinions about the other
  ..... Dr. Nizar Muhammed Judeh 210_ 220

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
38th Issue - 9th year - Summer 2021

HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in Chief: **Asst.Prof. Dr. Shareef Said Hameed**

Editorial Director: **Hiba Ali Hussein**

Editorial Board

Prof. Dr. Balkis Mohemmed Jawad - *Giglgamesh Ahliya University - Iraq*

Prof. Dr. Khairi Abdul Razzaq Jassim - *Center for International and Strategic Studies - University of Baghdad*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof. Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof. Dr. Muthenna Ali Hussain - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Prof. Dr. Saadoun Hamoud Jathir - *Faculty of Management and Economics - University of Baghdad*

Prof. Dr. Wissam Fadel Rady - *Faculty of Education - University of Baghdad*

Prof. Dr. Amhamad Maleki - *Political Sciences - Morocco*

Prof. Dr. Norhan Al-Cheikh - *Political Sciences - Egypt*

Prof. Dr. Arous Al-Zobaeir - *Sociology - Algeria*

Arabic language checking: Majed Ahmed Atteya

English language checking: Inst. fatima Ridha Atteya

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $
FOR INSTITUTIONS: 50 $
FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: hcrsiraq@yahoo.com
The number at the House of Books and Documents In Baghdad
1709 Year 2012

ISSN 2227-5312